

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة مولود معمري، تيزي- وزو

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة العربية وآدابها



أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه

التخصص: لغة وأدب عربي

الفرع: نحو عربي

إعداد الطالبة: صافية كساس

الموضوع:

نحاة الأندلس وجهودهم في الدرس النحوي

لجنة المناقشة:

- أ. د. عمار الساسي: أستاذ التعليم العالي، جامعة البليدة..... رئيسا
د. السعيد حاويزة: أستاذ محاضر - أ-، جامعة تيزي وزو..... مشرفا ومقررا
أ. د. عمر بلخير: أستاذ التعليم العالي، جامعة تيزي وزو..... ممتحنا
د. بوعلام طهراوي: أستاذ محاضر - أ-، جامعة البويرة..... ممتحنا
د. الجوهر مودر: أستاذة محاضرة - أ-، جامعة تيزي وزو..... ممتحنة
د. فازية تيقرشة: أستاذة محاضرة - أ-، المدرسة العليا للأساتذة -بوزريعة..... ممتحنة

تاريخ المناقشة: 2018/07/12

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى روح والدي الكريم أسكنه الله فسيح جناته وجمعه
بالنبيين والشهداء والصالحين

إلى والدي الكريمة حفظها الله وأحاطها بكامل رعايته وأمّها
سبحانه بموفور الصحة والهناء وطول العمر

إلى ابنتي الغالية "تيزيري" جعلها الله من الصالحات وأنار دربها

إلى أخواتي وإخوتي وجميع أفراد عائلتي

إلى كلّ الذين عرفتهم في حياتي وكانوا لي عوناً وسنداً

إلى قراء أطروحتي

صافية كساس

شكر وعرفان

أُتوجّه بالشكر الجزيل وأصدق عبارات الثناء إلى أستاذي المشرف الدكتور السعيد حائزة على إشرافه على موضوع أطروحتي وتتبعه للأوق تفاصيل البحث ونصائحه القيمة فجزاه الله عني أفضل جزاء.

وأثني بالشكر إلى جميع أساترتي الكرام الذين تتلمزت عليهم منذ بداية وراستي إلى اليوم. كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى كلّ عمال وموظفي مكتبة المركب الرياضي بشعبة العامر والشكر موصول إلى أعضاء اللجنة العلمية التي ستناقشني إلى كل من ساندني أو أسرى إلي نصحا في هذا البحث ولو بكلمة طيبة

مقدمة

مقدمة: الحمد لله رب العالمين عزّ ذكره وجلّ ثناؤه، شرف العرب والمسلمين بخير الكلام المنزّل باللغة العربية التي زادها مقاما وتشريفا، وبيانا وفصاحة وإعجازا بأن كانت لسان أفضل الأنبياء وخير المرسلين الذي بلغ رسالته بلسان عربيّ مبين، سيّدنا محمد الأمين خاتم الأنبياء والمرسلين عليه أفضل الصلوات وأزكى وأتمّ التسليم، وعلى آله الطيبين وصحبه الأخيار المتّقين إلى يوم الدين، أمّا بعد:

كانت عربيّة القرآن -ولا زالت وستظل- موضع عناية العلماء والباحثين من المتخصّصين والنقاد والأدباء ومختلف الدارسين على مرّ الأزمان والسنين في مختلف فروعها وتخصّصاتها المتنوّعة، ومنها الجانب النحوي الذي نشأ من أجل الحفاظ على القرآن الكريم ولغته فحظي بعدد الدراسات التي تناولت مراحل النشأة والتطور، وأوائل من كتب في هذا العلم ودون القواعد في المشرق العربي خاصّة، وأشهر المدارس النحوية التي قعدت لنحو اللغة العربية، فكانت مدرسة البصرة النحوية التي نشط فيها جملة من النحاة والقراء واللغويين الذين نذروا أنفسهم من أجل الحفاظ على عربيّة القرآن الكريم وحمايته من التّحريف، وقد نمت هذه الدراسة في هذا البلد، ثم تطوّرت، ونضجت، واكتملت، ومنه انتشرت في باقي الأمصار العربيّة والإسلاميّة، فكانت الكوفة أوّل من أخذته عنها؛ ليخرج نحاتها بدورهم إلى البوادي لتدوين لغة الأعراب الفصحاء فيها، لكنهم توسّعوا في هذا المسموع ليشمل شعر ونثر قبائل عربية استنبطوا منه ظواهر نحويّة ولغويّة جديدة، كانت البصرة قد استبعدت الأخذ عن هذه القبائل ممّا أدّى إلى إنتاج خلاقات نحوية بين المدرستين سجّلتها كتب التراث النحوي، فكانت رصيда لغويا آخر يضاف إلى نحو العربية وثقافتها. وما لبث أن نتج فريق ثالث من النّحاة يأخذ عن المدرسة الكوفيّة مع سماعه للنحو البصري، فكان له منهج خاص عرف فيما بعد بالمذهب البغدادي أو المدرسة البغدادية التي كانت تتناقش وتقارن وتختار آراء من نحو المدرستين الكوفية والبصرية مع إضافتهم لبعض الآراء الجديدة. ونشأت في مصر مدرسة نحويّة لغويّة نبعت من بيئة مصر نفسها، معتمدة على آراء هذه المدارس الثلاثة الأولى.

أمّا في الأندلس فقد قامت دراسة نحويّة لم تكن نابعة من بيئتها، وإنّما نقلت إليها بفعل النّحاة القادمين من العراق ومصر، وبجهود الرّاحلين إلى المشرق من الأندلسيّين للسماع عن المشاركة

وحمل ما يستطيعون حمله من مؤلفاتهم؛ حيث كان الفتح الإسلامي لهذه البلاد دافعا قويا لنشأة العلوم اللغوية عامة وعلم النحو خاصة، لحاجة العرب الفاتحين التّواصل مع غيرهم من سكان الأندلس الأصليين، وحاجة هؤلاء فهم تعاليم الدين الإسلامي، فكانت بداية النشاط النّحوي بتعليم المؤدّبين أولاد الأندلس المبادئ الأولى لعلم العربيّة، ليعتتوا بعد حين بالنّحو الكوفي الذي جلبه إلى الأندلس جودي بن عثمان (ت 198 هـ) في منتصف القرن الثّاني الهجري. وفي أواخر القرن الثّالث الهجري يدخل النّحو البصري إلى هذه البلاد عن طريق الرّحّالين من نحاة الأندلس إلى المشرق العربي وجلب كتاب سيبويه معهم. وقد شهد القرن الرابع الهجري تطوّرًا ملحوظًا في الحركة العلمية بعد اطلاعهم على أهمّ كنوز الدّراسات النّحوية واللّغوية في المشرق العربي، ولم يُطل عصر ملوك الطوائف إلاّ ومدرسة الأندلس النّحوية قد استقرت، وغدا شيوخه يقفون على قدم المساواة مع شيوخ المشرق، وأصبح من النّادر أن نعثر على من يطلب العلم عن المشاركة، حيث اتّضحت معالم الدّراسة اللّغوية في الأندلس واكتملت، وشعر الأندلسيون بأنّ لديهم حظًا موفورا منها، حيث ترك لنا نحاة الأندلس تراثًا ضخماً أودعوه دقائق فكرهم، وعميق نظرهم، وما هذا البحث إلاّ محاولة لاستكشاف تلك الجهود التي قدّموها في مجال الدّرس النّحوي وتيسير تعليمه للطلبة والمتعلمين، بل حتى المتخصّصين منهم. وقد وقع اختياري على هذا الموضوع الموسوم: "نحاة الأندلس وجهودهم في الدّرس النّحوي" لعوامل وأسباب هي:

_ لاهتمام أكثر الباحثين بالنّحو المشرقي، وعزوفهم عن تناول الدّراسات النّحوية الأندلسية أو المغربيّة، ثمّ قلّة الدّراسات في هذا الموضوع، لهذا أردت أن أدلي بدلوي في هذا الموضوع، لأساهم بالنظر في شطر من مسائله الكثيرة، التي أهملها الدارسون العرب المحدثون.

_ لبيان ما لهذه المدرسة من آثار قيّمة، وجهود محمودة، وآراء جريئة متمنّلة في أفكار ابن مضاء القرطبي خاصّة، كالثّورة على القياس، والدّعوة إلى إلغاء العلل الثّواني والثّالث، وإنكار نظرية العامل، وقضية الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف ما بين مؤيّد ومعارض، ونظم قواعد اللغة العربيّة شعرا تعليميا يسهل حفظه وفهمه، إضافة إلى الكمّ الكثير من الدّراسات النّحوية التي أثرت الحياة العربيّة الفكرية والعلمية، وما زال أثرها إلى يومنا.

لكون هذه الدراسة حلقة مهمة من حلقات البحث اللغوي والتّحوي في تاريخ العربيّة، وفي الكشف عن تراث المسلمين الحضاري والعلمي في بلاد الأندلس خاصّة، فهي تقوم بدراسة مفصّلة لجهود نحاة الأندلس في الدّرس التّحوي لتعريف القارئ العربي بمنهج البحث اللّغوي والتّحوي عندهم.

لكون هذه الدراسة سيرا لجهود عدد من النّحاة الأندلسيين في مجال محدّد وواضح، وهو إسهامهم في تنمية الدّرس التّحوي وتسهيله أو تيسيره، وتذليل مصاعبه، وكذا تسليط الضّوء على الأساليب التي انتهجها علماء الأندلس من أجل تحقيق هذا الهدف.

ليبيان الصّلة العلميّة التي كانت تربط علماء النّحو الأندلسيين بعلماء المغرب، والجديد الذي أضافه هؤلاء للدّرس التّحوي الأندلسي -والعكس صحيح أيضا- من خلال رحلاتهم العلميّة التي كانت تنشط في تلك الفترة.

طرح الإشكاليّة: لكلّ الأسباب السّابقة كانت الإشكاليّة المطروحة في هذا البحث على هذا النّحو: لما كان لكلّ مدرسة نحويّة من المدارس السّابقة إسهام في الدّرس التّحوي ومنهج علمي في كلّ ذلك فللمدرسة الأندلسيّة كذلك منهج تسير عليه وتؤلّف فيه، فما هو هذا المنهج الذي انتهجته، سواء في التّأليف التّحوي أو في درسه على العموم؟ هل كان لها تأثير بمناهج المدارس التّحوية التي سبقتها؟ أم أنّ لها منهاجا ابتدئته وسارت عليه حتّى أصبحت لها شهرتها فذاع صيتها في الأندلس وخارج الأندلس؟ من هم أشهر علمائها ومن هم أبرز نحاتها؟ وكيف برزوا في ميدان النّحو مع أنّهم في البداية كانوا يأخذون من النّحو المشرقي حتّى غدا المشرقيون يأخذون عنهم؟ ما هي الأسباب التي أدّت إلى نشأة الدّرس التّحوي وتطوّره في الأندلس؟ وما هي الأصول التّحويّة التي اعتمدت عليها في إقامة نحوها؟ وإذا كانت أصول النّحو قد وضعتها مدرسة البصرة ثم بعدها مدرسة الكوفة، فما الشّيء الذي أضافوه؟ أي: ما الجديد الذي أتوا به في مجال الدّرس التّحوي؟ وما مدى أصالة الدّراسات التّحوية الأندلسيّة وقيمتها؟ ما هي أبرز التيسيرات والتسهيلات التي قدّموها للنّحو العربي؟ ولماذا أغفل كثير من الباحثين نحاة الأندلس واجتهادهم دون أن ينالوا من التّقدير ما يستحقّه مجتهدوهم على الرّغم من إسهامهم واجتهادهم التّحوي في هذا المجال؟ وإذا علمنا برحلات النّحاة الأندلسيين العلميّة -التي كانت تنشط في تلك الفترة- إلى بلاد المغرب، فما الشّيء الذي أضافه نحاة الأندلس إلى المدرسة التّحوية المغربيّة خاصّة، وإلى النّحو عامّة، وكيف

تأثرت المدرسة الأندلسية بنحاة المغرب؟ وإذا كان لكلّ واحدة من المدرستين المغربية والأندلسية علماء ونحاتها واجتهادهم الخاص فلمّ جمعها أكثر النحاة والباحثين في مدرسة نحوية واحدة أطلقوا عليها اسم المدرسة المغربية الأندلسية أو المدرسة الأندلسية المغربية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية فقد انطلقت من جملة هذه الفرضيات:

_ دافع نشأة الدراسات النحوية في الأندلس هو ديني، فإذا كان دافع التصنيف عند المشاركة هو اللحن الذي لحق باللسان العربي، فإنّ السبب الذي دعا الأندلسيين إلى دراسة النحو وتنميته هو شبيه بذلك، فاختلاط العرب الفاتحين بالأندلسيين العجم، واضطرار هؤلاء إلى التعامل المستمر معهم جعلهم يحرصون على تعلّم النحو العربي. وإن كانت الأندلس قد بدأت في النحو فقيرة معدمة إلا أنّها لم يمض عليها بضعة قرون حتّى أصبحت فيه رائدة ومبدعة في هذا المجال.

_ تقديم علماء الأندلس ونحاتهم لجهود طيبة مستخلصة من استقراء المسائل والآراء التي كانت لعلماء النحو الذين سبقوهم وعاصروهم، وأنّ ذلك الإسهام الذي قاموا به، والنتائج التي توصلوا إليها، ما هي إلاّ نتيجة تلك الأصول التي درسوها بقدر ما أدّى إليه اجتهادهم وفهمهم، ومنها ما عرف بثورة ابن مضاء القرطبي على العلل النحوية.

_ تيسير نحاة الأندلس للدرس النحوي من خلال تحقيق وتمحيص، واستدراك، واستنباط، واختيار وترجيح المسائل النحوية التي تظهر بصفة جليّة في المؤلفات والآثار الجمّة التي تركوها وبقبت تتداول في التعليم إلى يومنا هذا، والدليل على ذلك ألفية ابن مالك الأندلسي النحوي.

_ وصول نحاة الأندلس إلى أن يكونوا لهم منهاج في البحث له خصائصه ومميزاته، وكان لهم من جميع ذلك ما عرف لهم فيما بعد بالمذهب الأندلسي.

_ تأثير نحاة الأندلس في نحاة المغرب -والعكس صحيح- نتيجة اللقاء العلمي الذي كان بينهم من خلال الرّحلات العلميّة التي كانت سائدة في ذلك العصر.

المنهج المتبع: اقتضت طبيعة البحث لدراسة هذا الموضوع اعتماد المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، حيث إنّ المنهج التاريخي يدرس اللسان بوصفه ظاهرة متطورة عبر الزمان والمكان، ومن ثمّ أبتغي من وراء اختيار هذا المنهج تبيان المراحل الزمنية التي كانت قبل ظهور المدرسة الأندلسية ونشأتها، أملاً في تشكيل تصوّر عام حول ملامح التطور للنحو عبر مراحل الزمنية وصولاً إلى المدرسة الأندلسية، أما المنهج الوصفي التحليلي فقد اخترته من أجل دراسة النحو في فترة محدّدة، وهي فترة ظهور النحو الأندلسي، ذلك أنّ هذا المنهج يُعنى بدراسة فترة زمنية معيّنة من حياتها، وإخضاعها للدراسة من أجل الوصول إلى تحليل النحو وتشخيصه في تلك الفترة، والجهود التي أضافتها هذه المدرسة للنحو بصفة عامة في مجال تيسير تعليم النحو العربي خاصّة، والجهود التي قدّمها نحاتهم للنحو في المغرب، وما أضافه المغاربة كذلك للدرس النحوي في الأندلس باعتبار تلك العلاقة الوطيدة التي كانت بين نحاة هذين البلدين المتجاورين.

بنية البحث: للكشف عن جهود نحاة الأندلس في الدرس النحوي فقد رأيت أن أقسم بحثي إلى:

مقدّمة ومدخل وثلاثة فصول وخاتمة، وهي مفصّلة على هذا النحو:

مقدمة البحث: بيّنت فيها أهميّة الموضوع وأسباب اختياري له، أهمّ الفرضيات والمنهج المتبع.

المدخل: وفيه تعرّضت للبدايات الأولى لنشأة النحو العربي وتطوره، وأشهر المدارس النحوية التي نشطت في الدرس النحوي.

الفصل الأول: جاء بعنوان: "دخول النحو إلى الأندلس وأشهر النحاة الأندلسيين".

الفصل الثاني: جاء بعنوان: "ابن مضاء وابن مالك وجهودهما في الدرس النحوي"؛ قسمته إلى مبحثين:

المبحث الأول: ابن مضاء وجهوده في الدرس النحوي؛

المبحث الثاني: ابن مالك وجهوده في الدرس النحوي.

الفصل الثالث: جاء بعنوان: "أثر المدرسة الأندلسية في الخالفين وفي نحو المدرسة المغربية".

خاتمة: بيّنت فيها أهمّ النتائج التي توصل إليها البحث في موضوع "نحاة الأندلس وجهودهم في

الدرس النحوي". وقد أتبعته الخاتمة بقائمة المصادر والمراجع التي اعتمدها لإنجاز هذه

الأطروحة.

الدراسات السابقة: يجدر بي أن أشير إلى أن موضوع علم اللسان العربي عامّة بما فيه علم النحو خاصّة في الأندلس، لم يُعط حَقُّهُ من الدّرس كما أُعطي الأدب الأندلسي بمراحله وفنونه وأجناسه نظماً ونثراً، اللهم إلا جملة من الدّراسات لم تبلغ معشار ما أُعطي المشرق من الدّرس اللساني بصفة عامّة، والدّرس النحوي بصفة خاصّة. ومن بين الدّراسات التي تناولت الحديث عن المدرسة الأندلسيّة وجهود نحاتها ومنهجهم:

- كتاب (خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري) لعبد القادر رحيم الهيتي؛
- كتاب (أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء) لبكري عبد الكريم؛
- كتاب (أبو بكر الزبيدي الأندلسي وأثاره في النحو واللغة) لنعمة رحيم العزاوي؛
- كتاب (الفكر النحوي عند نحاة الأندلس في القرنين السادس والسابع الهجريين) لخالد عبد الرحيم عبد اللاه عبد الرحيم، ويعتبر في أصله بحث أنجز لنيل درجة العالمية "الدكتوراه" في اللغويات؛
- أطروحة دكتوراه تقدّم بها عبد العزيز عبد العزيز المرسي الحداد بعنوان: (الأصول النحوية عند المدرسة الأندلسية)، تناول فيها الأصول النحوية التي اعتمدها المدرسة الأندلسية في بناء درسهم النحوي؛
- رسالة ماجستير لفادي صقر أحمد عسيده بعنوان: (جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي)، وهي كذلك تصبّ في لبّ الموضوع، حاول فيها الباحث بيان مجمل المظاهر التيسيريّة لنحو المدرسة الأندلسيّة.

واجهتني أثناء هذه الدّراسة بعض الصّعوبات أهمّها:

- _ مشقّة الحصول على بعض الكتب والمراجع التي تناولت موضوع النحو الأندلسي؛
- _ بعض الكتب التّراثيّة التي تناولت هذا الموضوع لا يزال أكثرها عبارة عن مخطوطات تحتاج لباحثين متخصصّين في ميدان التّحقيق والتّوثيق لأجل تحقيقها؛

_ قلة الدراسات الأكاديمية الجامعية التي تناولت هذا الموضوع، سواء في مرحلة الماجستير أو في مرحلة الدكتوراه، مما صعب عليّ المهمة في إنجاز هذه الأطروحة، وخاصة إذا علمنا أنه اتّجاه جديد في الدراسات اللسانية العربية التي ننتظر أن تكشف لنا شيئاً جديداً عن إسهامات علماء الأندلس في الدرس النحوي، ومن خلالها يتّضح كذلك دور علماء المغرب الذين ساهموا في تنمية الدرس النحوي ضمن المدرسة الأندلسية.

وفي الأخير أحمد الله تعالى الذي وفقني لإنجاز هذه الأطروحة وأدعوه عزّوجلّ أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن يتجاوز عني كلّ زلل وخطأ جاء سهواً غير متعمّداً؛ والصلاة والسلام على سيّد الخلق محمد النبيّ الكريم، وعلى آله وصحبه أجمعين.

صافية كساس

شعبة العامر (CSP) - بومرداس

مدخل

نشأة النحو العربي وتطوره، وأشهر المدارس
النحوية

نشأة النحو العربي وتطوره، وأشهر المدارس النحوية التي نشطت في الدرس النحوي:

لقد كان ظهور اللحن في كلام العرب، وفي تلاوة آيات الرحمن من أهم العوامل التي أدت إلى تأسيس علم اللغة العربية وقواعدها على وجه الخصوص، فقد كان العرب في الجاهلية ينطقون بالسليقة، وهي ملكة في ألسنتهم يأخذها الآخر عن الأول، فلما جاء الله بالإسلام اتسعت رقعة الدولة الإسلامية بالفتوحات التي تمت في عصر الخلفاء الراشدين، فاختلف العرب في هذه الأمصار المفتوحة بغيرهم من الأجناس والقوميات لتتعدد الألسن بذلك وتختلف مما أدى إلى ظهور اللحن وانتشاره وفساد الألسن، وتشير الروايات إلى أن أول لحن ظهر في العراق قولهم: "حي على الصلاة" بكسر الياء والصحيح بفتحها، كما يروى عن ابنة أبي الأسود الدؤلي أنها قالت: (ما أجمل السماء) على صورة الاستفهام تريد التعجب، فقال لها أبوها: "نجومها"... وكان اللحن والخطأ قد أخذ في الظهور منذ حياة الرسول ﷺ، حيث روى بعض النحاة أنه سمع رجلاً يلحن في كلامه فقال: "أرشدوا أخاكم فقد ضل¹"، كما روى أن أحد ولادة عمر بن الخطاب كتب إليه كتاباً به بعض اللحن فكتب إليه عمر: "أن فنع كاتبك سوطاً²". غير أن اللحن في صدر الإسلام كان لا يزال قليلاً، بل نادراً، وكلما تقدّمنا منحدرين مع الزمن اتسع شيوخه على الألسنة مما فسح للتحريف في عربيتهم التي كانوا ينطقون بها، كما فسح للحن وشيوخه.

ولم يقتصر الأمر على خطئهم في الكلام، وإنما امتد إلى قراءتهم لآيات الكتاب العزيز؛ حيث ورد عن أبي الأسود الدؤلي أنه مرّ برجل يقرأ الآية الكريمة من سورة (التوبة: الآية 3): ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾³ بكسر لام (رسوله) التي جعلها معطوفة على (المشركين) ليغير المعنى جملة وتفصيلاً؛ فذهب أبو الأسود إلى سيدنا علي عليه السلام وأخبره أن العربية في خطر، فتناول سيدنا علي (عليه السلام) رقعة ورقية وكتب عليها: "بسم الله الرحمن الرحيم، الكلام كله اسم وفعل وحرف،

¹ - أبو الطيب اللغوي (عبد الواحد بن علي)، مراتب النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ط2. القاهرة: 1974م. ص 6. وينظر: المنقي الهندي، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، 1313هـ، مطبعة حيدر آباد، ج1، ص151.

² - ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، 1956م، ج2، ص8.

³ - المصدر نفسه. وينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ط7. القاهرة: 1992م، دار المعارف، ص15.

فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل". ثم قال لأبي الأسود: انْحُ هذا النحو -ومن أجل ذلك سمي هذا العلم بعلم النحو- وكان يقصد بذلك أن يضع القواعد للغة العربية؛ إلى غيرها من الروايات الموجودة في بطون الكتب النحوية الأولى، التي تشير كلها إلى بروز ظاهرة اللحن بشكل ملفت للنظر وخاصة في قراءة القرآن الكريم، ممّا أدّى بأصحاب الاختصاص إلى وضع ضوابط وقواعد للغة العربية حتى يتمكن المسلمون من فهم قرآنهم وقراءته قراءة سليمة. وقد تمت أول خطوتين في صياغة الكتاب العزيز، وهما نقط الإعراب الذي عدّ بداية التفكير النحوي، ونقط الإعجام؛ إذ "بدأت الخطوة الأولى بنقط المصحف نقط إعراب على يد أبي الأسود الدؤلي ليعين المسلمين على اختلاف أجناسهم وتباين ألسنتهم على تجنّب الخطأ واللحن عند قراءة كتاب الله العزيز"¹ فقام بوضع علامات الشكل، وكانت في أول الأمر نقطا فوق الحرف للفتحة، وتحتة للكسرة، وإلى جانبه للضمة، وقد اتخذ لذلك كاتبنا فطنا حاذقا من بني عبد القيس، وقال له: إذا رأيتني قد فتحت شفتي بالحرف فأنقط نقطة فوقه على أعلاه، وإن ضممت شفتي فأنقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت شفتي فاجعل النقطة من تحت الحرف، وإن أتبعته شيئا من ذلك غنة (تتويينا) فاجعل مكان النقطة نقطتين... وقد كان الكاتب يضع النقط بصيغ يخالف لونه لون المداد الذي كتبت به الآيات²، وحمل هذا الصنيع عن أبي الأسود تلاميذه من قراء الذكر الحكيم، وفي مقدمتهم نصر بن عاصم (ت 90 هـ)، وعبد الرحمن بن هرمز (ت 117 هـ)، ويحيى بن يعمر (ت 129 هـ)، وعنيسة بن معدان الفيل، وميمون الأقرن، ومعاوية بن عمر بن أبي عقرب أبو نوفل الدؤلي³. كل هؤلاء نقطوا المصحف وأخذ عنهم النقط، وحفظ وضبط، وقيد وعمل به، وأضافوا إلى ذلك عملا جليلا هو اتّخاذ نقط جديدة للحروف المعجمة في المصاحف تميزا لها من الحروف المهملة، كما رسموا نقط الحروف المعجمة من مثل الباء، والتاء، والثاء، والنون... وحتى لا يختلط عليهم الأمر في النقط التي للإعجام، والنقط التي للشكل رأوا أن يفرقوا بينهما، فجعلوا كلا منها بلون خاص، ثم عدلوا عن ذلك

¹ - خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ط1. دار الأمل، الأردن: 2002م، ص 361.

² - القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، 1950م، ج1، ص 5.

³ - خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ص 52.

وجعلوا للشكل علامات أخرى هي حروف مدّ صغيرة: فالضمة واو صغيرة، والكسرة ياء صغيرة، والفتحة ألف مائلة قليلاً. وهي الصورة التي وصلت إلينا من المصحف الكريم.

وحتى يكتمل هذا العمل من وضع القواعد للغة العربية، فقد نشط فيه جملة من النحاة واللغويين العرب، بل حتّى من قرّاء الذكر الحكيم كوّنوا من بعدهم ما أطلق عليه الباحثون اسم المذاهب أو المدارس النحوية، فمن هم أشهر هؤلاء النحاة الذين قعدوا للغة العربية؟ وما هي أشهر المدارس التي كانوا ينشطون تحت لوائها؟

المدرسة البصرية:

لقد كانت الخطوات الأولى السابقة التي وضعها أبو الأسود الدؤلي (ت 69 هـ) -والمذكورون أعلاه من تلامذته- لحفظ القرآن الكريم من اللحن بداية لتأسيس الدرس النحوي العربي في بلاد العراق، فكانت البصرة المنطقة العراقية التي نشط فيها أكثر ومعظم النحاة الأوائل الذين أسسوا لعلم العربية؛ التي كانت خشية المسلمين فيها على كتابهم أن يصيبه اللحن في قراءته أو التصحيف في أحرفه بداية البحث في إيجاد الحلّ الأنسب لعدم وقوع هذا الإشكال، لتستمر هذه الحركة وتزداد نشاطاً مع نحاة وقرّاء للذكر الحكيم نشطوا في ميدان اللغة العربية فخرجوا إلى بوادي نجد والحجاز وتهامة يسمعون ويدونون عن العرب الفصحاء أصحاب اللغات التي حافظت على سلامتها ونقاوتها وبعدت عن تأثير لحن أهل الحضارة وخطأ التمدّن من العرب والعجم؛ وقد قام هؤلاء العلماء بالسماع عن أصحاب هذه اللغات، ويتسجيل كل ما يسمعونهم، وعادوا ليدرسوا ما جمعه من لغة ويصنّفوه، ويقارنوا ما جاء في كتاب الله عليه، تفسيراً وشرحاً.

ولقد عدّ ابن أبي إسحاق الحضرمي (ت 117 هـ)، أول نحوي بصري حقيقي يرحل إلى أعماق نجد وبوادي الحجاز وتهامة لجمع اللغة العربية من ينابيعها الصافية التي لم تفسدها الحضارة، فكانت قبائل تميم وقيس وأسد، وطيء وهذيل، وبعض عشائر كنانة هي قبلته وقبله تلامذته من بعده الذين جمعوا بين علمي النحو والفقه، حيث كان كلّ من تلميذه عيسى بن عمر (ت 149 هـ)، وأبي عمرو بن العلاء (ت 154 هـ) من القراء النحويين اللغويين، كما كان تلميذاً عيسى بن عمر: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ)، ويونس بن حبيب (ت 182 هـ) كذلك

من القراء النحويين، فجمعوا بين أكثر من علم -وهي ميزة معظم العلماء الأوائل- مما ساعد على تطوّر الحركة النحوية التي كان القرآن الكريم الأصل الأوّل في تكوين قواعد العربية، كما ساعدت لغات العرب على تفسير القرآن الكريم من جهة أخرى، فنمت هذه العلوم جنباً إلى جنب بمختلف تخصصاتها، وشتى تفرعاتها.

وكان الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه (ت 180 هـ) يعدان بحقّ الواضعين للنحو العربي بصورته المعروفة؛ أما الخليل فقد وُهب قريحة نادرة، وملكة مبتكرة ساعدته على معرفة أسرار العربية، وتركيب أساليبها، وإدراك خصائصها. جاء في أخبار النحويين البصريين: "وأما الخليل فكان الغاية في استخراج مسائل النحو، وتصحيح القياس فيه، وهو أوّل من استخرج العروض، وحصر أشعار العرب بها، وعمل أوّل معجم (كتاب العين) المعروف الذي به يتهيأ ضبط اللغة، وكان من الزهاد في الدنيا، والمنقطعين إلى العلم¹"، كما اطلع على علوم عصره من فلك ورياضة وفلسفة، وموسيقى. كان عالماً بعلم الأصوات مما ساعده على ترتيب الكلمات في المعجم على مخارج الحروف ومواقعها من الجهاز الصوتي، بادئاً بحرف العين وبه سمى معجمه؛ وقد استفاد من علمه كثير من معاصريه، بله المعاصرون من وقتنا الحاضر، حيث اشتقّ البروفسور عبد الرحمن الحاج صالح -رحمه الله- من اسمه (اسم الخليل) نظرية جديدة أطلق عليها اسم: (النظرية الخليلية الحديثة) أحدثت صيتاً بعيداً في الأوساط العلمية لما لها من أهميّة في ميدان تعليم اللغة العربية؛ أمّا قديماً فقد استفاد من علمه الكثير، وفي مقدمتهم سيبويه إمام النحاة "أعلم الناس بالنحو بعد الخليل²"، وأخذ العربية كذلك عن الأخفش الأكبر (ت 177 هـ) وعن غيره، ترك كتابه (الكتاب) المرجع الذي كان ولا يزال يهتدي به الباحثون في علم النحو، والصرف، واللغة، لما حواه من الأساليب، والقواعد، والشواهد، والمصطلحات، والعلل، والأقيسة، حيث اشتمل على أهمّ أصول المنهج البصري.

¹- السيرافي، أخبار النحويين البصريين، تح: محمد إبراهيم البنا، ط1. دار الاعتصام، ص 30. وياقوت الحموي، معجم

الأدباء، ط1. بيروت: 1993م، دار إحياء التراث، ج1، ص 30.

²- أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين واللغويين، ص 106.

ولم يظهر كتاب له قيمته بعده غير (المقتضب) للمبرد الذي "كان في معظم مسائله وأبوابه مبنياً على الكتاب مستمداً منه، وكانت كتب الصرف للمازني وابن جني وغيرها مستوحاة من أبواب الصرف في الكتاب، ولهم فيها فضل الجمع والترتيب والتصنيف الذي ارتأوه...¹". من تلاميذه: قطرب (ت 206 هـ) والأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة (ت 215 هـ) الذي حمل عنه مؤلفه، وأذاعه في الناس باسم الكتاب، وقد سماه الناس "قرآن النحو". وقد قال أبو عثمان المازني عن كتاب سيبويه "من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستح²".

وتتمثل قيمة الكتاب في عدد العلماء الذين اهتموا وتخصصوا به دراسة وتأليفاً؛ ما يقرب من مائة عالم في سائر الاقطار العربية المختلفة، وأهم هذه الاقطار في تقديم أكبر عدد من أولئك العلماء هي بيئة الاندلس والمغرب، حيث وجد هناك ما يزيد على أربعين عالماً ألفوا في نحوه شرحاً ونظماً وإعراباً.

وعن الأخفش الاوسط أخذ كل من الجرمي (ت 225 هـ)، والمازني (ت 249 هـ) البصريين كتاب سيبويه، وأذاعاه بين الناس؛ ليأتي بعدهما أبو العباس المبرد (ت 285 هـ) آخر أئمة النحو البصري المشهورين، الذي ذاعت شهرته في البصرة ووصلت إلى مجالس الخلفاء في بغداد وسامراء، مما أدى إلى اصطدامه بثعلب زعيم مدرسة الكوفة لعصره، وقد ترك لنا أهم مؤلف بعد كتاب سيبويه هو (المقتضب) المرجع الثاني لنحو البصريين. ولا يمكن أن نغفل -ونحن نتحدث عن أهم أعلام المدرسة البصرية وأشهرها- عن ذكر أبي سعيد السيرافي (ت 368 هـ) الذي ترجم لنحاة البصرة في كتابه (أخبار النحاة البصريين)، وبه تنتهي مدرسة البصرة التي لم يعترف عدد من العلماء والباحثين بسواها، وذلك أنّ النحو العربي قد وصل إلى غايته من تأصيل القواعد، ومدّ الفروع المتشابهة؛ فإلى المدرسة البصرية يرجع الفضل في إقامة صرح النحو العربي بكل ما يتصل به من قواعد.

¹ - خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ص 79 و80 و81 .

² - أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين واللغويين، ص 65.

ومن خلال دراستنا لأهمّ النحاة البصريين وما قاموا به من تدوين قواعد علم العربية استخلصنا جملة من أهمّ سمات المدرسة البصرية، هي:

1- سلامة من أخذوا عنه من العرب المقطوع بعراقتهم في العروبة؛ سواء أكان ذلك من خلال ما سمعوه من فصحاء بوادي نجد وتهامة والحجاز، وما جاور البصرة من بوادي الجزيرة العربية التي كانت مقرا للأعراب الفصحاء، أم بالسماع ممّن يفدون -في المواسم الأدبية- إلى المرید من الأعراب والشعراء والفصحاء.

2- الثقة برواية ما سمعوه عنهم عن طريق الحفظة الأثبات الذين بذلوا النفس والنفيس في نقل المرويات عن قائلها معزوة إليهم.

3- الكثرة الفياضة من هذا المسموع التي تخوّل لهم القطع بنظائره، وتسلمهم إلى الاطمئنان إليه في نوط القواعد به، وإلاّ عدوه مرويا يحفظ ولا يقاس عليه إلاّ إذا لم يرد من نوعه ما يخالفه، فلا بأس من الاعتداد به في التععيد النحوي¹.

4_ وضعهم الأقيسة على الكثير المطرد من كلام العرب المسموع، وأوّل هذا المسموع كلام الله، ثمّ كلام العرب نثره وشعره، أمّا النثر فقد وضعوا له ضوابط زمانية تمثّلت بالأخذ من الحواضر حتى منتصف القرن الثاني الهجري، وفي البوادي إلى غاية القرن الرابع الهجري، والمتمثّل في وفاة ابن جني، كما وضعوا له ضوابط مكانية تمثّلت في الأخذ عن بعض البوادي الفصيحة دون غيرها، وهذه القبائل والبوادي تترأسها قريش التي تأتي في قمّة الفصاحة، ومنها تأتي قبيلة قيس وتميم وأسد، ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين فعن هؤلاء معظم ما أخذه البصريون واعتمدوا عليه. أمّا الشعر فقد احتجوا بأشعار الطبقات الثلاث الأولى في تقسيم ابن رشيق في "العمدة" وهي: طبقة الشعراء الجاهليين، وطبقة المخضرمين، وطبقة متقدمي الإسلاميين كجرير، والفرزدق، والأخطل ومن عاصرهم، وبابن هرمة (ت بعد 140 هـ) وهو آخر من يحتجّ به في مسائل العربية في حكم الأصمعي تمّ وقف الاحتجاج عند البصريين. وعلى هذين النوعين المسموعين من كلام العرب وبهذه الشروط وضع النحويون البصريون أقيستهم التي اعتمدوا عليها،

¹- ينظر: محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، 1991م، دار المنار، ص 77.

وأكثرها منها وفرعوها وبنوا عليها قواعد النحو؛ مع وضع القرآن الكريم في قمة الاستشهاد. أمّا الحديث النبوي الشريف فلم يحظ إلاّ بعدد يسير جدّاً معدود على أصابع اليدين عند كلّ هؤلاء النحاة المتقدّمين، وما استشهدوا به في مؤلّفاتهم كان من قبيل عدّه من كلام العرب الفصيح، كما فعل ذلك سيبويه في (الكتاب).

وبهذه السمات والمميّزات شادت البصرة صرح النحو، ورفعت أركانه، في حين كانت الكوفة مشغولة عن هذا كله -على الأقلّ حتى منتصف القرن الثاني للهجرة- بقراءات الذكر الحكيم ورواية الشعر والأخبار.

المدرسة الكوفية:

لقد نشأت مدرسة الكوفة النحوية -على أصحّ الروايات- بعد قرن من الزمن مقارنة مع قرينتها المدرسة البصرية؛ وذلك لاهتمام علماء الكوفة برواية الأشعار والأخبار، وكذا اهتمامهم بالعلوم الدينية، كعلم القراءات والتفسير والشرح، والفقّه، فقد كانت الكوفة أكبر مدرسة لقراءة القرآن الكريم مما جعلها تحظى بمذهب فقهي هو مذهب أبي حنيفة، وبثلاثة من القراء السبعة الذين شاعت قراءاتهم في تاريخ علم القراءات والإقراء وهم: عاصم بن أبي النجود (ت 127 هـ)، وحمزة بن حبيب الزيات (ت 156 هـ)، والكسائي (ت 189 هـ)¹ الذين عدّوا في قائمة القراء السبعة المشهورين؛ إذ كانت الكوفة مهجر الكثير من الصحابة.

كلّ هذه الأسباب جعلت الكوفة تتأخّر عن الظهور في ميدان الدراسات النحوية إلى غاية منتصف القرن الثاني الهجري، حيث ظهرت البوادر الأولى لنشأة علم النحو فيها على يد جماعة من المؤدبين الذين اشتغلوا في تأديب أولاد الأمراء والموسرين بعد أن تلقّوا هذا العلم عن البصريين؛ إذ إنّ النحاة الذين عرفتهم الكوفة كانوا تلاميذ البصريين لم يتعمقوا في الدرس، ولم يبرعوا فيه. وقد ظهر أوّل نحوي قارئ فيها -حسب الروايات- عاصم بن أبي النجود صاحب القراءة المشهورة، وعادة ما تذكر كتب التراجم أولية للنحو الكوفي مجسدة في أبي جعفر الرّؤاسي²، ومعاذ بن مسلم الهراء (ت 187 هـ).

¹ - ينظر: عبده الراجحي، دروس في كتب النحو، بيروت، دار النهضة، ص 53.

² - ينظر: الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2. دار المعارف، ص 125.

وقد اشتهر معاذ بن مسلم الهراء بتنظيمه لحلقات النحو بمسجد الجامع بالكوفة بعد تلقيه النحو والصرف عن البصريين؛ وعنه تتلمذ الرؤاسي الذي أخذ بدوره عن أشهر علماء ونحاة البصرة كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي، ثم عاد إلى بلده الكوفة ليدرّس الكسائي والفراء ما تلقاه عن نحاة البصرة. قال ثعلب: "كان الرؤاسي أستاذ الكسائي والفراء، وزعم أنّ أول من وضع من الكوفيين كتب النحو أبو جعفر الرؤاسي"¹، وقد وجدت له آراء نحوية وصرفية ماثورة في كتب التراجم تدلّ على مشاركته فيهما.

ويبدو أنّ النحو الكوفي قد بدأ بدءاً حقيقياً بالكسائي (ت 189 هـ) وتلميذه الفراء، فهما اللذان وضعوا أسسه وأصوله، وأعدّاه بحذقهما وفطنتهما لتكون له خواصه التي يستقل بها عن النحو البصري. وقد رحل الكسائي إلى البصرة، وتلقى النحو عن كبار شيوخها كالخليل بن أحمد الفراهيدي، ويونس بن حبيب ليتبين له أنّ ما عند المؤدبين والمعلمين من النحاة الكوفيين لا يمثل النحو العربي الذي ظهر في البصرة، فقرّر الاستزادة من علماء البصرة، حيث انتقل بين حلقات عيسى بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء، وغيرهم من نحاة البصرة، كما شدّ الرحال إلى البادية يحفظ ويدوّن، ويقال: إنّه أنفذ خمس عشرة قنينة حبر في الكتابة عن العرب لتستقيم فصاحته وعربيته، وقد "طلبه المهدي ليتّخذ مؤدّباً لابنه هارون الرشيد، حتى إذا ولي الخلافة بعد أبيه اتّخذ مؤدّباً لابنيه الأمين والمأمون"²، فارتفعت بذلك منزلته وذاعت شهرته.

ويعدّ الكسائي أبرز من اهتمّ بالدراسات النحوية، وأدخلها إلى الكوفة ونشطها وإن كان قبله عدد ممّن سمّوا بالنحاة، إلا أنّ دورهم لم يكن ظاهراً في ذلك - وكان يتنازع الكسائي منهجان أحدهما: ما شبّ عليه ونشأ وهو منهج مقيد بالنقل والرواية، وليس للعقل عليه سلطان، هو منهج القراء المبني على السماع، ومنهج مقيد بالعقل يحاول إخضاع المسموع لأحكامه، وهو منهج علماء النحو القائم على القياس، ووضع الأحكام والأصول التي تحكمها وتقيدها، ولهذا فقد اتّخذ له منهجا وسطا بين المنهجين³. من أبرز مصنّفاته التي خلفها كتاب (مختصر النحو) أوّل ما ألف

¹ - الفراء، معاني القرآن، تح: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، 1980م، الهيئة العامة للكتاب، ج1، ص 9.

² - شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 173.

³ - خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ص 118 (بتصرف).

في النحو الكوفي، وأول كتاب دخل بلاد الأندلس ومن ثمّ المغرب، وحظي باهتمام أبنائها درسا وتدرّيسا.

وبهذه الأعمال التي قام بها الكسائي عدّه العلماء والباحثون إمام مدرسة الكوفة، التي خالفت المدرسة البصرية في كثير من الفروع، بداية من توسّعها في السماع الذي شمل النادر، والشاذ، والقليل ممّا كان لا يعدّ في قائمة الاستشهاد عن البصريين، وتوسعهم زمانا ومكانا، حيث خالفت الكوفة المدرسة البصرية في اختراقها للضوابط التي وضعتها في البوادي التي يجب أن تؤخذ منها اللغة، وكذا الفترة الزمنية التي حصرتها في القرن الرابع الهجري عند البوادي، ومنتصف القرن الثاني بالنسبة للحضر نتيجة اختلاط ألسنتهم بالعجمة. وإن كان هذا ما يعاب على المدرسة الكوفية إلا أنّها فتحت الباب لحماية اللهجات العربية من الضياع والاحتفاظ بشواذها.

وقد كان من أبنه تلاميذ الكسائي الذين اقترن ذكرهم به الفراء (ت 207 هـ) الذي رحل بدوره إلى البصرة ليسمع من يونس بن حبيب، واطّلع على كتاب سيبويه؛ وتبع أستاذه الكسائي في تأديب أولاد الأمراء. من أشهر ما ألف كتابه (معاني القرآن) الذي يمثّل قمة النضج المنهجي لنحو الكوفيين. وقد كان الفراء يتوسّع مثل أستاذه الكسائي في الرواية عن الأعراب المتحضرين، فبسط السماع والقياس وقبضهما حتى في القراءات.

وتواصلت جهود المدرسة الكوفية مع مجموعة من النحاة البارزين، منهم: هشام بن معاوية الضرير (ت 209 هـ)، أُنبه تلاميذ الكسائي بعد الفراء، ونذكر إلى جانبه: أبا العباس ثعلب (ت 291 هـ) آخر أئمة النحو الكوفي الذي اشتهر بحفظ مسائل الفراء كلّها، وترأس الناس في النحو وجلس للإقراء؛ من خيرة كتبه وأفضلها التي خلفها من بعده: (مجالس ثعلب)؛ وكان من منهجه النحوي تحرّره من سيطرة الآراء الكوفية عليه، حيث أيدّ البصريين في بعض المسائل النحوية التي ذهبوا إليها؛ اصطدم مع المبرد البصري؛ وقد اجتمعا في بغداد وتنافسوا في تدريس الطلبة، وانحاز لكلّ منهم مجموعة من التلاميذ الذين كوّنوا جميعا "مدرسة بغداد النحوية". وربّما كان "أُنبه تلاميذ ثعلب في المباحث النحوية أبو بكر بن الأنباري"¹ (ت 328 هـ) الذي كان أحد من دعموا النحو الكوفي بالعلل المنطقية.

¹ - شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 138.

كلّ هذه المجهودات التي قام بها نحاة المدرسة الكوفية - وغيرها كثير - ومع ذلك وجد من الباحثين من ينكر وجود هذه المدرسة، ويسمي الأعمال التي قام بها هؤلاء النحاة مجرد حلقة نحوية جاءت لمخالفة آراء نحاة مدرسة البصرة؛ ومع علمنا أنّ الجوهر والقواعد الأساسية قد وضعتها المدرسة البصرية - وهذا الأمر لا جدال فيه - إلا أنّ المدرسة الكوفية قد أضافت الكثير في الفروع وخالفت المدرسة البصرية في الكثير من الآراء مع موافقتها إلى الكثير مما ذهب إليه نحاتها كذلك، وكان لهم منهج غير منهج البصرة اتّبعه في دراساتهم النحوية اتّسم ب¹:

- التوسّع في الرواية والشواهد، والسماع زمانا ومكانا، وذلك بروايتهم اللغة عن جميع العرب بدويّهم وحضريّهم؛

- التوسّع في القياس، ووضع أقيسة جديدة على ما جاء في هذا المسموع، وبالتالي مخالفتهم للأقيسة التي وضعها البصريون، حيث قاسوا على الشاهد الواحد أو الظاهرة الواحدة، وفتحوا لها قياسا جديدا؛

- وضع مصطلحات جديدة ضموا فيها أبوابا من النحو عند البصريين وأخرى وضع لها البصريون مصطلحات إلا أنّ الكوفيين سمّوها بأسماء جديدة.

ولا يفوتنا أن نشير - بعد كلّ هذا - إلى أنّ هناك من الباحثين العرب المحدثين في التراث النحوي كذلك من لم يعترف بغير المدرستين البصرية والكوفية فقط، منهم: الدكتور مهدي المخزومي، حيث ساهمت المدرسة البصرية في وضع القواعد الأساسية للغة العربية، كما ساهمت المدرسة الكوفية في مدّ الفروع والتوسّع في السماع والقياس.

¹ - خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ص 142 و 143 (بتصرف).

المدرسة البغدادية:

نشأت المدرسة البغدادية -على أرجح الروايات- أثناء اصطدام النحو الكوفي بالنحو البصري في مدينة بغداد، وذلك نتيجة لتلك المنافسة التي كانت بين أبي العباس المبرد البصري وتلاميذه حين رحل إلى بغداد، وبين أبي العباس ثعلب الكوفي وتلاميذه، حيث وجد تلامذة كل من المبرد وثلثهم أنفسهم بين مذهبين، مذهب بصري يعتمد على القياس، ومذهب كوفي يعتمد على التوسع في السماع، ومن هنا كانوا يرجحون تارة من آراء المذهب البصري، ومن آراء المذهب الكوفي تارة أخرى؛ إلا أن اللبنة الأولى لنشوء المذهب البغدادي يرجعها أغلب المؤرخين للنحو العربي إلى الكسائي وتلاميذه حين انتقل إلى بغداد لتدريس أولاد الأمراء، ثم الأخفش الأوسط الذي انتقل هو الآخر من البصرة إلى بغداد للانتقام لأستاذه سيويوه من الكسائي في المسألة الزنبورية، ليستميله الكسائي بذكائه، ويصبح من المقربين إليه، حيث أصبح الأخفش الأوسط يتابع الكثير من الآراء الكوفية فيما ذهبوا إليه، كما خالف آراء أستاذه سيويوه وآراء مدرسته البصرية في كثير من المسائل كذلك، لذا يعتبر الأخفش الأوسط فاتح باب الخلاف بين المدرستين الكوفية والبصرية. ومن هنا فقد ظلّ المذهب الكوفي صاحب الغلبة في بغداد لفترة زمنية ليست باليسيرة إلى حين اجتماع كل من المبرد وثلث الكوفي فيها؛ ومن تلامذتهما نشأ المذهب البغدادي -على أرجح الروايات- في النصف الثاني من القرن الثالث، الذي اعتمد فيه نحاتها على المزج بين المذهبين الكوفي والبصري، فتارة يرجحون آراء من المذهب البصري ويرفضون أخرى، ويختارون ويساندون آراء المذهب الكوفي ويعارضونهم في آرائهم تارة أخرى. على أن نسبة الأخذ من المدرستين والترجيح اختلفت من نحوي لآخر، فمنهم من مال في أغلب آرائه إلى المذهب البصري، وأخذ الجزء اليسير من المذهب الكوفي، ومنهم من مال في معظم آرائه إلى المذهب الكوفي، ورجح بعض آراء البصريين، ووجد فريق ثالث منهما توسط في الترجيح والأخذ، والمخالفة والتأييد بين آراء المدرستين.

ولم يكن المذهب البغدادي يتوقف على ترجيح الآراء من المذهبين البصري أو البغدادي، بل كانت لهؤلاء النحاة آراء أخرى جديدة، واجتهادات خاصة انفردوا بها؛ ومن بين أهمّ نحاة المدرسة البغدادية وأشهرهم نذكر:

ابن كيسان (ت 399 هـ)، وابن شقير (ت 315 هـ)، وابن الخياط (ت 320 هـ) وفيهم يقول الزجاجي (ت 337 هـ) الذي يعتبر واحداً من أهمّ أعلام هذه المدرسة: "من علماء الكوفيين الذين أخذت منهم أبو الحسن ابن كيسان، وأبو بكر بن شقير، وأبو بكر بن الخياط، لأنّ هؤلاء قدوة أعلام الكوفيين، وكان أولّ اعتمادهم عليه، ثم درسوا علم البصريين بعد ذلك فجمعوا بعد ذلك بين المذهبيين¹". ومن أئمة هذا المذهب أيضاً نجد:

الأخفش الأصغر (ت 315 هـ)، وابن السراج (ت 316 هـ)، والزجاجي - كما أشرنا سابقاً - ومنهم: أبو علي الفارسي (ت 377 هـ) الذي عدّه شوقي ضيف منهم² لمخالطته آراء البصريين والكوفيين، وأبو الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ)، وكتبه في النحو أشهر من نار على علم. وممن خلط المذهبيين من البغداديين المتأخرين:

الزمخشري (ت 538 هـ)، وابن الشجري (ت 542 هـ)، وأبو البركات بن الأنباري (ت 577 هـ) من أعلم الناس بالنحو والأدب، وأكثرهم حفظاً للغة، ولتفسير القرآن. وأبو البقاء العكبري النحوي الضرير (ت 616 هـ)، وابن يعيش (ت 643 هـ) وصلته بالمدرسة البغدادية تتضح في شرحه كتاب التصريف الماوكي لابن جني، والرضي الأسترايادي (ت 686 هـ)، وغيرهم.

هؤلاء كلّهم كوّنوا النحو البغدادي الذي مزج بين نحو المدرستين البصرية والكوفية مع ميل أكثرهم إلى النحو البصري، أو النحو الكوفي؛ كما كانت لهم بعض الآراء الاجتهادية التي انفردوا بها، كقولهم إنّ الكلمات: (ويحه، وويله، وويسه) منصوبة بأفعال من لفظها، وذهب غيرهم من النحويين إلى أنّها منصوبة بأفعال من معناها، وكذا رأيهم في جواز تعريف الحال مطلقاً³، حيث إنّ البصريين يوجبون تكرير الحال مطلقاً، ويؤولون ما جاء منها معرفة، والكوفيون يجيزون مجيئها معرفة إذا تضمنت معنى الشرط، نحو: عبد الله المحسن أفضل منه المسيء، فإنّ المعنى: عبد الله إذا كان محسناً أفضل منه إذا كان مسيئاً؛ وقد جوّز البغداديون مجيئها معرفة مطلقاً، وجعلوا من

¹ - الزجاجي (أبو القاسم)، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، ط4. بيروت: 1402 هـ، دار النفائس، ص 79.

² - ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 246.

³ - المرادي (بدر الدين)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تح: عبد الرحمن علي سليمان، ط1. القاهرة:

2001م، دار الفكر العربي، ص 137.

ذلك قوله تعالى: ﴿لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾ (المنافقون: الآية 8) بنصب كلمة (الأذل) على الحال¹. إلى غير ذلك من الآراء الجديدة التي نفذوا إليها.

وللإشارة فإنّه وإن اعترف عدد من العلماء والنحاة بوجود هذه المدرسة بتعداد أهمّ نحاتها وأشهر الأعمال التي قاموا بها في ميدان الدراسات النحوية كشوقي ضيف مثلاً وخديجة الحديثي وغيرهم، فقد وجد هناك من الباحثين والعلماء ممن رفضوا وأنكروا وجود المدرسة البغدادية، مصنّفين جهود هؤلاء النحاة إلى المدرسة البصرية أو إلى المدرسة البغدادية، على حسب غلبة مذهب نحاتها.

المدرسة المصرية:

أشار معظم المؤرّخين لنحو هذه المدرسة أنّها نشأت نتيجة رحلة أبنائها وعلمائها من قرّاء الذكر الحكيم إلى بغداد خلال القرن الثاني الهجري، وقد أطلق على هذه المدرسة في بدايتها اسم "مدرسة القرّاء النحوية" لاعتماد علمائها على دراسات لغوية نحوية وصرفية مبنية على ما في القراءات، وقد نبغت في هذه البيئة وتميّزت فيها رواية قارئ مصري مشهور هي رواية ورش المعروفة، وكان ورش عثمان بن سعيد (ت 197 هـ) قد أخذ القراءة عن نافع بن أبي نعيم مقرئ المدينة (ت 167 هـ). وقد كان النحو البصري أوّل نحو يدخل البيئة المصرية نتيجة رحلة النحاة البصريين إليها أوّلاً، فكان كتاب سيبويه أوّل كتاب يعتني به المصريون، ويليه النحو الكوفي الذي دخل مصر ممثلاً في آراء ومصنّفات الكسائي والفراء وتلاميذهما، حيث ظلّ النحو المصري مزيجاً من النحويين البصري والكوفي مع تمثّل بعض الآراء البغدادية التي حملها نحاة بغداد إلى مصر؛ ويعدّ أبو جعفر النحاس (ت 338 هـ) من أشهر النحاة المصريين الذين جمعوا بين المذاهب السابقة، وكتبه شاهدة على انتمائه إلى نحو المدرسة المصرية. وقد حظيت مصر بعدد من النحاة لم يحظ بلد عربي بمثله لا في القديم ولا في الحديث، وظلّ النحو يدرّس وتؤلّف فيه المتون والشروح، والتعليقات والحواشي، والمختصرات، وفي شواهد وشروحاتها، وإعرابها حتى إنّنا لن نكون مبالغين إذا ما قلنا إنّ ما ألّف فيه من هذه الكتب في مصر وحدها منذ نشأته حتى يومنا هذا ما

¹ - ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، القاهرة، مكتبة المتنبّي، ص 157.

يزيد على ما أُلّف في جميع البلدان العربية الأخرى في المدّة نفسها، ومن أشهر نحاة هذه المدرسة نذكر¹:

الوليد بن محمد التميمي المصادري المشهور بـ"ابن ولادّ المصري" (ت 263 هـ)، وأبا علي الدينوري (ت 289 هـ) الذي أخذ عنه أبو الحسين محمد بن الوليد بن ولادّ التميمي (ت 298 هـ)، وأبا العباس أحمد بن محمد بن ولادّ حفيد الوليد بن ولادّ (ت 332 هـ) فهو نحوي ابن نحوي ابن نحوي، وعِلان النحوي (ت 337 هـ)، وأبا جعفر النحاس (ت 338 هـ) الذي رحل إلى العراق فسمع من البصريين والكوفيين والبغداديين، وعاد إلى مصر يدرس كتاب سيبويه لطلابه، وطارت شهرته فرحل إليه الطلاب من الأندلس وفي مقدمتهم محمد بن يحيى الرياحي الذي حمل عنه كتاب سيبويه رواية ودرّسه لطلابه بقرطبة. وظلّ نحاة الأندلس من بعده يتوارثون رواية نسخته الدقيقة الموثوقة مثيرين لکنوز الكتاب، ومفسرين معلقين؛ وبذلك كان النحاس فضل بثّ دراسة كتاب سيبويه في الأندلس، وما رافقها هناك من نهضة الدراسات النحوية. وأكبر نحاة مصر لأواخر العصر الفاطمي ابن بري (ت 582 هـ) الذي تتلمذ عليه أبو عيسى الجزولي من نحاة المغرب، ومن نحاة مصر البارزين ابن الرماح (ت 633 هـ)، وأهمّ نحوي مصري ظهر في القرن السابع الهجري ابن الحاجب (ت 646 هـ)، وابن هشام (ت 761 هـ) الذي ذاعت مصنّفاته ك(أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)، و(شذور الذهب في معرفة كلام العرب)، و(قطر الندى وبل الصدا) و(الإعراب عن قواعد الأعراب) وغيرها. وقد كان يمزج في آرائه بين مذاهب المدارس السابقة، كما كان يختار من آراء المدرسة الأندلسية كذلك، على نحو ما نراه من اختياره لآراء ابن عصفور، وابن مالك، وأبي حيان. ثمّ يشتهر ابن عقيل (ت 769 هـ) صاحب الشرح المشهور لألفية ابن مالك الأندلسي، والدماميني (ت 837 هـ)، والكافيجي (ت 879 هـ)، والسيوطي (ت 911 هـ) الذي بلغت مصنّفاته حوالي ثلاثمائة كتاب، من أشهرها: (الاقتراح في علم أصول النحو) و(المزهر في علوم اللغة العربية وأنواعها) و(جمع الجوامع)، وشرحه (همع الهوامع في جمع الجوامع)،

¹ - لمزيد من المعلومات حول نحاة هذه المدرسة ينظر: خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ص 273 وما بعدها. وشوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 328 وما بعدها.

و(البهجة المرضية في شرح الألفية) وغيرها. ثم يأتي الأشموني (ت 929 هـ)، والشنواني (ت 1019 هـ)، وغيرهم.

وقد كَوّن هؤلاء النحاة جميعهم مذهباً نحويّاً سمي بالمدرسة المصرية كان منهجها الانتخاب من المدارس السابقة: البصرية والكوفية والبغدادية، إضافة إلى تتبّعهم لكثير من آراء المدرسة الأندلسية مع نفوذهم إلى بعض الآراء الجديدة. ولا يفوتنا أن نشير -ونحن نتحدّث عن أهمّ نحاة المدرسة المصرية وأشهرهم- إلى النّشاط النحوي الذي أحدثه نحاة الأندلس في هذا القطر نتيجة رحلتهم إلى مصر والقاهرة، أمثال ابن مالك، وأبي حيان وابن الضائع وغيرهم، حيث ساهموا بقدر ليس بالقليل في تطوّر الحركة النحوية في هذه البلاد.

المدرسة الشامية:

وجد من الباحثين من أضاف المدرسة الشامية، إلّا أنّ الشام لم تعرف مدرسة نحوية خاصة نشأت من بيئتها، إذ يعتبر معظم النحاة الذين نشطوا فيها ممّن رحلوا عن بلدانهم وتقلّوا في البلاد الأخرى المجاورة، واستقروا في كلّ بلاد زمانا يسمعون ويفيدون ويستفيدون؛ حيث قصد الشام عدد كبير من العلماء من كلّ قطر ومركز ثقافي بعد أن أصبحت الشام مركزاً للخلافة الأموية خاصّة، أين تمّ فيها تشجيع العلماء والمنقّفين، والأدباء، والشعراء، واللغويين، والنحاة، فنشط النحو في الشام نشاطاً واضحاً للمرة الأولى في بلاط سيف الدولة الحمداني الذي اهتمّ بإقامة المناظرات بين النحاة والأدباء، مما ساعد على بروز عدد من النحاة المشهورين في هذا القطر أمثال الزجاجي الذي انتقل إليها وتصدّر بها للإقراء مدّة من الزمن، ومثله ابن جني الذي رحل كذلك من بغداد إلى الشام يدرّس بها ويفيد الطلبة والنحاة، وابن خالويه (ت 370 هـ) الذي انتقل بدوره إلى الشام واستوطن حلب، واختص بسيف الدولة بن حمدان وأولاده، وهناك انتشر علمه وروايته وصار بها أحد النحاة البارزين في هذا الميدان؛ وأبو بكر بن محمد بن قاسم المرسي (ت 718 هـ) الذي درّس العربية هناك فشاع ذكره وصار من جلة الشيوخ بالشام¹، وممّن استقرّ زماناً طويلاً في الشام

¹ - أحمد بن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، بيروت: 1993م، دار الجيل، ج1، ص 462 (بتصرف).

يُدْرَس ويؤلّف¹: الحسن بن صافي بن نزار (ت 568 هـ)، وتاج الدين الكندي (ت 613 هـ)، وبهاء الدين بن النحاس (ت 698 هـ).

تميّزت الدّراسات النّحويّة في الشام بتغلب النحو الأندلسي والمصري الذي كان يمزج بين النحو البصري والكوفي والبغدادى، مع ميلهم إلى النحو البصري.

لقد كانت هذه أبرز وأهمّ المدارس النحوية التي نشطت واهتمت بالدرس النحوي العربي في المشرق العربي، فما الذي أضافته بلاد المغرب العربي وبلاد الأندلس في هذا المجال؟ من هم أبرز النحاة الذين نشطوا في هذه البلاد؟ وإن كانت هناك اجتهادات قدّمها أشهر النحاة المعروفين في العالم العربي وبهم يُقتدى في تقديم الكثير من الدروس والمحاضرات الجامعية (كاعتماد ألفية ابن مالك)، وعليهم المعوّل في ابتكار طريقة تعليمية هي طريقة التدريس بالكفاءات التي تعتمد على التيسير والتسهيل، وحذف العلل والتمارين غير العملية وغيرها من المجهودات التي قدّمها نحاة هذا القطر، فلما نكر وجدد بعضهم أن تكون هناك مدرسة نحوية أندلسية أو مغربية في بلاد الأندلس والمغرب الكبير؟

المدرسة المغربية:

نشأت في بلاد المغرب بعد الفتح الإسلامي طبقة من المؤدبين يعلّمون العربية لأهلها، وقد أخذوا النحو في البداية عن طريق النحاة المتقلّين بين الأندلس وبلاد المشرق العربي، ليرحل بعد ذلك عدد من نحاتها إلى الشام ومصر والعراق، فكان أوّل النحو دخولا إليها متمثلا في النحو الكوفي الذي حمله جودي بن عثمان إلى الأندلس ومن ثمّ دخل المغرب، ثمّ النحو البصري الذي حمله الرياحي إلى بلده الأندلس ومن ثمّ دخل المغرب نتيجة لقرب البلدين، والرحلات التي كانت بين أبناء القطرين. وبعدها دخل النحو البغدادي، ونتيجة لتأزم الأوضاع السياسية في الأندلس فقد رحل الكثير من الأندلسيين إلى المغرب، كما رحل المغاربة بدورهم إلى الأندلس للدرس والتدريس، ولهذا فقد جاء النحو المغربي في بدايته خليطا من نحو البصريين والكوفيين، ومن بعد البغداديين والأندلسيين، لينتقل بعد ذلك إلى مرحلة يمكن أن نطلق عليها بمرحلة العطاء التي تحمل في

¹ - ينظر: خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ص 345 و346، و347.

طياتها كثيرا من التيسيرات والتسهيلات في مجال تدريس النحو العربي. ومن بين النحاة البارزين في النحو المغربي نذكر¹:

عياض بن عوانة الذي عدّه الزبيدي وحده في الطبقة الأولى، وإبراهيم بن قطن المهري الذي أخذ النحو عن ابن عوانة السابق، وأبا الوليد عبد الملك بن قطم المهري (ت 253 هـ)، وأبا سعيد بن حرب بن غورك، وأحمد بن أبي الأسود النحوي، حمدون النحوي الملقّب بـ"النعجة"، وأبا محمد عبد الله بن محمود المكفوف النحوي (ت 308 هـ)، والمدني، وخلف بن مختار الأذربلسي (ت 390 هـ)، وعلي بن الحضرمي، ومحمد بن سالم المعروف بـ(العقق)، وابن الحداد سعيد بن محمد الغساني أبو عثمان، والقيّاس الجهنّي، وابن أبي عاصم اللؤلؤي، وابن الوزان النحوي (ت 346 هـ)، وغيرهم.

وقد ترجم لهؤلاء النحاة الزبيدي باسم "القرويين" وتابعه من جاؤوا بعده من كتاب الطبقات ولم يزيدوا عليه شيئا ذا شأن، دون أن يذكر في أخبار هؤلاء أنّهم رحلوا إلى المشرق أو أنّ أحدا من المشاركة وفد إليهم وأخذوا عنه، إذ أخذوا العلم من جيرانهم الأندلسيين، وقد عرفنا أنّ النحو الكوفي والبصري قد دخل إليها عن طريق النحاة الأندلسيين. ازدهرت هذه الدراسات في عصر ملوك الطوائف بعد سنة (428 هـ)، حيث أصبحت الدراسات النحوية فيها تضاهي تلك الدراسات التي كانت في العراق، وكان من بين أهمّ وأشهر النحاة المغاربة الذين أحدثوا تطورا في الدرس النحوي: الجزولي المغربي (ت 605 أو ت 607 هـ) صاحب (الجزولية في النحو)، وابن معط الزواوي (ت 628 هـ) صاحب أوّل ألفية في النحو العربي، وابن آجروم الصنهاجي (ت 723 هـ) صاحب (الآجرومية)، والمكودي (ت 801 هـ أو 901 هـ)² الذي اشتهر بشرح ألفية ابن مالك في النحو، وغيرهم.

¹ - خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ص 353 وما بعدها.

² - بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ط2. 1968م، دار المعارف، ج5، ص 284. وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تح: لجنة إحياء التراث، بيروت، دار الآفاق الجديدة، مج 10، ص 9.

هؤلاء كلهم خدموا النحو العربي وخدموا العربية، وكانت لهم جهود معتبرة في ميدان تسهيل النحو العربي وتيسيره خاصّة، ولم يكونوا نكرات في ميدان الدراسات النحوية وتطوّرها في المغرب الكبير وفي الوطن العربي على السواء، وسنتكلّم عن هذا في بحثنا المخصّص بأثر الأندلسيين في نحاة المغرب، وتأثر المغاربة بنحاة الأندلس.

المدرسة الأندلسية:

لقد أنكر بعض النحاة والباحثين وجود مدرسة نحوية في الأندلس، كما أنكروا من قبل وجود بعض المدارس؛ فمنهم من اقتصر رأيه على وجود المدرسة البصرية فقط دون غيرها من المدارس، ومنهم من حصرها في المدرستين الأوليين البصرية والكوفية، ومنهم من أضاف المدرسة البغدادية كأحمد أمين ومحمد الطنطاوي، وسعيد الأفغاني والدكتور مكي الأنصاري مصنّفين المدارس الأخرى في جهود نحاة خدموا العربية والدرس النحوي، مع نكرانهم أن ترقى هذه الجهود إلى ما يسمى مدرسة نحوية قائمة بذاتها! ومنهم من جعل هذه المدارس أربعا هي البصرية والكوفية والبغدادية والأندلسية كطه الراوي¹، ومنهم من صنّف هذه الجهود في مدارس نحوية، وأثبت وجود المدارس الأخرى كالمصرية، والمغربية، والأندلسية كشوقي ضيف الذي جعل المدارس النحوية خمسا هي: البصرية، والكوفية، والبغدادية، والمصرية والأندلسية.

ومن بين الذين أنكروا وجود المدرسة النحوية في الأندلس الدكتور محمد موعد من جامعة دمشق، وذلك من خلال مقال له نشره بعنوان: "ابن خروف والدرس النحوي في الأندلس"²، والذي تكلم فيه عن جهود واحد من أشهر نحاة المدرسة النحوية وأعلامها لينكر وجود هذه المدرسة ويجدها، حيث قال في بداية مقاله: "جعل عدد من المعاصرين الدرس النحوي في بلاد الأندلس مدرسة نحوية قائمة برأسها، وأطلقوا عليه اسم مدرسة الأندلس النحوية، فالأستاذ الدكتور شوقي ضيف يذهب في كتابه الشهير "المدارس النحوية" إلى وجود هذه المدرسة..."³ ومن ثمّ ذهب

¹ - سعيد الأفغاني، نظرات في اللغة والنحو عند ابن حزم الأندلسي، ط2. بيروت: 1963م، دار الفكر، ص 8 و9 و10.

² - البحث منشور في مجلة التراث العربي - مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب - دمشق: 2005م، ع 97. ص

152.

³ - المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

الأستاذ موعد في مقاله هذا ليبرز ويبرهن ويثبت العكس، واستدلّ على ذلك بالإشارة إلى الجهود النحوية التي قام بها ابن خروف الذي كان منهجه الانتخاب من آراء البصريين والكوفيين والبغداديين، مع جملة من الآراء التي انفرد بها. ومن ثمّ تساعل -في استتكار- إن كان يمكن أن نجعل ونصنّف صنيعه هذا فيما سماه عدد من المعاصرين بمدرسة الأندلس النحوية؟

فبعد أن عرض الأستاذ موعد -مثلاً- منهج ابن خروف في انتخاب بعض آراء المدرسة البصرية التي وافقهم إليها، قال: "تثبت أنّ ابن خروف لا يمكن عدّه فيما سماه بعض المعاصرين بالمدرسة الأندلسية؛ لأنّه نحا في هذه الآراء نحو آراء البصريين، ولو كان الرجل ينتمي إلى هذه المدرسة المزعومة ما كان له أن يوافق البصريين في كثير من آرائهم؛ لأنّه والحالة هذه سينافح عن الأصول الفكرية لمدرسته، وهذا يؤيد أنّ الدرس النحوي في بلاد الأندلس لم يرق إلى أن يكون مدرسة لها معالمها الخاصّة، وهو يجعل المرء أمام حقيقة مفادها أنّ الدرس النحوي في تلك البلاد شيء، وجعل هذا الدرس مدرسة مستقلة شيء آخر¹". ومن ثمّ يمكن الردّ على رأيه هذا بالقول: ألم يكن النحاة الأوائل المؤسسون للدرس النحوي في البصرة والكوفة وغيرهم من نحاة بغداد يأخذ بعضهم عن البعض الآخر؟ وقد رأينا منذ العهدة الأولى لتأسيس المدرسة الكوفية الكسائي رئيس مدرسته يأخذ عن الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب، وغيره كثير من مدرسته أخذوا عن نحاة المدرسة البصرية، كما أخذ نحاة البصرة عن الكوفيين وخاطوهم، فكان الأخفش الأوسط أول ظاهرة بارزة نلاحظها من مخالطة الكوفيين والأخذ بآراء نحاتها كالكسائي والفراء، ولم ينافح فقط عن آراء مدرسته البصرية؛ والشيء نفسه يقال عن ثعلب الذي أخذ عن المبرد، وغيرهم كثير. وتسجّل هذه الظاهرة، ظاهرة الأخذ والعطاء أو الانتخاب من المدرستين النحويتين البصرية والكوفية بشكل ملفت للنظر عند نحاة المدرسة البغدادية، الذي يعدّ فيه هذا الانتخاب من جوهر منهجها في الدرس النحوي وتكوين آرائهم الخاصّة بعد ذلك، ومع ذلك فقد وجدنا الكثير من الباحثين والعلماء لا ينكر وجود هذه المدارس، بل إنّنا نؤمن يقيناً بأنّ ظاهرة الأخذ والعطاء، والانتخاب من آراء النحاة والعلماء السابقين هي من سمة النمو الحضاري، والرقي الفكري الذي به تتطوّر العلوم

¹ - محمد موعد، "ابن خروف والدرس النحوي في الأندلس"، مجلة التراث العربي، دمشق: 2005م، ع 97. ص 155.

وتزدهر، وهذا في جلّ الميادين العلمية على اختلافها، حيث إنّ هذه الظاهرة تعتبر من طبيعة وسمّة تطوّر العلوم.

وبعد أن فرغ الأستاذ موعد عن تعداد الآراء التي وافق فيها ابن خروف نحاة المدرسة البصريّة، عدّد آراءه التي وافق فيها نحاة المدرسة الكوفية، ومن ثمّ قال بأنّ موافقته للكوفيين لا تثبت وجود المدرسة الأندلسية، وبعدها عرض الآراء التي تفرّد بها، وقال: "إنّه من كبير المغالاة القول: إنّ ابن خروف قد نحا في هذه الآراء نحو المدرسة الأندلسية؛ ذلك أنّ ابن خروف ليس النحوي الوحيد في تاريخ النحو العربي الذي كانت له آراء خاصة، فجّلّ النحاة لهم آراؤهم الخاصة بهم، فهذا الأخفش الأوسط قد عرف عنه أنّه كانت له آراء عدّة خالف فيها أصحابه البصريين، لكن هذه المخالفة لأصحابه لم تجعل آراءه على كثرتها وتشعبها تؤلّف مدرسة نحوية جديدة؛ بله أنّ هذه الآراء لم تخرجه عن كونه بصرياً، والأمر نفسه يقال في غيره من النحاة، كالكسائي الذي كانت له الكثير من الآراء التي وافق فيها البصريين، ومع ذلك لم يقل أحد من الناس إنّ آراء الكسائي يمكن أن تؤلّف فتحاً جديداً في نحونا العربي، فترقى إلى مدرسة خاصة به، والأمر ذاته يقال في ابن السراج والمبرد وأبي علي وسواهم...¹".

وقد تبين من هذا القول أنّ الأستاذ موعد يريد بقوله تعدد المدارس -الذي يرفضه- أن تكون لكلّ نحوي خالف فيها آراء النحويين السابقين أو وافقهم في البعض الآخر من آرائهم، وكانت له آراء جديدة انفرد بها أن نطلق عليه اسم مدرسة، أو تكون لكلّ نحوي يحمل هذه الصفات مدرسة مستقلة بذاتها، ومن ثمّ يمكن الرد عليه من هذه الزاوية بالقول: إنّه ليس من المنطق والمعقول أن تكون لكلّ نحوي بهذه الميزات والصفات مدرسة مستقلة به، لأنّ هذا يتنافى والشروط التي وضعها النحاة والعلماء لتكوين مدرسة مستقلة، وقد تبين من آراء العلماء والباحثين أنّ من شروط المدرسة أو المذهب: وجود حيّز مكاني وزماني لكلّ مدرسة، وأن تكون لكلّ مدرسة ومذهب مريدين ومنهج خاص بهم، وكان أوّل من وجدناه يحدّد كلمة "مدرسة" الدكتور مهدي المخزومي قائلاً: "فليست المدرسة إلاّ أستاذا مؤثراً وتلاميذ متأثرين، وقد اجتمعوا على تحقيق غرض واحد، ونهجوا للوصول

¹ - محمد موعد، "ابن خروف والدرس النحوي في الأندلس"، مجلة التراث العربي، دمشق: 2005م، ع 97. ص 160.

إليه منهاجا واحدا¹. وتابعه الدكتور أحمد مكي الأنصاري الذي قال: "إنّ المدرسة اتّجاه له خصائص مميزة ينادي بها فرد أو جماعة من النّاس ثم يعتنقها آخرون²". وهذا نفسه ما دلّ عليه تعريف "جوتولد فايل" للمدرسة بأنّها: "الاشتراك في وجهة النظر الذي يؤلّف الجبهة العلمية ويربط العلماء بعضهم ببعض على رأي واحد³". وقد وُجد للمدرسة الأندلسية حيّز مكاني هو بلاد الأندلس، وحيّز زمني هو منذ دخول النحو العربي إليها، ونشاط نحاتها في الدرس والتأليف إلى غاية سقوط هذه المدينة الحضارية الجميلة والاستيلاء على ثرواتها وكنوزها. وقد كان لها منهج خاص بها هو المنهج التيسيري لتسهيل دراسة النحو للطلبة والناشئين، وقد تبيّن هذا المنهج من خلال أعمال النحاة الذين نشطوا في هذا القطر، وما أضافوه من تيسيرات تمثّلت في القضاء على العلل النحوية التي أثقلت النحو العربي خاصّة، وفي تأليف المتون الشعرية بشكل بارز وملفت للانتباه، ممّا ساعد بشكل كبير وواسع في تسهيل تعليم النحو وحفظه، وغيرها من الأمور المتعلقة بشرح كتب الأوائل التي باتت صعبة عند أبناء هذا البلد التي تغيّرت فيها الكثير من ألفاظ اللغة العربية وتراكيبها.

ولم يكن الأستاذ موعد الوحيد الذي أنكر أن تكون هناك مدرسة نحوية أندلسية، بل كان هناك بعض الباحثين كذلك الذين كانوا قد ذهبوا إلى نفس هذا الرأي، حيث حصرت بعض كتب التراث طبقات النحو في المدرستين البصرية والكوفية فقط، وأما الكتب الحديثة فقد اختلف أصحابها في الرأي، لأنّ بعضهم تابع القدامى في تقسيمهم الثنائي، وبعضهم الآخر أضاف إلى المدرستين مدارس أخرى⁴، مع اختلافهم طبعا في عدد المدارس التي تكوّنت بعدهما.

¹ - مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، بغداد: 1955م، ص 129.

² - أحمد مكي الأنصاري، أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، القاهرة: 1964م، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، ص 352.

³ - جوتولد فايل، مقدمة (الإنصاف في مسائل الخلاف)، تر: عبد الحليم النجار (نقلا عن أبو زكريا الفراء)، ص 352 و354.

⁴ - ينظر: محمد مختار جميل بريون، "المدارس النحوية (مقارنات بين وجهات نظر فيها)، حولية المجمع، طرابلس: 2010م، مجلة مجمع اللغة العربية، مكتب النشر بالمجمع، ع8، ص 241-242.

وإذا كان الأستاذ موعداً لا يعترف إلا بالمدرسة البصرية، مستندا في ذلك إلى أنّ الخلافات التي حدثت بين النحاة الذين جاؤوا بعد هذه المدرسة ليست خلافات في الأصول، بل هي خلافات في الفروع - وهو في هذا مصيب غير مخطئ - أمّا قوله بأنّ هذه الخلافات هي في أحسن حالاتها يمكن عدّها مذاهب في النحو، فقد ناقض نفسه، إذ باعترافه بوجود المذاهب النحوية، قد اعترف بوجود المدارس النحوية، ومن بينها المدرسة النحوية الأندلسية التي رفض وجودها! حيث تبيّن من خلال كتب الأوائل الذين ترجموا للنحاة، وأرخوا للنحو العربي وبيئاته أنّ المراد من كلمة مذهب تكاد تكون هي نفسها كلمة "مدرسة" في المعنى على اختلاف طفيف؛ حيث تدلّ كلمة "مذهب" "على العلم وحده، وتدلّ كلمة "مدرسة" على مجموعة النحاة الواضعين لهذا العلم العاملين على إيجاده وتنميته، وتنظيمه وتطبيق منهجه وأصوله، كما تشمل كلّ من اتّبع هذه المجموعة النحوية¹". ومن نظر أدنى نظرة في كلام الأستاذ موعداً في حديثه عن المذاهب النحوية واختلافات النحاة يتبيّن له أنّه قد أراد المفهوم الثاني (المدرسة) لأنّ كلمة "مذهب" تشير إلى العلم وحده؛ والمذهب كما تكلم عنه الأستاذ موعداً لا يكون بعلم دون علماء، إذ أشار إلى مجموعة من النحاة والعلماء الذين ساهموا في الدرس النحوي، ثمّ إنّ هؤلاء قد أسسوا مدرسة نحوية على غرار المدرسة البصرية التي يعترف بها صراحة؛ حيث ظلّت كلمة "مدرسة" تعني مجموعة النحاة الذين كوّنوا درسا نحويا في بيئة معينة سواء أضمّهم منهج موحد خاص بهم له أسسه وقواعده وأصوله المعروفة المستقلة، أم كان مبنيا على منهج من سبقهم، إلا أنّهم استقروا في بيئة أخرى، وتأثّروا بظروف البيئة الجديدة بعض التأثر²". ومن هنا يتبيّن لنا أنّ المعنى الذي تشير إليه كلمة "المدرسة" في المفهوم الحديث هو المعنى الذي تؤدّيه كلمة "مذهب" المعروفة في الدراسات الإسلامية، وتحمل معناها المعروف في لغة العرب. وقد جرى الاتفاق بين الباحثين في العصر الحديث على استعمال مصطلح "مدرسة" على كلمة "مذهب"، فعوض أن نقول المذاهب النحوية أو مذهب البصرة والكوفة وغيره من المذاهب، نقول: المدرسة الكوفية، والبصرية، والأندلسية، وغيرها.

¹ - خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ص 23.

² - المرجع نفسه، ص 13.

وإن كان الأستاذ موعداً قد أشار في مقاله السابق إلى أنّ نحاة الأندلس لم ينجحوا نهجاً له خصائصه المتميزة، وحدوده الواضحة التي تجعل التسليم بوجود مدرسة أندلسية أمراً مقبولاً، فإننا سنبرز ونوضح في بحثنا هذا منهج نحاة هذه المدرسة، والخصائص التي تميّز نحوهم، وذلك بالوقوف على أهمّ الإنجازات والمجهودات النحوية واللغوية التي قدّمها أشهر نحاة الأندلس، مع الإشارة إلى البدايات الأولى لدخول النحو إلى هذه البلاد منذ الفتح الإسلامي، وعنايتهم بالدّرس النحوي واللغة العربية، ومختلف الإسهامات التي قدّموها في مجال تطوّر الدّرس النّحوي وتتميته، وتسهيل فهمه وحفظه.

الفصل الأول

دخول النحو إلى الأندلس وأشهر النحاة الأندلسيين

الفتح الإسلامي لبلاد الأندلس.

الحالة السياسية والعلمية في الأندلس.

دخول النحو إلى الأندلس.

مراحل تطور النحو بالأندلس.

أسباب نشأة النحو العربي ودخوله إلى الأندلس.

عوامل تطوّر النحو العربي في الأندلس:

1- تشجيع الحكام والملوك للعلم والعلماء؛

2- الرحلات العلمية؛

3- المناظرات النحوية.

أشهر نحاة الأندلس.

تأثر نحاة الأندلس بالمدارس النحوية السابقة:

1- تأثرهم بآراء المدرسة الكوفية؛

2- تأثرهم بآراء المدرسة البصرية؛

3- تأثرهم بآراء المدرسة البغدادية.

الفتح الإسلامي لبلاد الأندلس

أصل كلمة الأندلس:

أطلق المسلمون اسم الأندلس على شبه الجزيرة الأيبيرية، والأندلس كلمة محرفة من (وندلس)، إذ اعتادت العرب إبدال الواو ألفاً. وقد يكون أصلها (الوندال) التي تعني الإقليم الروماني المعروف باسم باطقة الذي احتلته قبائل الوندال الجرمانية ما يقرب من عشرين عاماً، ويسمى بعضهم الأندليش. فيكون الوندال بهذا شعب جرمانى نزحوا من جرمانيا (ألمانيا وبولندا حالياً) إلى أيبيريا (إسبانيا والبرتغال حالياً)، وانتقل جزء كبير منهم أيضاً إلى شمال أفريقيا بعد أن غزا القوط الغربيون أيبيريا. كما أستوطن اليونانيون والفينيقيون بعض المدن والثغور الأيبيرية؛ غزاها الرومان وقاموا بتحويلها إلى ولاية رومانية الثقافة، وكاثوليكية الدين، ولاتينية اللغة. ويقول الخولي بديع بأن "الأندلس مأخوذة من (واندلس Wandalos) أو الوندال، وهم قبائل من برابرة شمال أوروبا زحفت نحو الجنوب إلى فرنسا وإسبانيا حتى وصلت إلى شمال إفريقيا. وكانت الأندلس قبل الفتح الإسلامي تطلق على جنوب الجزيرة فقط، وبعد الفتح الإسلامي قصد بها كل المناطق التي فتحها المسلمون من شبه الجزيرة¹". وهي نفس المعطيات التي نجدها عند بطرس البستاني الذي يقول بأن: "اسم الأندلس (Andalousie) محرف من (Vandalicia) نسبة إلى الوندال الذين نزلوا إسبانيا، وبقيت الأندلس محتفظة باسمها حتى مجيء الفاتحين العرب والمسلمين الذين جعلوه شاملاً لجميع الأمصار التي فتحوها²؛ وهي تختلف عن (أندلسيا) التي تضم حالياً ثمانية أقاليم في جنوب إسبانيا.

موقعها الجغرافي:

تقع الأندلس في الطرف الغربي من جنوب أوروبا، وتشمل الآن ما يسمى إسبانيا والبرتغال، ويفصلها عن قارة أفريقيا مضيق جبل طارق. ويراد بالأندلس في التاريخ الإسلامي تلك الحقبة الزمنية التي امتدت من فتح المسلمين لإسبانيا (91 هـ / 711 م) حتى سقوط غرناطة (897 هـ / 1492 م)، وهي الفترة التي امتدت نحو ثمانية قرون، علماً أنه طيلة هذه الفترة كانت حدودها

¹ - الخولي عبد البديع، الفكر التربوي في الأندلس، ط2. 1985م، دار الفكر العربي، ص 17.

² - ينظر: بطرس البستاني، كتاب دائرة المعارف، مؤسسة مطبوعاتي إسماعيليان، مادة (أندلس).

تتغيّر، فتتقلّص ثمّ تتوسّع، ثمّ تعود فتتقلّص، وهكذا، استناداً إلى نتائج الحرب بين المسلمين والإفرنج.

الفتح الإسلامي لبلاد الأندلس:

لقد كان فتح المسلمين للأندلس معجزة قلّما شهد لها التاريخ مثيلاً، وذلك في عهد الخلافة الأموية على يد موسى بن نصير وقائده الشجاع طارق بن زياد عام اثنين وتسعين للهجرة (92هـ/711م)، وجعلوا الأندلس جزءاً من الدولة الإسلامية في أقصر مدّة. فالعرب والمسلمون قد قضوا خمسين سنة في فتح إفريقيا، ولم يقضوا سوى بضعة أشهر في فتح جميع إسبانيا... فأتوا فتحها بسرعة مذهشة... ودانت لهم في سنتين¹، ليشروعوا بعدئذ في إرساء دعائم سلطانهم بهذه البلاد، إذ قد دشّنوا في تاريخها عصراً عرف فيما بعد بعصر الولاة الذي دام أكثر من أربعين عاماً لينتهي بدخول عبد الرحمن بن معاوية المعروف بالداخل (صقر قريش)، أول من أسّس الإمارة الأموية التي أعلنت استقلالها السياسي عن الخلافة العباسية عام (750م)؛ فاعتبرت الأندلس امتداداً لدولة بني أمية التي قضى عليها العباسيون في الشرق عام (132هـ).

وقد استقرت أوضاع المجتمع الأندلسي في عهد الإمارة الأموية لما شاع في الدولة الفتية من أجواء التسامح والتفاهم، الأمر الذي ساعد على تنشيط عملية التمازج الرحمي بين مختلف الأعراق السائدة والوافدة من إسبان وأمازيغ وعرب، وكان السكان الأصليون بدورهم لفيفا من الأجناس الأيبيرية التي هاجرت إلى إسبانيا من شمال إفريقيا في الزمن الغابر والعناصر السلطانية، إضافة إلى الجماعات اليهودية، والرومان، والقوط، وبعض الفئات الأوروبية الشمالية التي اشتهرت باسم النورمان، والفيكينغ، يضاف إليها الصقالبة السلافيون الذين كان الجرمان يبتاعونهم في الأندلس². وفي عام (756م) بنى عبد الرحمن الناصر (الثالث) مدينة قرطبة التي أصبحت عاصمة الأندلس، واعتبرت المدينة المنافسة لبغداد عاصمة العباسيين؛ وقد اندفعت القبائل العربية إلى تلك البلاد المفتوحة تعمرها، وكان منها قبائل عدنانية وقحطانية؛ ويرى المؤرخون أنّ بعض هذه القبائل

¹ - غوستاف لوبون، حضارة العرب، تر: عادل زعيتر، القاهرة: 1964م، ص 397.

² - ينظر: لودردوروثي، إسبانيا شعبها وأرضها، تر: طارق فودة، القاهرة: 1965م، مكتبة النهضة المصرية، ص 12.

بقيت في الأندلس ولم ترجع إلى المشرق مرّة أخرى، وبقيت سلالتها مثل الأوس والخزرج¹، وانتشرت القبائل في هذه البلاد، وصاروا كثرة مما جعل العربية تنتشر بين أهل الأندلس لأنّ اختلاط العرب بهم مكّنهم من تعلّم لغتهم حتى إنّها غلبت على لغة البلاد الأصلية.

كلّ هذه الأجناس البشرية المتنوعة في خصائصها العرقية والثقافية عاشت جنباً إلى جنب مع السلالات الجديدة، فاستحكمت بينها العلاقات والأواصر الاجتماعية، وتعايشت مع الحضارة العربية الإسلامية في جميع مقوماتها حتى أنجبت شعباً صار التاريخ ينعته باسم "المستعربين (Mozarabes) هؤلاء الذين يمثلون أكثرية سكان الأندلس، حيث شملتهم عناية التسامح التي لا مثيل لها فانصهروا طوعاً في كيان الوافدين من عرب وأمازيغ، وكانت خاتمة هذا اللقاء ميلاد النشء الجديد المعروف بالمولدين²."

دام الحكم الإسلامي للأندلس قرابة 800 سنة. وفي العصر الحاضر لا تزال منطقة جنوب إسبانيا تعرف باسم الأندلس، وتعتبر إحدى المقاطعات التي تشكل إسبانيا الحديثة، وهي تحتفظ بالعديد من المباني التي يعود تاريخها إلى عهد الدولة الإسلامية في الأندلس، كما تحمل اللغة الإسبانية كثيراً من الكلمات التي يعود أصلها إلى اللغة العربية. وإننا لنلمس فضل المسلمين وعظيم أثر مجدهم حينما نرى بأسبانيا الأراضي المهجورة التي كانت أيام المسلمين جنات تجري من تحتها الأنهار، فحينما نذكر تلك البلاد التي كانت في عصور العرب تموج بالعلم والعلماء، نشعر بالركود العام بعد الرفعة والازدهار.

¹- ينظر: المقرئ (أحمد بن المقرئ التلمساني)، نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تح: إحسان عباس، ط1.

الجزائر: 2008م، دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، ج1، ص 138.

²- حمادي عبد الله، أندلسيات، دار البعث، قسنطينة: 2004م، ص4.

الحالة السياسية والعلمية في الأندلس:

أولاً: الحالة السياسية:

ظلّ المسلمون يحكمون الأندلس أكثر من ثمانية قرون حتى زال ملكهم عام (898 هـ)، وقد مرّ حكم المسلمين فيها بثلاثة عهود رئيسية¹:

الأوّل: عصر الولاة من قبل الدولة الأموية في دمشق من (92 هـ إلى 138 هـ):

وقد مر هذا العهد دون أن يذكر في مجال الفكر، لأنّه كان عهد حروب وفتن، وتأسيس ملك وفتوحات، وتوطيد لسلطان الإسلام، ولم يكن لدى الأمراء في هذه الفترة اهتمام بالعلم والأدب.

الثاني: عصر الدولة الأموية (138 هـ - 422 هـ):

أسّسه عبد الرحمن بن معاوية الملقب بـ(عبد الرحمن الداخل) الذي قرّر من مذبحة الأمويين، وعبر إلى الأندلس وتحصّن بها ونصب نفسه أميراً عليها، واستقل بالحكم، وأسّس أوّل دولة إسلامية فيها، ويذكر أنّ الثقافة الأندلسية في هذا العهد قد تجاوزت سن التكوين والنمو²، وبدأ الازدهار الفكري يسم هذا العصر، إذ تشكلت فيه ملامح الحضارة الأندلسية التي كانت متصلة اتصالاً وثيقاً بنظيرتها المشرقية³، فلم تنقطع أبداً تلك الصلات الاجتماعية والثقافية بين الأندلسيين والعباسيين مما مكّنهم من التمرس بالحضارة العربية والإسلامية في مختلف أبعادها. وينقسم هذا العصر إلى قسمين:

أولاً: عصر الإمارة المستقلة: وقد ظلّ مائة وثمانين عاماً.

ثانياً: عصر الخلافة: وظلّ مائتين وأربعين عاماً، وكان هذا العهد عهد قوة ومنعه، وازدهار وتطور، وهو أزهى عصور الأندلس حضارة وعلماً وأدباً.

¹- ينظر: جودت الركابي، في الأدب الأندلسي، ط4. دار المعارف، ص 14. وأحمد شلبي، موسوعة التاريخ الإسلامي،

ط7. 1984م، مكتبة النهضة المصرية، ج4، ص 67.

²- ليفي بروفنسال، حضارة العرب في الأندلس، تر: ذوقان قرقوط، بيروت، دار مكتبة الحياة، ص 16.

³- ينظر: أنخل غونثالث بالنثيا، تاريخ الفكر الأندلسي، تر: حسين مؤنس، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ص 2.

وقد ذكر المقري التلمساني كثيراً من أسماء العلماء الوافدين إلى تلك البلاد من المشرق¹؛ حيث بدأ علماء المشرق يتوافدون إلى الأندلس، فقادوا الحركة العلمية في هذه الفترة، يقول الرافعي: "فمن لدن فتح الأندلس إلى زمن عبد الرحمن الداخل نحو ستة وأربعين عاماً لم يكن في الأندلس ضرورة شعراء ولا كتاب من أهلها، بل كانوا من الطارئين"². وتبلغ قرطبة في عهد عبد الرحمان الناصر درجة عالية من الازدهار والرقى العلمي حتى خلع عليها أهل أوروبا لقب "جوهرة العالم"³. كيف لا وهي التي أنجبت طوائف من العلماء والعارفين، وخيرة الأدباء، والشعراء، والنحاة الأندلسيين.

الثالث: عصر ملوك الطوائف (422 هـ - 898 هـ):

وفيه تقاسم البلاد حكام الأقاليم، فانقسمت الدولة إلى عدّة دويلات تتنازع، ويفنى بعضها بعضاً حتى انتهى الحكم الإسلامي نهائياً، إذ إنّه ما لبث أن انهار صرح الخلافة الأندلسية ليقوم على أنقاض قرطبة إمارات صغيرة تتصارع مع بعضها ابتغاء الاستئثار بالحكم حتى عرف عصرها بعصر ملوك الطوائف، كان آخرها سقوط غرناطة سنة (897 هـ - 1492 م)، حيث قصد آخر سلاطينها الدولة الزيانية، فنزل بميناء وهران ومنه انتقل إلى تلمسان⁴، لينصهر المغاربة مع الأندلسيين بعد ذلك في حكم سياسي واحد.

وبالرغم من معرفة عصر ملوك الطوائف بأنّه عصر انحطاط وتمزق سياسي لهذه المملكة الإسلامية، إلا أنّه يعدّ بحق عصر الفكر والعلم والأدب والشعر الذي لم تعرفه الأندلس عبر تاريخها، حيث كانت بلاطات الأمراء في كلّ من: طليطلة، وبطليوس، وبلنسية، ودانية، والمرية، وغرناطة، وإشبيلية على وجه الخصوص أماكن لاجتماعات فكرية وأدبية تصطنع فحول العلماء والشعراء والأدباء والحكماء⁵؛ فلاحت في أفق الأندلس في هذه المدة المضطربة من تاريخها كوكبة من جلة العلماء ونخبة الفكر والأدب، بل كان ملوك الطوائف أنفسهم في طليعة العلماء والأدباء

¹ - ينظر: المقري، نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، ج3، ص 5 وما بعدها.

² - الرافعي، تاريخ آداب العرب، بيروت: 1974م، دار الكتاب العربي، ج3، ص 259.

³ - هلال جودة ومحمد محمود صبيح، قرطبة في التاريخ الإسلامي، 1962م، المكتبة الثقافية، ص 20.

⁴ - Henri Leonfey, Histoire d'Oran avant pendant et après la domination Espagnole, Oran:

2002 , édition dar el -gharbe, p 57.

⁵ - ينظر: ليفي بروفنسال، حضارة العرب في الأندلس، ص 20.

والشعراء أمثال: المعتصم بن صمادح صاحب المرية، والمعتد بن عباد صاحب إشبيلية، وعمر بن الأفتس صاحب بطليوس؛ إذ قد شهد هذا العصر نهضة فكرية لم تبلغها الأندلس في عصورها المختلفة، وحفل بجمهرة من العلماء والأدباء والشعراء ازدانت بهم قصور هؤلاء الأمراء، وقَدَّروهم حقَّ قدرهم، وتنافس الأمراء في ذلك، فازدهرت الحياة العلمية والأدبية في ذلك العصر.

ومن أشهر هذه الدويلات التي قامت في عصر ملوك الطوائف¹:

- دولة بني جهور في قرطبة 422 - 462 هـ
- دولة بني عباد في إشبيلية 414 - 484 هـ
- دولة بني الأفتس في بطليوس 413 - 488 هـ
- دولة بني ذي النون في طليطلة 427 - 478 هـ
- دولة بني مناد في غرناطة 403 - 483 هـ
- دولة بني صمادح في المرية 433 - 484 هـ

ثم جاءت دولة الموحدين التي أسَّسها محمد بن توموت، وحاربت المرابطين في إفريقيا والأندلس، وامتد حكمها من عام (542 هـ إلى 668 هـ)، ولما صار الأمر لهم سلكوا مسلك بني أمية وملوك الطوائف في تشجيع العلم والعلماء. إلا أنّ طبيعة العمران لا تبقى على حالها، إذ أخذت كبرى حواضر الأندلس تسقط تباعاً في أيدي النصارى بعد أن انهار سلطان الموحدين؛ ثم قامت دولة بني الأحمر على أنقاض دولة الموحدين، واتخذوا غرناطة عاصمة لهم بعد سقوط معظم بلاد الأندلس في أيدي الفرنجة، "فأنشأ محمد بن الأحمر (ت 1272 هـ) مملكته التي تجمعت فيها أعداد عظيمة ممن هاجر من المسلمين من البلاد التي سقطت²". وما لبثت وقت قصير حتى بدأت أعاصير الفتنة فانصرف كثير من الناس عنه، وهجروا الأندلس إلى أماكن يجدون فيها الراحة والأمن والاستقرار، وبدأ صوت المسلمين يخفت في هذه البلاد الساحرة التي

¹ - محمد عبد الله عنيد، دول الطوائف، ط2. القاهرة: 1969م، دار الكتاب العربي، ص 107 - 144. وينظر: عبد العزيز عبد العزيز المرسي الحداد، الأصول النحوية عند المدرسة الأندلسية، أطروحة دكتوراه، جامعة الأزهر: 2005م، ص 3.

² - حسين مؤنس، رحلة الأندلس، ط1. 1963م، الشركة العربية للطباعة والنشر، ص 28 (بتصرف).

شهدت عصوراً من الحضارة الإسلامية العريقة، "لتسلّم مفاتيح الحمراء من طرف آخر ملوك الأندلس أبو عبد الله الأحمر الملقب بأبي عبد الله إلى الملكين إيزابيلا وفرناندو¹". وقد دام حكم بني الأحمر من عام (669 هـ إلى عام 897 هـ) ظلّ فيها بنو الأحمر حكّاماً للأندلس حتى تغلّب عليهم الإسبان وأخرجوا العرب من الأندلس؛ وبذلك انتهى حكم العرب في هذه البلاد الجميلة مخلفة وراءها إرثاً حضارياً، وفكرياً، وعمرانياً، وعلمياً في جميع مجالات الحياة، وهذا بشهادة النّقات من المؤرّخين الغربيين أنفسهم الذين اتّفقوا على أنّ "الأندلس كانت مجاز العلم من الشرق إلى الغرب، ومبعث أشعة العرفان، أفاضها العرب والمسلمون فاستنارت بها أوروبا، واهتدت بها طويلاً"². وإنّ هذه التأثيرات الحضارية لا تزال حاضرة إلى اليوم في مختلف وجوه الحياة الإسبانية، وخاصة ما تعلّق منها بجانب العمران، والموسيقى الشعريّة، وكذا الجانب اللّغوي منها نتيجة الانصهار اللّساني بين الشعبين العربي والإسباني، والتزاوج بينهما.

ثانياً: الحياة العلميّة:

لقد برز الأندلسيون في جميع أنواع العلوم منذ أن فتح المسلمون الأندلس، حيث اشتغلوا بعلوم الفلسفة، والنجوم، والفلك، والمقادير، والهندسة، والرياضيات، وآثار الطبيعة، والطب، والموسيقى، والمنطق، والفلسفة الإلهية، والسياسات المدنية، ويعلمون الأدب واللغة من النحو والتصريف، والتاريخ والرواية، وبسائر العلوم الدينية؛ وقلّ أن تجد في علمائهم صاحب علم واحد أو علمين، بل فيهم من يعدّ من الفقهاء، والمحدثين الفلاسفة، والشعراء والكتّاب، والمؤرّخين واللغويين، والنحويين والأدباء.

وإذا كان من مفاخر العراقيين أنّ الأصمعي كان يحفظ أربعة آلاف أرجوزة، وهم يعدّونه أدكى العرب وأجمعهم، فقد كان من الأندلسيين في المائة الثالثة من يحفظ مثل هذا العدد للعرب خاصة، وهو (سعيد بن الفرّج) مولى بني أمية المعروف بالرشاشي، والذي كان يُضرب به المثل في

¹ - ينظر: إيفرينج واشنطن، سقوط غرناطة، تر: إسماعيل العربي، الجزائر: 1988م، المؤسسة الوطنية للكتاب، ص 471 و475.

² - أرسلان شكيب، خلاصة تاريخ الأندلس، بيروت: 1983م، منشورات دار مكتبة الحياة، ص 312.

الفصاحة على كثرة ما يتقعر في كلامه¹. وقد أنشأ المسلمون في الأندلس حضارة رفيعة، ومدنية راقية كانت مشعلاً أضاء الأندلس وما حولها فخرجت أوروبا من عصر الظلام والجهل والانحطاط الذي كانت تعيش فيه إلى عصر النور والعلم والتطور. ولقد كان حدوث هذا الأمر نتيجة حرص كلّ أمير من أمراء الأندلس على مختلف الأزمنة وتباين الدول على أن يكون في مستوى الثقافة الدينية واللغوية التي تسمح له بمخاطبة الفقهاء الذين كانوا في العادة زينة مجالس الأمراء ومستشاريهم²، وكانت ثقافة هؤلاء الأمراء تدفع بهم في الأغلب إلى احترام العلماء وإجلالهم، ووضعهم الكريم الذي يليق بهم. وليس في ذلك غرابة، فهذا أمير المؤمنين (عبد المؤمن بن علي) يؤثر أهل العلم ويحبهم ويحسن إليهم، فيستدعيهم من أنحاء البلاد للسكنى عنده والجوار بحضرته، ويجري عليهم الأرزاق الواسعة، ويظهر التتويه بهم والإعظام لهم، فقد كان فقيهاً عالماً بالأصول والجدل والحديث، مشاركاً في كثير من العلوم الدينية والدينية³. كما كان ملوك الطوائف يتنافسون فيما بينهم على تكريم العلماء وضمّهم إليهم، وكان كثير منهم ذا باع طويل في العلوم والآداب كالمعتمد بن عباد، والمظفر بن الأفضس، والمعتصم بن صمادح، وغيرهم مما كان له أثره الواضح في تنشيط الحركة العلمية الثقافية المحيطة بهم.

ولقد كان للأندلسيين وسائلهم الخاصة في اكتساب العلم، وتأسيس حركته في بلادهم. ومن أهمّ تلك الوسائل⁴:

➤ دعوة بعض العلماء المشاركة إلى الأندلس، ليفيد أهله من علمهم وأدبهم، ومن ذلك على سبيل المثال -لا الحصر- دعوة الخليفة عبد الرحمن الناصر لأبي علي القالي (ت 356 هـ) صاحب كتاب الأمالي، والذي يعتبر أوّل من أسس علوم اللغة وآدابها في الأندلس، وعليه تخرجت الطبقة

¹ - السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2. 1979م، دار الفكر، ج2، ص 286.

² - ينظر: مصطفى الشكعة، الأدب الأندلسي، ط7. 1992م، دار العلم للملايين، ص 97.

³ - ينظر: المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، القاهرة: 1949م، ص 144.

⁴ - عبد العزيز عتيق، الأدب العربي في الأندلس، ط2. بيروت: 1976م، دار النهضة، ص 150 و 151.

الأولى من اللغويين وأكابر الأدباء في الأندلس¹؛ وأصبح كتاب الأمالي مرجعاً أساسياً يعتمد عليه في اللغة والأدب؛ وقد عمل عبد الرحمن الناصر على نشر المعرفة في كلّ ربوع البلاد، فابتنى في قرطبة وحدها سبعةً وعشرين (27) مدرسة، أدخل إليها الفقراء من الطلاب مجاناً، حتى أصبحت قرطبة في عهده منارةً تجذب إليها الأدباء والعلماء والفنانين.

➤ رحيل بعض الأندلسيين إلى المشرق لتحصيل علم من علوم المشاركة والتبحر فيه، ثم العودة إلى الأندلس لنشر ذلك العلم بين أهله، ومن هؤلاء على سبيل المثال²:

- (يحيى بن يحيى الليثي) الذي رحل إلى المدينة وتلمذ على يد الإمام مالك، وأخذ عنه كتاب (الموطأ)، كما سافر إلى مصر وأخذ من علمائهم، ثم عاد ونشر علمه بين أهل الأندلس؛
- (جودي بن عثمان) (ت 198 هـ) الذي أخذ عن الرياشي (ت 257 هـ)، والفراء والكسائي، وهو أوّل من أدخل كتاب الكسائي إلى بلاد الأندلس؛
- (الأقشنيق) (ت 307 هـ) الذي رحل بدوره إلى المشرق، فأخذ عن المازني بالبصرة، وبمصر لقي أبا جعفر الدينوري، وأخذ عنه كتاب سيبويه رواية وانتسخه عنه³، وعاد به إلى الأندلس.

➤ جمع الكتب وإقامة المكتبات العامة، وانتشار الحلقات التعليمية في أغلب جوامع الأندلس، وبشكل خاص في المدن الرئيسية كقرطبة وطليلطة وإشبيلية، ولقد وجد في كلّ جامع مكتبة غنية بمختلف فروع المعرفة الإنسانية، فكان للحلقات التي تعقد في جامع طليلطة أعظم الأثر في جذب الطلاب إليها سواء أكانوا مسلمين أم مسيحيين، حتى إنّه كان يقصدها من جميع أنحاء أوروبا بما فيها إنجلترا وأسكتلندا فتعلّموا العربية وألّفوا بها؛ وقد احتفظت هذه المدينة بمكانتها هذه حتى بعد سقوطها عام (1085 م)، إذ وجد فيها مكتبة حافلة بالكتب في أحد مساجدها؛ وكان لهذا دور في تنشيط الحركة العلمية والأدبية في الأندلس التي لعبت الدور الرئيسي في نقل معارف المسلمين العقلية وكتبهم إلى أوروبا. ويمكننا القول أنّ تأثير المسلمين في بعض العلوم كعلم الطب مثلاً دام

¹ - ينظر: حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، ط3. القاهرة: 1991م، مكتبة النهضة، ج4، ص 447 - 451.

² - عبد العزيز عبد العزيز المرسي الحداد، الأصول النحوية عند المدرسة الأندلسية، أطروحة دكتوراه، ص 6.

³ - الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص 305.

إلى الزمن الحاضر كشرح كتب ابن سينا وغيرها. ولقد كان لمعظم خلفاء الأندلس عناية كبيرة بالعلم والعلماء، ومنهم: (عبد الرحمن الناصر) الذي كان يرسل من يبحث له عن الكتب ويشتريها له من القسطنطينية والعراق والحجاز ومصر، وبلغ من اهتمامهم بجمع الكتب أنّ الحكم المستنصر (ت 366 هـ) بعث إلى أبي الفرج الأصفهاني بألف دينار ذهباً ليرسل إليه كتاب (الأغاني) قبل أن يظهر ببغداد¹. وقد وصف أحد الباحثين عصر الحكم المستنصر فقال: "كان أكثر الخلفاء الأمويين تسامحاً وحرية وفكراً، فكان له في القاهرة، وبغداد، ودمشق، والإسكندرية عمال مكلفون باستنساخ كلّ الكتب القيّمة القديمة كانت أو حديثة، وكان قصره حافلاً بالكتب وأهلها حتى بدا وكأنه مصنع لا يرى فيه إلا ناسخون ومجلدون"². كما أنشأ (الحكم بن عبد الرحمن الناصر) مكتبة كبرى في قرطبة تعدّ من مفاخر الأندلس ومن أشهر المكتبات في العالم الإسلامي؛ فقد جمعت هذه المكتبة أربعمئة ألف (400 000) مجلد في جميع العلوم والفنون، وبلغ عدد المكتبات في قرطبة سبعون (70) مكتبة وضعت لها فهارس دقيقة، وتصانيف عديدة، فكانت قرطبة، وإشبيلية، وطليطلة، وغرناطة، وسرقطة، وغيرها، جامعات ينهل منها القاصي والداني العلم والفن.

ويمكننا القول أنّه إذا كان تأثير المسلمين في أنحاء أوروبا التي لم يسيطروا عليها إلاّ بمؤلفاتهم، فقد كان تأثيرهم أكبر من ذلك في البلاد التي خضعت لسطانهم كبلاد اسبانيا والبرتغال. ورغم سقوط الأندلس ونهاية الدولة الإسلامية في هذه البلاد إلاّ أنّ الأندلس عرضت لنا على طول امتدادها في القرون الماضية صفحة من أجمل صفحات الحضارات الإنسانية، اتّسعت فيها حلقات العلم، وكثرت ملتقيات الأدب والفن، حتى بلغت الحركة العلمية والفكرية فيها أوجّ ازدهارها.

¹ - عبد العزيز عتيق، الأدب العربي في الأندلس، ص 84.

² - أنخل غونثالث بالنثيا، تاريخ الفكر الأندلسي، ص 10.

دخول النحو إلى الأندلس:

لقد مضى على العرب في الأندلس أكثر من نصف قرن ولا شيء يذكر في الدراسات اللغوية والنحوية، حسب ما وصلنا من معلومات، وإنّ السبب في ذلك يعود -منطقياً- إلى عدم استقرار الأمور في بدايتها، حيث كانت هذه الفترة -بعد الحروب والمعارك الطويلة لفتح الأندلس- فترة توطيد سلطان الوافدين إلى هذه الأرض الجديدة، والانشغال باستقرار النظام السياسي، والاندماج الاجتماعي ليتهايأ الجوّ، وتتهيأ الظروف الذهنية الملائمة بعد ذلك للاشتغال بالعلم والتعليم، ومن ثمّ بالبحث والتأليف.

وحسب المعطيات التاريخية فإنّ أوّل المشتغلين باللّغة في الأندلس هم المؤدّبون الذين كانوا يعلّمون الشباب في قرطبة وغيرها من الحواضر الأندلسية مبادئ العربية، يدفعهم إلى ذلك حفاظهم على القرآن الكريم وحسن تلاوته وسلامة لغته؛ ولقد كان معظم هؤلاء المؤدّبين من رجال الطبقة الأولى من علماء اللغة والنحو الذين عدّهم الزبيدي في طبقات النحويين واللغويين الذين عاشوا في أواخر القرن الثاني الهجري، ومنهم: أبو موسى الهوّاري، والغازي بن قيس (ت 199 هـ)، وجودي النحوي (ت 198 هـ)... ولقد كان هؤلاء يعلّمون طلابهم اللغة والنحو والقراءات منذ الفتح الإسلامي ونهاية الحرب، فكانوا يضعون لطلابهم نصوصاً مختلفة ويشرحونها مع طلابهم ويُشبعونها نقاشاً، كلّ ذلك لنشر العربية وعلومها في أوساط الإسبان المستعربين، وكانت تلك النصوص في بدايتها بسيطة سهلة، بعيدة عن التعقيد أو الشذوذ ليسهل فهمها، وذلك لسببين اثنين¹:

أولهما: يتعلق بالمفردات والكلمات التي يدرسونها أو يدرّسونها لطلابهم وتكون كذلك بسيطة وواضحة من أجل فهم الدرس النحوي واستيعابه؛

ثانيهما: يتعلق بالمؤدّبين أنفسهم الذين لم تكن عندهم معرفة تامّة بالنحو أو بقواعده التي أرسيت في المشرق، بل كانت معرفتهم به معرفة سطحية بحاجة إلى تعزيز وتدعيم.

¹ - عيسى محمد، تاريخ التعليم في الأندلس، ط1. 1982م، دار الفكر العربي، ص 408 وما بعدها.

وبقي تعليم النحو واللغة والقراءات في الأندلس على هذه الحال حتى عرف هؤلاء المؤدّبون الرحلات إلى المشرق، فرحلوا في طلب العلم الشرعي، والعلم اللغوي والنحوي، وغيرها من العلوم؛ وهناك جالسوا العلماء فتعلّموا منهم، ثمّ عادوا إلى موطنهم ليعلموها للناس في بلادهم الأندلس. وهذا يعني أنّ الدراسات اللغوية في بدايتها في الأندلس -سواء في أواخر القرن الثاني الهجري أو طوال القرن الثالث - لم تستقل استقلالاً ذاتياً من حيث نشأتها أو من اشتغلوا بها؛ كما أنّ رحلاتهم هذه لم تكن خالصة لوجه اللغة، بل كانوا يتعلمون في المشرق ما يتييسر لهم من علوم الشريعة، ومسائل اللغة والنحو، ولعل ذلك راجع إلى أن أكثرهم كانوا معلمين لا علماء، فهم ينقلون معلومات المشرق إلى الأندلس يفهمونها ثم يقومون بإفهامها لغيرهم، فلم ينبغ منهم من يقف بجوار عمالقة المشرق من علماء اللغة والنحو، ولم تظهر لهم مؤلفات يمكن مقارنتها بمؤلفاتهم¹. ولكن على الرغم من البدايات المحتشمة للنحو الأندلسي، فقد وجدنا منذ البدايات الأولى لظهور هذا العلم في هذه البلاد بعض الاجتهادات، حيث بدأ المشهورون من هؤلاء المؤدّبين يعنون بالتأليف في القراءات، يتقدّمهم أبو موسى الهواري الذي قال عنه الزبيدي: "أول من جمع بين علوم الدين واللغة بالأندلس، رحل في إمارة عبد الرحمن الداخل (138 هـ - 172 هـ) فلقى مالكا ونظراءه من الأئمة، كما لقي الأصمعي وأبا زيد ونظراءهما، وداخل الأعراب في محالها، وله كتاب في القراءات"²؛ وكان يعاصره الغازي بن قيس الذي احترف تأديب الناشئة بقرطبة، وقد رحل مثله إلى المشرق وأخذ عن مالك الفقه، وعن نافع بن أبي نعيم مقرئ أهل المدينة قراءته للذكر الحكيم، وأقرأ بها في قرطبة، ولقي الأصمعي ونظراءه³.

ويعدّ جودي بن عثمان أول نحوي بالمعنى الدقيق الذي نال ريادة الدراسة النحوية في الأندلس، حيث رحل إلى المشرق، وأخذ عن الرياشي والفراء وثلاثة من نحاة المدرسة الكوفية، ولقي الكسائي فكان "أول من أدخل كتابه إلى الأندلس وولى القضاء في (البيرة)، وصنف كتابا في النحو"⁴؛ وعاد

¹ - محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ط4. القاهرة: 1989م، عالم الكتب، ص 31.

² - ينظر: الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص 276.

³ - شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 288.

⁴ - الرافعي، تاريخ آداب العرب، ج3، ص 315.

بعدها إلى الأندلس وقد صار معه طرف من هذا الشأن، وسكن قرطبة يعلّم الناس ويؤدّب أولاد الخلفاء بالعربية حتى وافته المنية. أما الكتاب الذي أخذه عن الكسائي فهو "المختصر الصغير" الذي ألفه للمبتدئين، وهو ما يتناسب مع نشأة النحو في الأندلس، وظروف تلك النشأة، حيث إنهم مبتدؤون يكفيهم هذا المرجع المختصر الصغير حتى يتمكّنوا من فهم النحو العربي بيسر وسهولة. وكان يعاصره أبو عبد الله محمد بن عبد الله الذي رحل مثله إلى المشرق، وأخذ عن عثمان بن سعيد المصري المعروف باسم ورش قراءته، وأدخلها إلى الأندلس، وكان بصيرا بالعربية.

وفي مطلع القرن الثالث الهجري تكاثر هؤلاء القراء والمؤدّبون، فنشأت طبقة كبيرة منهم يعلّمون الشباب في قرطبة وغيرها من الحواضر الأندلسية مبادئ العربية، تميّز من بينهم عبد الملك بن حبيب السلمي (ت 238 هـ) الذي كان إماما في الفقه، والحديث، والنحو، واللغة، ومن بين مصنفاته كتاب في إعراب القرآن. ويعنى في نفس القرن مفرج بن مالك النحوي بوضع شرح على كتاب الكسائي؛ كما يعنى معاصره أبو بكر بن خابط النحوي المكفوف بوضع كتاب في النحو¹ كانت له شهرة في موطنه.

وعلى طول امتداد القرن الثالث الهجري وُجِدَ "معلمون" كثيرون في الأندلس، لم يخرج معظمهم عن الإطار العلمي العام منذ بداية الدراسة اللغوية والنحوية، حيث كان هؤلاء يرحلون إلى المشرق ويحملون من نفائسه ما يقدرون عليه ليعودوا بعد ذلك إلى موطنهم للتدريس والتّعليم. ويتّسم هذا القرن بظاهرتين هما²:

أولاهما: إنّه مع كثرة هؤلاء العلماء في اللغة والنحو لم يرد عن أكثرهم مؤلفات فيهما غير ما ورد عن عبد الملك بن حبيب من أنّ له كتابا في "إعراب القرآن"، وما ورد من عبارات عامّة عن بعضهم من أنّ له تأليفا في النحو دون تحديد؛

ثانيهما: إنّه حتى نهاية هذا القرن الثالث لم يرد عنهم ما يشير إلى أنّهم عرفوا كتاب سيبويه أو تدارسوه بينهم، إذ نقلوا كتاب الكسائي في نهاية القرن الثاني، ومن ثمّ عكفوا عليه قرنا من الزمان.

¹ - شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص 289.

² - محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص 32 (بتصرف).

ولعلّ عناية أهل الأندلس بالنحو الكوفي طوال هذه المدّة وتأخرها عن الأخذ بالنحو البصري يعود إلى:

- أسبقية دخول كتاب الكسائي إلى أرض الأندلس، والذي كان بطبيعته مختصرا وسهلا ومعدا للمبتدئين، فوجد نحاة الأندلس الأوائل في هذا الكتاب بغيتهم في تعليم اللغة العربية، وبلوغ الفائدة المرجوة من فهم القاعدة النحوية التي توصلهم إلى فهم القرآن الكريم؛
- ابتعاد المدرسة الكوفية عن الأقيسة العقلية والقوانين المنطقية التي التزمت بها مدرسة البصرة في وضع القواعد النحوية، فكان من المنطقي لجوء الأندلسيين في بداية أمرهم في تعليم وتعلّم هذا العلم أن يأخذوا بالآراء التي تميل أكثر إلى الرواية والسماع، وهو ما وجدوه عند المدرسة الكوفية؛
- بساطة النحو الكوفي وبعده عن التعقيدات، حيث إنّ أوائل نحاة الأندلس الذين رحلوا إلى المشرق العربي لطلب العلم وجدوا أنّ الآراء النحوية عند نحاة الكوفة سهلة يمكن فهمها بيسر، وهو ما يتناسب مع مستواهم كمبتدئين في هذا المجال.

طوال هذه المدّة والنحو الكوفي يغزوا أفكار نحاة الأندلس درسا وتديسا؛ ولما اشتدت سواعد الأندلسيين النحوية ووجدوا أنفسهم قادرين على تجاوز هذا النحو المختصر وجّهوا جهودهم نحو البصرة وعلمائها ليأخذوا النحو البصري بقياساته وأحكامه والذي طُبِعَ به نحوهم - فيما بعد - حيث نجد الأفتشنيق محمد بن موسى ابن هاشم (ت 307 هـ) يرحل إلى المشرق في نهاية القرن الثالث، ويلقى بمصر أبا جعفر الدّينوري (ت 289 هـ)، ويأخذ عنه كتاب سيبويه رواية ليقرئه بقرطبة لطلابه، ويأخذ غير نحوي في مدارس الكتاب مثل أحمد بن يوسف بن حجاج (ت 336 هـ) الذي كان يضع كتاب سيبويه دائما بين يديه، ولا يني عن مطالعته في حال فراغه وشغله، وصحته وسقمه، وبدلّ هذا على شهرة الكتاب في أوساط طلبة ومعلمي النحو في الأندلس.

ولا يلبث محمد بن يحيى المهلبى الرباحي الجياني (ت 353 هـ) في القرن الرابع أن يفتح عصر الاهتمام البالغ في موطنه بكتاب سيبويه، ولم يكن يكتفي بقراءته لطلابه، فقد كان يعقد لهم مجلسا في كلّ جمعة للمناظرة في مسائله؛ مدقّقا ومستنبطا، معترضا ومجيبا، فاستفاد منه المعلمون طريفته، واعتمدوا على ما سنّه من ذلك. وكان يعاصره في قرطبة أبو علي القالي الذي نزل

الأندلس سنة (ت 330 هـ)، وقاد فيها نهضة لغوية ونحوية خصبة. ومن ثمّ بدأ نحاة الأندلس في توضيح المشكلات النحوية والتأليف في المسائل الجزئية على نحو ما فعل أبو علي القالي نفسه في "فعلت وأفعلت، والمقصور والممدود، وكما فعل ابن القوطية (ت 367 هـ) في كتابه (الأفعال)¹".

وقد سجّلنا هنا ملاحظة حول أسبقية دخول الكتب المشرقية إلى الأندلس، حيث يرى أمين السيد أنّ كتاب الكسائي أوّل الكتب المشرقية وصولاً إلى الأندلس قائلاً: "سجلت كتب التراجم والطبقات، وكتب التاريخ، والأدب أنّ كتاب الكسائي قد كان أسبق كتب النحو انتقالاتاً إلى الأندلس، ولكنّه على الرّغم من سبقه لم ينل من الرعاية والاهتمام مثل ما نال كتاب سيبويه أو كتاب الجمل للزجاجي"² -وهو ما أوردناه في بحثنا هذا- في حين يرى الهيتي عبد القادر رحيم عكس ما أوردناه، أي أنّ كتاب سيبويه قد سبق كتاب الكسائي دخولا، ولم يسبقه شهرة معتمداً في رأيه هذا على ما أورده أبو بكر الزبيدي في ترجمته لحمدون النحوي، وأنّه كان يحفظ كتاب سيبويه دون أن يخرج من الأندلس، وحمدون توفي في أوائل القرن الثالث الهجري³.

أمّا الشيء الذي لا خلاف فيه فهو أنّه سواء كان كتاب سيبويه قد دخل أولاً أم تالياً فإنّ شهرته جاءت تالية لشهرة كتاب الكسائي، حيث انكب عليه الأندلسيون مدارساً وتدرّيساً. وما لبث الأندلسيون مدّة على هذه الحال حتى انتقلوا إلى مرحلة جديدة من الدّرس النحوي، تمثّلت في شرح هذه الكتب التي جلبوها من المشرق والتعليق عليها، حيث اتّخذت دراسة النحو واللغة طابعاً علمياً جاداً، تحوّل فيه التّعليم إلى علم، واستبدل فيه النّقل بالتأليف، وظهر التّخصص في دراسة اللغة والنحو بدل الجمع من كلّ فن بطرف؛ فهذا العالم أبو الحسن مفرج بن مالك النحوي الملقب بـ(البغل) قد وضع مؤلّفاً في شرح كتاب الكسائي، كما صنّف ابن العريف في شرح كتاب الجمل للزجاجي، وكان كتاب سيبويه أكثر الكتب المشرقية شرحاً وتوضيحاً؛ أما فيما يتعلق بالتصحّيات والتصويبات على الكتب المشرقية فنذكر منها كتاب أبي بكر الزبيدي: (استدراك الغلط الواقع في

¹ - أحمد أمين، ظهر الإسلام، ط6. القاهرة: 1982م، مكتبة نهضة مصر، ج3، ص 91.

² - السيد أمين، الاتجاهات النحوية في الأندلس، القاهرة، ص 112.

³ - الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص 235. وينظر: عبد القادر رحيم الهيتي، خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري، ط2. بنغازي: 1993م، جامعة قار يونس، ص 37.

كتاب العين)، وكتاب (إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل) لابن السيد البطليوسي، وغيرها من الكتب¹، حيث عرفت الأندلس منذ منتصف القرن الرابع الهجري أجيالاً من علماء النحو، ازدهرت بهم قرطبة، وأصبحوا قبلة الطلاب يأخذون عنهم الكتاب؛ كما وضعوا المصنّفات النحوية المختلفة التي يمكن أن تشكل مصدراً يغنيهم عن الكتب المشرقية، فشهد القرنان الثالث والرابع الهجريان ميلاد عدد ليس بالقليل من الكتب النحوية التي وضعها علماء الأندلس الذين تخرّجوا على يد ثلّة من علماء المشرق نذكر منهم²:

- 1- النحوي الأوّل (جودي بن عثمان)، يضع كتاباً في النحو؛
 - 2- أبو بكر بن خاطب، له تأليف في النحو؛
 - 3- ابن أبي غزالة، له كتاب ألفه في العربية؛
 - 4- خصيب الكلبي، له كتاب مصنف في اللغة نحو مصنف أبي عبيدة؛
 - 5- يحيى بن عبد الرحمن الملقب بالأبيض، ألف في النحو كتاباً أخذه النَّاس عنه؛
- والملاحظ أنّ هؤلاء العلماء الذين ألفوا في النحو لم تذكر المصادر شيئاً عن مؤلفاتهم أو أسمائهم، بل اكتفت بالذي أوردناه منها.

وفي مقابل ذلك فإننا نجد علماء آخرين ألفوا في النحو واللغة، وذكرت لنا المصادر التراثية أسماء كتبهم، منها ما عبثت به يد الزمان وما عاد موجوداً، ومنها ما يزال مصدراً مهماً من مصادر الدراسة اللغوية والنحوية حتى يومنا هذا، يؤمّه الدارسون والباحثون في اللغة والنحو والتراجم، ومختلف علوم اللغة، ومن هؤلاء العلماء³:

¹ - فادي صقر أحمد عسيّدة، جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية - نابلس فلسطين: 2006م، ص 10 (بتصرف).

² - الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص 259 و 273. ينظر: فادي صقر أحمد عسيّدة، جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي، ص 10 و 11.

³ - محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص 35.

1- عبد الملك بن حبيب (ت 238 هـ): كان مشهوراً في الفقه والحديث، قال عنه ابن الفرضي: "إنّه كان فقيهاً مفتياً، نحويًا لغويًا، نسابة إخبارياً، عروضياً فائقاً، شاعراً محسناً، مترسلاً حازماً¹؛ وقد كان لعبد الملك هذا عدد من المؤلفات اللغوية أهمّها: (غريب الحديث)؛

2- أبو بكر ابن القوطية محمد بن عمر بن عبد العزيز القرطبي: (ت 367 هـ) تلميذ القالي، صاحب كتاب (تصارييف الأفعال)، وكتاب (المقصور والممدود)، و(تاريخ الأندلس) و(شرح رسالة أدب الكاتب)؛

3- محمد بن الحسن الزبيدي (ت 379 هـ): تلميذ القالي أيضاً، وضع العديد من المؤلفات منتقلاً بها من النحو واللغة إلى التراجم والاستدراك على مؤلفات غيره؛ ومن أشهر كتبه: (الواضح في العربية)، و(لحن العوام)، ومختصر كتاب (العين)، وكتاب (الأبنية في النحو)، و(طبقات النحويين واللغويين)، كما ألف الإمام أبو بكر الزبيدي كتاباً سماه: (الاستدراك على سيبويه) حاول أن يسدّ به الثغرة التي تركها سيبويه، ويذكر ما لم يذكره سيبويه من أبنية الكلام فوجدها نحو ثمانين بناء، لم يستكشفها أحد غيره²؛ إذ كان الزبيدي من أعلم أهل زمانه بالإعراب، والمعاني، والسير والأخبار.

4- محمد بن أبان بن سيد (ت 382 هـ): الذي ألف كتاباً سماه: (العالم والمتعلم) "مبني على المسألة والجواب"³، وله شرحان على كتابي الكسائي والأخفش.

ولعلّ في ذكر الكسائي ما يدلّ على أنّ الأندلس ظلت تعنى بالنحو الكوفي بجانب عنايتها بالنحو البصري مما يدلّ على بداية تأصيل منهج الاختيار والانتخاب الذي تميّزت به مدرسة الأندلس النحوية فيما بعد.

¹ - المالكي (برهان الدين إبراهيم بن علي)، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تح: محمد الأحمد، القاهرة، مكتبة دار التراث، ص 154.

² - الزبيدي (أبو بكر)، الاستدراك على سيبويه، تح: أغناطيوس غويدي، روما: 1890م، ص 1. وينظر: وائل أبو صالح، التربية اللغوية في الأندلس - عصر سيادة قرطبة، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، مصر: 1979م، ص 227.

³ - الحميدي (محمد بن فتوح)، جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس، تح: محمد بن تاويت، القاهرة: 1971م، مطبعة السعادة، ص 381.

5- هارون بن موسى القرطبي النحوي (ت 401 هـ): له تصنيف في (تفسير عيون كتاب سيبويه).

وكلّ هؤلاء العلماء والنحاة يعتبرون من تلامذة الرباحي وأبي علي القالي، ساروا على خطاهما فأبدعوا في التأليف النحوي. وعلى كلّ حال فقد تهيّأت للأندلسيين منذ القرن الرابع أدوات الإنتاج العلمي الصّحيح، والتفاعل مع غيرهم من علماء المشرق، والاطّلاع على أهمّ كنوزهم في دراسات النحو واللغة، فبدا منذ ذلك الوقت اتّجاه جديد في دراسة اللغة عندهم والتأليف فيها. ولكن الملاحظ على هذه المؤلفات في هذا القرن، وإن كانت تبدو فيها صفة الجديّة والعمق إلا أنّ جهدهم فيها بصورة عامة لم يخرج عن كونه مجهودا دراسيا أكثر منه إبداعيا علميا؛ ولكن هي صورة جديّة من صور النمو والتطوّر النحوي في هذه البلاد.

ولم يُطلّ عصر ملوك الطوائف إلا ومدرسة الأندلس النحوية قد استقرت، وغدا شيوخه يقفون على قدم المساواة مع شيوخ المشرق، وأصبح من النادر أن نعثر على من يطلب العلم عن المشاركة، حيث اتّضحت معالم الدراسة اللغوية في الأندلس واكتملت، وشعر الأندلسيون بأنّ لديهم حظاً موفورا منها¹، ولا أدلّ على ذلك من أنّ أعلام اللغة والنحو في هذا العصر، وهم ابن الأفلح (ت 441 هـ) الذي كان متصدرا بقرطبة لإقراء الطلاب، وابن سيده الضرير (ت 448 هـ) الذي لم يكن في زمانه أعلم منه بالنحو واللغة، والأشعار، وأيام العرب وما يتعلق بها، وله أكبر معجم مؤلف حسب المعاني هو "المخصص" ويقول شوقي ضيف: "تعنى الجامعة العربية الآن بنشر معجمه المسمى بالمحكم المرتب حسب مخارج الحروف على طريقة معجم العين للخليل"، والأعلم الشنتمري (ت 476 هـ)، وابن سراج (ت 489 هـ)، وأبو الوليد القشيري (ت 489 هـ)، كلّ هؤلاء لم يخرجوا من الأندلس، بل تلقّوا العلم عن شيوخها.

ويعتبر عصر ابن سيده عصر الأخذ والاختلاط بالنحو البغدادي بجانب اختلاطهم بالنحو البصري والكوفي، ويكون ذلك إيذانا بأن تتضح شخصيتهم في النحو ودراساته.

¹- ينظر: محمد إبراهيم البناء، أبو الحسين ابن الطراوة وأثره في النحو، ط1. 1980م، دار الاعتصام، ص10.

وعلى هذا أخذت دراسة النحو تزدهر في الأندلس منذ عصر ملوك الطوائف، فإذا نحاتها يخالطون جميع النحاة السابقين من بصريين وكوفيين وبغداديين، وإذا هم ينتهجون نهج الآخرين من الاختيار من آراء نحاة الكوفة والبصرة، ويضيفون إلى ذلك اختيارات من آراء البغداديين، ومنهم أبا علي الفارسي وابن جني خاصة¹، ولا يكتفون بذلك، بل يسرون في اتّجاههم من كثرة التعليقات والنفوذ إلى بعض الآراء الجديدة.

ولقد نضج النّحو في القرن السادس، وذاعت شهرة الأندلسيين فيه، ومن بين أهمّ النحاة الذين برعوا فيه: ابن السيد البطليوسي (ت 521 هـ) الذي كان يقرئ النحو للطلاب في قرطبة ثم في بلنسية، كما عنى بكتاب الجمل للزجاجي؛ وابن الباذش الغرناطي (ت 528 هـ) الذي كان ذا معرفة واسعة بعلم العربية، وصنّف شروحا على كتب مختلفة للبصريين والبغداديين، وابن عطية الغرناطي (ت 541 هـ) صاحب المحرر الوجيز، وأبو القاسم السهيلي (ت 581 هـ) مؤلف نتائج الفكر، وابن خروف (ت 609 هـ)، وابن عصفور (ت 669 هـ)، وابن مالك (ت 672 هـ) صاحب التصانيف المشهورة. و"هكذا برز الأندلسيون في النحو وبرعوا فيه وأحيوا عصر الخليل وسيبويه، ولعل السرّ في ذلك هو ما كان لهؤلاء من فطرة عجيبة في قوة الذاكرة والحفظ التي أعتقد أنها من أثر جمال الطبيعة في نفوسهم، فكانوا في عناية الاستحضار للمسائل البديهية²؛ ومن شواهد ذلك قول ابن مسرى: "أملى علينا ابن المناصف النحو بدانية على قول سيبويه (هذا باب ما الكلم من العربية) عشرين كراساً، بسط القول فيها في مائة وثلاثين وجهاً³". وبعد ما تأصلت مسائل مذاهبهم، وذاعت قواعده، وكثرت فروعها، شرع المشاركة في أخذها من علمائهم، ولاسيما من أولئك الذين نزحوا إلى المشرق للحج أو للإقامة، ومعهم مؤلفاتهم التي درسوها في مساجد الشرق ومدارسه⁴ كابن مالك، وأبي حيان وغيرهما.

¹- ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 292.

²- أحمد حسين كحيل، النحو في الأندلس، رسالة خطية، كلية اللغة العربية بالقاهرة، ص 12.

³- المقري، نفع الطبيب، ج 2، ص 414.

⁴- ينظر: عبد الكريم محمد الأسمر، الوسيط في تاريخ النحو العربي، ط 1. دار الشواف، الرياض: 1992م، ص 144.

نستنتج مما سبق أنّ النحو العربي في الأندلس مرّ بمراحل هي كالآتي:

الوضع السياسي ودور الحكام	أشهر النحاة	السنة الهجرية أو القرن	مراحل تطور النحو بالأندلس
عصر الدولة الأموية (123هـ) حتى سنة (422هـ)	- أبو موسى الهواري - الغازي بن قيس (199هـ)	من استقلال بني أمية بحكم الأندلس إلى رحلة جودي بن عثمان إلى المشرق أي إلى غاية (منتصف أو أواخر القرن الثاني)	1_طور النشأة والنمو (دخول النحو إلى الأندلس)
	-جودي بن عثمان(ت 198هـ)- الأحدب (ت 209هـ) -عبد الملك - بن حبيب السلمي (ت 238هـ) - (البغل) مفرج بن مالك النحوي - بكر بن خاطب النحوي...	من عودة جودي بن عثمان إلى الأندلس إلى غاية رحلة الأفشين إلى المشرق. أي: إلى غاية (أواخر القرن الثالث الهجري)	2_طور الاحتكاك بالمذهب الكوفي (دخول كتاب الكسائي)
	- (الأفشين) أبو موسى بن هاشم (ت309هـ) - القلظاظ (ت 302هـ) -الرياحي (ت 358هـ) أحمد بن يوسف بن حجاج - تكاثر القراء والمؤدبين.	من عودة الأفشين إلى الأندلس إلى غاية منتصف (ق4) تقريبا.	3_طور التأثير بالمذهب البصري (دخول كتاب سيبويه)
عصر ملوك الطوائف (422هـ- 898هـ)	-ابن سيده (ت 458) -الأعلم (ت 476هـ) ...	يبدأ من حوالي (ق5) تقريبا عند ابن سيده والأعلم الشنتمري	4_طور الاحتكاك بالمذهب البغدادي (شرح كتاب الجمل للزجاجي)
	معظم النحاة الذين قادوا التجديد في الأندلس وخارج الأندلس الذين سنذكرهم في المبحث القادم بحول الله	يعتبر (ق7) بلوغ الذروة العليا للنحو الأندلسي.	5_طور الاستقلال بالرأي وظهور المذهب الأندلسي

ويظهر لنا من خلال الجدول أنّ النحو الأندلسي مرّ بخمسة أطوار -مرّ بيانه- دون أن تُذكر لعصر الولاة (92 هـ _ 138 هـ) أيّة حركة علمية أو نحوية (لانشغال الحكام بتأسيس دولتهم في هذه الفترة)، وقد أوردنا شرحاً لهذه المراحل فيما يلي:

1- **مرحلة النشأة والنمو:** تبدأ هذه المرحلة بظهور المؤدبين وتعليمهم أبناء الأندلس مبادئ العربية الأولى إلى غاية رحلة النحوي الأوّل جوي بن عثمان إلى بلاد المشرق.

2- **مرحلة الاحتكاك بالمذهب الكوفي:** التي تبدأ من عودة جودي بن عثمان النحوي إلى بلاد الأندلس حاملاً معه كتاب الكسائي، حيث انكبّ جمهور المؤدبين الأندلسيين على مدارس هذا الكتاب وتدرسه للطلاب.

3- **مرحلة التأثر بالمذهب البصري:** وتبدأ هذه المرحلة بعودة الأفشين من بلاد المشرق إلى الأندلس حاملاً معه كتاب سيبويه رواية من أبي جعفر الدينوري ليقرئه بقرطبة لطلابه، ويأخذه عنه جمع من المؤدبين والمعلمين في هذه البلاد، ثمّ رحلة محمد بن يحيى المهلبى الرّياحي إلى المشرق وأخذ الكتاب رواية عن أبي جعفر النحاس ليقرئه بدوره لطلابه بقرطبة؛ هذا، وقد كان لقدم أبي علي القالي إلى بلاد الأندلس عظيم الأثر في انتشار هذا المذهب في حواضر الأندلس وعواصمه الكبيرة؛ وقد تحدّث السيوطي عن شهرة الكتاب في هذه البلاد مشيراً إلى: "أنّ أحمد بن إبراهيم بن الزبير (ت 708 هـ) عندما خرج من مالقة ترك هناك من طلبته أربعين يقرؤون كتاب سيبويه¹" وهذا الاهتمام بالكتاب وبالنحو البصري -كما نرى- جعل النحو في الأندلس يطبع بطابع النحو البصري لمُدّة طويلة من الزمن.

وتتميّز هذه المراحل الثلاث الأولى بأنّ نحاتها عاشوا في عهد الإمارة أو الدولة الأموية (123 هـ - 422 هـ)، الذي كان عهد قوّة ومِنَعَه، وازدهار وتطوّر، وهو أزهى عصور الأندلس حضارة وعلماً وأدباً، وفيه شجّعت الرحلات العلمية من لدن حكام الدولة وأمرائها، حيث رحل كثير من علماء الأندلس إلى المشرق، كما بدأ علماء المشرق يتوافدون إلى الأندلس، فتطوّرت الحركة العلمية في هذه الفترة بشكل ملفت للنظر.

¹- السيوطي (جلال الدين)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج1، ص 292.

4- **مرحلة الاحتكاك بالمذهب البغدادي:** ولعلّ أشهر نحاة الأندلس تأثراً بهذا المذهب: ابن سيده الضرير (ت 458 هـ) الذي كان كثير الجمع بين المذهب البصري والمذهب الكوفي، حيث انتهج مذهب الاختيار والانتخاب من المذهبيين، كما أخذ من نحاة المدرسة البغدادية نحو أبي علي الفارسي وابن جني، وقد صرّح بهذا في مقدّمة معجمه "المحكم" قائلاً: "أما ما نثرت عليه من كتب النحويين المتأخّرين المضمّنة لتعليل اللغة فكتب أبي علي الفارسي: الحلبيات، والبغداديات، والأهوزيات، والتذكرة، والحجّة، والإغفال، والإيضاح، وكتب أبي عثمان بن جني (ت 392 هـ) كالمعرب، والتّمّام، وشرحه لشعر المتنبي، والخصائص، وسر الصّناعة، والتعاقب، والمحتسب¹. ويتبيّن لنا من خلال هذا تأثّر نحاة الأندلس بالمذهب البغدادي في هذه الفترة، وقد كان الأعلام الشننمري (ت 476 هـ) بشرحه كتاب الجمل للزجاجي أوّل من نهج لنحاة الأندلس الاتّجاه البغدادي في صمود وقوّة، وأوّل من نادى بالعلل الثواني في هذه البلاد.

5- **مرحلة الاستقلال بالرأي وظهور المذهب الأندلسي:** وتعدّ هذه المرحلة من أهمّ مراحل تطوّر النحو في الأندلس، ففيه ظهرت المدرسة النحوية الأندلسية مستقلّة بآرائها الخاصّة وبمنهجها النحوي، وذلك بعد أن بقيت لمرحلة ليست باليسيرة في رحاب المذاهب الثلاثة الأولى منتخبة من آراء المدرسة الكوفية والبصرية، والبغدادية، ثمّ مخالفة آرائهم جميعاً في كثير من مناهج تعليم النحو، ومسائله، وتدوينه، ومن ثمّ ظهور نزعة الاستقلال عن المشاركة، والاعتماد على أنفسهم في حلّ مسائل هذا العلم، حيث ظهر نحاة استقلوا عن المشرق وأظهروا شخصية للنحو الأندلسي لا تقل عن شخصيته في المشرق. وما إن حلّ القرن السابع الهجري حتى ظهر المذهب الأندلسي كمدرسة مستقلة، حيث تسنّم النحو -في هذه الفترة- الذروة العليا من عناية علماء الأندلس واهتمامهم، وفي هذا يقول أبو العباس المقري (ت 1041 هـ): "والنحو عندهم في نهاية علو الطبقة حتى إنهم في هذا العصر كأصحاب الخليل، وسيبويه، لا يزداد مع هرم الزمان إلّا جدّة... وهم كثيرون البحث فيه، وحفظ مذاهبه كمذاهب الفقه، وكلّ عالم في أيّ علم لا يكون متمكّناً من

¹ - ابن سيده، المخصص، تح: لجنة إحياء التراث العربي، بيروت، دار الأفاق الجديدة، ج1، ص 12. وينظر: خالد عبد الرحيم عبد اللاه عبد الرحيم، الفكر النحوي عند نحاة الأندلس في القرنين السادس والسابع الهجريين، ط1. القاهرة: 2014م، مكتبة الآداب، ص 30.

علم النحو -بحيث لا تخفى عليه الدقائق-؛ فليس عندهم بمستحق للتميز، ولا سالم من الازدراء¹.
الازدراء¹. ونفهم من هذا القول استقلال الأندلسيين بأرائهم، حيث ذاعت شهرتهم حتى غدا
المشاركة يأخذون عنهم إلى غاية سقوط هذه المدينة الجميلة، حيث نزح معظم هؤلاء النحاة إلى
المشرق ومعهم مؤلفاتهم التي صنّفوها في النحو للتصدّر للدرس، والتدريس، والإملاء.

وتتميّز هاتان المرحلتان الأخيرتان أنّهما كانتا في عصر ملوك الطوائف (422هـ -898هـ)،
وقد رأينا -في المبحث السابق- تنافس ملوك الطوائف فيما بينهم على تكريم العلماء وضمّهم إليهم،
وقد كان لعملهم هذا الدور الكبير في ازدهار الحياة العلمية في مختلف التخصصات، ومنها علم
النحو الذي شهد نهضة فكرية لم تبلغها الأندلس في عصورها المختلفة، وحفل بجمهرة من العلماء،
والأدباء، والشعراء والنحاة ازدانت بهم قصور هؤلاء الأمراء، ومنها شهدت بلاد الأندلس ميلاد
مدرسة نحوية جديدة.

كانت هذه محاولة جادة لإيجاد تصنيف أو لحصر المراحل التي مرّ بها النحو العربي في
الأندلس إلى غاية ظهور هذا العلم بكونه مذهباً نحويّاً أو كمدرسة قائمة بذاتها، لها أصولها
ومنهجها، وآراؤها الخاصة التي انفردت بها.

ولكن بعد معرفة تاريخ دخول النحو العربي إلى بلاد الأندلس، وكيفية دخوله وأشهر علمائه،
والمراحل التي مرّ بها علق في أذهاننا البحث عن أسباب دخوله إلى هذه البلاد! وكذا البحث عن
أسباب تطوّره وعوامله حتى غدا مذهباً مستقلاً بذاته! فلم دخل هذا العلم إلى الأندلس؟ وما هي
عوامل تطوّره وأسبابه؟ وإذا كان النحو في المشرق قد نشأ لأسباب معظمها دينية، فما الدافع إلى
اهتمام الأندلسيين به؟ بل والتأليف فيه وبعدها الإبداع حتى غدا من أسسه في المشرق يقوم بالأخذ
عن علماء الأندلس ونحاتها؟

¹ - المقري، نفح الطيب، ج1، ص 22. وينظر: خالد عبد الرحيم عبد اللاه، الفكر النحوي عند نحاة الأندلس في القرنين
السادس والسابع الهجريين، ص 32.

أسباب نشأة النحو العربي ودخوله الأندلس:

لقد كان الفتح الإسلامي لهذه البلاد بدايةً لنشر مختلف العلوم فيها وتخليصها من قمة الجهل وظلمته، فانتشرت فيها تقريباً كل العلوم التي كانت منتشرة في بلاد المشرق في تلك الفترة من علوم الفلسفة، والطب، والنبات، وعلوم اللغة، وغيرها...¹، وقد كان لعلوم اللغة العربية وعلم النحو على وجه الخصوص النصيب الأوفر من اهتمام الأندلسيين كما هو حاله في المشرق، وليس غريباً أن يلقى هذا العلم اهتماماً بالغاً عند أهل المشرق والمغرب، وذلك لصلته الوثيقة بمصدري التشريع الإسلامي: القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف. ومن هنا ندرك أنّ أسباب نشأة هذا العلم في الأندلس هي نفس الأسباب التي من أجلها قامت في المشرق، وهو خوفهم من وقوع اللحن في القرآن الكريم، ثمّ اعتزازهم بلغة الضاد التي نزل بها كلامه عزّ وجلّ، كما أنّ الفاتحين لهذه البلاد كانوا عرباً من المشرق العربي، فكان لا بدّ من نشر هذه اللغة التي يتكلمون بها ويزولون بها اقتصادهم وتجارتهم، وأنّ يعلّموها لأهل هذه البلاد الأصليين من الإسبانيين والبرتغاليين لفهم الدين الإسلامي وأحكامه.

عوامل تطوّر النحو العربي في بلاد الأندلس:

لقد رأينا -فيما سبق- كيف مرّ النحو العربي في الأندلس بعدّة مراحل، كلّ مرحلة فيها كانت أنشط وأرقى من التي سبقتها، ولا شكّ أنّ لهذا التطوّر والرقى بهذا العلم أسبابه التي جعلته ينمو ويرتقي شيئاً فشيئاً حتى أصبح له منهجه ومبادئه ومميّزاته التي تميّزه عن ذلك الذي نشأ في المشرق، بل أصبح يعدّ من أهمّ العلوم المنتشرة والمتطورة في بلاد الأندلس، ومن بين أهمّ الأسباب والعوامل التي ساهمت في تطوّره وازدهاره في هذه البلاد نذكر²:

1 - **تشجيع الحكام والملوك للعلم والعلماء:** ويعدّ هذا العامل من أبرز العوامل التي ساهمت في تطوّر الدرس النحوي في الأندلس بتحفيز النحاة وتشجيعهم على الإبداع العلمي، والتأليف في مختلف علوم العربية، حيث قام الحكام والأمراء الذين تداولوا على حكم الأندلس بتكريم العلماء وإجلالهم، وإغداق العطايا عليهم، ونضرب مثلاً على ذلك: الحكم المستنصر الذي دعا أبا علي

¹ - الخولي عبد البديع، الفكر التربوي في الأندلس، ص 42 وما بعدها.

² - ينظر: فادي صقر أحمد عسيدي، جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي، ص 28 - 32.

القالى للقوم إلى أرض الأندلس ليفيد أهلها من علمه وأدبه، ويؤلف أجود كتبه (الأمالي) المرجع الأساسى فى اللغة والأدب لأهل الأندلس، بتشجيع من الخليفة الحكم الذى "بالغ فى إكرامه وإجلاله فكان الخليفة الحكم أحبّ ملوك الأندلس للعلم، وأكثرهم اشتغالا به وحرصا عليه، وكان يحثّ أبا علي على التآليف، وينشطه بواسع العطاء، ويشرح صدره بالإفراط فى الإكرام"¹، وقد عبّر أبو علي القالى عن هذا الإكرام الذى حظى به فى مقدمة أماليه فقال عن الحكم بعد أن بيّن سبب وضعه للكتاب: "قرأيته -أيده الله- أجلّ الناس بعد أبيه خطرا، وأرفعهم قدرا، وأوسعهم كنفًا وأفضلهم سلفا، وأغزهم علما، وأعظمهم حلما"²؛ ليؤلف بعده أبو عبيد البكري كتابه: (التبنيه على أوهام أبي علي فى أماليه) مطرزا باسم أمير ويهديه إلى المعتمد بن عباد³ طمعا فى التقرب إليه. ولعلّ ما فعله الحكم المستنصر بالله مع أبي بكر الزبيدي لهو خير دليل على تشجيع الحكام للعلماء على تأليف الكتب ووضع المصنفات، فأشهر كتب الزبيدي: (طبقات النحويين واللغويين) ألّف باقتراح من الحكم وتوجيهه الذى أمّد الزبيدي بعنايته وعلمه وأوسع من روايته وحفظه⁴، وكذلك الأمر بالنسبة لكتابه: (لحن العوام) الذى ألّفه طالبا لرضا الحكم واستمداد فضله، وإن لم يكن ألّفه بطلب منه⁵. كما نال العالم أبو عبد الله الخشني القروي منزلة عظيمة عند الحكم المستنصر حتى إنّه أمره بتأليف كتاب يختص بالقضاة الذين قضوا للخلفاء فى المغرب وقرطبة، ففعل الخشني ذلك أملا فى نيل العطاء الوافر من الحكم الذى ما بخل عليه ولا على غيره من العلماء⁶. بل كان الخليفة الحكم -ومن سار على نهجه من الحكام والأمراء- حريصا أشدّ الحرص على تدقيق الكتب العلمية وتنقيحها، وخير دليل على ذلك ما قام به من متابعة على تخريج كتاب العين للخليل حين طلب من أربعة من كبار العلماء فى قرطبة وهم: أبو علي القالى، ومحمد بن الحسين، وابنا سيد

¹- أبو علي القالى، الأمالي، مراجعة: لجنة إحياء التراث العربى، بيروت: 1980م، دار الأفاق الجديدة، ص1.

²- المصدر نفسه، ص3.

³- ألبير حبيب مطلق، الحركة اللغوية فى الأندلس، صيدا - بيروت: 1967م، المكتبة العصرية، ص 216.

⁴- الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص 17 و18.

⁵- الزبيدي، لحن العوام، تح: رمضان عبد التواب، ط1. القاهرة: 1964م، ص 9.

⁶- ينظر: الخشني (أبو عبد الله الحارث)، قضاة قرطبة، تح: إبراهيم الأبياري، ط1. بيروت: 1982م، دار الكتاب اللبنانى، ص 23 وما بعدها.

أن يقارنوا بين عدّة نسخ من كتاب العين ويستخرجوا نسخة واحدة دقيقة يقرّها هؤلاء الأعلام¹؛ ولم يكن هؤلاء العلماء فقط من نال التشجيع والتكريم، فهناك عدد من العلماء الذين وضعوا أشهر المصنفات، وأعظم المؤلفات بطلب من الأمراء والخلفاء وتشجيعهم، ولم يكن هؤلاء الحكام والأمراء ليشجعوا العلم والتأليف فيه إلاّ لأنّهم كانوا على قدر عال من الثقافة وحب العلم، إن لم نقل أنّ منهم الحكام العلماء، وأنّ منهم الحكام القضاة، ومنهم الحكام الشعراء... الذين كانوا على درجة عالية من العلم، ويرغبون في تحسين مستوياتهم العلمية، وتوثيق ثقافتهم المختلفة، "فهذا المظفر بن الأفيطس صاحب بطليوس، وولده المتوكل على الله عمر بن المظفر، وأبو الجيش مجاهد العامري صاحب دانية والجزائر الشرقية، والمعتمد بن عباد وغيرهم²" كانوا خير مثال على حكام وصفوا بالعلماء والمتقنين، أحبوا العلم، وشجّعوا العلماء.

أمّا الحكام من غير فئة العلماء فكان حرصهم على تشجيع العلماء على العلم ونشره وتعلمه لا يقل عن الحكام العلماء، يقول ابن الخطيب صاحب (أعمال الأعلام): "وقدموا القضاة، وانتحلوا الألقاب، وكتب عنهم الكتاب الأعلام، وأنشدهم الشعراء، ودوّنت بأسمائهم الدواوين، وشهدت بوجود حقهم الشهود، ووقفت بأبوابهم الشعراء³"؛ حيث كان كلّ حاكم وأمير في هذه البلاد يشجع العلم والعلماء لينافس غيره من الحكام، ويثبت تاريخ وجوده، لأنّهم يعلمون أنّ نهضة بلادهم وتطورها وحمايتها من السقوط في أيدي الأجنبي تكون بتطور العلم وكثرة العلماء، فكم من حاكم جاهل ساهم في تخريب بلاده ونهب خيراتها وتفجير شعبها بعد أن جلس على كرسيها وهي في أوج التطور والرقي والازدهار، وكم من حاكم عالم أو على درجة عالية من الثقافة وتقدير العلماء ساهم في تطوير بلاده ورقية بعد أن جلس على كرسيها وهي لا تزال في بداية نشأتها، كما هو الحال في حكام بلاد الأندلس الذين وجدوها أثناء الفتح خرابا متدهورة في جميع الميادين ليرفعوها ويطوروها

¹ - الحميدي، جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس، ص 47 و 48.

² - وائل أبو صالح، تطوّر الدرس اللغوي بالأندلس في القرنين الخامس والسادس، أطروحة دكتوراه، جامعة الإسكندرية، مصر: 1981م، ص 38.

³ - ابن الخطيب، أعمال الأعلام في من بويغ قبل الاحتلام من حكام الإسلام، تح: ليفي بروفنسال، ط2. بيروت: 1956م، ص 167 و 168. وينظر: بروكلمان كارل، تاريخ الشعوب الإسلامية، ط7. بيروت: 1977م، دار العلم للملايين، ص 308 و 309.

بتشجيع العلماء في مختلف المجالات: في الإبداع، والتأليف والتدريس، وإقامة المكتبات، وجذب العلماء من خارج الأندلس ليتعلّموا منهم، ليحدث بعد ذلك العكس برحيل هؤلاء إلى المشرق ليدرسوا ويدرسوا ويؤلّفوا، ويجلبوا من كنوز المشرق إلى بلاد الأندلس لتستتير بعد ذلك عقول أهلهم بوفرة العلم والعلماء. ففي مجال إقامة المكتبات، كان لا يكاد يخلو قصر من قصورهم من المكتبات التي شيّدوها، فكانت محاجا للعديد من العلماء وطلاب العلم لما كانت تحويه من مصنفات في مختلف العلوم وشتى الفنون؛ وقد كان لعلوم اللغة حظّ وافر فيها، ومن أشهر تلك المكتبات: مكتبة المنصور الذي اتّخذ لها قيما للتدقيق والضبط "فكان محمد بن عبد الرحمن اللغوي من أهل قرطبة هو المسؤول عن تصحيح ومقابلة كتب المنصور وابنه"¹، وقد دفع فعل الحكام هذا غيرهم إلى الاقتداء بهم حبا في المنافسة والتقليد فعرفت المكتبات الخاصة التي كان يقيمها العلماء وعلية القوم، ومنها: مكتبة ابن فطيس التي كان يعمل فيها ستة من النساخين، ولها أمين خاص². وما إن حلّ القرن الخامس الهجري إلا والمكتبات العامة والخاصة قد انتشرت في معظم بلاد الأندلس: من قرطبة إلى اشبيلية، والمرية، وطليلة، وغيرها من المدن التي شهدت تنافسا كبيرا بين الحكام لخدمة العلم والعلماء ما أحدث ثورة فكرية ولغوية عظيمة.

أمّا في مجال استقدام العلماء إلى بلاد الأندلس فقد سبق أن تحدثنا عن طلب الحكم المستنصر بالله في دعوة أبي علي القالي إلى الأندلس الذي أكرمه وأجلّه، حيث كانت دعوته هذه ذات أثر جلي في أن أحدثت تطوّرا نحويا عظيما في الأندلس؛ وكذلك بالنسبة للمنصور بن أبي عامر الذي كان يكرم العلماء ويجلبهم إلى مجلسه، وهو يريد منافسة الحكم وأبي علي، مستعينا على ذلك بصاعد البغدادي الذي كان يخوض مناظرات عدّة مع طلاب أبي علي وتلاميذه؛ وكان للمنصور مجلس يظّم كثيرا من العلماء أسبوعيا كلما كان في قرطبة لأنّ غزواته كانت تبعده عنها³؛ ومن هنا نرى تنافس الحكام والأمراء وحرصهم في الأندلس على جذب العلماء وتقريبهم إلى مجالسهم ليساهموا في رقي الحضارة العربية في هذه البلاد، وتطوّر العلوم المختلفة.

¹ - ألبير حبيب مطلق، الحركة اللغوية في الأندلس، ص 102 و 103.

² - المرجع نفسه، ص 86.

³ - ابن بشكوال (أبو القاسم خلف بن عبد الملك)، الصلة، القاهرة: 1955م، ص 73.

2-الرحلات العلمية: تحدّثنا في العامل الأوّل عن استقدام حكام الأندلس وأمرائها للعلماء إلى هذه البلاد لإفادة شعبهم وأبناء بلدهم في المجال العلمي، وقد حدث أن قام الكثير من العلماء والنحاة في هذه البلاد بالهجرة في طلب العلم وتحصيل المعرفة، وقد قسّم بعض العلماء هذه الرحلات إلى ثلاثة أقسام: رحلة كبرى إلى بلاد المشرق العربي من أجل لقاء العلماء المشاركة، وأخذ العلم منهم؛ ورحلة وسطى إلى بعض المناطق القريبة من الأندلس كالقيروان من أجل تبادل المعارف والعلوم؛ ورحلة صغرى كانت في بلاد الأندلس.

وقد كثرت هذه الرحلات إلى المشرق في القرن الهجري الثالث وما بعده، وتطوّرت تطورا كبيرا، وبعد أن كانت الرحلة إلى المشرق في بدايتها مقرونة بأداء فريضة الحج، أصبحت الرحلة العلمية هدفا بحدّ ذاتها، وغدا الطلاب يرحلون لأجل العلم وطلبه، ولم يكن طلب علم النحو خالصا في هذه الرحلات، بل كان الراحل منهم ينهل من مختلف العلوم العربية والدينية التي تقع عليها عيناه من: شريعة وحديث، وفقه وتفسير، ونحو وصرف، وبلاغة وإملاء، وشعر وأدب، وغيرها؛ حيث كان كثير من العلماء يجمع معظم هذه العلوم ويعود بها إلى بلده، وكان عدد من العلماء الأندلسيين لا يكتفي بلقاء العلماء المشاركة ليأخذ العلم عنهم أمثال الأصمعي، والكسائي، والفراء، والسجستاني، بل نراهم يخرجون إلى البادية للقاء الأعراب ومشافهتهم¹، وأخذ اللغة عنهم مباشرة.

وتدلّنا أسماء العلماء الأوائل الذين رحلوا إلى الأندلس وحملوا معهم الكتب المشرقية أنّ الثقافة الأندلسية كانت تتغذى على تلك المؤلفات المشرقية الشهيرة، فلا يخفى على أحد ما لهذه الرحلات من أثر في تطور النحو في الأندلس، وقد سبق أن رأينا النحو الكوفي، والبصري، والبغدادي يدخل هذه البلاد عن طريق رحلة علمائها إلى المشرق، وما حملوه من علم وكتب، كانت أساسا لنشأة الدرس النحوي وتطوره في بلاد الأندلس، لتركد قليلا هذه الرحلات في نهاية القرن الهجري الرابع بسبب قيام الدولة الفاطمية وامتداد سلطانها إلى المغرب ومصر، وما كان لها من أثر سلبي في الرحلة إلى المشرق نظرا لسوء الظروف السياسية السائدة في المشرق². ولكن هذه الرحلات ظلت مستمرة باختلاف الوجةة واختلاف العلماء الذين رحلوا، حيث قابلت هذه الرحلات تلك التي كان

¹ - وائل أبو صالح، تطور الدرس اللغوي بالأندلس، ص 50 وما بعدها.

² - ألبير حبيب مطلق، الحركة اللغوية في الأندلس، ص 106.

يقوم بها العلماء المشاركة إلى بلاد الأندلس، هذه البلاد الجميلة التي ميّزها الله تعالى بموقع مميز وجميل، وما فيها من خير وفير، لذلك كانت في بعض الأحيان مقصدا لبعض العلماء المشاركة الذين خرجوا من المشرق قاصدين الأندلس لنشر العلم فيها، فكانت هذه الرحلات -في أحيان كثيرة- ذات أهداف تجارية من أجل التكسب لما ذاع في ذلك العصر عن بلاد الأندلس وخيراتها، أو لظروف خاصة جعلت البعض منهم يرى هذه البلاد ملاذا وسببا لنجاته من الموت أو الحبس لأنّ الظروف السياسية التي كانت تعم بعض البلدان الإسلامية في تلك الفترة في القرن الهجري الخامس خاصّة دفعت بعض الناس إلى الهجرة، فحين هاجمت القبائل الهلالية القيروان وقضت على عمرانها هرب الناس إلى الأندلس طلبا للنجاة، وكان من أشهر القيروانيين الذين هاجروا إلى الأندلس العالم "إسماعيل بن أحمد القيرواني" والعالم الحضرمي "محمد بن الحسن الحضرمي" الذي دخل قرطبة وروى كتاب فقه اللغة لأبي منصور الثعالبي مشافهة¹. ومن العلماء من كان عراقيًا: الوزير "محمد بن عبد الواحد البغدادي" الذي دخل الأندلس قادما من بغداد بعد أن مرّ بالقيروان، ورأى اختلال الأمن فيها، وكان صاحب علم وأدب، واستقر بظليطة². ومن العلماء الذين قدموا إلى الأندلس: أبو جعفر البغدادي³، ورجل يعرف بالعجلي.

وإذا دققنا في أمر هؤلاء الأعلام الذين رحلوا إلى الأندلس وجدناهم على درجة أقلّ علما وثقافة من العلماء النحاة الأوائل أمثال ثعلب، والمبرد، وابن جني وغيرهم من العلماء الأفاضل، حيث كانوا علماء على درجة متواضعة نسبيا من العلم، والاطلاع، والمعرفة خصوصا إذا استثنينا أبا علي القالي الذي رحل إلى الأندلس في القرن الهجري الرابع، والذي لقي التشجيع والإكرام من العلماء، والطلاب، والحكام فأحدث تأثيرا كبيرا في نشر اللغة والنحو في الأندلس، وما عداه فكان تأثيرهم محدودا وقليلًا، لم يحدثوا تلك الفائدة العلمية التي كانت تقوم بها الرحلات إلى المشرق، كما أنّ عددهم كان قليلا جدا إذا ما قيس بالذين كانوا يتركون الأندلس، ويتجهون صوب المشرق لطلب

¹ - ألبير حبيب مطلق، الحركة اللغوية في الأندلس، ص 297.

² - ابن السيد البطليوسي، الانتصار ممن عدل عن الاستبصار، تح: حامد عبد المجيد، القاهرة: 1955م، ص 21.

³ - ابن الفرضي (عبد الله بن محمد)، تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس، تح: روحية عبد الرحمن السويفي، ط1. بيروت- لبنان: 1997م، دار الكتب العلمية، ج1، ص 74.

العلم ونشره. ولكن على الرغم من هذه العوامل فإنّ الهجرة من وإلى الأندلس ساعدت على إحياء حركة النّحو وتطوره في هذه البلاد.

3- المناظرات النحوية: وهو عامل لا يقلّ أهمية عن العوامل الأخرى، ولا نبالغ إذا قلنا أنّ هذه المناظرات قد دفعت بالنّحو العربي إلى قمة التطوّر والنمو والدقّة، وذلك لأنّ طبيعة هذه المناظرات كانت تعتمد على الدقة والنظر، وسرعة البديهة، وطلاقة اللسان، واحتجاج قويّ، وتعليل سليم، وقياس منطقي¹. وقد تنوعت المناظرات اللغوية في الأندلس، وأخذت عدّة أشكال، فمنها:

_ المناظرات التي كانت بين الطالب والمؤدّب: والتي كانت قليلا ما تحدث، وذلك لأنّ هذه المناظرات كانت تحتاج إلى ندين بنفس المستوى الثقافي والعلمي تقريبا، وهذا الأمر غير موجود في مناظرة الطالب مع مؤدّبه، لأنّ المتناظر يكون مجبرا على دراسة عدد غير قليل من كتب النحو واللغة دراسة تفصيلية لكل المسائل التي تضمّنها الكتاب حتى يكون على قدرة وكفاية في مناظرة غيره. ومن الأمثلة عليها ما جاء في كتاب تذكرة الحفاظ للذهبي عن خبر السهيلي قوله: "وناظر في كتاب سيبويه عليّ أبي الحسين بن الطراوة"². وقد نفا الدكتور محمد إبراهيم البنا وقوع هذه المناظرة بين الشيخ ابن الطراوة وتلميذه السهيلي رادا النص السابق إلى التحريف، حيث إنّ أصل العبارة: "ونظر في كتاب سيبويه عليّ أبي الحسين بن الطراوة"³، وعبر الدكتور وائل أبو صالح⁴ عن رأي آخر هو عكس ذلك، وذهب إلى أنّ تلك المناظرة قد حصلت بالفعل مدعما ذلك الرأي بأدلة عدّة.

_ المناظرات التي كانت بين نحوي وآخر: وهذه المناظرات كانت شائعة إلى حدّ كبير، وقد أثرت الدرس النحوي إلى أقصى درجة لأنّها كانت تحدث بين كبار العلماء والنحاة، وبحضرة الشهود والحكّام، كما كانت تحوي الآراء المتعارضة، والحجج المقنعة؛ وقد تطوّر هذا النوع من المناظرات بعد وصول كتاب سيبويه إلى الأندلس، ومثال ذلك⁵: المناظرة التي حصلت بين صاعد بن الحسين

¹ - وائل أبو صالح، تطوّر الدرس اللغوي بالأندلس، ص 30.

² - الذهبي (أبو عبد الله شمس الدين)، تذكرة الحفاظ، ط3. حيدر أباد: 1955م، ص 142.

³ - محمد إبراهيم البنا، أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو، ص 32.

⁴ - أبو صالح وائل، تطوّر الدرس اللغوي في الأندلس، ص 34.

⁵ - المقري، نفح الطيب، ج3، ص 77. وفادي صقر، ص 31.

البغدادي من جهة، والزبيدي، والعاصي، وابن العريف، والمنصور من جهة أخرى. ومنها تلك المناظرة التي جرت بين ابن السيد البطليوسي (ت 521 هـ) وأبي بكر بن العربي (ت 534 هـ)؛ حيث ألّف البطليوسي شرحاً لشعر المعري إلا أنّ أبا بكر انتقده انتقاداً لاذعاً أظهر فيه عدم تمكّن صاحب الشروح وجهله لبعض الأمور اللغوية والنحوية، فردّ عليه البطليوسي فقال: "وجدناك - أعزّك الله - لما انتهيت إلى قول المعري:

أَرَانِي فِي الثَّلَاثَةِ مِنْ شَجُونِي فَلَا تَسْأَلُ عَنِ الْخَبْرِ النَّبِيَّتِ
لِفَقْدِي نَاطِرِي وَلُزُومِ بَيْتِي وَكَوْنِ النَّفْسِ فِي الْجَسَدِ الْخَبِيثِ

كتبت منكراً لروايتنا، متوهماً التصحيف علينا الذي قرأته شجوني بالشين المعجمة، فأبيّ مدخل ههنا للشجون أبقاك الله؟ وهل هذا إلا من التصحيف الطريف؟ وإنما وصف المعري أنّه مسجون في ثلاثة سجون، فجعل جسمه سجناً لنفسه، وبيته سجناً لشخصه، وعماه سجناً لبصره¹. فالبطليوسي يتعجب من موقف ابن العربي وكيف سوّلت له نفسه أن يتّهمه بعدم العلم، فلم ينتبه إلى أنّ الأمر لا يعدو أن يكون تصحيفاً. وفي مسألة أخرى انتقده على قول السماوة بدل السماء، يقول صاحب الشروح: "لما انتهى بك النظر إلى قوله:

فَذَكَّرَنِي بَدْرُ السَّمَاءِ بِأَدْنَا شَفَا لَاحٍ مِنْ بَدْرِ السَّمَاءِ بِأَل

أنكرت السماوة الثانية، وكتبت السماء بالهمزة، فلم أنكرتها بالبيت؟ وكلا الأمرين لنا فيه الظهور عليك لأنّ أهل اللغة حكوا أنّه يقال سماء وسماء، وسماوة وسماء... وأما عن طريق الترجيح فإنّ السماء أحسن الوجهين: أحدهما أنّه أفصح اللغتين لأنها أكثر استعمالاً... ويدلّ على ذلك أنّهم قالوا في الجمع سماوات... ولا يكادون يقولون سماعات، والوجه الثاني أنّها أليق بالبيت لما تقدّم في صدره من ذكر السماوة الأخرى، فأفسدت على الرجل التجنيس الذي جرى إليه... فما هذا الخلاف والعناد وأين النظم الحسن والانتقاد؟². وهكذا مضى البطليوسي في الردّ على ابن العربي مستشهداً بالقرآن وكلام العرب، وشعر المعري نفسه، وكانت حججه كما بدت قويّة مقنعة، وبهذا انتصر لنفسه كما أراد من خلال تسمية رده برسالة الانتصار.

¹ - محمد رضوان الداية، تاريخ النقد الأدبي في الأندلس، ط2. 1981م، مؤسسة الرسالة، ص 348 - 349.

² - المرجع نفسه، ص 349 - 350.

نستنتج ممّا سبق أنّ هذه المناظرات اللغوية النحوية سواء أكانت بين طالب وشيخه أم بين نحوي وآخر، فقد ساعدت إلى حدّ كبير في تطوير الدرس النحوي في الأندلس والارتقاء بمستواه، حيث أصبح علم النحو عندهم في نهاية من علو الطبقة حتى إنهم في هذا العصر فيه كأصحاب عصر الخليل وسيبويه لا يزداد مع هرم الزمان إلا جدّة، وهم كثيرو البحث فيه، وحفظ مذاهبه كمذاهب الفقه، وكل عالم في أيّ علم لا يكون متمكنا من علم النحو بحيث لا تخفى عليه الدقائق فليس عندهم بمستحق للتمييز ولا سالم من الازدراء¹، كما كانت العوامل الأخرى المتمثلة في الرحلات، وتشجيع الحكام والأمراء، وإقامة المكتبات سببا في ازدهار ورقّي هذا العلم في هذه البلاد.

وبعد أن عرفنا أسباب نشأة النحو العربي في الأندلس، وعوامل تطوّره، وجب علينا التعرف على أشهر نحاة هذا البلد وسرد تاريخ هؤلاء العلماء الذين أسّسوا لهذا العلم وطوّروه شيئا فشيئا حتّى أصبحت لهم مدرسة نحوية لها مذهبها ومبادئها التي تقوم عليها، ومنهجها الخاص بها، فمن هؤلاء العلماء والنحاة الذين بهم تكوّنت وكانت المدرسة الأندلسية؟

¹ - المقري، نفح الطيب، ج1، ص 221.

أشهر نحاة الأندلس

1- جودي بن عثمان (ت 198 هـ):

هو جودي بن عثمان النحوي المغربي، مولى لآل طلحة العنبييين، نشأ قرب القيروان في تونس، ورحل إلى العراق وأخذ عن الكسائي والفراء والرياشي، وروى عن الكسائي كتابه واستصحبه معه في عودته إلى القيروان، غير أنّه اتّجه إلى قرطبة وسكن فيها بعد قدومه من المشرق، وبعدّ أوّل من أدخل كتاب الكسائي إلى الأندلس، كان نحويًا عارفاً، أدب في قرطبة أولاد الخلفاء، وتصدّر فيها لإفادة الطلاب في النحو حتى وافته المنية هناك، وألّف كتاباً فيه¹.

2- الغازي بن قيس (ت 199 هـ):

هو أبو محمد الغازي بن قيس، أندلسي جليل من الموالي، يُكنى: أبا محمد، كان ملتزماً للتأديب بقرطبة أيام دخول الإمام عبد الرحمن بن معاوية الأندلس، ثم رحل إلى المشرق، وشهد تأليف مالك للموطأ، وهو أوّل من أدخله إلى الأندلس، وأدرك نافع بن نُعيم وقرأ عليه، وهو أوّل من أدخل قراءته إلى الأندلس، وأدرك من رجال اللغة: الأصمعي ونظراءه².

3- حمدون النحوي (ت بعد سنة 200 هـ):

هو محمد بن إسماعيل أبو عبد الله، المعروف بحمدون النحوي، ويلقب كذلك بالنعجة، نشأ بالقيروان، وبلغ الغاية في النحو والغريب، وهو أوّل من عُرف في المغرب بحفظ كتاب سيبويه³.

4- الزبيدي (ت 379 هـ وقيل: ت 399 هـ):

هو أبو بكر محمد بن الحسن بن عبد الله، واحد عصره في علم النحو وحفظ اللغة، ولد بإشبيلية. سمع من أبي عليّ القالي البغدادي الذي نزل الأندلس في سنة (330 هـ) لعهد عبد الرحمن الناصر، وسمع أيضاً من الربّاحي، ومن غيرهما، وله مؤلفات ذكرناها فيما سبق من هذا البحث أهمّها كتاب (الواضح في العربية) الذي ألّفه لأغراض تعليمية، وذلك بعد أن عمل مؤدّباً

¹ - ينظر في ترجمته: ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج7، ص 213.

² - ينظر: الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص 254.

³ - السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج1، ص 56.

لولد الحكم المستنصر بالله¹، حيث علم بهذه التجربة ما يحتاجه المتعلمون، فقيمة الكتاب "تكنم في هذا المنهج العلمي الذي يتبناه الزبيدي في معالجة قضايا النحو لغايات تعليمية من أجل تيسيره وتسهيل قواعده، وجعلها سائغة أمام المتعلم"²، كما اشتهر بكتابه الذي صنّف فيه النحاة حسب بلدانهم أو أنسابهم (طبقات النحويين واللغويين)؛ توفي في قرطبة.

5- ابن سيده (ت 458 هـ):

هو علي بن أحمد بن سيده اللغوي النحوي الأندلسي، أبو الحسن الضرير، كان حافظاً، ولم يكن في زمانه من هو أعلم منه بالنحو، واللغة، والأشعار، وأيام العرب، وما تعلّق بها، متوفراً على علوم الحكمة، روى عن أبيه وصاعد بن الحسن البغدادي (ت 417 هـ)، وصنّف (المحكم)، و(المحيط)، و(شرح كتاب الأخفش)، وله كتب أخرى كثيرة³.

6- الأعم الشنتمري (ت 476 هـ):

هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم لانشقاق شفته العليا، ولد بـشنتمريّة وهي مدينة بغرب الأندلس، ورحل إلى قرطبة في سنة (433 هـ)، وأقام فيها مدّة، حيث تلقى عن الإفليلى (ت 441 هـ) وغيره، كان قوي الحافظة، عالماً بالعربية ومعاني الأشعار، فذاعت سمعته وصارت إليه الرحلة في زمانه، وله شرح الجمل للزجاجي، وشرح شواهد سيبويه، وشواهد الجمل، وديوان زهير، وشرح ديوان الحماسة لأبي تمام، وغيرها. كفّ بصره في آخر حياته؛ توفي بإشبيلية⁴.

¹ - ينظر: القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ج3، ص 108. وياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج 18، ص 179.
² - الزبيدي، الواضح في العربية، تح: عبد الكريم خليفة، الأردن، منشورات الجامعة الأردنية، ص 18 من مقدّمة المحقّق.
³ - ينظر: المقرئ، نفح الطيب، ج4، ص 351. وعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، تح: عبد المجيد دياب، ط1. مكة المكرمة: 1986م، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ص 210.

⁴ - السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج2، ص: 356.

7- ابن السيّد البَطْلِيّوسِي (ت 521 هـ):

هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيّد البَطْلِيّوسِي، إمام من أئمة النحو واللغة والأدب، ولد في مدينة بطليوس بالأندلس ونشأ بها، فنسب إليها؛ حبّب إليه العلم والنظر فيه، والتطلع إلى إدراك حقائقه، أخذ عن أخيه حَظًا وافرا من اللغة والأدب، ثم رحل إلى قرطبة، فكان له الحظ الوافر في التلقي عن أعلامها، ثم عاد إلى بلنسية، واستقرّ بها معلّمًا ومصنّفًا، فكان يجتمع الناس عنده ويقرؤون عليه. ومن مصنّفاته: (إصلاح الخلل الواقع في الجمل)، و(الحل في شرح أبيات الجمل)، و(شرح لزوميات المعري)، و(الفرق بين الأحرف الخمسة)، و(شرح ديوان المتنبي)، و(شرح فصيح ثعلب)، و(شرح الكامل للمبرد)، و(المسائل المنشورة)، و(المسائل والأجوبة)، وله كتاب (المثلث في اللغة)، وغيرها؛ توفي في بلنسية¹.

8- ابن الطَّرَاوَة (ت 528 هـ):

هو أبو الحسين سليمان بن محمد عبد الله، ولد بمالقة، ورحل إلى قرطبة فسمع من الأعلام كتاب سيبويه، وأخذ عن غيره، وسمع منه السهيلي، والقاضي عياض وكثيرون، ثم تجوّل كثيرا في الأندلس فانتفع به الناس، وكان نحويا ولغويا ماهراً، كما كان جريئاً في آرائه، لهذا انفرد بمسائل جمّة خالف فيها النحاة؛ ومن مصنّفاته: المقدمات على كتاب سيبويه، والترشيح؛ توفي بمالقة².

9- اللّخمي (ت 557 هـ):

هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن هشام بن إبراهيم بن خلف اللّخمي السبّتي، ولد في سبّنة، مهر في النحو واللغة، وصنف فيهما مصنّفات متعدّدة منها: (الفصول والجمل في النحو)، (نكت على شرح أبيات سيبويه للأعلم)، (المجمل في شرح أبيات الجمل)، (المدخل إلى تقويم اللسان)، (تعليم البيان)، (لحن العامة)، وغير ذلك. توفي في سبّنة³.

¹-ينظر: الضبي، بغية الملتبس في تاريخ رجال الأندلس، تح: إبراهيم الأبياري، ط1. 1989م، دار الكتاب المصري والكتاب اللبناني، ج2، ص 436.

²- السيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص 602.

³- المصدر نفسه، ص 48.

10- ابن مضاء القرطبي (ت 592 هـ):

هو أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن مضاء اللخمي القرطبي، نشأ في قرطبة في بيت حسب محبا للعلم، فأخذ عن ابن الرماك كتاب سيبويه في إشبيلية، وسمع عليه، وعلى غيره من الكتب النحوية، واللغوية، والأدبية ما لا يحصى، وامتد نهمه إلى سائر العلوم والأصول والهندسة وغيرها؛ فكان وحيد عصره، وتولى رئاسة القضاء في عهد أمير المؤمنين يوسف بن عبد المؤمن، له من كتب النحو: (المشرق في النحو)، و(الرد على النحاة)؛ توفي في إشبيلية¹.

11- ابن خروف (ت 609 هـ):

هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي المعروف بابن خروف الإشبيلي، ولد في إشبيلية وأخذ النحو عن ابن طاهر المعروف بالخدب، ثم برز في العربية، ومن مصنفاته النحوية التي شهدت بفضله: (شرح كتاب سيبويه) الذي أهداه إلى صاحب المغرب فمنحه ألف دينار، وله (شرح على جمل الزجاجي)؛ عاصر ابن مضاء، وحدثت بينهما مناظرة علمية، كما اشتهر بمناظراته مع السهيلي؛ توفي في إشبيلية².

12- الشلوبين (ت 645 هـ):

هو عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأستاذ أبو عليّ الإشبيلي المعروف بالشلوبين، والشلوبين بلغة الأندلس: الأشقر الأبيض، أخذ عن السهيلي والجزولي المغربي وغيرهما، أقرأ النحو نحو ستين سنة وبرع في تلاميذه جلة من النحاة، كان إماما في العربية؛ انتهت إليه رئاسة النحاة في الأندلس، كان يقف تارة مع سيبويه والبصريين، وتارة مع النحاة الآخرين من موطنه وغير موطنه، ومن مصنفاته: (التوطئة) وهو من الكتب المختصرة الذي ألفه لخدمة النحو وتسهيله للطلاب والمبتدئين، و(التعليقة على كتاب سيبويه)؛ كانت إقامته في إشبيلية وتوفي فيها³.

¹ - عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، بيروت، مكتبة المثني ودار إحياء التراث العربي، ج1، ص 268. والزركلي (خير الدين)، الأعلام، بيروت: 1989م، دار العلم للملايين، ج1، ص 142.

² - ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج3، ص 335. وياقوت الحموي، معجم الأدياء، ج1، ص 85.

³ - ينظر: القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ج2، ص 332، وابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، 1930م، دار الكتب المصرية، ج6، ص 216.

13- ابن عصفور (ت 669 هـ):

هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الحضرمي الإشبيلي، أخذ عن الشلوبين ولازمه مدّة ثم حدثت بينهما جفوة وقطيعة، فما لبث أن توخّد بحمل راية النحو في بلاد الأندلس، حيث كان من جهده أنّه درّس كتاب سيبويه كلّه لطلاب العلم في غالب بلاد الأندلس؛ من مصنّفاته: (المقرّب)، و(مختصر المحتسب) لابن جني، وثلاثة شروح على جمل الزجاجي، و(المتع في التصريف)، و(شرح الجزولية)¹.

14- ابن مالك (ت 672 هـ):

هو أبو عبد الله جمال الدّين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الحبيّاني النحوي، إمام النحاة واللغويين لعصره، أخذ العربية عن غير عالم في موطنه، واستمع إلى الشلوبين، ثمّ رحل إلى المشرق حيث لقي ابن الحاجب (ت 646 هـ) وأخذ عنه، واستقرّ بطلب، وفيها تتلمذ لابن يعيش (ت 643 هـ)، وتصدّر بها مدّة للإقراء، ثمّ تركها إلى دمشق واستوطنها متوليا بها مشيخة المدرسة العادلية، وكان أمة في الاطلاع على كتب النحاة وآرائهم، كما كان أمة في القراءات، وفي رواية الحديث النبوي الشريف، وكان نظم الشعر عليه سهلا مما جعله يخلف منظومات مختلفة في النحو والصرف، كما خلف مصنّفات كثيرة في النحو العربي، منها: (الكافية الشافية) وشرحها، و(التسهيل) وشرحها، و(شرح الجزولية)، وغيرها². وقد بلغت مصنّفات ثلاثين مصنّفًا تقريبا.

15- ابن الضائع (ت 680 هـ):

هو أبو الحسن علي بن محمد الإشبيلي، المعروف بابن الضائع، لازم الشلوبين وأخذ عنه كتاب سيبويه، ثم فاق أترابه، أخذ علم الكلام وأصول الفقه، وأخذ عنه كثيرون منهم أبو حيان؛ ومن مصنّفاتة: (شرح كتاب سيبويه) جمع فيه بين شرحي السيرافي (ت 368 هـ) وابن خروف مع الاختصار والحسن، وله مشكلات عجيبة أباها في الكتاب، و(شرح على جمل الزجاجي)، وقد ردّ

¹ - ينظر: ابن شاکر الکتبي، فوات الوفيات، تح: إحسان عباس، بیروت، دار الثقافة، ج3، ص 109.

² - المصدر نفسه، ج2، ص 452، والإسنوي، طبقات الشافعية، تح: عبد الله الجبوري، بغداد: 1971م، ج2، ص

اعتراضات ابن الطراوة على صاحب الإيضاح، واعتراضات ابن السيد على الزجاجي، وأملى على إيضاح الفارسي؛ توفي بغرناطة¹.

16- الشريشيّ (ت 685 هـ):

هو محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن سحمان جمال الدين أبو بكر الوائلي الأندلسي، المعروف بالشريشيّ؛ درس التفسير، والحديث، والفقه، والأصول، وأتقن العربية واشتهر بها. غلب عليه طبع الرحلة في خدمة العلم فرحل إلى مصر، والشام، والعراق، وأقام في دمشق حتى وافته المنية؛ أخذ النحو عن أكثر من عالم في أكثر من بلد، وترك مصنّفات عدّة أشهرها: شرح لألفية ابن معط المسمى: (التعليقات الوفية شرح الدرّة الألفية)².

17- أبو القاسم الصّفار (ت 745 هـ):

هو قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي من كبار علماء النحو العربي في الأندلس، أخذ النحو عن الشلوبيين، وابن عصفور، وصحبهما مدّة طويلة؛ شرح كتاب سيبويه شرحا حسنا، ووصف بأنّه أحسن ما وضع على كتاب سيبويه، وصل فيه إلى باب التصغير، ولم يكمله³.

18- أبو حيان (ت 745 هـ):

هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الإمام أثير الدّين أبو حيان الأندلسي الغرناطي النّفري، نحوي عصره ولغويه ومفسّره، ومحدثه ومقرئه وأديبه، ولد بغرناطة سنة (654هـ)، أخذ القراءات عن أبي جعفر ابن الطباع، والعربية عن أبي الحسن الأبيدي، وأبي جعفر بن الزبير، وابن الضائع، والشلوبيين، وغيرهم، وأقرأ في المغرب، وسمع الحديث بالأندلس ومصر والحجاز، ونبغ في شتى العلوم، وتلمذ على يديه كثير من أبناء عصره، وضع مصنّفات تزيد على

¹- المقري، نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، ج2، ص 701. وإسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ج1، ص 713.

²- السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج1، ص 44. وياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج18، ص 135.

³- عمر كحالة، معجم المؤلفين، ج12، ص 130. وابن حجر العسقلاني، الدر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ج 4، ص 302، 310.

الخمسين، منها: (البحر المحيط)، و(التذليل والتكميل في شرح التسهيل)، و(ارتشاف الضرب)، و(منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، و(المبدع في التصريف)، و(تذكرة النحاة)، وغيرها؛ توفي بالقاهرة¹.

وبعد: فهؤلاء هم أشهر نحاة الأندلس الذين كانت لهم مجهودات علمية ونحوية لغوية في إرساء منهج المدرسة النحوية الأندلسية، وقد لاحظت من خلال هذه الترجمات لألمع نحاة الأندلس أنّ معظمهم شرح كتاب سيبويه منذ أن كان لهم اطلاع عليه -ونظرة خاطفة إلى ترجمة هؤلاء النحاة تبيّن لنا ذلك- إضافة إلى اعتنائهم بشرح كتاب الجمل للزجاجي، وشرح المقتضب للمبرد، وغيرها؛ وقد يعود هذا لأهمية كتاب سيبويه في هذه البلاد بعد أن نال من الأهمية نصيبه في بلاد المشرق، كما قد يعود سبب اعتناء شارحيه في الأندلس إلى تأثيرهم الكبير بآراء سيبويه، ثمّ التأثير بآراء المدرسة البصرية ومنهجها، بعد أن كان لهم اطلاع واف على كتاب الكسائي وآراء المدرسة الكوفية من قبل. فهل يا ترى كان تأثير نحاة الأندلس بالمدرسة البصرية أكثر من تأثيرها بالمدارس النحوية الأخرى السابقة عليها؟ أم أنّ نحاتها كانوا يأخذون من كلّ آراء هذه المدارس النحوية وينتخبون من آرائهم ما يناسب منهجهم وآراءهم؟ ذلك ما سنتعرّف عليه في المبحث اللاحق بحول الله ومشيبته.

¹ - الفيروزآبادي، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، تح: بركات يوسف هبّود، ط1. بيروت: 2001م، المكتبة العصرية، ص 256.

تأثر نحاة الأندلس بالمدارس النحوية السابقة:

1- تأثرهم بأراء المدرسة الكوفية:

باعتبار المدرسة الكوفية أوّل مذهب دخل بلاد الأندلس بدخول كتاب الكسائي، فقد تأثر جميع النحاة الأوائل -وأكثرهم من المؤدّبين- بهذا الكتاب ومنهجه في الدرس والتّدرّيس وطريقة التفكير، حيث وجد الأندلسيون في هذا الكتاب بغيتهم في فهم قواعد النحو العربي بكلّ يسر نظرا لما يحويه هذا الكتاب من مادة بسيطة، وطريقة عرض ميسرة يفهما كلّ مبتدئ في تعليم القواعد الأوّلية للنحو العربي، خاصة وأنّنا قد علمنا أنّ هذا الكتاب هو (المختصر الصغير) الذي اختصر فيه صاحبه قواعد اللغة العربية وأعدّه خصيصا لتعليم المبتدئين، وهو ما يناسب الحالة العلمية لدى أبناء الأندلس وهم في بداية الطريق للتعرّف على محتويات هذه اللغة لفهم الدين الإسلامي ونشره في بلاد الأندلس. وقد علمنا من المباحث السابقة أنّ كتاب الكسائي أُدخل إلى هذه البلاد في نهاية القرن الثاني ليعكف عليه الأندلسيون ما يقارب قرنا من الزمان، أي: إلى حوالي نهاية القرن الثالث والمذهب الكوفي يغزوا أفكار الأندلسيين مشتغلين به، ومؤلفين فيه قبل اطلاعهم على كتاب سيبويه، وقبل أن يطّلعوا على أفكار المدرسة البصرية وآرائها؛ ولم يقتصر تأثير المذهب الكوفي في نحو الأندلس في هذه المدّة فقط، بل حتى بعد اطلاعهم على كتاب سيبويه وتعرّفهم على المذهب البصري بقي المذهب الكوفي يؤثّر فيهم ويغزوا أفكارهم، ويتمثّل تأثير المذهب الكوفي في النحو الأندلسي في استعمال هؤلاء لمصطلحات الكوفيين النحوية، واتّباعهم في بعض آرائهم، ومن بين هذه الآراء التي تابعوهم فيها نذكر:

- جواز إضافة الشيء إلى نفسه وإضافة الموصوف إلى صفته والعكس من غير دعوى نقل ولا حذف¹: وهو ما ذهب إليه أبو بكر بن طاهر.

- جواز تثنية نحو: بعلبك وجمعه²: وهو اختيار ابن هشام الخضراوي.

¹- ينظر: الفراء، معاني القرآن، ج1، ص 330. والكنفراوي الإستانبولي: الموفى في النحو الكوفي، تعليق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ص51.

²- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين، ط1. بيروت: 1998م، دار الكتب العلمية، ج1، ص 141.

- جواز حذف حرف النداء مع الأسماء المفردات المقصود قصدتها، نحو: يا رجل¹: وهو ما ذهب إليه كلّ من ابن خروف وابن مالك، علماً أنّ البصريين يقصرون ذلك على السماع أو الضرورة².
- رفع الاسم الواقع بعد لولا على تقدير فعل جاءت (لا) نيابة عنه: وهو ما ذهب إليه المالقي الذي يقول: "إِذَا قُلْتَ: لَوْلَا زَيْدٌ لِأَكْرَمَتِكَ فَالْمَعْنَى: لَوْ أَنْعَمَ زَيْدٌ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ"³؛ وقد ذهب البصريون إلى أنّه مرفوع بالابتداء.
- مجيء حبّذا اسم: وهو ما ذهب إليه ابن عصفور⁴ الذي قال: "وَكثُرَ إِدْخَالُهُمْ حَرْفَ النِّدَاءِ عَلَى حَبِّذَا فِي قَوْلِ جَرِيرٍ:

يَا حَبِّذَا جِبْلُ الرِّيَانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبِّذَا سَاكِنُ الرِّيَانِ مَنْ كَانَا

فالشاهد في هذا البيت هو (يا حبذا)، إذ يرى ابن عصفور في دخول (يا) على حبذا دليلاً على اسميتها.

- منع تقديم خبر (ليس) عليها، وهو ما ذهب إليه كلّ من خطاب الماردي، وابن مالك، وأبو حيان الذي أشار إلى هذا في قوله: "ولو قلت: عالماً ليس زيد، لم يجز، لأنّ (ليس) لا تتصرف لما فيها من معنى الجحد"⁵.
- رفع الفعل المضارع لعدم الجازم والناصب، وهو اختيار ابن خروف⁶، أمّا البصريون فيقولون برفعه لوقوعه موقع الاسم.

¹- ابن خروف، شرح الجمل، تح: سلوى عرب، مكة المكرمة: 1419هـ، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث، ج2، ص 715.

²- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2، ص 34.

³- المالقي، رصف المباني في حروف المعاني، تح: أحمد الخراط، ط2. دمشق: 1985م، دار القلم، ص362.

⁴- ابن عصفور، المقرب، تح: أحمد عبد الستار الجبوري وعبد الله الجبوري، ط1. 1972م، ج1، ص 70.

⁵- أبو حيان، تذكرة النحاة، تح: غفيف عبد الرحمن، ط1. بيروت: 1983م، مؤسسة الرسالة، ص287.

⁶- ينظر: ابن خروف، شرح جمل الزجاجي، تح: سلوى محمد عرب، ط1. مكة المكرمة: 1419هـ، جامعة أم القرى، معهد البحوث وإحياء التراث الإسلامي، ج1، ص 273.

- جواز أن يأتي التمييز معرفة كقول الشاعر:

وَطَبِتِ النَّفْسُ يَا قَيْسَ عَنُّ عَمْرُو

وهو ما ذهب إليه ابن الطراوة، وقد جاء الشاهد في قوله: (النفس)، فجاء التمييز معرفة على رأي الكوفيين وابن الطراوة؛ وقولهم: سَفِهَ زيد نفسه، وألم رأسه، وكقوله سبحانه: ﴿بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾ (القصص: الآية 58)¹، وقد تأوّل البصريون جميع الشواهد التي استدل بها الكوفيون.

- جواز إلغاء الإعمال في باب ظنّ عند تصدّر الفعل: وهو ما ذهب إليه ابن الطراوة؛ وفي هذا يقول السيوطي: "أما إذا تصدر الفعل فلا يجوز الإلغاء عند البصريين، وجوزه الكوفيون والأخفش، وأجازه ابن الطراوة، إلّا أنّ الإعمال عنده أحسن"².

- إضافة (مذ) و(منذ) لجملة حذف فعلها وبقي فاعلها، والأصل، كان أو مضى يومان³، وهو اختيار ابن مضاء، وابن مالك، والسهيلي.

- اسمية (رَبّ): وهو اختيار ابن الطراوة الذي قال في (رُبّ رجلٍ لقيته) إنّ (رُبّ) مبتدأ، و(رجل) مخفوض بالإضافة، و(لقيته) خبر عن هذا المبتدأ وجعله بمنزلة: كم رجل لقيته⁴؟ وقد ذهب قبلهم البصريون إلى أنّ (رُبّ) جر⁵.

- استعمال الفعل (دخلت) متعدياً بنفسه وبواسطة (في): وهو ما ذهب إليه أبو حيان الذي قال: "إنه يجوز فيه الوجهان التعدي بنفسه، وبواسطة (في)، وألحق الفراء بـ (دخلت) ذهبت وانطلقت فقال: العرب عدت إلى أسماء الأماكن، وحكى أنّهم يقولون: دخلت الكوفة، وذهبت اليمن، وانطلقت

¹- ينظر: أبو حيان، منهج السالك في الكلام على ألفية بن مالك، تح: محمد يعقوب تركستاني، 1947م، ص221،

²- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص153.

³- ينظر: خالد الأزهرى، شرح التصريح، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ج2، ص20.

⁴- المرادي (بدر الدين)، الجني الداني في حروف المعاني، تح: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط1. بيروت: 1992م، دار الكتب العلمية، ص439.

⁵- المبرد، المقتضب، تح: محمد عزيمة، 1994م، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ج4، ص136.

الشام، قال أبو حيان: هذا شيء لم يحفظه سيبويه، ولا غيره من البصريين، والفراء ثقة فيما ينقله¹.
- مجيء الألف والواو والياء في التنثية والجمع علامات إعراب: وهو اختيار ابن خروف؛ ومذهب البصريين أنّها حروف إعراب بمنزلة التاء من (قائمة)، والألف من (حبل)².

- مجيء المعرفة أصل والنكرة فرع: وهو ما ذهب إليه ابن طراوة متابعا للكوفيين ومخالفا سيبويه والبصريين لأنّ من الأسماء ما لزم التعريف كالمضمرات، وما التعريف فيه قبل التنكير، كمررت بزيد وزيد آخر³.

- مجيء (من) الجارة لابتداء الغاية مطلقا، أي: زمانا ومكانا. وهو اختيار كلّ من ابن الطراوة والسهيلي، وابن خروف وابن مالك، وأبو حيان. قال ابن مالك: "وغير مذهبهم هو الصحيح لصحة السماع به"⁴. وقد خصها البصريون ومن وافقهم بالمكان وتأولوا ما ورد منه للزمان؛ فقال أبو حيان: "وتأويل ما كثر ليس بجيد"⁵.

كانت هذه بعض الآراء الكوفية التي تابعهم فيها هؤلاء النحاة الأندلسيون الواردة أسماؤهم في المسائل التي أشرنا إليها، وما بقي من هذه المسائل التي تابعوهم فيها أكثر من أن يُعد.

2- تأثيرهم بآراء المدرسة البصرية:

لقد عرف نحاة الأندلس النحو البصري بعد دخول النحو الكوفي، وكان ذلك بقدم كتاب سيبويه من المشرق إلى هذه البلاد عن طريق النحاة الرحالة الأوائل، وقد سجّل لنا التاريخ النحوي أنّ الأفشنيق محمد بن موسى ابن هاشم (ت 307هـ) أوّل من أدخل هذا الكتاب رواية إلى الأندلس في نهاية القرن الثالث بعد أن التقى بمصر بأبي جعفر الدينوري الذي لقّنه كتاب سيبويه ليقرّئه بقرطبة لطلابه حتى نال شهرة في أوساط طلبة النحو ومعلميه في الأندلس؛ كما وجدنا محمد بن

¹- أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، ط1. القاهرة: 1998م، مكتبة الخانجي، ج2، ص 253.

²- ينظر: ابن خروف، شرح جمل الزجاجي، ج1، ص 263.

³- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص 141.

⁴- ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، ط1. 1990م، دار هجر، ج3، ص 130.

⁵- أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج2، ص 141.

يحيى المهلبي الرياحي الجباني (ت 353 هـ) يدخل كتاب سيبويه مرة أخرى إلى الأندلس بعد رحلته إلى المشرق، وذلك في القرن الرابع الهجري لينال هذا الكتاب نصيبه من الاهتمام والشهرة بعد أن أرسيت في أذهانهم القواعد الأساسية الأولية لقواعد اللغة العربية عن طريق النحو الكوفي المسجد عندهم في كتاب الكسائي، ليعكف نحاة الأندلس وطلبتهم على الاستزادة من بحر الكتاب ومنهج نحاة البصرة والاطلاع على آرائهم التي نالت عندهم مبتغاهم، فقام الكثير منهم بحفظه وشرحه وشرح شواهد وكذا التعليق عليه. ومن مظاهر اهتمامهم بالكتاب أن جعلوه المصدر الأوّل من مصادر الدراسة النحوية عندهم، ويفسّر هذا عناية نحاة الأندلس بالكتاب الذي ظلّ محطّ أنظارهم بعد أن حمله إليهم تلاميذ سيبويه، فدرسوه وشرحوه واستدركوا عليه، وانتقدوا بعض مسأله ودافعوا عنه.

وممّن اهتم بكتاب سيبويه من نحاة الأندلس نذكر¹:

- ابن الأسلمي عبد الله بن محمد بن عيسى بن وليد الأندلسي النحوي، الذي قال عنه السيوطي نقلا عن الصفدي: "كان يختم كتاب سيبويه كل خمسة عشر يوما، وكان من أهل العلم بالعربية واللغة متحققا بهما، وله كلام على أصول النحو"².

- أبو مروان النحوي عبد الله سراج بن عبد الله بن محمد بن سراج، برع في اللسان، وارتقى ذروته واعتلى درجته، عكف على كتاب سيبويه ثمانية عشر عاما لا يعرف سواه، مات يوم عرفة سنة (489 هـ)³.

- الشلوبين الذي نقل نصوصا كثيرة في شرحه للمقدمة الجزولية تدلّ على إعجابه الشديد به والثناء عليه، فقال بعد نقل رأيه: "وهذا مقصد عالٍ جدا يشبه مقاصده، فأخذ به لما كان النظر الأسدّ ناصره وعاضده"⁴.

¹ - عبد العزيز عبد العزيز، الأصول النحوية عند المدرسة الأندلسية، ص 29.

² - السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج2، ص 59.

³ - المصدر نفسه، ج2، ص 110.

⁴ - الشلوبين (أبو علي)، شرح المقدمة الجزولية الكبير، تح: تركي بن سهو العتيبي، ط1، الرياض: 1993م، مكتبة الرشد، ج1، ص 253.

- أبو حيان الذي التزم ألاّ يقرئ أحداً إلّا في كتاب سيبويه أو التسهيل أو مصنفاته، كما كان له أكبر الأثر في تكوين آرائه النحوية، يقول في مقدمة تفسيره (البحر المحيط) مثنياً على الكتاب، وأنّ مما برع فيه أهل الأندلس تدريس كتاب سيبويه والعناية به: "ومما برعوا فيه علم الكتاب، انفرادوا بإقراءه منذ أعصار دون غيرهم من ذوى الآداب، أثاروا كنوزه، وفكّوا رموزه، وقربوا قاصيه... إلخ"¹. أما عندما ذكر العلوم التي يحتاج إليها المفسر قال: "... ويؤخذ ذلك من علم النحو، وأحسن موضوع فيه وأجلّه، كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه رحمه الله تعالى..."². ويبيّن لنا هذا مكانة الكتاب السامية عند أبي حيان.

هذا وقد رأينا في حديثنا عن أشهر نحاة الأندلس عدد النحاة الذين قاموا بشرح الكتاب أو التعليق عليه أو شرح شواهد، حيث زاد عددهم عن اثني عشر نحوياً اهتمّ بالكتاب من ناحية الشرح والتعليق، والتفسير، ومن هؤلاء النحاة: الشنتمري الذي شرح شواهد سيبويه، وابن الطراوة الذي ألّف: المقدمات على كتاب سيبويه، وابن الباذش الذي شرح الكتاب، وابن خروف كذلك الذي شرح بدوره الكتاب، والشلوبين الذي له: التعليقة على كتاب سيبويه، وابن الضائع، والأبدي، وابن أبي الربيع، والصفار كلّ منهم قام بشرح الكتاب، وحمدون النحوي الذي يعتبر أول من حفظ الكتاب في المغرب... إلخ.

ولم يقتصر تأثير المذهب البصري في نحو الأندلس في الاهتمام بكتاب سيبويه شرحاً وحفظاً وتفسيراً وتعليقاً، بل تعدّ ذلك ليشمل تأثرهم بكثير من الآراء التي انتخبوها من آراء المدرسة البصرية عبر سنين وقرون عديدة، حتى بعد تعرّفهم على المذاهب الأخرى للمدارس التي ظهرت لهم فيما بعد؛ ومن بين الآراء التي انتخبها نحاة الأندلس من المذهب البصري، وكان لها أثر في تكوين منهجهم ومدرستهم المستقلة نذكر:

¹- أبو حيان، البحر المحيط، تح: عرفات حسونة، القاهرة: 1992م، دار الفكر، ج1، ص 11.

²- المصدر نفسه، ص 14.

- المصدر أصل المشتقات: وهو اختيار كلّ من السهيلي، وابن خروف، وابن عصفور، وابن مالك، والمالقيمن نحاة الأندلس، وابن معط من نحاة المغرب الذي يقول¹:

وَاشْتَقَّ كُوفِيُونَ أَيْضًا الْمَصْدَرًا مِنْ فِعْلِهِ نَحَوًا: نَظَرْتُ نَظْرًا
وَاشْتَقَّ مِنْهُ الْفِعْلَ أَهْلُ الْبَصْرَةِ وَذَا الَّذِي بِهِ تَلِيْقُ النَّصْرَةَ
إِذْ كُلُّ فَرْعٍ فِيهِ مَا فِي الْأَصْلِ وَلَيْسَ فِي الْمَصْدَرِ مَا فِي الْفِعْلِ

- جواز إعمال (إن) النافية عمل (ما) الحجازية التي تعمل عمل (ليس)²: وهو اختيار كلّ من ابن طاهر، وابن مالك، وأبو حيان.

- أصلية همزة (أرنب) على وزن (أفعل): وهو اختيار الأعلام³.

- أصل الضمير (أنا) هو الهمزة والنون، والألف زائدة بدليل حذف الألف إذا قلت: أنا فعلت: وهو اختيار ابن عصفور⁴.

- جواز إعمال (ليت) وإهمالها وحدها من بين سائر هذا الباب إذا دخلت عليها (ما) الكافة: وهو اختيار خطاب الماردي الذي قال: "وبعض العرب يقول: ليتما زيدًا منطلق، ولا يجوز هذا في غير (ليت)"⁵.

- عدم تركيب (لن): وهو اختيار الشلوبين⁶.

¹- النيلي، شرح ألفية ابن معطي، تح: محسن سالم العميري، مكة المكرمة: 1419هـ، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، ج1، ص 61.

²- ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج، ص 75، وأبو حيان، البحر المحيط، ج4، ص 440.

³- الأعلام الشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، تح: زهير عبد المحسن سلطان، ط2، بيروت: 1994م، مؤسسة الرسالة، ص 584.

⁴- ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، تح: فواز الشعار، ط1، بيروت: 1998م، دار الكتب العلمية، ج2، ص 111.

⁵- ينظر: أحمد الزين علي العزازي، خطاب الماردي وآراؤه النحوية، ط1، 1997م، ص 63.

⁶- الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ج2، ص 473.

- (كان) ترفع المبتدأ ويسمى اسمها: وهو اختيار ابن أبي الربيع، وابن مالك الذي قال¹:
- تَرْفَعُ كَانُ الْمُبْتَدَأُ اسْمًا وَالْخَبَرُ تَنْصِبُهُ كَمَا كَانَ سَيِّدًا عُمَرُ
- وقد ذهب الكوفيون إلى أنه باقٍ على رفعه الأول.
- (ثم) تأتي للترتيب: وهو اختيار المالقي الذي قال: "اختلف الكوفيون والبصريون: هل تعطى (ثم) رتبة أو لا تعطى؟ فذهب الكوفيون إلى عدم الترتيب... والصحيح مذهب البصريين بدليل استقراء كلام العرب أنها لا تكون إلا مرتبة"².
- السين حرف استقبال قائم بنفسه: وهو اختيار المالقي³ كذلك، والكوفيون يزعمون أنها مقتطعة من (سوف).
- الكاف لا تكون إلا حرفا جارا: وهو اختيار الشلوبين الذي قال: "وقول سيبويه أقيس لأنه لا يجعلها اسما إلا في الضرورة"⁴.
- بناء فعل الأمر: وهو ما ذهب إليه ابن خروف⁵، بينما ذهب الكوفيون إلى أنه معرب.
- منع حذف مفاعيل (أعلم) اقتصارا عند سيبويه: وهو اختيار ابن البادش، وابن طاهر، وابن عصفور، والسهيلي الذي قال: "لأنك لا تريد بقولك: أعلمت زيدا، أي: جعلته عالما على الإطلاق، هذا محال، إنما تريد: أعلمته بهذا الحديث، فلا بد من ذكر الحديث الذي أعلمته به"⁶.
- عامل الرفع في المبتدأ هو الابتداء، وهو عامل معنوي: وهو اختيار السهيلي⁷.
- جذب وجذب لغتان: وهو اختيار ابن عصفور الذي قال: "فأما إذا كان للكلمة نظامان قد تصرف كل واحد منهما على حد تصرف الآخر، ولم يكن أحدهما مجردا من الزوائد والآخر مقترنا بها، ولم

¹- ابن مالك، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ط1. 1993م، منشورات مكتبة ابن تيمية، ص 36.

²- المالقي، رصف المباني في حروف المعاني، ص250.

³- المصدر نفسه، ص460.

⁴- الشلوبين، التوطئة، تح: يوسف المطوع، القاهرة: 1973م، دار التراث العربي، ص48.

⁵- ينظر: ابن خروف، شرح الجمل، ج2، ص 857.

⁶- السهيلي، نتائج الفكر، تح: محمد إبراهيم البناء، ط2. دار الاعتصام ص 350

⁷- المصدر نفسه، ص62.

يكن في أحد النّظمين ما يشهد له بأنه مقلوب من الآخر فإنّ كلّ واحد منها أصل بنفسه. ومن ذلك: جذب وجذب، لأنّه يقال: يجذب ويجذب، وجاذب، وجاذب، ومجذوب، ومجبود وجذب وجذب¹. وقد ذهب الكوفيون إلى أنّ (جذب) و(جذب) من القلب المكاني.

- إعراب الأسماء الستة بحركات مقدرة على حرف العلة: وهو اختيار الشلوبين² الذي انتخبه من رأي سيبويه من بين ثمانية آراء.

- ياء (تفعلين) اسم: وهو اختيار ابن أبي الربيع³ الذي خالف به رأي الأخفش في ادّعائه بأنّها حرف.

- رافع الفعل المضارع هو وقوعه موقع الاسم: وهو اختيار ابن أبي الربيع الذي قال: "والبصريون يذهبون إلى أنّ الرفع للفعل الوقوع موضع الاسم، وهو الصحيح"⁴، وليس لتجرده من الناصب والجازم كما ذهب الكوفيون.

- (من) الجارة تأتي لابتناء الغاية في المكان فقط، ولا تدخل على الزمان إلّا على تقدير مضاف⁵: وهو ما ذهب إليه كلّ من ابن عصفور والمالقي.

- منع تقديم المستثنى في أوّل الكلام مطلقاً⁶: وهو ما ذهب إليه كلّ من ابن مالك، وابن الضائع، إذ لا يقال: إلّا زيدا قام القوم.

- عدم جواز تقديم المحصور ب(إلّا) فاعلا كان أو مفعولاً⁷: وهو اختيار كلّ من الجزولي والشلوبين.

¹- ابن عصفور، الممتع في التصريف، تح: فخر الدين قباوة، بيروت: 1979م، دار الآفاق، ج2، ص 971.

²- ينظر: الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ج2، ص 360.

³- ينظر: ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تح ودراسة: عياد بن عيد الثبيتي، ط1. بيروت- لبنان: 1986م، دار الغرب الإسلامي، ج1، ص 111.

⁴- المصدر نفسه، ص 229.

⁵- ينظر: ابن عصفور، المقرب، ج1، ص 198. والمالقي، رصف المباني في حروف المعاني، ص 388.

⁶- ينظر: ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج2، ص 291. وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج2، ص 307.

⁷- ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: 1997م، المكتبة العصرية، ج2، ص 104.

- عدم جواز العطف على الضمير المجرور المتصل إلا بإعادة الجار: وهو اختيار ابن عصفور، وابن أبي الربيع، وابن معط الذي قال في ألفيته¹:

وَالْمُضْمَرُ الْمَجْرُورُ يُنْعَطِفُتَا عَلَيْهِ جِيءَ بِمَا فِيهِ جَرَّتَا
نَحْوُ: مَضَى بِهِ وَبِالْغَلَامِ وَشَدَّ مِنْهُ بِكَ وَالْأَيَّامِ

وقد جوّز الكوفيون ما عدا الفراء نحو²: مررت بك وزيد.

لقد كانت هذه بعض الآراء التي اخترناها وانتخبناها من آراء نحاة الأندلس التي انتخبوها من مذاهب البصريين لتكون نموذجاً حياً يمثّل تأثير المدرسة البصرية في نحاة الأندلس، وتأثر هؤلاء بهم في منهجهم، وطريقة تدريسهم، وتأليفهم، وشرحهم للمسائل النحوية، لتكون فيما بعد شخصيتهم ومنهجيتهم في الدرس النحوي درسا، وشرحا، وتأليفا حتى تبرز كمدرسة نحوية مستقلة بآرائها ومنهجها النحوي المعروفة عندنا اليوم بالمدرسة الأندلسية.

3- تأثرهم بآراء المدرسة البغدادية:

لقد علمنا من المبحث السابق: «دخول النحو العربي إلى الأندلس» كيفية دخول النحو البغدادي إلى هذه البلاد وتاريخ دخوله، وقد كان ذلك بذئوع كتاب الجمل للزجاجي الذي حمله إلى الأندلس تلميذه أبو الحسن علي بن محمد بن إسماعيل بن بشر الإنطاكي (ت 376 هـ)؛ ومن ثمّ انتشر هذا الكتاب وانتشر معه مذهب بغداد النحوي، وتأثر نحاة الأندلس به أيما تأثير من بداية القرن الخامس الهجري خاصّة، عصر ملوك الطوائف حيث نشطت الحركة العلمية في جميع تخصصاتها، ولم يكن علم النحو العربي ببعيد عن هذه الحركة النشيطة، حيث ازدهرت الدراسات النحوية وكثرت كتب الشروح والمطولات حول كتب الفارسي وابن جني ومتابعة آرائهم، وكتب الزجاجي خاصة، ومنه كتابه (الجمل) الذي كانت له عند الأندلسيين حظوة تداني شهرة كتاب

¹- النيلي، شرح ألفية ابن معطي، ج1، ص 446.

²- ينظر: عبد العظيم حامد هلال، قوانين نحوية وصرفية تفنّدها شواهد عربية، ط1. 1997م، مطبعة أرفو بكفر الشيخ، ص96.

سيبويه عند المشاركة، يقول الياضي: "أخبرني بعض فضلاء المغاربة أنّ عندهم لكتاب الجمل مائة وعشرين شرحاً¹"، كما يقول المقري: "وأما كتب النحو فلاهل الأندلس من الشرح على الجمل ما يطول ذكره، فمنها: شرح ابن خروف، ومنها شرح الرندي، ومنها شرح شيخنا أبي الحسن بن عصفور الأشبيلي..."

وقد ذاعت إلى جانبه كتب أبي علي الفارسي، وتلميذه ابن جني في عصر المرابطين، التي كان قد حملها إلى الأندلس أبو الحسن علي بن إبراهيم التبريزي (ت 421 هـ)، فأخذ عنه محمد بن هشام المصحفي (ت 481 هـ)، وعن المصحفي أخذ أبو الحسن بن الباذش، وابن معمر فاحتفلا بها، وأقبل الناس عليها². جاء في فواتح محكم ابن سيده: "أما ما نثرت عليه هو كتب النحويين المتأخرين المتضمنة لتعليل اللغة فكتب أبي علي الفارسي، الحلييات، والبغداديات، والأهوازيات، والتذكرة، والحجة، والإغفال، والإيضاح... وكتب أبي الفتح عثمان بن جني: كالمعرب وشرحه لشعر المتنبي، والخصائص، وسر الصناعة، والتعاقب، والمحتسب³". ويؤلف ابن الطراوة (الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح)، ويردّ عليه أبو الحسين بن الربيع بكتاب (الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح).

ومن هنا يتبين لنا مدى اهتمام نحاة الأندلس بكتب البغداديين، وبالمذهب البغدادي، وقد كان لنحاة الأندلس الكثير من الآراء النحوية التي انتخبوها من المدرسة البغدادية متأثرين بمنهجيتهم وطريقتهم في تحليل المسائل النحوية وتخريجها، ومن بين هذه الآراء التي انتخبوها من المذهب البغدادي نذكر:

- زيادة الياء في (زيتون) وأصالة النون فيها: وهو اختيار ابن عصفور الذي يقول: "وأما زيتون ففيعول، كقيصوم، وليست النون زائدة، بدليل قولهم: الزيت، لأنهم قد قالوا: أرض زينة، أي: فيها

¹ - المقري، نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، ج7، ص 180.

² - ينظر: محمد إبراهيم البناء، أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو، ص16.

³ - ابن سيده، المخصص، تح: لجنة إحياء التراث العربي، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ج1، ص 12.

زيتون، فنون زيتون على هذا أصلية. وأيضا لو جعلت النون زائدة لكان وزن الكلمة: فعلونا...¹، وهذا الرأي انتخبه من مذهب ابن كيسان من نحاة بغداد.

- عدم اعتبار العطف ل(أم) المنقطعة مطلقا: وهو انتخاب الأندلسيين لمذهب ابن جني، قال الصبان: "قابن جني والمغاربة يقولون ليست بعاطفة أصلاً لا في مفرد ولا في جملة"². وجاء في الجني الداني: "المغاربة يقولون: إنّها ليست بعاطفة لا في مفرد ولا في جملة، وذكر ابن مالك أنّها قد تعطف المفرد"³.

- مجيء (سوى) اسم مثل (غير) في المعنى والتصرف فتكون فاعلا، أو مفعولا، أو منصوبة على الاستثناء: وهو اختيار ابن مالك⁴ الذي ذهب مذهب الزجاجي، في حين ذهب الجمهور إلى أنّها ظرف مكان ملازم للنصب.

- جواز الإعمال والإهمال في (ليت، ولعل، وكأن) خاصة⁵: وهو اختيار ابن أبي الربيع الذي تبع فيه رأي الزجاج من نحاة بغداد.

- منع توكيد العائد المنصوب المحذوف قياساً نحو: (جاء الذي ضربت نفسه): وهو انتخاب جميع نحاة الأندلس لرأي ابن السراج، قال الأشموني: "أجازه الأخفش والكسائي، ومنعه ابن السراج وأكثر المغاربة"⁶.

- جواز الإعمال والإهمال في جميع (إنّ) وأخواتها إذا اتصلت بها (ما) الكافة⁷: وهو اختيار ابن مالك الذي انتخبه من مذهب الزجاجي ومن ذهب رأيه كالزيمخشي وابن السراج الذين يجوّزون: (إنّما زيد قائم) ويقيسونه على الباقي.

¹- ابن عصفور، الممتع، ج1، ص 125.

²- الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، القاهرة: 1329، ج3، ص 104.

³- المرادي، الجني الداني في حروف المعاني، ص 81.

⁴- ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص 314. وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تح: محمد محيي الدين، بيروت: 1987م، المكتبة العصرية، ج1، ص 124.

⁵- ينظر: ابن أبي الربيع، الملخص في ضبط قوانين العربية، تح: علي بن سلطان الحكمي، ط1. 1985م، ص 244.

⁶- الأشموني (نور الدين أبو الحسن علي بن محمد)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى "منهج السالك إلى ألفية ابن مالك"، بيروت: 1955م، دار الكتاب العربي، ج1، ص 80.

⁷- ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص 38. وابن السراج، الأصول في النحو، تح: عبد المحسن الفتلي، ط1. بيروت: 1977م، مؤسسة الرسالة، ج1، ص 266.

- جواز حذف الواو دون معطوفها¹: وهو اختيار كلّ من ابن عصفور وابن مالك مقتدين بأبي علي الفارسي.

- مجيء (إذا) الفجائية ظرف مكان²: وهو ما ذهب إليه ابن عصفور متابعا للفارسي، وأبي بكر بن الخياط، وابن جني.

- إعراب (حبذا) فعل و(ذا) فاعلة: وهي جملة فعلية ماضية باقية على أصلها³: وهو اختيار ابن خروف، وابن مالك، قاله أبو علي الفارسي، وابن برهان، ونسب إلى سيبويه.

- منع بناء (كان) وأخواتها للمفعول: وهو اختيار كلّ من ابن طاهر والسهيلي، وابن خروف موافين ابن السراج، والفارسي، قال ابن خروف: "ولم ترد كان وأخواتها إلى ما لم يسم فاعله للزوم حذف الاسم وإبقاء الخبر لغير دليل، ولا يجوز حذف أحدهما من غير دليل"⁴. وقد وُجد من النحويين من يجيز هذا.

- أصل اللام الداخلة على (إن) المخففة لام ابتداء دخلت مع المشددة لزمّت للفرق⁵: وهو اختيار ابن عصفور وابن الأخضر (أبو الحسن علي بن عبد الرحمن بن مهدي بن عمران الإشبيلي (ت514 هـ)، انتخباه من مذهب سيبويه والأخفش وأكثر نحاة بغداد؛ أما الشلوبين وابن أبي الربيع فقد اختارا مذهب الفارسي في أنّ هذه اللام هي لام أخرى غير تلك التي اجتلبت للفرق بين (إن)

¹- ينظر: ابن عصفور، شرح الجمل، ج1، ص 215. وابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص 380.

²- ينظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2، ص 134.

³- ينظر: ابن خروف، شرح الجمل، ج2، ص 599. وابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص 23. والفارسي (أبو علي)، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، تح: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، بغداد: 1983م، وزارة الأوقاف العراقية، ص 201.

⁴- ينظر: ابن خروف، شرح جمل الزجاجي، ج1، ص 450.

⁵- ينظر: ابن عصفور، المقرب، ج1، ص 111.

التي هي لتأكيد النسبة، وبين (إنّ) النافية¹. وكما هو ملاحظ فإنّ هذه المسألة هي خلافة بين نحاة وأهل المذهب الواحد، اختلف فيها نحاة بغداد، كما اختلف فيها نحاة الأندلس، كلّ نحويّ فيها يختار الرأي الذي يناسب مذهبه.

نستنتج من كلّ هذه المسائل التي أخذ بها نحاة الأندلس أنّ منهجهم في النحو كان الاختيار والانتخاب من آراء المدارس السابقة عليهم، حيث أخذ نحاة الأندلس عن نحاة العراق ومدارسه الثلاث من بصرية، وكوفية، وبغدادية. وقد رأينا من خلال عرض هذه المسائل التي انتخبوها من هذه المدارس اختلاف مراتب الأخذ عنهم كما وكيفا، ولقد كان لاختلاف الأصول لدى نحاة الأندلس أثر واضح في تباين الآراء لديهم وتفرّقها. هذا مع العلم بذلك الاجتهاد وتلك الإضافات التي جدّوها في النحو والتي كانت من وحي تفكيرهم واجتهادهم، ولمعرفة هذا الجديد الذي أضافوه إلى النحو العربي ومعرفة مميّزات المدرسة الأندلسية، انتخبنا علمين من أعلام المدرسة الأندلسية لدراستهما كان اجتهادهم وآراؤهم جدّ مميّز في تاريخ النحو الأندلسي، بل في تاريخ النحو العربي، بحيث إنّنا إذا نظرنا في اجتهاد كلّ واحد منهما رأينا مدرسة بحدّ ذاته؛ الأوّل: ابن مضاء القرطبي الذي ساهم في حذف كلّ ما لا يفيد في تعليم النحو العربي ليساهم بذلك في تيسير النحو العربي وتسهيله لطلاب هذا العلم، والثاني: ابن مالك النحوي: الذي أرسى قاعدة الإكثار من شواهد الحديث النبوي الشريف واعتباره أصلا من أصول النحو العربي السماعية، كما ساهم في تذليل قواعد النحو العربي وتيسيرها لطلاب العلم عن طريق نظم هذه القواعد شعرا سهل الحفظ والفهم، وهو ما يسمى بالألفية النحوية والتي لا تزال تتهافت عليها أيدي الطلاب والمدرّسين وكلّ الباحثين درسا وتدرّيسا، بحثا وتألّيفا، شرحا وتفسيرا. وقد لقي كلّ واحد من هذين النحويين ما لاقاه في سبيل الدفاع عن آرائهما التي قوبلت بكثير من الرفض والنقد والتجريح في بدايتها، ليكتشف العصر الحديث أنّ أفكارهما واجتهادهما كانت في صميم ما يحتاجه علم النحو الحديث درسا وتدرّيسا، فهما وتوضيحا. وإنّني باختياري لهذين العلمين لدراسة آرائهما وأفكارهما وما أضافاه إلى النحو

¹ ينظر: الشلوبين، التوطئة، تح ودراسة: يوسف أحمد المطوع، القاهرة: 1973م، دار التراث العربي للطباعة والنشر، ص217. وابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تح: محمد كامل بركات، مكة المكرمة: 1980م، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ج1، ص327.

العربي لا يعني أبداً أنّ النحاة الآخرين لم يكن لهم إسهام في تجديد النحو العربي، بل كان لدى كلّ واحد منهم - منذ البداية الأولى لنشأة النحو العربي في هذه البلاد - اجتهاد وإسهام في تيسير النحو وتجديده كوّنوا هذه المدرسة وأرسوا قواعدها الأساسية ومنهجها النحوي الذي يتوافق اليوم تماماً مع ما يحتاجه طلابنا من دراسة وفهم الدرس النحوي بكلّ يسر. كما اعتمدنا في بيان مظاهر التيسير النحوي على اختيار جملة من نحاة الأندلس لدراسة التيسير ومظاهره التي انتهجوها في مؤلّفاتهم، كالزبيدي في (الواضح في العربية)، والبطلبوسي في كتابه (الخلل الواقع في كتاب الجمل)، والشلوبين في (التوطئة)، والمالقي في (رصف المباني) واللبلبي في (وشي الحل في شرح أبيات الجمل)... ونظراً للوقت والزمان الذي فرض علينا ألاّ يطول بحثنا فقد اقتصرنا على ما اخترناه لدراسته للأسباب التي ذكرناها.

الفصل الثاني

ابن مضاء القرطبي وابن مالك الأندلسي
وجهودهما في الدرس النحوي

المبحث الأول: ابن مضاء وجهوده في الدرس النحوي
المبحث الثاني: ابن مالك وجهوده في الدرس النحوي

المبحث الأول

ابن مضاء القرطبي وجهوده في الدرس النحوي

1- مولده ونشأته وحياته العلمية.

2- جهوده في الدرس النحوي:

1/2- جهوده في التأليف النحوي.

2/2- جهوده في الدرس النحوي:

أ- اجتهاد ابن مضاء وآراؤه في نظرية العامل

المذهب الظاهري وصلته بآراء ابن مضاء النحوية.

ب- اجتهاد ابن مضاء وآراؤه في العلل النحوية.

ت- اجتهاد ابن مضاء وآراؤه في القياس.

ث- اجتهاد ابن مضاء وآراؤه في التمارين غير العملية.

المبحث الأوّل: ابن مضاء القرطبي وجهوده في الدرس النحوي:

1- مولده ونشأته وحياته العلمية:

هو أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن حُرَيْث بن عاصم ابن مضاء اللخمي قاضي الجماعة، أبو العباس وأبو جعفر الجبائي القرطبي، فأحمد بن عبد الرحمن هو ابن مضاء وهو أبو العباس وأبو جعفر وأبو القاسم كلّها كنى له، وإن كان قد اشتهر بالكنية الأولى "ابن مضاء". ولد ونشأ في قرطبة في بيت علم سنة (512 هـ)، فكان منقطعاً إلى العلم والعلماء معنياً أشدّ العناية بقاء علماء عصره، ومن أجل ذلك نراه يترك قرطبة إلى إشبيلية¹.

ومن أساتذته وشيوخه من علماء العربية²: أبو بكر بن سليمان بن سحنون، وابن الرماك (ت541هـ) الذي قرأ عليه كتاب سيبويه في إشبيلية، وابن بشكوال. هاجر إلى إشبيلية في طلب النحو وهاجر إلى سبتة في طلب الحديث حيث القاضي عياض أكبر محدثي المغرب وفقهائه في عصره، وما زال يعني بالحديث حتى صار عالماً بالرواية...، حيث كان محدثاً مكثراً السماع، ومقرئاً مجدداً، عارفاً بالأصول والكلام، والطبّ، والحساب، والهندسة، ثاقب الذهن، متوقد الذكاء. أما عن تلامذته: فقد تتلمذ له -كما يقول ابن فرحون- خلائق لا يحصون كثرة من جلة أهل عصره منهم: أبو بكر بن الشراط، وأبو محمد البلوي، وعمر بن محمد الشلوبين. ووفاته بإشبيلية سنة (592هـ)؛ وبين ميلاده ووفاته ما يقرب من ثمانين عاماً قضاهما في حلقات الدرس متعلماً وعالماً، وفي مجالس القضاء للحكم بين الناس، وفي مجال البحث مؤلفاً مبتكراً.

كان يميل إلى دعوة الموحّدين ويذهب مذهبهم، فاسندوا إليه منصب القضاء الذي تقلّده في "بجاية وفاس" ثم قلّد منصب قضاة الجماعة "في مراكش في فترة النشوة والقوة لدولة الموحّدين، فكان فقيهاً ظاهرياً تابعاً لأستاذه وإمامه ابن حزم الأندلسي، وهذا الفقه والتفقه لم يكونا إلا سبباً من أسباب توجّه ابن مضاء نحو النحو وعلوم اللغة العربية، وكان تأثير الفقه الظاهري واضحاً عليه

¹ ينظر في ترجمة ابن مضاء: السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج1، ص 323. والمراكشي (ابن عبد الملك أبو عبد الله)، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، تح: إحسان عباس، بيروت: 1964م، دار الثقافة، ج1، ص 124.

² - فادي صقر أحمد عسيدي، جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي، رسالة ماجستير، فلسطين: 2006م، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، ص 114.

لذلك فقد ثار على نحاة المشرق في فقههم ونحوهم، ودعاهم إلى منهج جديد في الفقه والنحو، ولكن ثورته على النحو كانت أعنف وأكثر وضوحاً... حيث كانت دولة الموحدين التي كان ابن مضاء قاضي قضاتها تنزعم هذه الثورة، وتأمّر بحرق كتب المذاهب الأربعة لتزد فقه المشرق على المشرق، وتابع ابن مضاء ليرد به نحو المشرق على المشرق¹.

2- جهوده في الدرس النحوي:

1/2- جهوده في التأليف النحوي: يذكر من ترجموا لابن مضاء أنّ له ثلاثة كتب -والجميع منفق على الكمية وإن اختلفت الأسماء- وهذه الكتب هي²:

- كتاب (المشرق في النحو)؛

- كتاب (تنزيه القرآن عمّا لا يليق بالبيان)؛

- وله أيضاً كتاب (الرد على النحاة) وهو -وحده- الذي بقي من آثاره، ووصل إلينا كاملاً بعد أن اكتشفه ونشره الأستاذ الدكتور شوقي ضيف عام (1947م) الذي يرى أنّ عصر الرد على النحاة كان عصر الثورة على المشرق وأوضاعه في الفقه وفروعه؛ ومنه عرف منهجه واجتهاده، وقد حقّقه من نسخة خطبه بدار الكتب برقم (375 تيمور)، وقام المحقق بعرض ما في الكتاب في مقدمة طويلة، ثم دعا إلى الإصلاح مستلهما في ذلك آراء الكتاب؛ هذا الكتاب يناقش أصول النحو ومناهج التفكير فيه مرتبطاً بمنهج خاص لم يحد عنه في كلّ الكتاب، وهو الذي سيكون عليه المعول في عرض آراء ابن مضاء؛ وقد حقّق هذا الكتاب ونشره بعد ثلاثين عاماً الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا.

¹- ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، ص 16 و 17 من مقدمة المحقق.

²- شوقي ضيف، المدارس النحوية، ط7. القاهرة: 1992م، دار المعارف، ص 305.

2/2- آراءه الاجتهادية في الدرس النحوي العربي:

أ- اجتهاده وآراءه في نظرية العامل:

يعتبر العامل النحوي من أهمّ الأصول التي قامت عليها الدّراسة النحوية وشغلت جزءا كبيرا من تفكير النحاة، حيث اعتمدوا عليه في وضع الأحكام والقواعد، وتوضيح العلاقة بين أجزاء الجملة العربية؛ فهو "العمود الفقري الذي تدور حوله كثير من بحوثه الرئيسية والفرعية، وإذا كانت أهميته تعود إلى ارتباطه بصلب النحو فإنّ سيطرته على تفكير النحاة لم تكن أقوى من سواها - مما سبق من أصول- فهو ذو أهمية أساسية في موضوعات النحو، لكنّه ليس أقوى الأفكار التي سيطرت على تفكير النحاة... وقد يكون العامل قويا من زاوية خاصة لدى باحث من الباحثين، لكنّه لدى باحث آخر عامل ضعيف¹"، وقد استعان النحويون بملاحظاتهم على ما يطرأ على الكلمة من تغيير في أواخرها، وفكروا في علّة هذا التغيّر الذي أُطلق عليه مصطلح "الإعراب" الذي يعتبر من أهمّ مظاهر اللغة العربية وأوضحها بين اللغات الأخرى؛ حيث بحث النحاة العرب في هذا الميدان بحثا مستقيضا منذ نشأة النحو، وصنعوا نظرياته بالملاحظة الدقيقة، والتحليل العميق، فهو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه عرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه لما ميّز فاعل من مفعول²؛ ومن هنا كانت نظرية العامل، فما مفهوم العامل الذي له كلّ هذا الاهتمام لدى النحاة؟ وما هو عمله في الكلمات وتأثيره فيها؟ وكيف نشأ ومتى؟ وما هي أنواعه وأقسامه؟ وكيف نظر إليه النحاة، وما هي آراؤهم فيه؟ وما موقف ابن مضاء من نظرية العامل والنحاة القائلين بهذه النظرية؟

¹- محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص 199 (بتصرف).

²- السيوطي، المزهري في علوم اللغة العربية، تح: علي محمد الجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ج1، ص 321. وينظر: علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي عند العرب، ط1. بيروت: 1975م، دار الثقافة، ص 242.

مفهوم العامل:

لغة: المؤثر في الشيء، وقيل: هو الفاعل¹.

اصطلاحاً: عرّفه صاحب المقدمة المحسبة بقوله: "العامل هو ما عمل في غيره شيئاً من رفع، أو نصب أو جر، أو جزم، وعلى حسب اختلاف العوامل، وإنّما كان كذلك لأنّ العامل لما وجد مؤثراً في المعمول عملاً سمي عاملاً. كما أنّ الفاعل لما وجد مؤثراً في المفعول أثراً سمي فاعلاً. ألا ترى أنّك إذا قلت: "قام زيد" كان "قام" هو الرفع العامل للرفع، وإذا قلت "رأيت زيدا"، كان "رأيت" هو الناصب العامل للنصب، وإذا قلت "مررت بزيد"، كانت الباء هي الجارة العاملة للجر، وإذا قلت: "لم يضرب"، كانت "لم" هي الجازمة العاملة للجزم؛ فلذلك سميت العوامل عوامل، فلا تجد مرفوعاً إلاّ برفع، ولا منصوباً إلاّ بنصب، ولا مجروراً إلاّ بجار، ولا مجزوماً إلاّ بجزم، كما لا يكون محدث إلاّ بمحدث، ولا مؤثراً إلاّ بمؤثراً². ومن هنا فإنّ العلاقة بين العامل والإعراب هو أنّ الإعراب يبيّن مقتضى هذا العامل كالفاعلية والمفعولية ... إلخ.

نشأته:

يرجع القول بالعامل -على نحو ما- إلى بدايات النظر النحوي عند أوائل النحاة، ويعتبر الخليل -على حسب ما جاء في الكتاب لسيبويه- أوّل من ثبت أصول نظرية العوامل، ومدّ فروعها، وأحكمها إحكاماً إلى أن أخذت صورتها التي ثبتت على مر العصور: "حيث أرسى قواعدها العامة ذاهباً إلى أنّه لا بدّ مع كل رفع لكلمة أو نصب أو خفض أو جزم من عامل يعمل في الأسماء والأفعال المعربة، ومثلها الأسماء المبنية،...ولعلّه أوّل من فتح في الإعراب ما يمكن أن نسميه بالاحتمالات³". ثم نضجت فكرة العامل فأصبحت في كتاب سيبويه نظرية متكاملة مدعّمة بالأحكام والتفريعات، إذ دخلت نظرية العامل في كلّ أبواب الكتاب وفصوله النحوية، بل لا

¹- أبو هلال العسكري (الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد)، الفروق اللغوية، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، القاهرة، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، ص 126 - 127.

²- ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة، تح: خالد عبد الكريم، ط1. الكويت: 1976م، ج2، ص 344.

³- خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ص 44 و45.

نغلوا إذا قلنا إنّها دائماً الأساس الذي بنى عليه حديثه في مباحث النحو¹. فهي تلقانا منذ السطور الأولى في الكتاب، فقد عقب حديثه عن مجاري أواخر الكلم الثمانية، أو بعبارة أخرى، عن أنواع الإعراب والبناء للكلمات بقوله: "وانّما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفارق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلّا وهو يزول عنه، وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكلّ عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب²". ومما يدلّ على فكرة نضج العامل عند سيبويه ما يتردّد في الكتاب كثيراً من التعبير بالعامل القوي، والعامل الضعيف، والعامل الأصل، والعامل الفرع، والعامل المختص، والتعليق والإلغاء، والعامل المحذوف³.

وقد كثر الاهتمام بأثر العامل، وزادت قوّته وسيطرته في الدّراسات النحوية في القرنين الثالث والرابع للهجرة، فدخلت في نسيج أبواب النحو جميعاً، وصارت مثار خلاف وجدل نظري طويل بين النحويين بعد بهم أحياناً عن روح اللغة ووظيفتها، فتوسّع النّحاة في نظرية العمل وفلسفوها، وجعلوا المنطق سبيلاً إليها فتقدّمت وأصبحت إحدى المشكلات⁴، ومن ثمّ يجب تنقية النحو مما علق به، وعرضه عرضاً جديداً يقوم على تيسيره للمتعلّمين⁵. وقد وضع النّحاة الكثير من المؤلفات والشروح في العامل، حيث استمرّ تأليف المطولات من كتب النحو التي تزخر بنظرية العامل، وأفردوا للعامل رسائل وكتباً حتى ألف أبو علي الفارسي (ت 377 هـ) كتاب (العوامل)، وألف عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) كتاب (العوامل المئة)، وقسمها إلى لفظية ومعنوية...، وشرح عوامل الجرجاني للأزهري، و(تنقيح الألباب في شرح عوامل الإعراب) للشنتريني. ثم اشتدّ ولع النّحاة بالجريوراء العوامل باحثين عن العامل والمعمول، وغرق الدارسون في متاهات من أمواج التّأويلات والتّقييدات، والتعليقات والأقيسة، والتمارين الافتراضية.

¹ - ينظر: عبد الله الخثران، مراحل تطور الدرس النحوي، 1993م، دار المعرفة الجامعية، ص 100 و 101.

² - سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، ط2. بيروت: 1982م، دار الكتب العلمية، ج1، ص 13.

³ - المصدر نفسه، ج2، ص 130 و 380.

⁴ - تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ط2. الدار البيضاء: 1974م، دار الثقافة، ص 14 و 16.

⁵ - عبد العظيم حامد هلال، خطوات البحث النحوي، ط1. 1999م، ص 250.

وإذا كانت هذه إشارة إلى نشأة العامل في النحو، وأوائل المهتمين به، فكيف حتى دخل إلى النحو وتوغّل فيه، أي: ما منشأ هذه الفكرة؟

إنّ من يتدبر في المفاهيم السابقة لمفهوم العامل ونشأته ليستخلص أنّ منشأ هذه الفكرة هو الجوّ العقلي العام الذي أحاط بالنحو ونشأته وتطوره، ففي "العقل فيها نصيب واضح لما فيها من حديث عن التأثير والتأثر، والوجود والعدم... فإمّا أن تكون تلك الفكرة قد عرفت مباشرة عن غيرها، أو إنّ الباحثين في النحو قد ابتدعوها بعقولهم دون مساعدة، أو إنّهم تأثروا في ابتداعها بعامل خارجي تأثراً غير مباشر؟¹.

كانت هذه لمحة سريعة عن تعريف العامل ونشأته، وأوائل المهتمين به، أما عن أنواعه فقد قسمها النحاة إلى قسمين؟

أنواع العوامل

قسم النحاة العوامل قسمين: عوامل لفظية وعوامل معنوية: يقول ابن جني في: "باب مقاييس العربية: وهي ضربان: أحدهما: معنوي، والآخر: لفظي... وإمّا قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي؛ ليُروكَ أنّ بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمراً قائماً، ويأتي بعضها عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول² كما أورده ابن جني.

1- العوامل اللفظية: وهو ما يكون للسان فيه حظ³، وهي ثلاثة أنواع:

أولاً: الأفعال: وهي أقوى العوامل؛ لأنّه لا بد أن يعمل، ومحل عمله الاسم، إذ ليس في اللّغة فعل إلّا وله معمول وهو الفاعل... ولقوة الفعل في العمل حمل عليه الاسم الذي يتضمن معناه كالمصدر واسم الفاعل، واسم المفعول... إلخ، واسم التفضيل، والصفة المشبهة، وأسماء الأفعال،

¹ - محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص 202.

² - ابن جني، الخصائص، ج1، ص 109 و110.

³ - محمد بن زبير علي البركي، إظهار الأسرار في النحو، تح: عبد العظيم حامد هلال، ط1. 1988م، مطبعة الأمانة، ص 51.

وكذلك حمل عليه في العمل لقوته ما يماثله من الحروف (إنّ وأخواتها) التي شبهت به، حيث ماثلت الفعل وتضمنت معناه¹.

ثانياً: الأسماء: وهي أضعف من الأفعال؛ لأنها تعمل في مواقع، ولا تعمل في مواقع أخرى، وهي: المصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم الفعل؛ ومن الأسماء التي تعمل في الأفعال بعدها: أسماء الشرط، فتترك أثراً على فعلها وعلى جوابها إن كان الفعل مضارعاً.

ثالثاً: الأدوات: وهي أضعف من الأفعال؛ لأنها تعمل أحياناً وأحياناً تهمل، فلا تعمل شيئاً.

2- العوامل المعنوية: والعامل المعنوي: وهو معنى يعرف بالقلب²، أي: ليس للسان فيه حظ، وهو قسمان:

الأوّل: رافع المبتدأ والخبر، وهو التجردّ من العوامل اللفظية لأجل الإسناد نحو: زيد قائم. وقيل الخبر مرفوع بالابتداء³، وذهب بعض الكوفيين إلى أنّهما ترافعا.

والثاني: رافع الفعل المضارع، وهو وقوعه بنفسه موقع الاسم نحو: زيد يضرب، فيضرب واقع موقع ضارب، وذلك الوقوع إنّما يكون إذا تجرد عن التواصب والجوارم⁴.

وهناك عامل ثالث قال به الكوفيون⁵ نقلاً عن سيبويه حين تكلم عن العامل في الخبر ظرفاً نحو: (محمد خلفك) وهو النصب على الخلاف، وهو نصب الظرف الواقع موقع الخبر.

¹- ابن الأنباري (أبو البركات)، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح ودراسة: جودة مبروك محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، ط1. القاهرة: 2001م، مكتبة الخانجي، ج1، ص 178.

²- محمد بن زبير علي البركي، إظهار الأسرار في النحو، ص 134، والجرجاني، التعريفات، تح: إبراهيم الأبياري، بيروت، دار الكتاب العربي، ص 150.

³- ابن يعيش، شرح المفصل، القاهرة، مكتبة المتنبّي، ج1، ص 66.

⁴- محمد بن زبير علي البركي، إظهار الأسرار في النحو، ص 135.

⁵- ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص 245.

هذا عن أنواع العوامل وأقسامها، أمّا عن مظاهر العامل في النحو كما قرّرها الجرجاني، فقد جاء في كتاب محمد عيد¹، أنّ الجرجاني قال في كتابه (العوامل المائة): العوامل في النحو مائة عامل، وهي تنقسم إلى قسمين: لفظية ومعنوية - واللفظية تنقسم إلى قسمين: سماعية وقياسية، وإليك معنى كلّ من هذه الثلاثة:

فالعوامل اللفظية السماعية: ما سمعت عن العرب، ولا يقاس عليها غيرها كحروف الجر، والحروف المشبهة بالفعل مثلاً، فإنّ الباء وأخواتها تجر الاسم، فليس لك أن تتجاوزها، وتقيس عليها غيرها.

واللفظية القياسية: ما سمعت عن العرب ويقاس عليها غيرها.

وتفسير هذا المعنى أنّه سمع لها أمثلة مطردة وصلت إلى بناء قاعدة كليّة في ذلك النوع من العوامل، فكل ما يصدق عليه تلك القاعدة يطلق عليه اسم العامل اللفظي القياسي.

وأما العوامل المعنوية: فاسمها يدلّ عليها، إنّها معنى من المعاني لا نطق فيه، هو معنى يعرف بالقلب ليس للفظ فيه حظ.

اتّجاهات النحاة في العامل وآراؤهم فيه، وموقفهم منه:

اختلفت وجهات نظر النحويين في العامل، حيث كان لهم في هذا اتّجاهات²:

الاتّجاه الأوّل: يؤكّد على وجود العوامل اللفظية والمعنوية في النحو وتأثيرها: حيث أرجع

النحاة القدامى مواقع الكلمات في الجمل والتراكيب إلى عوامل: لفظية أو معنوية، تظهر آثارها على الكلمات بدليل تعريفهم للإعراب: "الإعراب ما جاء به لبيان مقتضى العامل في حركة، أو حرف، أو سكون، أو حذف"³. وهنا نجد اتّفاق نحاة البصرة والكوفة جميعاً على ضرورة العامل النحوي، وذلك نتيجة واضحة للدراسات الفلسفية والمنطقية التي كان لها أكبر الأثر في توجيه العلوم في القرنين الثاني والثالث، غير أنّ نحاة البصرة أمعنوا في هذا الاتّجاه؛ فإذا كان العامل محور الدّراسة النحوية عند الجميع إلّا أنّ نحاة البصرة فلسفوه حتى ارتفعوا به إلى منزلة العلة

¹ - محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص 208.

² - عبد العزيز عبد العزيز المرسي الحداد، الأصول النحوية عند المدرسة الأندلسية، ص 730 وما بعدها.

³ - ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج1، ص 33.

الفلسفية، ومنحوه خصائصها، فكما لا يعقل اجتماع علتين على معلول واحد في وقت واحد، كذلك عندهم لا يجوز أن يجتمع عاملان على معمول واحد؛ وكما لا يعقل أن يكون المعلول علّة لعلته كذلك لا يجوز أن يعمل المعمول في العامل أو يؤثر فيه.

وأما الكوفيون فقد أخذوا بمبدأ العامل أخذاً رقيقاً، ولم تشغلهم فلسفته عن ملاحظة الظواهر اللغوية، بل جمعوا بين الأمرين في إحكام: "فلم يمنحوا العامل خصائص العلة ولم يفلسفوه، فقد كان العامل عندهم متصيدياً من الطبيعة اللغوية، وفقه خصائصها، وقد توصلوا إليه من ملاحظة تأثير الحروف في الحروف، والكلمات في الكلمات حين تتآلف وتتمازج، ولذلك لم يبالوا باجتماع عاملين على معمول واحد، أو بإعمال العامل الواحد في معمولين من وجه واحد، ولم يعيروا اهتماماً إنكار البصريين عليهم منهجهم، وحملاتهم على طريقتهم، واتّهامهم بأنهم أفسدوا النحو¹".

إلا أن اتفاق كلتا المدرستين على ضرورة وجود العامل لم يمنع من وجود الكثير من الخلافات حول عمل هذه العوامل، وكيفية عملها في الكلمات والحروف والجمل، ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا: إنّ معظم المسائل الخلافية كان أساسها هو الاختلاف في "تعيين العامل في الكثير من الموضوعات النحوية سواء بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة، أو بين نحاة البيئة الواحدة"². ومن يرجع إلى كتاب "الإنصاف" تتبيّن له هذه المسائل الخلافية بين المدرستين حول هذا الأصل (العامل). ومن بين هذه المسائل نذكر -على سبيل المثال لا الحصر- مسألة الخلاف في رافع المبتدأ والخبر، حيث يرى الكوفيون أنّها يترافعان، والبصريون يرون أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالابتداء وحده عند قوم منهم، وعند آخرين بالابتداء والمبتدأ، وعند فريق ثالث منهم بالمبتدأ. أمّا في مسألة ناصب المفعول فيرى البصريون أنّ الناصب الفعل، والكوفيون يرون أنّ الناصب الفعل والفاعل جميعاً، وبعضهم يقول: الفاعل، وبعضهم الآخر يقول: معنى المفعولية³؛ فناصرب المفعول به عند خلف الأحمر معنوي، هو معنى المفعولية، أي: وقوعه مفعولاً به، ولا دور للفعل أو الفاعل في

¹ - مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو، 1958م، مطبعة الحلبي، ص 394.

² - علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، ط1. بيروت: 1975م، دار الثقافة، ص 247.

³ - ابن الأنباري (أبو البركات)، أسرار العربية، تح: محمد بهجة البيطار، دمشق: 1957م، مطبعة الترقّي، ص 183.

الحركة على آخر المفعول به بعد الفعل والفاعل¹. أمّا في مسألة: "زيداً ضربته"، فيرى البصريين أنّ "زيداً" منصوب بفعل محذوف، والكوفيون يرون أنّه منصوب بالفعل المتأخر². وفي مسألة "أكرمني وأكرمت زيداً"، يرى البصريون إعمال الثاني أولى لقربه، والكوفيون يرون إعمال الأوّل أولى لسبقه³... إلخ.

هذا فيما يخص عرض بعض المسائل الخلافية بين مدرستي البصرة والكوفة واختلافهما حول العامل الذي نلاحظ أنّه قد قوي أثره في النحو بسبب وقوعه تحت تأثير الدراسات الفلسفية، إذ أصبح العامل في النحو كالعلة في الفلسفة، إذ إنّ فكرة العامل بطبيعتها دخيلة على دراسة اللغة، ووجد فيها النحاة مجالاً خصباً للتفريع والتعمق وإعمال الذهن، كما نلاحظ من خلال هذا العرض لهذا الاتجاه أنّ "النحاة الأوائل جميعاً بصريين كانوا أم كوفيين وضعوا أصولهم النحوية على القول بالعامل في النحو، وعلقوا كل أحكام الرفع، والنصب، والخفض، والجزم بهذا العامل، وحددوا ما يقع في الكلام من تقديم أو تأخير، وما يضبطها من أصول تجوز أو تمنع، ثم جعلوا الأساس الذي يبعث على كلّ هذه الأحكام العامل النحوي"⁴.

الاتجاه الثاني: العامل المتكلم: (العوامل ما هي إلا علامات ودلالات): يرى أصحاب هذا الاتجاه أنّ مسألة العوامل اللفظية والمعنوية ما هي إلا حيلة لجأ إليها النحاة لتقريب المسائل النحوية؛ فقد صرح ابن الأنباري بأنّ العوامل لا عمل لها، وإنّما هي إمارات ودلائل، فقال: "إنّما قلنا: إنّ العامل هو الابتداء، وإن كان الابتداء هو: التعري من العوامل اللفظية؛ لأنّ العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسيّاً، كالإحراق للنار، والإغراق للماء، والقطع للسياق، وإنّما هي أمارات ودلالات؛ وإذا كانت العوامل في محلّ الإجماع إنّما هي أمارات، فالأمارات تكون بعدم شيء، كما تكون بوجود شيء"⁵، ويقول كذلك ابن الأنباري "العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة، وإنّما هي أمارات وعلامات، فالعلامة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود شيء؛ وإذا ثبت

¹ خليل أحمد عاميرة، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، الأردن، جامعة اليرموك، ص 63.

² الرضي الاستريادي، شرح الكافية، تح: يوسف حسن عمر، ليبيا: 1978م، جامعة قار بونس، ج1، ص 148.

³ المرجع نفسه، ص70.

⁴ خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ص 317.

⁵ ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص 46.

هذا جاز أن يكون التعري من العوامل اللفظية عاملاً¹ - فصفة العامل هنا قاصرة عليه، وإنه إشارة إلى العمل، لكنه غير مؤثر بنفسه؛ كما صرح الإمام الرضي بذلك حين قال: "اعلم أن مُحدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم، وكذلك محدثو علاماتها، لكنه نسب إحداث هذه العلاقات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم، فسمى عاملاً، لكونه كالسبب للعلاقة، كما أنه كالسبب للمعنى المعلم، فقيل: العامل في الفاعل هو الفعل؛ لأنه صار به أحد جزئي الكلام²؛ فالعامل ما هو إلا وسيلة نتبين بها الارتباط، والعلاقة بين الأجزاء التي تتركب منها الجملة، وأما إطلاق النحاة على الكلمة الطالبة لغيرها عاملة فيها إذا صحب هذا الطلب تأثر، وإطلاقهم على المطلوبة المتأثرة معمولة فاصطلاح أو عرف لغوي دفع إليه وجود العمل مع وجودها، وزواله مع زوالها³.

أما ابن جني فيقول في خصائصه: "إنما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي ليُرْوَك أنّ بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمراً قائم، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم؛ هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول؛ فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعلم من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتغال المعنى على اللفظ، وهذا واضح⁴.

ومن هنا يتبين لنا أن ابن جني عزا العمل للمتكلم أو ما نسميه بمصطلحنا العرف الاجتماعي اللغوي، حيث أكد أن العمل يكون للمتكلم بنفسه لرفع الاحتمال، ثم زاده تأكيداً بقوله لا لشيء غيره. وابن جني يؤكد هذا المعنى ويصرح به في أكثر من مقام، يقول مثلاً: "اعلم أن علل النحويين -

¹ - ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 68 و 69.

² - الرضي، شرح الكافية، ج 1، ص 63.

³ - الحسيني محمد القهوجي، "العوامل النحوية بين البصريين والكوفيين"، مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، 1996م، ع 15، ص 168.

⁴ - ابن جني، الخصائص، ج 1، ص 109 و 110.

وأعني بذلك حدّاقهم المثقفين، لا ألفافهم المستضعفين - أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفهمين، وذلك أنّهم إنّما يحملون على الحسّ ويحتجّون فيه بنقل الحال أوخفّتها على النفس¹.

ومن هنا يتبيّن لنا أنّ فكرة العامل عند النحاة كانت في اتّجاهين²:

أحدهما شائع مشهور طبّقه النحاة فأوغلوا في التطبيق مؤداه: أنّ العامل -لفظيا أو معنويا مؤثر حقيقة، وإنّ تأثيره هو الحركات والسكنات والحروف في أواخر الكلمات، وأصحاب هذا الاتّجاه هم معظم البصريين والكوفيين، وقد اختلفوا في كيفية عمل هذه العوامل.

وأما الاتّجاه الآخر فلم يكن له ما للأوّل من الشهرة والتطبيق، وقوامه: أنّ العوامل إشارات للعمل فقط كما قال ابن الأنباري، أو ممهدة للعمل وضرورة لوجوده كما قال ابن جني.

فهم ابن مضاء لفكرة العامل، أو جهوده وآراؤه حول نظرية العامل:

لقد ناقش ابن مضاء كلّ هذه الآراء السابقة مبينا رأيه خلال ذلك، وبذلك تتّضح خطّة عرض رأيه ببيان نقاشه للآراء التي رفضها وأسس هذا الرفض - ثم ما قبله من هذه الآراء، ومدى اتّفاقه مع من وافقه في المنهج وفي التطبيق:

أ-أما الاتّجاه الشائع المشهور فهو مرفوض لدى ابن مضاء، حيث "رأى أنّ النحاة يببالغون في إعطاء العامل قوّة التصرف في العبارة العربية، وإنّ العمل في الحقيقة إنّما هو للمتكلم، فهو الذي يرفع أو ينصب، أو يخفض بحسب المعاني التي يريد³". والقول بتأثير الكلمات بعضها في البعض الآخر -في رأيه- باطل عقلا وشرعا لا يقول به أحد من العقلاء، وقد بنى رفضه لذلك على أساس منطقي عقلي يقول: "وأما القول بأنّ الألفاظ يحدث بعضها بعضا فباطل عقلا وشرعا لا يقول به أحد من العقلاء لمعان يطول ذكرها فيما القصد إيجازه منها أنّ شرط الفاعل أن يكون موجودا حينما يفعل فعله، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلّا بعد عدم العامل فلا ينصب (زيد) بعد (إنّ) في قولنا (إنّ زيدا) إلّا بعد عدم (إنّ) فإن قيل: بم يرد على من يعتقد أنّ معاني هذه الألفاظ هي العاملة؟ قيل: الفاعل عند القائلين به، إمّا إن يفعل بإرادة كالحیوان، وإما أن يفعل

¹- ابن جني، الخصائص، ج1، ص 48.

²- محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص211.

³- خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ص 317.

بالطبع كما تحرق النَّار ويبرد الماء - ولا فاعل إلاّ الله عند أهل الحقّ، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى، وكذلك الماء والنار وسائر ما يفعل- أي أنّ العامل هو الله سبحانه وتعالى الذي يملك الحرية والاختيار، فالإنسان من هذا الرأي مجبر على كلّ فعل يقوم به، فالعمل والتأثير ينسبان إلى الله وحده، وأمّا العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل لا أفاظها ولا معانيها لأنّها لا تفعل بإرادة ولا بطبع¹. فابن مضاء يرى أنّ هذه العوامل يجب أن نستغني عنها إن أردنا للنحو اليسر والسهولة وأعدّ تلك العوامل خطأ يجب العودة عنها، سواء أكانت عوامل لفظية أم معنوية، لذلك يجب هدم هذه المقولة، وتخليص النحو العربي منها.

لقد نقل ابن مضاء المناقشة هنا إلى مجال عقلي خالص هو الأساس الذي بنيت عليه فكرة العامل في كلّ شيء يقوم على التأثير والتأثر، والمؤثر أو العامل لا بد أن تتحقق فيه صفتان: وجوده وقت العمل، وأن يفعل بالإرادة أو أن يفعل بالطبع؛ والصفة الأولى لا تنطبق على العامل اللفظي لأنّ عمله بعد انتهاء نطقه، والعوامل النحوية لا تنطبق عليها الصفتان الأخيرتان فليس لها إرادة أو طبع، فالصفات اللازمة للتأثير لا تتحقق فيما سماه النحاة العوامل، وعلى ذلك: فالأساس الذي أقاموا عليه القول بالعامل والمعمول لا سبيل له في الدخول إلى النحو لأنّه لا يملك جواز السماح له بالدخول!

ومن هنا نرى أنّ اجتهاد ابن مضاء في هذه النقطة بالذات تلتقي والمنهج اللغوي الحديث في رفض العامل والعمل لأنّها لا تستند على حقّ أو على واقع.

أمّا فيما يخص المسائل الخلافية التي وقعت بين مدرستي البصرة والكوفة أو بين نحاة البيئة الواحدة -تلك التي كانت حول الاختلاف في العامل في مسألتني رافع المبتدأ وناصب المفعول خاصة- التي أدت إلى الاضطراب في العامل فقد كانت لابن مضاء فيه آراء واجتهادات أدت إلى تيسير الدرس النحوي، حيث ختم نظريته الداعية إلى تسهيل النحو وتيسيره بدعوة عامة جليّة تمثلت في وجوب حذف كلّ زائد، والإبقاء على المفيد المحقّق للغرض المرجو وهو تعلّم النحو وتطبيقه وحفظه فقال: "ومما يجب أن يسقط من النحو الاختلاف فيما لا يفيد نطقاً... كاختلافهم

¹ - ابن مضاء، الردّ على النحاة، ص 87 و88. وينظر: محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث ص 212.

في رافع المبتدأ وناصب المفعول، فنصبه بعضهم بالفعل وبعضهم بالفاعل، وبعضهم بالفعل والفاعل معاً، وكخلافهم في أيّهما الأصل المصدر أم الفعل؟ وفي علامة رفع المثنى وجمع المذكر السالم، وما إلى ذلك من هذه الخلافات التي تعقد النحو ولا تفيد المتعلم نطقاً، ثمّ عقب على ذلك بقوله: "وحذف هذه وأمثالها من صناعة النحو مُقَوِّلِها ومسهل... فرأيه هنا: أنّ الاختلاف في العامل يجب أن يسقط من النحو، ولا جدوى من الاشتغال به، أمّا مستند هذا الرأي فهو أنّه لا يفيد نطقاً¹"، وأنّ الصناعة النحوية واضحة فيه.

فهو هنا يدعو إلى إلغاء المسائل الخلافية النظرية التي تجري بين النحاة مما لا يفيد نطقاً، ويرفض كلّ ما لا قيمة له في صناعة النحو، إلّا أننا نلاحظ أنّ ابن مضاء قد تدرّج في هذا الرفض من ترك ما يصعب النحو ويفيد نطقاً إلى ترك ما يصعب النحو ولا يفيد نطقاً فقال: "ومع هذا فالخوض في هذه المسائل التي تفيد نطقاً أولى من الاشتغال بما لا يفيد نطقاً كقولهم: بم نصب المفعول؟ بالفاعل أو بالفعل؟ أو بهما²؟".

ولعلّ الهدف من دعوة ابن مضاء هو التيسير على الدارسين كما طالعنا في كتابه "وإني رأيت النّحويين - رحمة الله عليهم - قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن، وصيانته عن التغيير، فبلغوا من ذلك الغاية التي أموا، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا إلّا أنّهم التزموا ما لا يلزمهم وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوا منها، فتوعّرت مسالكها، ووهنت مبانيتها، وانحطت عن رتبة الإقناع حججها³".

من خلال عرض آراء ابن مضاء في هذه المسألة "الاضطراب في العامل" فإننا نرى ضرورة إزاحة هذا الجهد الذهني من دراسة النّحو لأنّ الصعوبة فيه تعود في جزء كبير منها إلى الأفكار الذهنية والمنطقية التي تسربت إليه وتوغّلت فيه، والتي أبعدته عن خدمة اللغة، وكانت للمعلمين كدرا يصرفهم عن استيعابه وتمثله، وأن يُقتصر فقط على فهم اللغة من خلال عناصرها المطردة لمعرفة ما يصف هذه العناصر؛ فاللغة لا تتحمل هذا الجدل، ولو اقتصر على دراستها فقط

¹- ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 44 (بتصرف).

²- المصدر نفسه، ص 127.

³- المصدر نفسه، ص 72.

وملاحظتها في أمثلتها لما حدث اختلاف ولا جدل لأنّها بطبيعتها لا تقبل الجدل والخلاف، وهذا دليل على ضرورة الوصف وسيلة علمية تجنّبنا ما وقع فيه النحاة من الخلاف.

ب- أمّا الرأي القائل بأنّ العوامل في النحو إنّما هي على جهة التشبيه والتقريب، فهذا الرأي يمكن التسامح فيه عند ابن مضاء لو اقتصر القول به عليه، لكنّه أفضى إلى ما لا يمكن التسامح فيه "فلو لم يسقهم جعلها عوامل إلى تغيير كلام العرب، وحطه عن رتبة البلاغة إلى هجنة العي أو ادّعاء النقصان فيما هو كامل، وتحريف المعاني عن المقصود بها لسومحوا في ذلك؛ وأمّا مع إفضاء اعتقاد كون الألفاظ عوامل إلى ما أفضت إليه فلا يجوز إتباعهم في ذلك"¹. فهذا الرأي أيضا مرفوض، وأساس هذا الرفض يرجع في جزء منه إلى شكل الجمل من تغيير فيها، أو ادعاء نقصانها، وفي جزء آخر إلى الدلالة بتحريف المعاني عن المقصود بها.

ج- أمّا الرأي الذي يراه ابن مضاء في موضوع العامل فيتفق مع ما رآه ابن جني في صورته، لكنّه يختلف عنه في الفهم والتطبيق؛ يقول نقلا عن ابن جني: "وأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرّفْع، والنصب، والجر، والجزم إنّما هو للمتكلّم نفسه لا لشيء غيره"²، وهذا ما اتّفقا فيه. وهذا يعني أنّ ابن مضاء لم يكن سبّاقا إلى هذه الفكرة بل هناك من سبقه إليها من علماء المشرق العربي وهو العالم ابن جني وغيره، حيث أشار إلى ذلك سيبويه في صدر كتابه فقال: "وانّما ذكرت ثمانية مجار لأفرّق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل وليس شيء منها إلّا وهو يزول عنه، وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه؛ فظاهر هذا أنّ العامل أحدث الإعراب وذلك بيّن الفساد"³. وقد صرّح سيبويه في نصوصه المبنوثة في الكتاب أنّ العمل للمتكلّم، ولنا أن نحيل على نص واحد من بين عشرات النصوص؛ حيث استشهد سيبويه بقول امرئ القيس:

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلًا مِنَ الْمَالِ

¹- ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 88. وينظر: محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص 213.

²- ابن جني، الخصائص، ج1، ص 110. وابن مضاء، الرد على النحاة، ص 82.

³- ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 76 و77.

فإنّما رفع لأثّه لم يجعل القليل مطلوباً، وإنّما كان المطلوب الملك، وجعل القليل كافياً ولو لم يُرد ذلك ونصب فسدّ المعنى.

فهل نسب سيويبه العمل للفظ؟ أم نسبه بكلّ صراحة ووضوح إلى أمريء القيس؟ ثم إنّ نسبة العمل إلى اللفظ أو إلى المتكلم تواضع عليه النحاة للاختصار في التعبير وإلاّ فالحقيقة أنّ الارتباط بين معاني الألفاظ، والأمر لا يعدو أن يكون عرفاً لغوياً. وبمراجعة ما قاله ابن جنّي في ذلك يتّضح أنّه لم يطرح من حسابه ما أطلق عليه النحاة اسم "العوامل اللفظية والمعنوية"، ويدور ذلك في مظهرين:

الأوّل: أنّه جعل عمل المتكلم مترتباً على تلك العوامل فهي ممهّدة له، وضرورية لوجوده، وفي كلام ابن جنّي في الخصائص ما يؤكّد هذا المعنى، إذ بعد العبارة السابقة مباشرة -التي اقتصر عليها ابن مضاء- أضاف: "وإنّما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ" فأثار فعل المتكلم -مقتضى العامل؛ إنّما تظهر بوجود اللفظ أو مصاحبة المعنى، وهذا نفسه ما يقول به النحاة عن العامل مع اختلاف العرض.

الثاني: أنّ رأي ابن جنّي اجتهاد عارض؟ لم يضعه في موضع التطبيق، بل كان فيما طبقه سائراً مع التيار التقليدي العام القائل بالعامل والعمل؛ وبالرجوع إلى كتاب "الخصائص" وغيره من كتب ابن جنّي لا يوجد لرأيه هذا امتداد في غير الموضوع الذي ورد فيه.

أمّا ابن مضاء فقد جعل من رأيه نهجاً فكرياً التزمه في كلّ ما عرض له من قضايا النحو، ففي حديثه عن العامل مثلاً يقول (علقت ولا يقول أعملت)، وفي الفاء والواو ونصب الفعل بعدهما يقول (الفعل ينصب بعدهما ولا يقول نصبته)، وهكذا في كلّ ما قدّمه من آراء لها صلة بالعامل مما لا يقارن بما ذكره جمهور النحاة - ومنهم ابن جنّي - عن هذه المسائل. فابن جنّي مجتهد في رأيه، وابن مضاء صاحب منهج؛ وكم بين الرأي المجتهد، والمنهج الملتزم من بون بعيد!!

ومما سبق يتّضح لنا أنّ ابن مضاء يرفض ما أطلق عليه اسم العامل على جهة التقريب أو التمهيد، وهو بذلك يقف منفرداً في جانب، والنحاة في جانب آخر - مع توجيه رأي ابن جني فيما سبق - إذ قد أجمعوا - كما يقول ابن مضاء - على القول بالعوامل، وهذا الإجماع منهم في حاجة إلى إبداء الرأي فيه. هنا أيضاً تستحضر صورة ابن مضاء الفقيه الظاهري المذهب، وأصحاب مذهب الظاهرية لا يكادون يعترفون بالإجماع في الفقه، وابن مضاء لا يعترف بإجماع النحو، ومنشأ هذا الموقف في كلا المظهرين - الفقه والنحو - هو التزام النص واحترام النطق؛ ويتصوّر ذلك فإنّ رأي ابن مضاء في الإجماع علة العامل يتفق تماماً مع تلك الصورة العامّة، فلا حجة للإجماع إذا خالف النص، وهذا ما صرح به من كلامه وأيده بما ذكره ابن جني قال: "إجماع النحويين ليس بحجة على من خالفهم وقد قال كبير من حدّاقهم ومقدم في الصناعة من مقدميهم، وهو أبو الفتح بن جني في خصائصه: اعلم أنّ إجماع أهل البلدين (يعني البصرة والكوفة) إنّما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألاّ تخالف المنصوص والمقيس على النصوص، فإذا لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة¹؛ لكن من يضمن يد النحاة في هذا الموضوع، والعامل فكرة لا شأن لها بالنصوص اللغوية! بل قد تقدم من كلام ابن مضاء ما يقتضي على الأمل في العثور على هذه اليد! إذ إنّ القول بالعامل قد أدّى إلى تغيير كلام العرب ومعانيه فكيف يلتقيان!!

أخيراً: يتلخّص رأي ابن مضاء في العامل: أنّه يرفض ما أطلق عليه النحاة اسم العامل لأنّ القول بأنّ المتكلم هو العامل لا يلتقي في حقيقته مع الحديث عن العامل النحوي، كما يرفض الإجماع عليه، ويرى أنّ الإعراب يحدثه المتكلم²، وهو يتفق في هذه الفكرة مع علم اللغة الحديث الذي يرى أنّ المتكلم ينتج اللغة، فمن غير المعقول أن يتصوروا كلام دون متكلم، مع العلم أنّ هذا المتكلم لا يتصرف بحريته المطلقة، بل تبعاً لنظم اقتضاها العرف الاجتماعي للغة؛ حيث إنّ إنتاج الكلام لا يتمّ بالمتكلم فقط، بل به وبما يكتسبه من عادات نطقية من المجتمع الذي يعيش فيه.

لقد كان هذا مختصر ما عرضه ابن مضاء في كتابه "الردّ على النحاة" من رفض نظرية العامل، ورفض الاضطراب في تقدير العوامل عند النحاة التي تؤدي إلى صعوبة النحو وعسر فهم اللغة،

¹ - ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 93.

² - محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص 231 (بتصرف).

ثم حذفها يودّي إلى تيسير وتسهيل الدرس النحوي في الأندلس، وعند جميع المشتغلين به درسا وتدرّيسا، كما كانت له اجتهادات وآراء خاصّة حول مسألة تقدير العوامل المحذوفة والتي اعترض على رفضها بشدة لأنّها تفسد النحو وتضعّبه - سوف نقوم بعرضها.

- موقف ابن مضاء وآراؤه حول تقدير العوامل المحذوفة:

من المضمرات التي قدرها النحويون ورفضها ابن مضاء نعرض جملة من هذه المسائل لنرى أيّها أسهل على الطالب، أهي التقديرات والتأويلات والمضمرات؟ أم الأخذ بالظاهر، والبعد عن هذه المضمرات؟

1- تقدير الضمائر المستترة في المشتقات: يقدر النحاة في مثل هذه الجملة: (زيد ضارب

عمرا) ضميرا مستترا محذوفا تقديره (هو)، لتصبح الجملة السابقة (زيد ضارب هو عمرا)، في حين أنكّر ابن مضاء ذلك، وخالف النحاة وعارضهم في تقدير هذا الضمير المستتر في المشتقات، حيث إن كلمة "ضارب" (الاسم المشتق) وضعت لمعنيين هما: الدلالة على الضرب، والدلالة على الفاعل غير المصرح به، لهذا يرى ابن مضاء أنّه لا داعي لهذا التقدير لأنّ (ضارب) يدلّ على الفاعل غير المصرح به، و(زيد) يدلّ على اسمه (اسم هذا الفاعل) "فيا ليت شعري ما الداعي إلى تقدير زائد لو ظهر لكان فضلا¹؛ أي: لا حاجة تدعوا إليه.

2- تقدير الضمائر المستترة في الأفعال: يقدر النحاة في مثل هذه الجملة: (زيد قائم) ضميرا

مستترا محذوفا تقديره (هو)، لتصبح الجملة (زيد قائم هو)، في حين أنكّر ابن مضاء هذا التقدير المشكوك الذي لا دليل عليه لأنّ معناه مفهوم بلا تقدير، و"الفعل دلّ على فاعله ببنائه²" لهذا رفض ابن مضاء فكرة استتار الفاعل مع الأفعال لأنّه حسب رأيه لا داعي لهذا الاستتار سوى قول النحويين "الفاعل لا يتقدّم ولا بدّ للفعل من فاعل، فالفعل يدلّ على الفاعل دلالة لفظية ونحن نعلم أنّ الفاعل من صيغة الفعل ولفظه³" وما إلى ذلك، فما الداعي إلى التقدير والتأويل، أليس الهدف من الفعل هو معرفة الحدث والفاعل؟ فإذا كان الفاعل معلوما ومعروفا فما الداعي إلى التعقيد

¹- ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 87.

²- المصدر نفسه، ص 105. وينظر: خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ص 318.

³- ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 92.

والتأويل. فكما نقول: زيد قائم، نقول: زيد قام، وكلاهما خال من الضمير المستتر؛ ومن هنا ذهب إلى أنّ "الألف" و"الواو" و"النون" في قولنا: "الزيدان قاما" و"الزيدون قاموا" و"الهندات قمن" إنّما هي علامات على التثنية والجمع¹ المذكر والجمع المؤنث لا ضمائر أو فواعل.

3- إضمار أن بعد الفاء أو الواو: يقدر النحاة في مثل هذه الجملة: "ما تأتينا فتحدثنا" أنّ "محذوفة بعد "الواو" و"الفاء"، فالنحاة يرون أنّ الفعل المضارع بعد هذه الحروف منصوب بأن مضمره فيقدرون المعنى: "ما يكون منك إتيان فحديث" في حين يرفض ابن مضاء ذلك وينتقده لأنّ فيه نقصاً في المعنى، واختلالاً في المراد: "ألا ترى أنّك إذا قلت: "ما تأتينا فتحدثنا" كان لها معنيان أحدهما: "ما تأتينا فكيف تحدثنا؟"، أي أنّ الحديث لا يكون إلّا مع الإتيان، وإذا لم يكن الإتيان لم يكن الحديث. والوجه الآخر: "ما تأتينا محدثاً"، أي: إنّك تأتي ولا تحدث². أي أنّ النحاة هنا "يقدرّون الوجهين (ما يكون منك إتيان فحديث)، وهذا اللفظ لا يعطي معنى من هذين المعنيين³، ومن ثمّ، فإنّ هذا التقدير ليس صحيحاً.

وكمثال آخر لزعم النحاة أنّ الفعل المضارع منصوب بعد واو المعية وفاء السببية بأنّ واجبه الإضمار قولنا: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، ولا يشتم زيداً عمراً فيؤذيه، حيث يقدرّون أنّ محذوفة مع الفعل التالي للواو أو الفاء بمصدر فتصبح الجملتان: لا يكون منك أكل للسمك وشرب اللبن، ولا يكون شتم من زيد فإيذاء لعمر.

وابن مضاء يرى أنّ في ذلك تحملاً وتعسفاً في التأويل ما كان المتكلم يقصد إليه، وإنّما نقوله النحاة عليه ونسبوه إليه زوراً وبهتاناً، حيث إنّ المتكلم يقصد في الجملة الأولى إذا نصب الفعل الثاني فقال: "لا تأكل السمك وتشرب اللبن (لا تجمع بين أكل السمك وشرب اللبن)، وإنّ رفعة كان المعنى النهي عن أكل السمك والأمر بشرب اللبن، وإنّ جزم أراد النهي عن الفعلين.

¹ ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 116. وينظر: خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ص 318.

² ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 91.

³ المصدر نفسه، ص 79 و80.

ومن هنا فإنَّ نصب الفعل بعد واو المعية وفاء السببية عند ابن مضاء ليس بإضمار أن كما قال البصريون، وليس هو بالصرف أو الخلاف كما قال الكوفيون*، وإنما يعود إلى المعنى الذي يريده المتكلم. ولسنا نحن المتأخرين زمانا من عانى أقوال النحاة تلك، بل إنَّ ثمة من حيره ذلك في زمانهم فأحدهم راعه نصب المضارع تقديرا بعد واو المعية أو فاء السببية واعتبار النحاة لذلك أنه بسبب (أن) المحذوفة، وقد كاد الرجل أن يمسه الجنون من ذلك القول، فكتب إلى نحوي من نحاة البصرة المعاصرين له وهو أبو عثمان بكر المازني يشكو ما لقيه من عنت في فهم النحو ومُراد النحاة؛ يقول¹:

تَفَكَّرْتُ فِي النَّحْوِ حَتَّى مَلَأْتُ	وَأَتَعَبْتُ نَفْسِي لَهُ وَالْبَدَنَ
وَأَتَعَبْتُ بَكْرًا وَأَصْحَابَهُ	بِطُولِ الْمَسَائِلِ فِي كُلِّ فَنٍ
فَكُنْتُ بِظَاهِرِهِ عَالِمًا	وَكُنْتُ بِبَاطِنِهِ ذَا فِطْنِ
خَلَا أَنَّ بَابًا عَلَيْهِ الْعَفَاءُ	لِلْفَاءِ يَا لَيْتَهُ لَمْ يَكُنْ
وَلِلْوَاوِ بَابٌ إِلَى جَنْبِهِ	مِنَ الْمَفْتِ أَحْسَبُهُ قَدْ لُغِنِ
إِذَا قُلْتُ هَاتُوا لِمَاذَا يُقَالُ	لَسْتُ يَا تُبَيْكُ أَوْ تَأْتِينِ
أَجِيبُوا لِمَا قِيلَ هَذَا كَذَا	عَلَى النَّصْبِ قِيلَ لِإِضْمَارِ "أَنَّ"
فَقَدْ كِدْتُ يَا بَكْرُ مِنْ طُولِ	مَا أَفَكَّرْتُ فِي أَمْرِ "أَنَّ" أَنْ أُجَنُّ

ومن خلال هذه الأبيات التي وردت في كتاب ابن مضاء حول هذه المسألة نرى تعسف النحاة في المغالاة في تقدير العوامل المحذوفة، والذي أدَّى إلى عسر فهم الدرس النحوي، فهذا العالم بالنحو (صاحب هذه الأبيات) وهو في زمن العلماء والنحاة واللغويين لم يفهم هذه الظاهرة النحوية،

* الصرف: هو عامل معنوي يعمل النصب في الاسم المنصوب بعد واو المعية، نحو: استوى الماء والخشبة، فالخشبة منصوبة بعامل معنوي هو الصرف، إذ إنه صرف عن المعنى الذي كان له أصلاً بحركة الدفع. والصرف أيضا عامل معنوي يعمل النصب في الفعل المضارع بعد الواو أو الفاء أو بعد الحرف (أو) إذا كانت هذه الحروف مسبوقة بنفي أو طلب، كما في: لا تأكل سمكاً وتشرب لبناً، ما تأتينا فتحدثنا، لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى. ويرى البصريون أن الفعل منصوب بـ(أن) مضمرة بعد هذه الحروف. وهناك عامل معنوي: هو كونها صفة لمرفوع أو منصوب أو مجرور. ينظر: المطرزي، المصباح في علم النحو، تح: عبد الحميد طلب، القاهرة، مكتبة الشباب، ص124.

¹ - السيرافي، أخبار النحويين البصريين، ص 77 و78. وينظر: فادي صقر أحمد عسيدي، جهود نحاة الأندلس في تيسير الدرس النحوي، ص 119 و120.

فما بالك بالنشء الجديد في الزمن المتأخّر في بلاد الأندلس، ثمّ ماذا عن فهم طلابنا لهذه التأويلات والتقديرات التي لا طائل لها، والتي لا تفيد الدرس النحوي، بل تزيده عسرا وتعقيدا، لهذا كلّه ثار ابن مضاء في هذه القضية وفي غيرها مؤكّدا دعوته إلى إلغاء نظرية العامل لأنّها تخفي الدلالة الحقيقية للحركات الإعرابية، وهي أيضا تخطئ صيغاً عربية سليمة، وتأتي بصيغ سقيمة لم يعرفها العرب ولم ينطقوا بها؛ وفي كلّ ذلك إرباك للدرس النحوي، وإجهاد للمتعلّم، وتنفير له من علم النحو. وقد استقى ابن مضاء رأيه النحوي هذا من مذهبه الفقهي الظاهري الذي يأخذ بظاهر النص ويرفض العلل والقياس.

4- **تقدير متعلقات المجرورات:** يقدر النحاة في مثل الجملة الآتية: (زيد في الدار) فعلا محذوفا تقديره: كائن أو مستقر، حيث "يرى النحاة أنّ شبه الجملة من الجار والمجرور لا تأتي خبرا في الجملة السابقة، ولا صلة في جملة (رأيت الذي في داره)، ولا حالا، ولا حتى صفة في جملة: (مررت برجل من قريش)، بل هي متعلقات بمحذوفات نحو: (زيد قائم في الدار) في الجملة الأولى، لأنّهم قيّدوا أنفسهم بقاعدة نحوية لا يجب الخروج عنها، وهي أنّ حروف الجر إذا لم تكن زائدة ودخلت على تلك الأسماء فلا بدّ لها من عامل يعمل فيها، إمّا أن يكون ظاهرا كقولنا: (زيد قائم في الدار)، أو مضمرا كقولنا (زيد في الدار)¹؛ في حين أنكر ابن مضاء تقدير هذه العوامل المحذوفة في جملة الجار والمجرور الواقعة خبرا أو صفة أو صلة أو حالا لأنّه مما لا يحتاج إليه الكلام، بل أكثر من ذلك أنّها تساهم في صعوبة الدرس النحوي درسا وتدريسا؛ لذلك نرى ابن مضاء يعترض على تقدير هذه العوامل التي لا وجود لها في الأسلوب العربي الفصيح، وإنّما دعت إليها الصناعة النحوية، إذ يجب التخلص منها والابتعاد عن التقدير، بل اعتبار الجار والمجرور في محلّ رفع الخبر، أو نصب الحال وما إلى ذلك، لأنّ هذا أسهل وأيسر وأعمّ للفائدة لأنّه لا حاجة لزيادة أو تقدير، فإذا بطل العامل والعمل فلا شبهة تبقى لمن يدّعي هذا الإضمار²؛ إذإنّه مما يفسد الكلام خاصة.

¹ - فادي صقر، جهود نحاة الأندلس في تيسير الدرس النحوي، ص 120.

² - ينظر: ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 87 (بتصرف).

5- إضمار فعل متعد بعد حرف النداء: يقدر النحاة في هذه الجملة: (يا عبد الله) فعلا محذوفا تقديره: أَدْعُوْا أَوْ أُنَادِيْ، حيث يرون أنّ المنادى مفعول به منصوب بهذا الفعل المحذوف، في حين يرى ابن مضاء أنّ هذا التقدير والافتراض يعتبر أكثر منافاة للواقع، لذا فلا داعي له لأنّه يخرج الجملة من كونها إنشائية طلبية، ويحوّلها إلى جملة خبرية بعد تقدير فعل النصب؛ وهذا سيؤدي إلى تغيير المعنى¹، وتغيير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره، والأسهل لنا أن نعرب دون تقدير أو تأويل من أجل تيسير النحو العربي، وتسهيل درسه على المعلّم والمتعلّم. ولهذا وجدنا ابن مضاء يعترض بشدة على تقدير العوامل المحذوفة (الضمائر المستترة في المشتقات، والأفعال، أو متعلقات المجرورات، أو حتى تقدير المحذوف، وقد كان اعتراضه عليها بوصفها دليلا على فساد نظرية العامل.

ولتقديم المزيد من الأدلة على فساد وبطلان نظرية العامل وما جرّته من أضرار على النحو ناقش ابن مضاء القرطبي بابين من أبواب النحو، رفض فيهما أساليب دعت إليها صناعة النحو لا يعرفها الأسلوب العربي ولا ينطق بها العرب، أحدهما: باب التنازع، والآخر: باب الاشتغال، فما الآراء والاجتهادات التي قدّمها ابن مضاء في هذين البابين؟

1- آراء واجتهادات ابن مضاء في باب التنازع:

من الأمثلة التي ساقها ابن مضاء على فساد نظرية العامل وتصعيب النحاة للدرس النحوي باب التنازع، حيث اختلفت تقديرات العوامل المحذوفة عند كلّ من البصريين والكوفيين في مثل الأساليب الآتية: "أعطيت وأعطانيه زيدا درهما" و"ظننتُ وظنني زيدا شاخصاً"، و"ظننتُ وظناني شاخصاً الزيدين شاخصين"، و"المتعدية إلى ثلاثة أكثر تعقيدا في مثل: "أعلمت وأعلمنيه زيدا عمرا منطلقاً"، و"أعلمت وأعلمانيهما إياهما الزيدَين العَمْرَينِ منطلقين"، و"أعلمت وأعلمونيهم إياهم الزيدَين العَمْرَينِ منطلقين" وغيرها من الأمثلة التي اختلف حولها النحاة في عامل (زيد) أهو الفعل الأوّل أم الفعل الثاني؟ فقال البصريون أنّ الاسم الظاهر أو الموجود -وهو زيد في هذه الأمثلة- متعلق بالثاني لقربه، ولا يلجؤون إلى تقدير ضمائر في الأوّل إلا ما احتاج إليه المعنى، ومنع الإلباس كضمائر الرفع، وقال الكوفيون أنّ هذا الاسم الظاهر متعلق بالأوّل، أي أنّهم يعملون

¹- ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 79.

الفعل الأوّل مع بعده مما يضطرهم إلى تقدير معمولات كاملة لما في الجملة من عوامل هي ضمائر ثم يأتون للأوّل بمعمولاته الظاهرة.

والملاحظ أنّ كلّ هذه الأمثلة مصنوعة "لم يقل بها العرب، وإنّما قاسها النحويون على الصورة الواردة عن العرب بأسهل أساليبهم وهي: "قام وقعدا الزيدان" عند الكوفيين، و"قاما وقعد الزيدان" عند البصريين، ولم يكن التعقيد لكون الفعل متعديا إلى اثنين أو ثلاثة وقياس النحويين ذلك، وإنّما زاد في تعقيدها اختلاف النحاة في تقدير عامل هذه الأسماء، ولهذه الأسباب جميعا رأى ابن مضاء مخالفة النحويين في ذلك قائلا: "ورأيت في هذه المسألة وما شاكلها أنّها لا تجوز لأنّه لم يأت لها نظير في كلام العرب، وقياسها على الأفعال الدالة على مفعول به واحد قياس بعيد لما فيه من الأشكال بكثرة الضمائر والتقديم والتأخير"¹. وما سبّب اختلاف النحاة في العامل من المتنازعين إلّا افتراضهم أنّ هذه التراكيب التي توهموها "تقوم على قاعدتين من قواعد العامل، إحداهما: (لا يجتمع عاملان على معمول واحد) والتي ترتّب عنها إعمال الفعل الأوّل في رأي الكوفيين، والثاني في رأي البصريين؛ والقاعدة الأخرى هي: (كلّ عامل لا بدّ له من معمول) والتي ترتّب عنها البحث عن معمولات العوامل التي لا تعمل"²، حيث أجهد النحاة أنفسهم في البحث عن هذه العوامل، لذا رأى ابن مضاء أنّه على النحاة أن يُلغوا مثل هذه الأساليب الملتوية التي سببت التذمّر من الدرس النحوي حتى بلغ الأمر أنّه إذا قيل: بدأ الدرس النحوي انقبضت النفوس.

ويتمثّل اجتهاد ابن مضاء في هذه المسألة في ترجيحه مذهب البصريين الذين يعملون الثاني لقربه، ولا يضمّر في الأوّل شيء على الإطلاق - كما قال الكسائي، حيث يقول: "ومذهب البصريين أظهر لأنّه أسهل فإنّه ليس إلّا حذف ما تكرر في الثاني أو إضماره على مذهبهم إن كان فاعلا، والتعليق بالأوّل فيه إضمار كلّ ما تكرر من متعلقات الأوّل في الثاني وتأخير المتعلقات بالأوّل بعد الثاني"³. وقد احتكم في رأيه هذا إلى النصوص اللغوية منتقلا في مستويين:

¹ - ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 69.

² - محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص 217 (بتصرف).

³ - ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 116 و 117.

الأوّل: النصوص تؤيد أنّه ليس للأوّل فاعل ظاهر - سواء أكان مضمرًا أم محذوفًا.

الثاني: النصوص تؤيد رأي الكسائي المتفق مع رأي ابن مضاء.

ولعلّ مما يدعّم رأي ابن مضاء وما اتّجه إليه في استشهاده بنصوص اللغة ما لاحظته أبو حيان من أنّ نصوص القرآن التي وردت من هذا الباب كلها تتعلق بالثاني¹. وعلى ذلك فإنّ رأي ابن مضاء ومستنده يقف في جانب وحده، والاختلاف والإضمار والفروض - ومستندها فلسفة العامل - تقف في جانب آخر، حيث رفض ابن مضاء هذه الفلسفة في العوامل بناءً على النص، وفي هذا نلاحظ أنّ الدراسات الحديثة تلتقي معه في موقفه هذا من القوانين الفلسفية التي لا تتفق في طبيعتها مع طبيعة اللغة لأنّ اللغة ليست مجموعة من القوانين والقواعد، بل مسلك اجتماعي يقوم به المتكلمون.

2- آراء واجتهادات ابن مضاء في باب الاشتغال:

من القواعد والقوانين النحوية التي تعرّض لها ابن مضاء وكانت له فيها آراء واجتهادات خاصّة باب الاشتغال لما جرّه النحاة بأرائهم - في هذا الباب - على النصوص من جهد ذهني في غير طائل، حيث اختلفت تقديرات النحاة للعوامل المحذوفة في نحو هذه الأمثلة: "أزيذا ضربته؟"، "الكتاب قرأته؟"، "أعبد الله أكرمته؟" ... فقدّر البصريون فعلا مقدما في مثل هذه الجمل يكون عاملا في الاسم الذي بعده لأنّ الفعل الظاهر - في نظرهم وفي تصوّرهم الذهني - يعمل فقط في الضمير المتصل بهذه الأفعال، ففي المثال الأوّل (أزيذا ضربته؟) يقولون: إنّ الفعل (ضرب) ينصب الضمير لأنه متعد لمفعول واحد لا يجوز أن ينصب الضمير والاسم المتقدم، ورأى الكوفيون أنّ الاسم المتقدم منصوب بالفعل الموجود (ضرب)، وأمّا الضمير فهو توكيد للاسم.

من خلال هذا العرض لآراء النحاة في هذه المسألة يتبين أنّهم قد تصوّروا جمل الاشتغال جملا ناقصة لا تتمّ إلّا بالمقدر، فهي تتكون من الملفوظ ومن المحذوف. في حين رفض ابن مضاء مثل هذه التأويلات والتقديرات في هذه المسألة لأنّها دعوى لا دليل عليها مشيرا إلى أنّ مثل هذه الجمل هي تامّة، وإنّ ظهر هذا التقدير فيها كان عيبا مثل: "الكتاب قرأته"، على تقدير قرأت الكتاب

¹ - أبو حيان، التذييل والتكميل، تح: حسن هنداوي، ط1. دمشق، ج2، ص 171.

قرأته.. لهذا صرح ابن مضاء في أكثر من موضع قوانين العامل وراء هذا النوع من التأويل، قال: "وهذه دعوى لا دليل عليها إلا ما زعموا من أنّ (ضربت) من الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد، وقد تعدّت إلى المضمر، ولا بدّ ل(زيد) من ناصب إن لم يكن ظاهراً فمقدر ولا ظاهر فلم يبق إلا الإضمار، وهذا بناء على أنّ كلّ منصوب فلا بدّ له من ناصب"¹. فهذا التّصور الذهني لوجود فعل مقدر في العبارة، وأنّ العبارة ليست على ظاهرها، بل هي مؤولة بعبارة أخرى يضاف فيها المقدر إلى الملفوظ وذلك لأنّ الضمير الموجود قد نصبه الفعل الموجود - وراء كل هذا مبدأ: "كل منصوب لا بدّ له من ناصب". إذ أسهب النحاة في إيراد الأوجه الجائزة في المشغول عنه من وجوب الرفع، ووجوب النصب، وجواز الوجهين مع ترجيح الرفع، أو ترجيح النصب، أو ما يجوز فيه الوجهان من غير مرجح مقدرين في أكثر الصيغ عوامل محذوفة لا دليل عليها؛ "وأوردوا العلل لكلّ وجه مما لا حاجة إليه ولا دافع، وقد حلّ ابن مضاء هذا الإشكال في حكم الاسم المشغول عنه بأنّه يحمل على الضمير الذي يعود إليه من الفعل المتأخر، فإن كان العائد على الاسم المقدم قبل الفعل ضمير رفع فإنّ الاسم يرتفع به كما أنّ ضميره في موضع رفع كما في قولنا: "أزيد قام؟"، وإن عاد إليه ضمير نُصب كقولنا: "أعبد اللهأكرمته؟" انتصب، وإن عاد عليه ضميران أحدهما مرفوع والآخر منصوب جاز مراعاة أيّ منهما كما في قولنا: "أعبد الله ضرب أخوه غلامه" مما اتّصل بضميره شيئان مرفوع ومنصوب، لذلك يجوز في "عبد الله" مراعاة "أخوه" وهو الرفع فيرفع، وإن روعي فيه "غلامه" المنصوب نصب"².

لقد مضى ابن مضاء يبرهن على فساد نظرية العامل فيذكر ما ترتب عليها من فساد الصيغة العربية للعوامل المحذوفة لعلم المخاطب بها كقولك: زيدٌ في جواب: من جاء؟ على تقدير: جاء زيدٌ. فزيدٌ فاعل لفعل محذوف، فرأى النحاة هنا يدور حول افتراض ذهني تعصر حوله النصوص اللغوية، وهذه الافتراضات الذهنية ما هي إلا معايير نقلها النحاة من المنطق وفرضوها بدورهم على اللغة.

¹ - ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 79.

² - المصدر نفسه، ص 121 و122. وينظر: خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ص 319.

ولا يرى ابن مضاء مسوغاً لهذه التقديرات وهو يقترح حذف بابي التنازع والاشتغال من النحو لأنّ التقدير فيهما مما عقّد الكلام، وفيه التواء بالأسنة عن الأسلوب العربي القويم، ونحن نرى فيهما تنفيراً للناشئة والدارسين من الدرس النحوي. قال ابن مضاء مشيراً إلى مقدار العناية الذي يجره الاشتغال بباب "الاشتغال" من الإضمار والتأويل والخلاف: ومن الأبواب التي يظن أنّها موضع عامل ومعمول -ولا داعية لي إلى إنكار العامل والمعمول- باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره... ويعتبر رأي ابن مضاء في هذا الباب تطبيقاً على رأيه في العامل عامّة من ناحية، كما أنّ هذا الرأى يستند إلى النصّ اللغوي من ناحية أخرى، قال ولا يُضمر رافع كما لا يُضمرُ ناصب، إنّما يرفعه المتكلم وينصبه إتباعاً لكلام العرب.

ففي هذه العبارة القصيرة تلخيص لرأيه في باب الاشتغال، بل في العامل عامّة لأنّ المتكلم هو الذي يرفع وينصب، ومستند هذا الرأى هو كلام العرب، فإنّما يفعل ذلك إتباعاً لما عرفه من نطقهم، ولما هي عادتهم في ذلك النطق¹، أي: حسب العرف الاجتماعي، ولهذا شدّد ابن مضاء حملته على ما جرّه تقدير النحاة من العوامل المحذوفة من التعقيد، ولاسيما في بابي التنازع والاشتغال لأنّ كلّ هذه التقديرات والافتراضات الذهنية ما هي إلاّ مساهمة في صعوبة الدرس النحوي درساً وتديساً!! وما اجتهادات ابن مضاء وآرائه في رفض نظرية العامل إلاّ محاولة منه لتيسير وتسهيل الدرس النحو درساً وتديساً.

في كلّ ما مرّ معنا في باب نظرية العامل نجد أنّ آراء ابن مضاء يستند فيها إلى النصّ الذي يرفض الزيادة في كلام المتكلم لأنّ هذه الزيادة: "تأتي بأساليب وصيغ لا تقبلها العربية، وترفض أساليب أخرى موجودة في العربية، وهي لا تساعد على الفهم السليم والصحيح للغة العربية، والحركات الإعرابية ومعانيها والهدف منها، لذلك لا بدّ من التخلص منها لأنّ وجودها فيه صعوبة النحو، وبعد عن مراده الأصلي وهو فهم المعنى المقصود بالطريقة السليمة الصحيحة التي لا تؤدّي إلى إخلال في المعنى، فهذه النظرية تكثر من التأويل، وتعدّد احتمالات التوجيه²". ومن أجل هذا فقد دعا ابن مضاء القرطبي إلى هدم نظرية العامل بقوة وجرأة ليتخلص النحو من كلّ ما

¹ - محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأى ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص 218 و219.

² - محمد أبو كتّة، "نظرية العامل النحوي بين التأييد والنقد"، مجلة جامعة بيت لحم، 1987م، مج6، ص 69.

دخل عليه من تأويل الصيغة العربية والبقاء على ظاهر النص؛ فما إن يفتح القارئ كتاب الرد على النحاة في صفحته الأولى إلا وجد الثورة على نظرية العامل النحوي باعتباره من القضايا التي يستغني النحو عنها حيث يقول: "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحو عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادّعاؤهم أنّ النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل نحوي، وأنّ الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبروا عنه بعبارات توهم في قولنا: "ضرب زيد عمرا" أنّ الرفع الذي في زيد، والنصب الذي في عمرو إنّما أحدثه الفعل ضرب¹؛ ثمّ إنّ هذه العوامل لا يقبل بها عقل أو شرع، ولا يرضى أحد من العقلاء هذه العوامل أو تلك المعاني التي وضعها النحاة لأنّها لا تستند على حق ولا على واقع. يقول شوقي ضيف مساندا لرأي ابن مضاء: "وما العامل، وما هذا الذي يقوله النحويون في مثل "ضرب زيد عمرا"، إذ يزعمون أنّ ضرب عمل الرفع في زيد والنصب في عمرو، وإنّ النحاة ليبالغون في ذلك حتى لنراهم يذهبون إلى أنّ علامات الإعراب هي آثار حقيقية للعوامل، ثمّ هم على ما هو معروف يطيلون بعد ذلك في بيان شروط هذه العوامل، وبيان أنواعها، ومتى تحذف؟ ومتى تذكر؟ وإنهم ليتورطون في أثناء ذلك في مشاكل كثيرة لا طائل تحتها ولا مبرر لها² سوى تغذية الجدل الكثير بين النحويين، ذلك الذي لا يكون منه طائل سوى التعب ومضيعة الوقت.

وينبّه ابن مضاء على أنّ مثل هذه التقديرات تؤدي إلى إدخال ألفاظ زائدة على القرآن الكريم من غير دليل، وبذلك يدخل النحاة في القرآن ما ليس منه بتقديراتهم الخيالية، وزيادة المعنى كزيادة اللفظ؛ "ومن بنى الزيادة في القرآن بلفظ أو معنى على ظن باطل قد تبين بطلانه، فقد قال في القرآن بغير علم وتوجه الوعيد إليه، ومن قال فيه بغير علم فقد تبوأ مقعده من النار كما قال الرسول صلى الله عليه وسلم³؛ ففي قوله تعالى: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ (سورة التكوير: الآية 1) لا يرتضي تقدير الآية هكذا: إذا كورت الشمس كورت، لأنّ ذلك يدخل في القرآن لفظا زائدا عليه، وهو أمر محرّم عند ابن مضاء الذي يقول: "فادّعاء الزيادة في كلام المتكلمين من غير دليل يدلّ

¹ - ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 76.

² - شوقي ضيف، "كتاب الرد على النحاة"، مجلة كلية الآداب، ديسمبر: 1946م، جامعة فؤاد الأوّل، مج2، ع8، ص

61.

³ - ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 92 و93. وينظر: خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ص 321.

عليها خطأ بيّن، لكنه لا يتعلق بذلك عقاب، وأمّا طرد ذلك في كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وادّعاء زيادة معان فيه من غير حجة ولا دليل إلاّ القول بأنّ كلّ منصوب إنّما ينصب بناصب... فالقول بذلك حرام على من تبين له ذلك¹ إذ يجب التزام النص كما نطقه المتكلم، وليس من حقّ أحد أن يزيد فيه ما لم ينطق، أمّا هذا المبدأ فهو من عمل الذهن، وينبغي ألاّ يفرض على النص ما ليس منه.

ومن هنا فإننا نلاحظ أنّ ابن مضاء قد "أخذ من القرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه مصدرا أساسيا في رده على التقدير للعوامل المحذوفة، حيث إنّ الرسول صلى الله عليه وسلم يقول: "من قال في القرآن الكريم برأيه فأصاب فقد أخطأ" فأنت عندما تقرر أنّ هناك محذوفا في القرآن الكريم فقد خالفت ووقعت في الحرام، "ومما يدلّ على أنّه حرام الإجماع على أنّه لا يزداد في القرآن لفظ غير المجمع على إثباته، وزيادة المعنى كزيادة اللفظ، بل هي أخرى لأنّ المعاني هي المقصودة، والألفاظ دلالات عليها، ومن أجلها²". ثم يبيّن للقارئ أنّه لم يقل بما قال، ولم يرد ما رده على النحاة المشاركة أو ينكر ما أنكره بغير علم أو اطلاع، فقد اطلع على من ردّ آراءهم أو وافقها كسيبويه، والأخفش، والمازني، والكسائي، وابن جني، فيقول: "قد أتيت في هذا الباب على ما يُحتاج إليه، ويستغنى به، وزدت توجيه الأقوال والاحتجاج على سيبويه وله ليعلم القارئ أنّي قد وقفت على أقوالهم، وعرفت ما أثبتت، ولم أحتج إلى إضمار ما الكلام تام دونه وإظهاره على مخالف لغرض القائل، هذا في كلام الناس، فأما في كتاب الله فحرام³".

فابن مضاء في نظره إلى التيسير يرفض كلّ تلك التقديرات والمحذوفات التي لا تفيد النطق، ولا تزيد المتكلم علما بكلام العرب، ويحرّم القول بها في كلام الله؛ والأفضل حمل كلامنا على الظاهر، ولا نقدر فيه محذوف ولا مستتر لأنّ التقدير في نظره نوع من التخيل والظن لا يستند إلى أيّ دليل، وهنا يبرز التّأثر بالمذهب الظاهري الذي يرفض الزيادة في النص دون دليل، فالزيادة حرام ولا يقبله أهل الظاهر⁴، حيث "تأثر ابن مضاء في موقفه من نظرية العامل بشكل

¹ - ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 93.

² - المصدر نفسه، ص 92 و93.

³ - المصدر نفسه، ص 141. وينظر: خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ص 321.

⁴ - معاذ السرطاوي، ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية، ط1. عمان: 1988م، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ص 131.

خاص، ومن أسس النحو بشكل عام بمذهبه الفقهي الظاهري الذي يقَدّس النص اللغوي، ويقف أمامه ويتمسك بحرفيته وعدم الخروج على معانية الظاهرة، مع رفض كلّ ما ينتج عن نظرية العامل في الدراسات النحوية من تأويل وزيادة في النصّ اللغوي الأصلي مما ليس فيه؛ ولذا هاجم ابن مضاء نظرية العامل ودعا إلى إلغائه.

فماذا نعني بالمذهب الظاهري؟ ما هي مبادئه التي يدعو إليها؟ متى نشأ؟ ومن هم معتقوه الأوائل؟ كيف دخل إلى بلاد الأندلس؟ وكيف وصل إلى ابن مضاء القرطبي؟ ومتى اعتنقه؟ وكيف طبّق أصول وقواعد هذا المذهب على نظرية العامل وعلى النحو العربي بصفة عامّة؟

مفهوم المصطلح: إنّ معنى كلمة الظاهر تعني اجتهاد العلماء في النظر للنص ما وسعهم الاجتهاد، على ألاّ يتجاوز ذلك ألفاظ النص إلى ما وراء ذلك مما أطلقوا عليه اسم "الرأي والظن"، فلا قياس ولا تأويل ولا تعليل، وهذا معناه أنّ أصحاب هذا المذهب ليسوا قوماً سطحيين -على حسب ما تدلّ عليه هذه الكلمة- كما يظنّ البعض. ومن خلال هذا التعريف لهذا المصطلح نرى أنّ موقف الظاهري يتلخّص في أمرين هما¹:

الأوّل: أنّه يرتبط بألفاظها ومنطوقها؛

الثاني: أنّه يجتهد في فهمه لها، واجتهاده في الفهم لا يخرج عن منطوق الألفاظ.

ومن هنا يتبيّن لنا أنّ خصائص المذهب الظاهري ومبادئه عملياً قوامها:

- العودة إلى النصوص لاستقرائها هي في عمق واجتهاد، أي أنّه مذهب ينادي بإعمال الفكر والاجتهاد في فهم النص، وذلك ما صنعه ابن مضاء في النحو، حيث اجتهد في أفكار النحاة وقدم فيها آراء جديدة -كما رأينا في آرائه واجتهاداته في نظرية العامل؛
- عدم تقليد أحد، أي أنّه لا يقلّد أئمة المذاهب ويتابعهم فيما قالوه مثل المذهب المالكي؛
- ترك الآراء الشخصية والظنون التي لا فائدة فيها، أي أنهم يحترمون العقل.

¹ - محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص 51.

فهذا المذهب يرفض الفروع ويهتم بالأصول، ولا يأخذ بغير الظاهر من نصوص القرآن والسنة، ويرفض التأويل، كما يدعو هذا المذهب إلى ترك القياس، والعلل، والتمسك بالنصوص، والعناية بمدلولات الألفاظ وحدها، "وحمل الكلام على ظاهره الذي وضع له في اللغة فرض لا يجوز تعدّيه إلّا بنص أو إجماع؛ ومن فعل ذلك أفسد الحقائق كلّها والشرائع كلّها والمعقول كلّها"¹. فابن مضاء حاول أن يقيم أسس منهجه الفقهي على النحو كما كان النحاة السابقون يفعلون كابن جني، وابن الأتباري في تأليفهم أصول النحو على مثال أصول الفقه.

أما عن تاريخ نشأة وظهور هذا المذهب وأتباعه الأوائل: فيعود إلى القرن الثالث الهجري، حيث وُجد في بغداد: "أول من أظهر انتحال الظاهر، ونفى القياس في الأحكام قولاً، واضطر إليه فعلاً فسماه دليلاً"²، وهو العالم الجليل "داود بن علي بن خلف البغدادي مقاما الأصبهاني" الملقب نسبه إلى مذهبه، فقيل: داود الظاهري (ت 270 هـ)، من تلاميذ الشافعي الذي نادى بمذهب جديد، وكان معجبا بأستاذه وبمذهبه أشد الإعجاب، ثم لم يلبث أن خرج عنه، وقال إنّ المصادر الشرعية هي النصوص وحدها، ولا علم في الإسلام إلّا في النص، وأبطل القياس ولم يأخذ به فقيل له: كيف تبطل القياس وقد أخذ به الشافعي؟ فقال: أخذت أدلّة الشافعي في إبطال الاستحسان فوجدتها تبطل القياس. وبذلك اتّجه هذا العالم إلى علم السنة وكان بإجماع العلماء أول من أوجد القول بالظاهر³، حيث إنّه لما وجد أنّ المسائل الفقهية قد تعقّدت، وأنّ العلماء يختلفون حولها، كلّ منهم يؤوّل ويخرّج ويعلّل، فكّر في الرجوع بذلك إلى أصوله الأولى قبل أن تتعقد "فأخذ بالكتاب والسنة، وألغى ما سوى ذلك من رأي وقياس... وعلى خطته درج ولده محمد وتتابع بعدها أئمة الظاهرية، وقد انتشر مذهبه في بعض بلاد المشرق"⁴.

¹ - سعيد الأفغاني، نظرات في اللغة عند ابن حزم، ط2. بيروت: 1963م، دار الفكر، ص 34.

² - الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ط1، مصر: 1931م، مطبعة السعادة، ج8، ص 384.

³ - خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ص 314 و315.

⁴ - محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص 49.

متى وكيف دخل هذا المذهب إلى بلاد الأندلس؟

لم يعتنق أهل الأندلس عند بداية الفتح مذهباً معيناً، بل كانوا يؤمنون بالدين إيماناً عاماً، وظلّ الأمر كذلك طوال فترة الولاة وبداية عصر بني أمية؛ وأوّل ما عرف الأندلسيون هو مذهب "الإمام الأوزاعي" عن طريق الشام، وفي الفترة الممتدّة من أواخر القرن الثاني إلى بداية القرن الثالث تحوّلوا إلى مذهب "الإمام مالك"، فنقلوا (الموطأ)، وقاموا على نشره وتدرّسه. وتتّصف الخصائص العامة لهذا المذهب في بدايته مع الأندلسيين في:

- أنّه مذهب توقيفي يأخذ بالحديث والقرآن دون إعمال للرأي أو إجهاد للفكر، إنّه بقي لدى الأندلسيين كما يقول ابنخلدون: "غضا عندهم، ولم يأخذه تنقيح الحضارة وتهذيبها كما وقع في غيره من المذاهب"¹، ومعنى ذلك أنّه بقي لديهم توقيفياً لا إعمال فيه للفكر، ولا مجال للعقل، وهو بذلك يختلف عن مذهب الظاهرية الذين يحترمون العقل ويدعون إلى الاجتهاد، وإن كان اجتهادهم في حدود النصّ، فالفرق بين المذهبين أنّ المذهب المالكي يتناول النصّ تناولاً سطحياً، ويقفد أئمة المذهب، ويتابعهم فيما قالوه، كما أنّه يدعو إلى التوقف والتبعية، أمّا المذهب الظاهري فيتناول النصّ تناولاً عميقاً، ويدعو إلى الاجتهاد في النصّ دون تقليد لأحد - كما أشرنا سابقاً -

وقد ظلّ المذهب المالكي منذ الفتح الإسلامي منفرداً في الأندلس والمغرب دون منازع حتى جاء القرن الخامس الهجري، وفيه كان ابن حزم الظاهري (ت 456 هـ) الذي نشأ أولاً شافعيًا ثم انتقل إلى مذهب الظاهرية، وبعد المؤسس الحقيقي لمذهب الظاهرية بدفاعه عنه، وكثرة مؤلفاته فيه حتى نسب إليه وأصبح معروفًا لدى العلماء "بابن حزم الظاهري"؛ ففي الوقت الذي حَبَّأ فيه ضوء المذهب الظاهري في المشرق كان يحيا حياة قويّة في الأندلس على يدي ابن حزم الأندلسي الذي جعل من الظاهرية مذهباً له أصوله فأبطل القياس والقول بالعلل في جميع أحكام الدين، كما أبطل التعليل وقال فيه: "إنّه لا يحلّ التعليل في شيء من الدين ولا أن يقول القائل: لم حرم هذا وأحلّ هذا؟"² وكان يدعو فيه إلى إعمال العقل وفهم النصوص بطريقة جديدة، فأرسي بذلك دعائم مذهب الظاهر ووطّد أركانه، ودافع عن مذهبه بقوة، فتعرض في سبيله للأذى والنفي، "ولقي ابن حزم

¹ - ابن خلدون (عبد الرحمن)، المقدمة، القاهرة: 1930م، ص 377.

² - ابن حزم الأندلسي، الأحكام في أصول الأحكام، تح: أحمد محمد شاكر، ط1. القاهرة: 1347هـ، ج8، ص92 و114.

الأذى في سبيل مذهبه هذا وأحرقت كتبه، ونفي وسجن وشرّد¹ لأته -كما يراه فقهاء المالكية- يشكّل خطراً على مذهبهم، ويهدّد منافع الفقهاء الذين بلغوا شؤواً عظيماً في الحُكم في عهد علي بن يوسف بن تاشفين (ت 537 هـ) في دولة المرابطين؛ "ولكن المذهب الظاهري لم يمت، إذ بانتصار الموحدين، وتثبيت ملكهم في المغرب والأندلس على يد عبد المؤمن بن علي (ت 558 هـ) وأولاده تغيّر الأمر تماماً من الناحية الفقهية، إذ طاردوا الفقهاء وأحرقوا كتب الفروع، وكرهوا الفروض والظنون التي لا تستند إلى النصوص، وفرضوا العودة إلى نصوص القرآن والحديث، والاجتهاد في فهمها؛ لذلك كان عهد الموحدين -وهم الذين عاصروهم ابن مضاء- في القرن السادس ردّاً فعل لهذا الاتجاه التقليدي المتجمد، واذكاء لتلك الجذوة التي أوقدها ابن حزم، وحاول الفقهاء والغوغاء جهودهم إطفاءها²". واستطاع ابن حزم بمؤلفاته القيّمة أن يكون له أتباع ناصرته، وتوجّ ذلك كلّه بدولة الموحدين التي طبقت منهجه، وحدبت على علمائه في القرن السادس الهجري، وكان من أعلامه في ذلك القرن وفي تلك الدولة ابن مضاء القرطبي الذي تأثّر بهذه الدعوة فذهب مذهبهم الفقهي وحمل حملتهم على المذاهب الفقهية المالكية، والحنفية، والشافعية، والحنبلية لما ملأوا به كتبهم من فروع، ووقف موقف الموحدين الذين كانوا يحملون الناس في دولتهم بالمغرب والأندلس على اعتناق المذهب الظاهري، ولهذا وجدنا يوسف بن عبد المؤمن يجعله قاضي قضاة الجماعة في الدولة كلّها. وظلّ في هذا المنصب حتى توفي في زمن ابنه يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن بن علي الذي تولى الحكم من سنة (580 هـ إلى 595 هـ) وسار على ذلك من بعده، حيث عمل على انتشار هذا المذهب وازدهاره في شمالي إفريقيا وبلاد الأندلس كلّها³، وعمّم العمل به في أواخر القرن السادس وأوائل القرن السابع الهجري. ولقد عاصر ابن مضاء أمراء الموحدين الأربعة وولي رئاسة القضاء ليوسف بن عبد المؤمن ويعقوب بن يوسف والثورة الفقهية في عنفوانها، وأغلب الظنّ أنّه كان أحد قادتها- إن لم يكن قائدها العام⁴- ومنع الناس من الأخذ بالرأي وتوعّد الآخذين

¹- المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، القاهرة، ص 279 و 298. وينظر: خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ص 315.

²- محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص 28 و 29 (بتصرّف).

³- خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ص 316 (بتصرّف).

⁴- محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص 30.

به بالعقوبة الشديدة، وبالغ في ذلك حتى إنّه أمر بحرق ماعدا كتب المذهب الظاهري في الفقه الإسلامي، فرفض كتب الفقه الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي لما تحمل من فروع متشعبة غير متناهية، وحمل الناس في دولتهم بالمغرب والأندلس على الظاهر من القرآن الكريم والحديث الشريف من غير تأويل فيهما، وإلغاء العلل والأقيسة من مسائل الشريعة.

المذهب الظاهري وصلته بأراء ابن مضاء النحوية:

لما كان النحو وسيلة لفهم الفقه الذي ثار عليه ابن حزم ومن بعده ابن مضاء الذي أخذ بالمذهب الظاهري ورفض كل ما عداه، فقد انعكس تطبيقه لهذا المذهب في ساحات القضاء على أفكاره في النحو، أي أنّ ثورته امتدت من الفقه إلى النحو، وكان قوام اجتهاده فيه روح مبادئ الثورة الفقهية وإطراح تقليد السابقين دون تبيين - استقراء النصوص كما هي - ترك الظنون والفروض؛ فاكتمب ابن مضاء استعداده في تناول النصوص اللغوية والنحوية متأثراً في ذلك بالنصوص الشرعية، ليستلهم روح هذه الثورة الظاهرية على الفقه والفقهاء، وحاول تطبيقها على النحو والنحاة بعد أن وجد كتب النحو خاصّة تكبر وتتضخم، ومادة النحو تتسع وتتفرع بما أدخله فيها النحاة المتأخرون ولاسيما الأندلسيون من أقيسة، وتعليقات، وتقديرات، وتأويلات قد تكون في بعض الأحيان بعيدة جداً لا يتحملها ظاهر النص، وبما أحدث فيه من مسائل خلافية كثرت فيها الفروع، والشعب، والأقوال، والآراء، والاستنتاجات، والبراهين التي لم يكن بها كبير نفع للنحو ولا للدارسين أو المتكلمين؛ ولهذا اعتنى بتأليف ثلاثة كتب هي: (المشرق في النحو)، و(تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان)، و(الرد على النحاة) وهذا هو الكتاب الوحيد الذي بين أيدينا منها¹.

وما نلاحظه في هذا الكتاب أنّ الأصول الفقهية التي تقدم فيها رأي ابن حزم -أصول الرأي والظن من قياس وتعليل وتأويل- هي نفسها الأصول التي ناقشها "ابن مضاء" في النحو، وقد اتفق إلى حدّ كبير مع طريقة "ابن حزم" في المناقشة، بل في النتائج التي وصل إليها أيضاً.

¹ - خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ص 316. وينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 304.

ويرى الدكتور شوقي ضيف أنّ ابن مضاء بتأثير من نزعتة الظاهرية ردّ بهذا الكتاب على نحاة المشرق، كما في قوله: "إن من يرجع إلى نصوص (الرد على النحاة) يلاحظ ملاحظة واضحة أنصاحبه تائر على المشرق، وهي ثورة تعتبر امتدادا لثورة سيده عليه؛ وأيضا فإنّه يلاحظ نزعة "ظاهرية" في ثنايا الكتاب ممّا يؤكّد صلة صاحبه بثورة الموحدين على كتب المذاهب، ومن يعرف؟ ربما كان ابن مضاء أحد المؤلّبين والمحرّضين على هذه الثورة، إنّ لم يكن المؤلّب والمحرّض الأوّل كما يقضي بذلك منصبه، والغريب أنّه لم يعن بتأليف كتاب ضدّ فقه المشرق، وإنّ عني بالتأليف ضدّ النحو المشرقي فقد صبّ عنايته كلها ضدّ النحو¹. وما يمكن ملاحظته من هذه المقولة أنّ ابن مضاء في كتابه هذا وإن كان يهدف إلى الردّ على النحاة كما هو واضح من خلال العنوان فإنّ ردّه عليهم لم يكن يقصد فيه هدم النحو لذاته، وإنّما كان ردّه على منهجهم، ودعوتهم إلى منهج جديد قائم على هدم نظرية العامل التي تمسك بها النحاة، وأقاموا عليها نحوهم العربي - كما بيّنا - وإلغاء العلل الثواني والثالث، ورفض القياس وإسقاط التمارين غير العملية - كما سيأتي لاحقا في هذا البحث إن شاء الله.

وابن مضاء - في كلّ هذا - لا يرضى لأحد أن يقف في وجه دعوته ونظريته بضرورة التّخلص من العامل حتى ولو كان إجماع العلماء عليها لأنّه ومن منطلق مذهبه الظاهري في الفقه لا يعترف بالإجماع الفقهي، ومثله النحوي فهو يقول مدعّمًا رأيه برأي ابن جني: "إجماع النحويين ليس بحجة على من خالفهم، وقد قال كبير من حذاقهم ومقدم في الصناعة من مقدميهم وهو أبو الفتح بن جني في خصائصه: "اعلم أنّ إجماع أهل البلدين (البصرة والكوفة) إنّما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده أن لا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص، فإذا لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه"².

ومن هنا نرى يقينا أنّ الثورة التي فجرها ابن مضاء ضدّ النحاة ومنهجهم في النحو والذي أحدث أثرا في حركة تيسير الدرس النحوي وتسهيله في العصر الحديث خاصّة استوحاه من المذهب الظاهري في الفقه.

¹ - ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 19 و 20 من مقدمة المحقق.

² - المصدر نفسه، ص 82. وابن جني، الخصائص، ج 1، ص 189.

ب- اجتهاد ابن مضاء وآراؤه في العلل النحوية:

لقد شكّل الاهتمام بالعلة النحوية والتعليل لكلام الله وكلام العرب مصدرا أساسيا من مصادر الصعوبة والتعقيد في النحو العربي، لهذا نرى علماء الأندلس يخوضون في كلام عريض وطويل في العلل النحوية، مبيّنين أثر هذه العلل في صعوبة الدرس النحوي، وكان من أشهرهم ابن مضاء القرطبي الذي ألف كتابه (الردّ على النحاة) أي الردّ عليهم في تقديس العلة والعوامل وبيان فساد هذا الرأي عندهم. فما مفهوم هذه العلل؟ متى نشأت وكيف تطوّرت؟ ما هي أنواعها وأقسامها؟ كيف نظر إليها النحاة؟ وما مدى اتفاق أو اختلاف ابن مضاء مع النحاة في تقسيمهم ونظرتهم إلى العلة النحوية؟ وما موقفه من وجود هذه العلل في النحو؟

1- مفهوم العلة:

هي الركن الرابع من أركان القياس، يعرفها ابن جني بقوله: "هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام"¹، أو بمفهوم آخر هي الميزة أو "الوصف الذي بني عليه النحويون الحكم عند وجوده"². أي الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتّخاذ الحكم، وبعبارة أوضح هي الأمر الذي يزعم النحويون أنّ العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجها معينا من التّعبير والصياغة³. فالنحويون لم يحكموا على بعض الأسماء بالبناء إلّا لوجود علة البناء فيها وهي المشابهة بينها وبين الحروف، ولم يحكموا على الفعل المضارع بالإعراب إلّا لوجود علة الإعراب فيه وهي المشابهة بينه وبين الاسم.

2- نشأتها وتطورها:

العلة هي دعامة القياس، فكما نشأ القياس أوّل ما نشأ فطريا نشأت العلة تبعا له، حيث جاءت العلة النحوية على ألسنة العرب مستلهمة من إحساسهم ومحكمة بسلامة أذواقهم اللغوية، فقد نقل ابن جني في الخصائص، وابن الأنباري في الإنصاف عن الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء

¹ - ابن جني، الخصائص، ج1، ص 84.

² - ينظر: علي سلامة عبد الحليم، العلة عند الإمام الشاطبي من خلال كتابه (المقاصد الشافية لشرح الخلاصة الكافية)، أطروحة دكتوراه، القاهرة: 2001م، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، ص 115.

³ - ينظر: بكرى عبد الكريم، أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء، القاهرة: 1999م، دار الكتاب الحديث، ص52.

قال: سمعت رجلا من اليمن يقول: فلان لغوب جاءتته كتابي فاحتقرها، فقال له: أتقول: جاءتته كتابي؟ قال: نعم أليق بصحيفة؟¹. وقد بدأت العلة على يد عبد الله ابن أبي إسحاق الحضرمي (ت 117 هـ) الذي قرن اسمه بالنحو والقياس والعلة، وعرف بأنه: "أول من بعج النحو ومدّ القياس والعلل"²؛ ثم جاء الخليل بن أحمد الذي بلغ الغاية في تصحيح مسائل القياس واستخراج مسائل النحو وتعليقه³، وكان يرى أنّ العرب أمّة حكيمة لا يمكن أن تتصرف في لغتها من غير قصد شريف أو منحى صائب. وحسبنا في ذلك ما ذكره الزجاجي عن الخليل حين قال: "ذكر بعض شيوخنا أنّ الخليل بن أحمد - رحمه الله - سئل عن العلل التي يعتل بها فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيئتها وطباعها، وعرفت مواضع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي أنّه علّة لما عللته منه، فإن أكن أصبت فهو العلة التي التمسست، وإن لم تكن هناك علّة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء، عجيبية النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق اليقين أو بالبراهين الواضحة والحجج الملائمة، فكلمّا وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنّما فعل هذا هكذا العلة كذا وكذا، وبسبب كذا وكذا سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلّة التي ذكرها هذا الرجل الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أنّ ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل لأن يكون علة لذلك. فإن سنح لغيري علّة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها"⁴.

ومن هنا نرى أنّ الخليل كان يسند دائما ما يستنبطه من القواعد والأحكام بالعلل التي تصوّر دقته في فقه الأسرار اللغوية والتركيبيّة التي استقرت في دخائل العرب من قديم. وجاء سيبويه تلميذ الخليل الذي نسب أكثر العلل إلى شيخه الخليل حيث كانت التعليقات في كتاب سيبويه تسيل سيلا من غير تعقيد، ولا اضطراب، ولا فلسفة للعلل.

¹- ينظر: ابن جني، الخصائص، ج1، ص 249.

²- ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، تح: محمد محمود شاكر، دار المدني، ص14.

³- ينظر: ابن الأنباري (أبو البركات)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السامرائي، بغداد: 1959م، ص 45.

⁴- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 66.

يتّضح ممّا سبق أنّ العلة النّحوية في هذه الفترة كانت سهلة وواضحة لا تكلف فيها، وكانت وليدة قرائح القائلين بها بعيدة عن الفلسفة، قريبة من روح اللغة وحسها المرهف الذي ينفر من القبح والثقل¹. ولكنّ أمر البحث في الأسباب والعلل، والجري وراءها، والكشف عنها قد ازداد بشكل ملحوظ في القرن الثالث والرابع والخامس من الهجرة، وكان ذلك لسببين هما²:

- يأس العلماء بعد سيبويه من الوصول إلى جديد في موضوع النحو؛
- واتّساع نطاق الدراسة المنطقية والمباحث الفلسفية، ومحاولة المثقفين أن يظهروا بمظهر العارفين بالفلسفة الإغريقية، وتطبيق حدودها وقوانينها على معارفهم كلّ في ميدان تخصصه: المتكلمون والفقهاء واللغويون.

وهكذا حلّت الدراسة التعليلية في النحو محلّ الدّراسة الموضوعية الوصفية، وغزت المصطلحات المنطقية والفلسفية ميدان النحو وتحولت مباحثه الى ما يشبه القضايا التجريدية حتى كادت المادة اللغوية والنحوية تختفي في غمرة هذه التعليلات والمناقشات والخلافات والتجريدات؛ ولم تخف هذه الحقيقة على العلماء في هذه الفترة الزمنية، فهذا ابن جني في كتابه الخصائص يصرح بأنّ النحاة في تعليلاتهم سلكوا مسلك الفقهاء والمتكلمين والفلاسفة، كما يصرح كذلك أنّ علل النحو مأخوذة من أصول الفقه، ومن علم الكلام، ومن قضايا المنطق؛ وهذا أبو حيان التوحيدي يقرّر في مقابساته ما يفيد امتزاج النحو بالمنطق بدرجة تظهر غلبة المنطق عليه يقول: "النحو منطوق عربي، والمنطق نحو عقلي، وجلّ نظر المنطقي في المعاني وإن كان لا يجوز له الإخلال بالألفاظ التي هي كالحلل والمعارض، وجلّ نظر النحوي في الألفاظ، وإن كان لا يسوغ له الإخلال بالمعاني التي هي كالحقائق والجواهر... والنحو يدخل المنطق ولكن مرتبا له، والمنطق يدخل النحو، ولكن محققا له"³.

¹- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 65.

²- حسن عون، تطوّر الدرس النحوي، 1970م، معهد البحوث والدراسات العربية، ص 72 و73.

³- أبو حيان التوحيدي، المقابسات، شرح وتعليق: حسن السندي، ط2. القاهرة: 1992م، دار سعاد الصباح، ص 30 و31 و32. وينظر: حسن عون، تطوّر الدرس النحوي، ص 72 و73.

وهكذا نشط البحث في التعليل، وأخذ وجهة المنطق والفلسفة، واتّسم بطابع الجدال، وامتزجت الثقافة الإسلامية بالثقافة الفارسية واليونانية، حتى إنّ بعض العرب في دراستهم للغة مزجها بالفلسفة إلى حد حديث بعضهم، وهو أبو الحسن الرماني (ت 384 هـ)، أصبح غير مفهوم لإتقانه بالعلل والتفسيرات المنطقية الغامضة، حتى قال فيه أبو علي الفارسي: "إن كان النحو ما يقول الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه شيء منه"¹، وقال أحد شيوخ أبي حيان النحوي من أهل المغرب: "إياكم وتعاليل الرماني، والوراق ونظرائهما"²؛ حيث أصبحت كلّ ظاهرة نحوية كليّة أو جزئية لا بدّ لها من علة عقلية، ولم يكتفوا بما قرب وسهل من العلل، وإنّما ذهبوا يغوصون في كوامن العلل وخفياتها ودقائقها.

وهكذا نرى أنّ العلة عند النحاة كانت ضرورة لا بدّ منها ومن وجودها خلف الظواهر اللغوية، ووراء القواعد النحوية، بيد أنّ العلة بمرور الزمن صارت عند النحاة مقياساً للمهارة، والحذق، والتفكير العميق³، حيث بلغ التعليل شأواً بعيداً على يد أبي علي الفارسي، وابن جني، حتى وُصف أولهما بأنّه "انتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا"⁴. ومن ثمّ أثقل النحو بالعلل الثواني والثالث، وامتألت كتبه بهذه التعليقات المتكلفة كثيراً.

3- أنواع العلل:

قال السيوطي نقلاً عن أبي عبد الله الحسين ابن موسى الدينوري الجليسي (ت 490 هـ) في كتابه (ثمار الصناعة): اعتلالات النحويين صنفان:

- علة تطرّد على كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم؛
- وعلة تظهر حكمتهم، وتكشف عن صحّة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم.

¹- ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص 390. وينظر: عباس حسن، اللغة والنحو، ص 22.

²- أبو حيان، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، ص 229 و 230.

³- ينظر: محمد الزين زروق، "علة النحوية في الجمل والحروف"، مجلة كلية اللغة العربية بالزقازيق، ع 14، ص 327.

⁴- ابن جني، الخصائص، ج1، ص 208.

وهم للأولى أكثر استعمالاً، وأشدّ تداولاً، وهى واسعة الشُعَب، أي: متسعة الأطراف والنواحي، إلّا أنّ مدار المشهور منها على أربعة وعشرين نوعاً، وهى¹:

علة سماع، وعلة تشبيه، وعلة استغناء، وعلة استئصال، وعلة فرق، وعلة تأكيد، وعلة تعريض، وعلة نظير، وعلة نقيض، وعلة وجوب، وعلة جواز، وعلة تغليب، وعلة اختصار، وعلة تخفيف، وعلة دلالة حال، وعلة أصل، وعلة تحليل، وعلة إشعاره، وعلة تضاد، وعلة أولى.

وقد استوفى نحاة الأندلس هذه التعليقات في مؤلفاتهم، ولم يقفوا عندها، بل زادوا عليها علا أخرى يبينون بها الأحكام النحوية أو المسائل التي يعرضونها بعقلية راجحة حسيّة؛ وهذه العلة كانت في غالبها بعيدة عن الفلسفة، وكانت إلى المنقول أقرب منها إلى المعقول، ومن هذه العلة:

علة كثرة الاستعمال، وعلة عدم كثرة الاستعمال، وعلة تناقض، وعلة زوال الشبه، وعلة التباس، وعلة ضعف وعدم تصرف، وعلة اختصاص، وعلة توالى الأفعال، وعلة إتباع، وعلة اعتناء، وعلة تكثير، وعلة عدم التقار أي القرار. وسنذكرها في حينها في مراحل هذا البحث إن شاء الله.

أمّا عن علة النوع الأوّل التي عدّها "ابن مكتوم" وشرحها، فهي كالآتي:

- 1- علة سماع: مثل قولهم: (إمرأة ثدياء)، ولا يقال: (رجل أثنى) وليس لذلك علة سوى السماع؛
- 2- علة تشبيه: مثل إعراب المضارع لمشابهته الاسم، وبناء بعض الاسماء لمشابهتها الحرف؛
- 3- علة استغناء: كاستغنائهم (بترك) عن (ودع)؛
- 4- علة استئصال: كاستئصالهم الواو في (يعد) لوقوعها بين ياء وكسرة؛
- 5- علة فرق: وذلك فيما ذهبوا إليه من رفع الفاعل ونصب المفعول، وفتح نون الجمع وكسر نون المثني؛

6- علة تأكيد: مثل ادخالهم للنون الخفيفة والثقيلة في فعل الأمر لتأكيد إيقاعه؛

7- علة تعويض: مثل تعويضهم الميم في (اللهم) من حرف النداء؛

¹ - الدينوري (أبو عبد الله الحسين)، ثمار الصناعة في علم العربية، تح: محمد خالد الفاضل، الرياض: 1990م، جامعة الإمام محمد بن سعود، إدارة الثقافة والنشر، ص 135.

- 8- علة نظير: مثل كسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم؛
- 9- علة نقيض: مثل نصبهم النكرة (لا) حملا على نقيضها (إنّ)؛
- 10- علة حمل على المعنى: مثل قوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ (البقرة: الآية 275) ذكر فعل الموعظة وهي مؤنثة حملا لها على المعنى وهو الوعظ؛
- 11- علة مشاكلة: مثل قوله تعالى: ﴿سَلْسِلًا وَأَعْلَالًا﴾ (الإنسان: الآية 4)؛
- 12- علة معادلة: مثل جرهم ما لا ينصرف بالفتح حملا على النصب، ثم عادلوا بينها فحملوا النصب على الجر في جمع المؤنث السالم؛
- 13- علة مجاورة: مثل الجر بالمجاورة في قولهم (هَذَا جُرُ ضَبِّ خَرِبٍ) و(خَرِبٌ)، روي بالوجهين: الجر والرفع، كما هو مبين، وضم لام (الله) في (الحمدُ لله) لمجاورتها الدال؛ وكذا بالجر (الحمدُ لله) لمجاورتها اللام...
- 14- علة وجوب: وذلك كتعليقهم رفع الفاعل ونحوه؛
- 15- علة جواز: وذلك مثل ما ذكروه في تعليل الإمالة من الأسباب المعروفة؛
- 16- علة تغليب: مثل قوله تعالى: ﴿وَكَاثَتْ مِنَ الْقَيْنَتَيْنِ﴾ (التحريم: الآية 12)؛
- 17- علة اختصار: مثل باب الترخيم (وَلَمْ يَكُ)، وحذف جواب لولا، ومجيء بعض الأسماء متضمنة معنى الأمر، صه ومه؛
- 18- علة تخفيف: كالادغام؛
- 19- علة أصل: كاستحوذ ويؤكرم، وصرف ما لا ينصرف؛
- 20- علة أولى: كقولهم: إنّ الفاعل أولى برتبة التقديم من المفعول؛
- 21- علة دلالة حال: كقولهم المستهل (الهلال)، أي: (هذا الهلال) فحذف لدلالة الحال عليه، وإعادة الضمير على ما لم يجر له ذكر لدلالة الحال عليه نحو قوله تعالى: ﴿تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ (ص: الآية 32).
- 22- علة إشعار: كقولهم في جمع (موسى) (موسون) إشعارا بأنّ المحذوف ألف؛

23- علة تضاد: مثل قولهم في الأفعال التي يجوز إلغاؤها متى تقدمت وأكّدت بالمصدر أو بضميره: لم تُلغ، لما بين التأكيد والإلغاء من التّضاد؛

24- علة تحليل: قال ابن مكتوم: قد اعتاص عليّ شرحها، وفكرت فيها أياما فلم تظهر لي فيها شيء¹. وقال الشيخ شمس الدين ابن الصائغ: "قد رأيتها مذكورة في كتب المحققين، كابن الخشاب البغدادي، حاكيا لها عن السلف، في نحو الاستدلال على اسمية (كيف) بنفي حرفيتها، لأنّها مع الاسم كلام، ونفي فعليتها لمجاورتها الفعل بلا فاصل فنَحَلَّ عَقْدُ شُبّهه خلاف المُدّعي²". ومعنى هذا القول أنّ (كيف) إذا ضُمّت إلى اسم تركّب منها كلام مثل: كيف حالك؟ والحرف مع الاسم لا يركب منهما كلام؛ إذ القاعدة أنّ الحرف لا يكون بضميمته لمثله أو للفعل كلام، وقد تركّب من كيف إذا ضُمّت للاسم كلام. وللاستدلال على نفي فعلية كيف بمجاورتها الفعل بلا فاصل في نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾ (الفيل: الآية 1). فالفعل لا يسند إلى الفعل؛ فتحلل، أي: انحل وانفك بذلك عقده كونها ليست اسما، إذ لا يمكن أن تكون حرفا أو فعلا، أي: انحلت دعوى عدم اسمية كيف بعدم امكان قسيمي الاسم، وهما الفعل والحرف فتعيّن كونها اسما، إذ لا قسيم سوى ذلك.

4- تقسيم النحاة للعلل النحوية:

لقد رأينا أنّ التعليل في النحو يأتي بعد الأحكام النحوية التي تنظم النطق العربي، حيث أخذ اللغويون والنحويون اللغة من قبائل عدة، فكان لديهم ما اتّفق العرب على نطقه، وما تباينوا في نطقه كذلك، وقد علّل النحاة لهذا وذاك- واختلفوا في تعليلهم لكليهما، ومن هنا فقد اختلفت وجهات نظر النحاة حول تقسيم العلة فقسموها تقسيمات عدّة منها:

¹- السيوطي، الإقتراح في علم أصول النحو، ص 264 و 265. وينظر: محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص 120 و 121.

²- السيوطي، الإقتراح في علم أصول النحو، ص 266 و 267.

أولاً: تقسيم ابن السراج (ت 316 هـ): قسّمها إلى (علة) و (علة العلة)؛ قال: "اعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا: كلّ فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة مثل أن يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعاً، والمفعول به منصوباً، ولمَ إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحاً قلبتا ألفاً؟¹". وقدبيّن ابن السراج أنّ الغاية من علة العلة هو بيان الحكمة من ذلك، والكشف عن أسرار اللغة التي فضلها الله على سائر اللغات.

ثانياً: تقسيم الزجاجي: قسّمها إلى ثلاث عّل: تعليمية، وقياسية، وجدلية نظرية: وقد ذكرها محمد عيد في -تقسيم العلل إجمالاً- فقال: قسمها الزجاجي إلى ثلاثة أضرب، حيث قال: "وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: عّل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية، فأما التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعلّم كلام العرب، لأنّنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلّ كلامها لفظاً، وإنّما سمعنا بعضاً فقسنا على نظيره. ومن هذا النوع من العلل قولنا: إنّ زيداً قائم، وإن قيل بم نصبتم (زيداً)؟؟ قلنا: ب(إنّ) لأنّها تنصب الاسم وترفع الخبر، لأنّنا كذلك علمناه ونعلمه... فهذا ونحوه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب.

فأما العلل القياسية، فإن يقال: لم نصب (زيداً) ب (إن) في قوله: إنّ زيداً قائم، ولم يجب أن تنصب (إنّ) الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقال: لأنّها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدى إلى مفعوله فحملت عليه وأعملت إعماله لما ضارعته، فالمنصوب بها شبه بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها شبه بالفاعل لفظاً، فهي تشبه من الأفعال إلى ما قدم مفعوله على فاعله نحو: ضرب أخاك محمد، وما أشبه ذلك.

وأما العلل الجدلية النظرية، فكل ما يعتل به في باب (إن) بعد هذا، مثل أن يقال: فمن أيّ جهة شابته هذه الحروف الأفعال؟ وبأيّ الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية، أم المستقبلية، أم الحادثة

¹ - ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص 35.

في الحال، أم المتراخية، أم المنقضية بلا مهلة؟¹. وحين شبهتموها بالأفعال لأيّ شيء عدلتم بها الى ما قدم مفعوله على فاعله؟ وهلا شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله؟ - فكلّ شيء اعتلّ جواباً عن هذه السؤالات فهو داخل في الجدل والنظر.

وهكذا نرى أنّ الظاهرة الواحدة قد تأخذ ثلاث مراحل من التعليل عند الزجاجي في مثل الجملة السابقة: إن زيدا قائمٌ. وهذه المراحل هي:

❖ المرحلة الأولى: بم نصب (زيد)؟

❖ المرحلة الثانية: لم يجب أن تنصب (إنّ) الأفعال؟

❖ المرحلة الثالثة: من أيّ وجه شابهن (إنّ) الأفعال؟

ومن هنا نستنتج أنّ المرحلة الأولى والثانية هما اللتان سماهما ابن السراج علة، أما الثالثة فهي علة العلة عنده.

ثالثاً: التقسيم الثالث لابن جني (ت 392 هـ): العلة عنده واحدة فقط: يرى أنّ العلة واحدة، وأنّ علة العلة عند ابن السراج، والعلة الجدلية عند الزجاجي إنّما هي شرح وتفسير وتتميم للعلة الأولى، حيث قال: "ذكر أبو بكر في أصوله هذا، ومثّل له برفع الفاعل؛ قال: فإذا سئلنا عن علة رفعه قلنا: ارتفع بفعله، فإذا قيل ولم صار الفاعل مرفوعاً؟ فهذا سؤال عن علة العلة. وهو موضع ينبغي أن نعلم منه أنّ هذا الذي سماه علة العلة إنّما هو تجوّز في اللفظ، فأما في الحقيقة، فإنّه شرح وتفسير وتتميم للعلة، ألا ترى أنّه إذا قيل له: فلم ارتفع الفاعل قال: لإسناد الفعل إليه، ولو شاء ابتداءً هذا فقال في جواب رفع زيد من قولنا (قام زيد) إنّما ارتفع لإسناد الفعل إليه، فكان مغنياً عن قوله: إنّما ارتفع بفعله، حتى تسأله فيما بعد عن التي ارتفع بها الفاعل، وهذا هو الذي أراد المجيب بقوله: ارتفع بفعله، أي: بإسناد الفعل إليه².

¹- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 64 و65. وينظر: محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص 119.

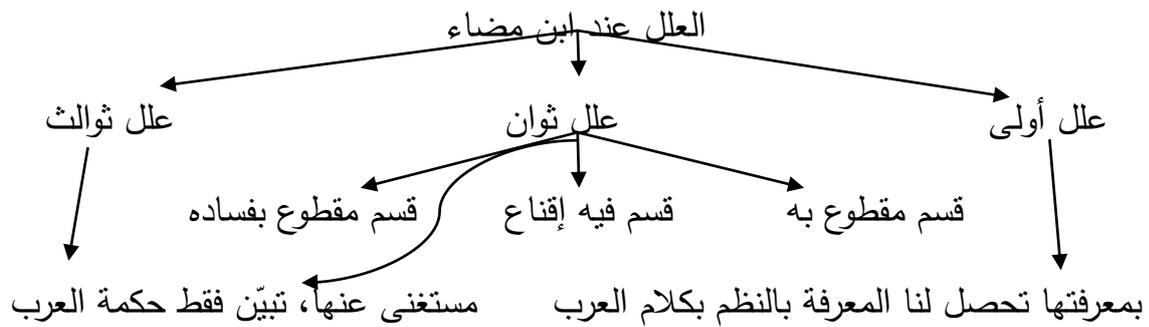
²- ابن جني، الخصائص، ج1، ص 173 و174.

لقد كانت هذه آراء النحاة قبل ابن مضاء في التعليل وتقسيماتهم لها، وقد تبين لنا من خلالها أنّ هؤلاء النحاة كلّهم متفقين في أنّ العلة الأولى لها فائدة تعليمية لكلام العرب، أمّا العلة الأخرى المختلف حولها في التقسيم فما هي إلاّ لبيان حكمة العرب؛ ووصولاً إلى ابن مضاء ما هو الجديد الذي أتى به في هذا الباب؟ وكيف قسّم العلل؟ وما هي نظرتّه إلى تقسيمات النحاة؟ ما مدى اتّفاقه أو اختلافه مع النحاة في وجود هذه العلل من عدمها في النحو؟ وهل قدّم جديداً في إطار تيسير الدرس النحوي وتسهيله؟

آراء واجتهاد ابن مضاء في التعليل:

1- تقسيمه للعلل النحوية:

قسم ابن مضاء العلل إلى علل أولى، وثوان، وثوالت، وقد ذكر هذا التقسيم في معرض حديثه عن حذف ما يجب أن يحذف من النحويّات بعد ذلك بتقسيم العلل الثواني إلى ثلاثة أنواع، مذكورة في قوله: "وهذه الثواني على ثلاثة أقسام: قسم مقطوع به، وقسم فيه إقناع، وقسم مقطوع بفساده، وهذه الأقسام موجودة في كتب النحويين"¹ - وهذا التقسيم يكون الرابع إذا أضفناه إلى تقسيم النحاة السابق - وهذا مخطط تقسيمه للعلل:



وقد شرح ابن مضاء كلّ هذه العلل وأعطى لكلّ علة مثالا كالاتي²:

العلل الأولى: وذلك نحو سؤال السائل عن (زيد) من قولنا: (قام زيد) لم رفع؟ فيقال: لأنّه

فاعل، وكلّ فاعل مرفوع.

¹ - ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 131.

² - المصدر نفسه، ص 131.

العلل الثواني: وذلك كسؤال السائل في المثال السابق: لم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر... ولو أجبت السائل عن سؤاله بأن تقول له: للفرق بين الفاعل والمفعول، فلم يقنعه.

العلل الثالوث: وذلك كسؤال السائل عن الجواب المُعطى في المثال السابق بأن يقول: لِمَ لَمْ تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ قلنا له: لأنّ الفاعل قليل، ولأنّهُ لا يكون للفعل إلاّ فاعل واحد، والمفعولات كثيرة، أعطى الأثقل الذي هو الرفع للفاعل، وأعطى الأخف الذي هو النصب للمفعول؛ لأنّ الفاعل واحد والمفعولات كثيرة ليقبل في كلامهم ما يستقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون!! فلا يزيدنا ذلك علما بأنّ الفاعل مرفوع!! ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله.

وفي حديث ابن مضاء عن الممنوع من الصرف تطبيقا على هذا المعنى السابق، فالعلل الأولى في تلك الأسماء هي صفات المنع من الصرف: "التعريف، والعجمة، والصفة، والتأنيث، والتركيب المزجي، والعدل، والجمع الذي لا نظير له، ووزن الفعل المختص به أو الغالب فيه، والألف والنون الزائدتان المشبهتان ألف التأنيث¹". ثم ذكر العلل الثواني بعد ذلك بقوله: "والوجه عندهم لسقوط التنوين من الفعل ثقله، وثقله لأنّ الاسم أكثر استعمالا منه، والشيء إذا عاوده اللسان خف، وإذا قلّ استعماله ثقل، وهذه الأسماء غيرها أكثر استعمالا منها فتقلت فمنعت ما منع الفعل من التنوين وصار الجرّ تبعاً له²". ثم قال: وليس يحتاج من هذه إلاّ إلى معرفة تلك العلل التي تلازم عدم الإنصاف، وأما غير ذلك ففضل³. كانت هذه أمثلة على أنواع العلل عند ابن مضاء القرطبي.

أما عن أقسام العلل الثواني فقد مثل لها بهذه المسائل:

أ- **القسم المقطوع به:** تفهم من معنى (القطع) الذي سماه بها، فالمقصود بالقطع فيها قطع أسئلة السائل بعدها. ومن أمثلة العلل الثواني المقطوع بها: (ميعاد وميزان) وما أشبهها: "يقال فيهما: مِوعاد ومِوزان، فأبدل من الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، وكلّ واو سكنت وانكسر ما قبلها

¹- ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 157.

²- المصدر نفسه، ص 157.

³- المصدر نفسه، ص 158.

فإنّها تتبدل ياء، فإن قيل: لم أبدل منها ياء، ولم تترك على حالها؟ قيل: لأنّ ذلك أخفّ على اللسان، فهذه علة واضحة أيضا¹، ولكن يستغنى عنها.

وكمثال آخر قال ابن مضاء: "ومن أمثلة المقطوع به كذلك قولهم: كلّ فعل في أوّله إحدى الزوائد الأربع، وما بعدها ساكن فإنّه إذا أمر به يحذف الحرف الزائد، وتدخل عليه ألف الوصل، فإن قيل: فلم دخلت عليه ألف الوصل؟ فيقال: لأنّه فعل أمر حذف من أوّله الحرف الزائد فإنّه تدخل عليه ألف الوصل، فإن قيل: فلم لم يترك أوّله كذلك؟ قيل: لأنّ الإبتداء بالساكن لا يمكن، وهي ثانية²". فهذه العلة إكمال للعلة الأولى وتبيين لها، وإذا وردت قطعت شبهة من لا يزال يتطلّع إلى شيء بعد الأولى، وإذا كانت تعلم من الأولى لم يكن هناك حاجة إليها.

ب- أمّا ما فيه إقناع: فيتضح من بيان مقصوده من كلمة (الإقناع)، إذ هو الإقناع الذهني، وقد سمى ابن مضاء هذا النوع من التعليل تسمية أخرى هي (التعليل غير البين)؛ قال: "ومثال غير البين منها قولهم: إنّ الفعل الذي في أوّله إحدى الزوائد الأربع أعرب لشبهه بالاسم، ويكتفي في ذلك بأن يقال: كلّ فعل في أوّله إحدى الزوائد الأربع، ولم يتصل به ضمير الإناث ولا النون الخفيفة ولا الشديدة فإنّه معرب³"؛ ففي هذا المثال الذي قدّمه لهذا النوع من التعليل: العلة الأولى فيه هي: ما يكتفي به من وصف حالة الفعل المعرب، أمّا العلة الثانية فهي تلك المشابهة للفعل المضارع بالاسم؛ وقد ساق ابن مضاء بعد ذلك مستندات تلك المشابهة: من تخصيص كلّ منهما بعد عمومته، ودخول لام التوكيد على كلّ منهما إلى غير ذلك مما ذكرته كتب النحو.

وأورد كذلك ضرورة عقد هذه المشابهة بما قرره من: أنّ تلك الضرورة الواهية التي دعت النحاة لإيراد هذه العلة الثانية هي أنّ الاسم على صيغة واحدة واحواله مختلفة -يكون فاعلا ومفعولا وغيرها- فاحتيج لإعرايه لبيان هذه الأحوال، والفعل إذا اختلفت معانيه اختلفت صيغته، ولولا مشابته للاسم لما أعرب. ثم بين ضعف تلك الضرورة: بأنّ للفعل أحوالا مختلفة أيضا يكون: "منفيا، وموجبا، ومنهيا عنه، وأمورا به، وشرطا، ومشروطا، ومخبرا به، ومستفهما عنه⁴"؛ فحاجته

¹- ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 132.

²- المصدر نفسه، ص 153.

³- ينظر: المصدر نفسه، ص 133.

⁴- المصدر نفسه، ص 156.

الى الإعراب كحاجة الأسماء، وإذا لم تكن هناك تلك الضرورة التي استدعت العلة الثانية لم يكن هناك حاجة للتعليل بها، ويجب أن تسقط أيضا من النحو¹.

وبالتعمق في فهم نظريته لهذا النوع من العلل يتّضح: أنّه يجب أن يسقط من النحو كلّ العلل من هذا النوع الذي بنى على أساس ضرورة ذهنية مفتعلة، وقد وُقّق النحاة إذ أطلقوا عليها اسم "العلل القياسية".

ت- أما العلل الفاسدة: فهي التي لا قيمة لها إطلاقاً، إنّها لا ترتبط بالعلل الأولى فتقطع تطلع السائل كالنوع الأوّل، وليس لها فائدة ذهنية لسدّ ضرورة مفتعلة كالنوع الثاني؛ هي نوع من التّميرين الذهني في غير طائل؛ فهي علل فاسدة لا تفيد عقلاً، هي نوع من السفسطة التي لا معنى لها، وإنّها لا تؤدي إلّا إلى تعقيد النحو وجعله يدور في متاهات لا حاجة له بها، قال ابن مضاء: "ومثال ما هو بيّن الفساد قول محمد بن يزيد المبرد: إنّ نون ضمير جماعة المؤنث إنّما حرّك لأنّ ما قبله ساكن نحو (ضريّن ويضريّن) وقال فيما قبلها: إنّما سكنت لأنّ يجتمع أربع متحركات لأنّ الفعل والفاعل كالشيء الواحد - فجعل سكون الحرف الذي قبل النون من أجل النون، وجعل حركة النون من أجل سكون ما قبلها، فجعل العلة معلولة بما هي علة له، وهذا بين الفساد"².

ومن هنا يتبيّن لنا أنّ ابن مضاء قد قسم العلل الثواني على أسس عقلية، إذ هي إمّا لقطع تطلع السائل، أو لإقناع الذهن بضرورة مفتعلة، أو هي علل فاسدة لا قيمة لها للفظ ولا للعقل؛ وهذا التقسيم يمكن أن يلتبس له قيمة ما في تشخيص مجهودات النحاة في العلل الثواني، ولكنه لا يعترف به في منهج لغوي خالص، أو بعبارة أخرى: إنّ هذا التقسيم مجهود تقبله الصنعة ولا يقدم شيئاً لغوياً جديداً بعد أن حدّد العلل الثواني من زاوية النص وحكم عليها بالرفض.

الفرق بين العلل الأولى والثواني: بعد هذا التقسيم يبيّن لنا ابن مضاء الفرق بين العلل الأولى والعلل الثواني في قوله بأنّ: "العلل الأولى بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنظم بكلام العرب المدرك

¹- ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 159 و160.

²- المصدر نفسه، ص 159 و160. وينظر: محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص 134.

منا بالنظر، والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك، ولا يفيدنا إلا أنّ العرب أمة حكيمة¹؛ وهو يقصد بالثواني هنا الثوالت والثواني.

وتقييد العلل الأولى بأنها لمعرفة كلام العرب يصوّر المهمة التي تقوم بها هذه العلل أو بعبارة أقرب: إنّها القوانين المستتبطة من كلام العرب التي ينتظم بها هذا الكلامويصح نطقه؛ أي: هي الأقيسة النحوية التي تؤخذ من الكلام العربي، وتُحكّم نطقه، وهي التي أطلقوا عليها العلل التعليمية. وهذا هو وجه الاتفاق بين ابن مضاء والنحاة السابقين الذين صرّحوا بأنّ العلل الأولى تفيدنا في معرفة كلام العرب، وأمّا العلل الثواني والثوالت فهي المستغنى عنها، ولا حاجة للنطق بها لأنّها نوع لا يعرف به كلام العرب، وإنّما تبين الحكمة والمقاصد والأغراض، وهي التي أطلقوا عليها: (العلل القياسية) أو (العلل الجدلية والنظرية) وأحيانا أخرى (علة العلة)؛ وهذا هو وجه الاختلاف بين ابن مضاء والنحاة السابقين، فابن مضاء ينادي بإلغاء هذه العلل، والنحاة السابقون وثلّة من المتأخرين يبالغون في تتبّع هذه العلل.

2- موقف ابن مضاء من وجود التعليل في النحو:

من التقسيم السابق لابن مضاء للعلل النحوية وتوضيحه الفرق بين العلل الأولى والثواني يكون قد تبين موقفه من وجود هذه العلل في النحو، إذ العلل الأولى تفيدنا في تعلم كلام العرب، أمّا العلل الثواني فهي المستغنى عنها، ومما يؤكّد قوله هذا رأيه الذي أبداه صريحا: "ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالت، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا: قام زيد لم رفع؟ فيقال: لأنّه فاعل، وكلّ فاعل مرفوع، فيقول: ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر، ولا فرق بين ذلك وبين من عرف أنشيئا ما حرام بالنّص ولا يحتاج فيه إلى استنباط علة، لينقل حكمه إلى غيره، فسأل لم حرم؟ فإنّ الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه، ولو أجبت السائل عن سؤاله بأن تقول له: للفرق بين الفاعل والمفعول، فلم يقنعه، وقال فلم لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ قلنا له: لأنّ الفاعل قليل، لأنّه لا يكون للفعل إلاّ فاعل واحد والمفعولات كثيرة، فأعطى الأثقل الذي هو الرفع للفاعل، وأعطى الأخف الذي هو النصب للمفعول؛ لأنّ الفاعل واحد والمفعولات كثيرة ليقبل في كلامهم ما

¹ - ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 131.

يستقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون!! فلا يزيدنا ذلك علماً بأنّ الفاعل مرفوع!! ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله؛ إذ قد صحّ عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذي يوقع العلم¹.

ومن هنا يتضح لنا حكم ابن مضاء على نوعي التعليل، فالفاعل مرفوع وكفى، والاسم الممنوع من الصرف يمنع التتوين بوصف حالته التي ورد عليها عن العرب، هذه هي العلة الأولى التي بسببها ورد على هذه الصفة من منع الصرف، وهذا مقبول ولا شيء فيه، كذا نطقت به العرب وثبت ذلك بالإستقراء من الكلام المتواتر مثله مثل الحكم بالحرمة على الشيء بالنّص القاطع الذي لا يبحث عن شيء وراءه- وهذا يعني أنّ العلل الثواني والثالث (العلل الجدلية النظرية عند الزجاجي، وعلّة العلة عند ابن السراج) يجب أن تسقط من النحو لأنّها بعد طول العناء في التعليل بها والمجادلة فيها- في النموذج الأوّل- لا تزيد المرء علماً بأنّ الفاعل مرفوع ولو جهلت لم يضر جهلها - وهي في النموذج الثاني فضل لا قيمة له في معرفة منع الصرف، والأحسن أن يستغنى عن هذا الفضل!! فهذا النوع من العلل يجب أن يسقط من النحو لأمرين²:

الأوّل: لعدم حاجة كلام العرب إليها؛

الثاني: أنّ هذه العلل ترد لأمر لا شأن لها باللغة.

ولكنّ الملاحظ في كتاب (الرد على النحاة) أنّ ابن مضاء مع قوله بإلغاء العلل الثواني والثالث فإنّنا نجد يرتضي نوعاً من العلل الثواني وهي: المقطوع به، وما فيه من إقناع، وهذا ما قد يُشعر بالتناقض في رأيه. أمّا النوع المقطوع به فهو نحو تعليله لإبدال الياء واوا في (ميعاد) و(ميزان)، وكذلك العلة التي تذهب إلى أنّ كلّ ساكنين التقيا في الأصل، وليس أحدهما حرف لين فإنّ أحدهما يحرك، فإن قيل: ولم لم يتركسا ساكنين؟ أجيب أنّ الناطق لا يمكنه النطق بها ساكنين، هذه علة ثانية يرتضيها ابن مضاء³، بل إنّه لم يجد غضاضة في استعمال العلة التي فيها إقناع عند دراسة لإحدى المسائل النحوية، من ذلك تعليله لإعراب الفعل المضارع يشبهه بالاسم حيث يقول:

¹- ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 130.

²- ينظر: محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص 157.

³- ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 38.

"فإن قيل: (يضرب) لم أعرب؟ قيل: لأنّه فعل أوّله إحدى الزوائد الأربع، ولم يتصل به ضمير المؤنث، ولا نون خفيفة ولا شديدة، وكلّ ما هو بهذه الصفة فهو معرب، فإن قيل: لم أعربت العرب ما هو بهذه الصفة؟ فقيل: لأنّه أشبه الاسم، في أنّه يصلح إذا أطلق للحال والاستقبال، فهو عام، كما أنّ (رجلا) وغيره من النكرات عام"¹.

ولكن على الرغم من هذا وذاك، فإنّ المتمعّن في كلام ابن مضاء يلاحظ أنّه رغم ذكر هذه العلة والتمثيل لها بالشرح والتوضيح فإنّه لا يعترف بهما أساسين لوجود التعليل في النحو، بل وليس هذا رأيا له في الأصل، إنّما ذكره مسaire للنحاة فيما ذكره لأنّ منهجه رفض هذا اللون من العلة من أساسه، حيث رفض التعلل له، والدليل على ذلك أنّه قبل أن يذكر في الأوّل أنّ العلة لبيان حكمة العرب قرر أنّه "يستغنى عن ذلك"، -وبهذا نفسه عقب على التعليل الذي ورد للتخفيف. أمّا الأساس الذي بنى عليه استغناؤه عن كلّ من "حكمة العرب أو التخفيف" فلائّه وصف بهما العلة الثواني، وهذه لا تقيد النطق العربي شيئا، إذ من الواجب عند ابن مضاء الاستغناء عنها لتيسير تعلم و النحو العربي وفهمه، وتسهيل الدرس النحوي.

ومن هنا نرى أنّ أساس التعليل في رأيه باختصار: أنّ ما يفسر النطق مقبول: وهي العلة التي يعرف بها كلام العرب، ويدخل فيها ما سماه الزجاجي "العلل التعليمية" وما فصله ابن مكتورم وشرحه عن الدينوري؛ وما لا علاقة له بالنطق مرفوض: وهي العلة التي لا يعرف بها كلام العرب، وإنّما تبيّن الحكمة والمقاصد والأغراض، ويدخل فيها ما أطلق عليها الزجاجي (العلل القياسية) أو (علل الجدل والنظر) وأشار إليها الدينوري وسماها ابن السراج: "علة العلة". وقد تبيّن لنا في العصر الحاضر أنّ "التعليل الوصفي، أو "العلل الأولى" كما قال ابن مضاء، أو "العلل التعليمية" كما سماها النحاة، يتفق مع اعتبار اللغة ظاهرة اجتماعية توصف بذكر خواصها، فالعرف اللغوي الاجتماعي هو أساس كلّ وصف في اللغة. أمّا تعليل النحاة الغائي، أو الثواني

¹- ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 133.

والثالث " كما سماها ابن مضاء، فلا يمكن ربطه بمجتمع ولا تقييده بعرف لأنّه يقوم على الصنعة ويعتمد علة الذهن¹."

لقد كانت غاية ابن مضاء من كتابه (الرد على النحاة) أن يحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه خاصة بعد أن استمر التعليل يتشعبحتى وصل ببعضهم الولع بها، يقول ابن مضاء: "وكان الأعم -رحمه الله- على بصره بالنحو مولعا بهذه العلل الثواني ويرى أنّه إذا استتبط منها شيئاً فقد ظفر بطائل، وكذلك كان صاحبنا أبو القاسم السهيلي على شاكلته -رحمه الله- يولع بها ويخترعها، ويعتقد ذلك كمالات في الصنعة وبصراً بها²، حيث انتصر لها النحاة حتى غلبت، ومكّنوا لها في النحو حتّى تمكّنت، فدخلوا بها عالم الافتراض والتخمين والميتافيزيقيا مما سبّب تنفير الدارس من درس النحو، وهذا ما عابه ابن مضاء على النحاة، فدعا إلى المطالبة بإسقاط العلل التي أفردتها في معركة مستقلة. ومن هنا نرى ثورته على التعليل لم تكن إلّا بسبب العلة المتكفّفة التي جرّ إليها القول بنظريه العامل، وكان أكثر هذه العلل فرضية جدلية لا تفيد الناطقين شيئاً في نطقهم بالعربية الصحيحة، ولا يحصلون سوى البعد بهم في التخيل والفرض والوهم. ولعلّ ابن مضاء في دعوته هذه كان منطلقاً من مذهبه الظاهري الذي يرفض ما وراء ظاهر النصوص من تقديرات وتأويلات؛ فقد "كان المذهب الظاهري يدعو إلى التخلّص من العلل الفقهية للنصوص، وكذلك الأمر بالنسبة للنحو، فابن حزم يصف تلك العلل بالفساد الذي يجب التخلّص منه "فنحن إن شاء الله موردون مشاغب أصحاب العلل... وحلّ شغبيهم الفاسد³؛ فهم ينفون السببية في النصوص جميعها، ومن ثمّ دعا ابن مضاء بقوة إلى تيسير النحو وتجديده متهماً أنّ النحو العربي فيه من الصعوبة في التعلم بسبب هذه العلل، ويرى أنّ الاكتفاء بالعلة التعليمية الأولى يساعد وبشكل كبير جداً على تيسير النحو العربي، وتسهيله وتخليصه من الصعوبة التي لحقت به.

¹ - محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص 147.

² - ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 137.

³ - معاذ السرطاوي، ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية، ص 114.

ب- اجتهاده وآراؤه في القياس:

والقياس هو الأصل الثاني من أصول النحو العربي بعد السماع الذي يمثل القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب من شعره ونثره، يعرفه ابن الأنباري في كتابه (جدل الإعراب) بقوله: "هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"، وهو أيضا "حمل فرع على أصل بعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع"¹، كما ورد في كتابه لمع الأدلة؛ أي أنّ القياس يتكون من أصل وهو المقيس عليه، وفرع هو المقيس، وعلّة تجمع بينهما، وحكم يبني على إجراء القياس بينهما؛ وحمل غير المنقول على المنقول معناه قياس الأمثلة على القاعدة، وذلك أنّ المنقول المطرد يعتبر قاعدة ثم يقاس عليها غيرها. ومن هنا تتضح لنا أهمية القياس النحوي الذي يقول عنه الفارسي: "لأنّ أخطيء في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطيء في واحدة من القياس"²، أما تلميذه ابن جني فقد قال: "مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس"³.

ومع اتّفاق النحاة على وجود القياس النحوي وأهميته، إلّا أنّ آراءهم في النظرة إليه قد اضطربت اضطرابا شديدا، حيث يرى بعضهم أنّ الشاهد النحوي الواحد قياسا، ويرى الآخر أنّه ليس كذلك؛ وربما وجّه الشاهد الواحد توجيهات مختلفة، وكل منها في نظر الموجه مقيس، وقد تتعارض وتختلف فيلجا حينئذ إلى الترجيح والتأويل. ومن أمثلة هذا الاضطراب في القياس ما ذهب إليه ابن مالك في اختيار اتّصال الضمير في "باب كان وخال" فيختار "كنته" و"خلنتيه"، وذلك أنّ الاتّصال هو الأصل، في حين ذهب سيبويه إلى اختيار الانفصال⁴، وهو أصل لديه كذلك، حيث كلّ منهما قد قاس على أصل لديه. ومن هنا نرى أنّ القياس قد وضع منذ البدء مختلفا، ووضع قياس واحد لا غير ثم خولف.

¹ - ابن الأنباري، الإعراب في جدل الإعراب، تح: سعيد الأفغاني، 1957م، مطبعة الجامعة السورية، ص 45. وابن

الأنباري، لمع الأدلة، تح: سعيد الأفغاني، 1958م، مطبعة الجامعة السورية، ص 93.

² - ابن جني، الخصائص، ج2، ص 88. وينظر: محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص 68.

³ - ابن جني، الخصائص، ج2، ص 88..

⁴ - الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج1، ص 119.

والحقيقة أنّ هذا الاضطراب يرجع إلى أسباب تتعلق بشخصية الباحثين في النحو سواء منها ما تعلّق بجهودهم في معرفة الشواهد، أو ما تعلّق بنظرتهم إليها أو لمن رويت عنه، فأحيانا يطول باع الباحث فيعرف كثيرا من الشواهد فيثبت القياس، وأحيانا يقصر جهده عن الوصول لذلك فلا يثبت؛ وإذا وجدت لدى كل منهما شواهد متماثلة قد تختلف النظرة لهذه الشواهد في فهمها وإعرابها، وفتح باب القياس بها أو عدم الإكتفاء بها، وربما اختلفت النظرة إلى قائلها من حيث الثقة بها، وصحة عربيته، وكلّ هذها أسباب شخصية تتعلق بالباحثين، ويمكن الاطلاع على كثير من نماذجها في كتب مسائل النحو والخلاف.

وإذا كان التفاوت في الفصاحة هو السبب في تفضيل هذه القبائل، فإنّ جميع هذه القبائل العربية وفروعها اعتبرت حجة يؤخذ عنها ويقاس على قولها رغم التفاوت بينها، وفي هذا النطاق يدخل ما يسمى بموقف مدرستي الكوفة والبصرة من القياس، فأراء الباحثين في هذا الموضوع متشعبة ومضطربة، وما يهمنا منها هنا موقف ابن مضاء؟ فهل نادى فعلا إلى الغاء القياس جملة وتفصيلا أم أنّ له رأيا آخر فيه؟؟

لقد ذكر ابن مضاء رأيه في القياس عرضا في جزئيات متناثرة من كتابه (الرد على النحاة) وأثناء حديثه عن العلل النحوية، ولم نجد له في كتابه هذا طول نفس في رأيه عن القياس مثلما وجدناه عن آرائه الأخرى عن العامل أو العلل النحوية مثلا. والقياس عنده - كما استقاه من النحاة السابقين - نوعان: قياس نحوي، وقياس عقلي.

أمّا القياس النحوي فهو - كما عرفناه سابقا عند ابن الانباري في لمع الأدلة - الأحكام النحوية التي تصدق على النصوص اللغوية الواردة بطريقة واحدة أخذت منها القاعدة ثم تعمم تلك القاعدة على النصوص التي لم ترد. وأمّا القياس العقلي فهو قياس أحكام على أحكام لنوع من المشابهة، وإقامة الصلة بين الأحكام.

وقد بيّن ابن مضاء موقفه من هذا وذلك فقال عن النوع الأوّل في باب التنازع: "فإن قيل: النحويون لم يذكروا في هذا الباب إلاّ الفاعل والمفعول والمجرور، وهنا معمولات كثيرة على مذهبهم كالمصادر والظروف والأحوال والمفعولات من أجلها، والمفعولات معها، والتمييزات، فهل تقاس هذه

على المفعولات بها أو لا تقاس؟ وقد أجاب عن ذلك بعد أن تحدّث عن كلّ هذه المعمولات بقوله:
والأظهر ألا يقاس شيء من هذا على المسموع إلا أن يسمع في هذا كما سمع في تلك¹.

ومن هنا نرى أنّ ابن مضاء لم يتعرض لهذا النوع من القياس في رأي صريح ومباشر، وإنّما أعطى رأيه فيه في جزئيات من كتابه. وفكرته عن هذا النوع من القياس ترتبط ارتباطاً أساسياً بفكرته عن النصوص اللغوية، فهو يجيزه إن ورد له من النصوص ما يصححه، وهو يرفضه إذا لم ترد له نصوص تؤيده. ففي قياس المعمولات على المفعول به في التنازع رفض ذلك إلا أن يسمع في هذه كما سمع في تلك - كما أشار سابقاً.

أمّا القياس العقلي فقد واجهه بصراحة مبيناً أنّ النحاة لم يتحرّوا الدقة في هذا النوع من القياس، وذلك لأنّهم يحملون الأشياء على الأشياء دون أن تكون هناك صلة كاملة بين الأمرين؛ هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يدعون أنّهم في ذلك تابعون للعرب، وأنّ العرب قد أرادت ذلك، وهم في الأمرين قد جانبهم التوفيق. والعرب أمة حكيمة، فكيف تشبه شيئاً بشيء؟ وتحكم عليه بحكمه؟ وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع! وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جهلاً، ولم يقبل قوله فلم ينسبون إلى العرب ما جهل به بعضهم بعضاً؟ وذلك أنّهم لا يقيسون الشيء، ويحكمون عليه بحكمه إلا إذا كانت علة حكم الأصل موجودة في الفرع، وكذلك فعلوا في تشبيه الاسم بالفعل في العامل وتشبيههم (إنّ واخواتها) بالأفعال المتعدية في العمل².

أمّا المثال الذي ضربه على فساد القياس في النحو (تشبيه الاسم بالفعل في العامل) فهو:
"إعرابالفعل المضارع، حيث يذهب النحاة إلى أنّه أعرب لتشبهه بالاسم أو بمعنى أدق لأنّه قيس على الاسم، فالاسم أصل في الإعراب، والفعل فرع³". وقالوا: إنّ الفعل اكتسب الإعراب لعنتين:
أولهما: كونه صالحاً للحال والاستقبال كالفعل (يقوم)، فإذا قلت: (سوف يقوم) تخصصلاستقبال بعد أن كان شائعاً؛

¹ - ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 115 و 116.

² - المصدر نفسه، ص 134. وينظر: فادي صقر أحمد عصيد، جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي، ص 124.

³ - ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 135.

وثانيهما: أنّ لام الابتداء تدخل على الاسم مثل: (إن زيدا لقائم)، وتدخل على الفعل المضارع مثل: (إن زيدا ليقوم).

وبهاتين العلتين صار الفعل المضارع معرباً؛ ولكن ابن مضاء رفض هذين السببين أو هاتين العلتين لإعراب المضارع، وعنده أنّ الإعراب أصل في الفعل المضارع كما هو أصل في الاسم؛ ويحكم بإعراب المضارع من غير حاجة إلى هذا القياس؛ وهو يراجع النحاة في زعمهم أنّ الإعراب أصل في الاسم لأنّه يأتي فاعلاً، ومفعولاً، ومضافاً إليه فيعرب لبيان هذه الأحوال، وعنده أنّ الفعل أيضاً معرّض لمثل هذه الوجوه فهو مثبت، ومنفي، ومأمور به، ومنهي عنه، وشرط ومشروط، ومخبر به، ويستفهم عنه؛ فهو بحاجة إلى الإعراب كحاجة الاسم إليه، ولذلك فهو لا يسلم أنّ الإعراب في الفعل فرع، ويرى أنّ الأسلم أن يقال: إنّ الفعل المضارع يكون معرباً إذا لم يتصل بنون التوكيد ولا بنون النسوة. ولا حاجة إلى هذا القياس، وهذه العلل التي تشغل بال الدارس ولا تثبت بالتمحيص؛ فالنزاع والاضطراب في القياس لا جدوى منه في رأي ابن مضاء، "وأساس عدم الجدوى لديه يرتبط باحترامه لنصوص اللغة، وقد وضّح ذلك في أمرين¹:

الأوّل: ليس هذا من اللغة الفصيحة التي يحتاجها الناس، فحاجة الناس لمعرفة اللغة لا تفتقر لهذا الاضطراب والنزاع؛

أمّا الثاني: أنّه مظنون مستغنى عنه، والظنّ ليس نصاً من نصوص اللغة، ومن أهمّ ما يترتب عليه اضطراب الأقيسة. فابن مضاء يرفض هذا النوع من القياس معتمداً على أساسين²:

أحدهما: عقلي، يلخصه أنّ المشابهة غير كاملة بين المقيس والمقيس عليه؛
والآخر: لغوي، وهو إنكار أنّ العرب أرادت ذلك، أو بعبارة أخرى: إنكار أن يكون هذا مما له صلة بنطق العرب واستعمالاتهم. ولكن في حقيقة الأمر إنَّ إرادة العرب هذا القياس التي رفضها ابن مضاء هي إرادة للنحاة لا للعرب، ثمَّ إنّ نسبة النحاة إلى العرب إرادة ذلك غير صحيحة، حيث إنّ العرب لم يفكروا في الأقيسة وطريققتها لأنَّهم كانوا يتكلمون فقط، وكيف يتصوّر أنّ العربي قد وقف أثناء نطقه للفعل المضارع ليرفعه قياساً على الاسم لمشابهته إياه!! وأنّه نطق (لا اله الا الله)

¹ - فادي صقر أحمد عسيده، جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي، ص 124.

² - محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص 85.

فاستعمل إرادته لا في معنى الشهادة، بل في نصب الاسم، ورفع الخبر قياساً على (أَنَّ الإله هو الله) التي هي بدورها مقيسة على الفعل في العمل. وقد التزم ابن مضاء هذا الرفض في الأمثلة التي وردت لهذا القياس في ثنايا الكتاب، وهذا بعضها¹:

- في الاسم الذي لا ينصرف قال: فإن كان في الاسم علتان أو واحدة تقوم مقام العلتين، فإن كلّ واحدة من العلتين تجعله فرعاً مُنَع ما مُنَع الفعل، وهو الخفض والتتوين، والوجه عندهم لسقوط التتوين من الفعل ثقله، وثقله لأنّ الاسم أكثر استعمالاً منه، والشيء إذا عاوده اللسان خفّ، وإذا قلّ استعماله ثقل، وهذه الأسماء غيرها أكثر استعمالاً منها فتقلت!! فمنعت ما منع الفعل من التتوين وصار الجر تبعاً له؛ وليس يحتاج من هذه إلّا إلى معرفة تلك العلل التي تلازم عدم الإنصراف، وأمّا غير ذلك ففضل، هذا لو كان بيّناً، فكيف به وهو ما هو في الضعف!! لأنّه ادّعاء أنّ العرب أرادت!! ولا دليل على ذلك إلّا سقوط التتوين، وعدم الخفض، وهذان إنّما هما للأفعال، فلولا شبه الأفعال لما سقط منها ما يسقط من الأفعال².

- في الردّ على من استدل على الإضمار في المشتق بأنّ الضمير يظهر في بعض المواضع مثل: (زيد ضارب هو وبكر عمراً) قال: "ومن أين قست حال غير العطف على العطف؟ وجعلت حال العطف مع قلّتها أصلاً لغيرها على كثرتها؟ والمتكلم لا ينوي الضمير إلّا إذا عطف عليه، وإذا لم يعطف عليه لم ينوه، وهل قياس هذا على هذا إلّا ظن، وكيف يثبت الظن شيئاً مستغنى عنه، لا فائدة للسامع فيه ولا داعي للمتكلم إلى إثباته، وإثباته عي³".

ففي الإقتباس الأوّل تأييد للفكرة مع الارتباط بمنهجه في احترام النصوص، فقد عقد النحاة مشابهة بين الأسماء التي لا تنصرف والأفعال في أنّ كلا منهما يمنع الخفض والتتوين، وراحوا يلتمسون لذلك الوسائل من الثقل والخفة والمشابهة في علل الفروع؛ وابن مضاء يرفض هذا القياس معتمداً على أساسين لغويين:

¹- محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة، ص 86.

²- ينظر: ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 157 وما بعدها.

³- المصدر نفسه، ص 101. وينظر: محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص 86.

الأوّل: معرفة تلك الصفات التي توجد في الأسماء غير المنصرفة "للعلل" بصرف النظر عن تلك المشابهة المدّعاة؛

الثاني: أنّ النحاة يدّعون أنّ العرب أرادت هذا القياس، والعرب لم تُرد ذلك، أو بعبارة قريبة: العرب لم تستعمل ذلك، وهل أعطينا مفاتيح الغيب حتى تحكم على الإرادة!!
وفي الاقتباس الثاني رفض قياس استتار الضمير في غير العطف قياسا على العطف مستندا أيضا في رفضه إلى أساس لغوي وهو مناقشة (الظن) الذي عقد النحاة به القياس، فالظن ليس نصا من النصوص، بل أمرا عقليا يفترض أشياء، ويترتب عليها أحكاما لا داعي إليها، فما يثبته الظن هنا يستغنى عنه المتكلم والسماع، وقد يؤدي إلى العي في الكلام فمما أحرى ألاّ يعتمد! وألاّ يعتمد أيضا ما ترتب عليه من قياس.

ومنشا الظن هو الرأي الشخصي والتخيل! وذلك لا يصلح أساسا لدراسة اللغة التي هي اجتماعية؛ ولأنّ المذهب الظاهري لا يأخذ بالقياس الفقهي في علوم الدين وما يتصلّ به من علل واكتفى بالظاهر من القرآن والحديث، فقد دعا ابن مضاء إلى إلغاء القياس في النحو.

ومن هنا نستنتج أنّ ابن مضاء يقبل ويثبت القياس النحوي معتمدا على النصوص الصحيحة التي حددها اللغويون للاستشهاد، فهو بذلك يقف مع النحاة في جانب واحد من حيث الاعتراف بالقياس منهاجا للبحث؛ ويرفض القياس العقلي الذي يقوم على تشبيه ظاهرة لغوية بظاهرة أخرى لها حكم معين ليثبت للأولى حكم الثانية. وقد بنى رفضه هذا على أنّ المشابهة غير تامة بين الحكمين، وأنّ العرب لم ترد ذلك، وأنّه قياس يقوم على الظن، ذلك أنّ العلاقة الذهنية بين الظاهرتين لا تصلح كأساس لبناء القواعد اللغوية، فهذه المشابهة قائمة على العقل، واللغة لا تدرس على أساس العقل، وإنّما تدرس على أساس العرف الذي يعتمد على السماع، وقد اعتمد ابن مضاء في قبوله ورفضه غالبا على احترام النص اللغوي، فقبل على أساسه، ورفض أيضا على الأساس نفسه. وقد كانت هذه الدعوة من الركائز الأساسية في نظرية ابن مضاء من أجل تيسير النحو العربي والخروج به من بعض تعقيداته، إذ إنّ الدعوة إلى إلغاء هذا القياس هي دعوة مبطنّة لإلغاء العلل مرّة أخرى، وهي دعوة من شأنها أن تسهم بشيء ليس باليسير في تسهيل النحو العربي وتيسير الدرس النحوي.

ت- اجتهاد ابن مضاء وآراؤه في التمارين غير العملية:

والتمارين غير العملية هي "تلك الأبحاث التي يوجد الكثير منها في كتب النحو والصرف ولا تقدم شيئاً مفيداً، فهي تدلّ على البراعة الذهنية أكثر مما تخدم اللغة"¹؛ فهي افتراضية غير عملية، لا تفيد في النطق ولا تدخل في الأسلوب العربي، بل هي لمجرد التمرين، وما كان للأسلوب العربي عهد بها من قبل. ولقد واجه ابن مضاء هذا القياس ذاكراً رأيه في صراحة ووضوح فيما تناوله من مظاهره سواء على مستوى التصريف في المفردات غير العملية، أو على مستوى النحو في الجمل غير العملية.

وأما المفردات غير العملية فقد ضرب لها مثلاً من قول النحاة: "(ابن من كذا مثال كذا) كقولهم "ابن من (البيع) مثال (فعل)، فيقول قائل (بوع) أصله (بُيع)، فيبدل من الياء واوا لانضمام ما قبلها لأنّ النطق بها ثقيل"². ومن قال (بيع) بالكسر، كسر (الباء) لتصح (الياء) كما قالت العرب (بيض وعين وغيد) في جمع (بيضاء وعيناء وغيداء)، ثم قال بعد أن ذكر النزاع والمجادلات في احتجاج كل لرأيه: وهذا في مسألة واحدة! فكيف إذا أكثر من هذا الظن وطال فيه النزاع، وامتدّت فيه أطناب القول مع قلة جداه وعدم الافتقار إليه؛ والناس عاجزون عن حفظ اللغة الفصيحة الصحيحة فكيف بهذا المظنون المستغنى عنه!³. وقد ساق ابن مضاء حجج النحويين في هذه القضية وأوضح فسادها، وأنّه لا حاجة لنا بها سوى التمرين فيما لا فائدة فيه، فأيّ فائدة نفيدها من صيغة (بوع أو بيع) التي لم تأت عن العرب، والتي لسنا في حاجة إلى استعمالها؟ لهذا قال في هذا النوع من التمارين غير العملية: وهو مما ينبغي أن يسقط من النحو.

وأما الجمل غير العملية فقد ضرب لها مثلاً من قول النحاة باب التنازع -نحو ما رأيناه في باب العامل- في الأفعال المتعدية إلى فعلين أو إلى ثلاثة أفعال في مثل: "أعلمت وأعلمني زيد عمراً منطلقاً"⁴ على التعليق بالثاني وعلى التعليق بالأوّل، وما إلى ذلك من الأمثلة التي رأيناها سابقاً

¹ - محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص 81.

² - ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 138.

³ - المصدر نفسه، ص 44. وينظر: خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ص 319.

⁴ - ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 98. وينظر: فادي صقر أحمد عصيد، جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي، ص 125.

والتي قال عنها: "ورأيي في هذه المسألة وما شاكلها أنّها لا تجوز لأنّه لم يأت لها نظير في كلام العرب وقياسها على الأفعال الدالة على مفعول به واحد قياس بعيد لما فيه من الإشكال بكثرة الضمائر والتأخير والتقديم"¹.

ومن هذا المنطلق دعا ابن مضاء إلى إلغاء التنازع والاشتغال، وتخليص النحو منهما، حيث يرى أنّ "عبارات التنازع وأمثلة التصريف السابقة يحتاج فيها إلى البحث عن علل لكل وجه وترجيح لهذه العلل، فتتشابك المسائل ولا تزيد النحو إلّا تعقيداً، والمتعلم إلّا مللاً؛ ويرى أنّها تفيد نطقاً، وهي أفضل من الإطالة في مسائل خلافية لا تفيد نطقاً إلّا أنّه لا ينبغي أن ينشغل فيها المتعلم إلّا بعد أن يأخذ ما تمس الحاجة إليه، وإن كان حذف أمثال هذه من صناعة النحو مقوياً لها ومسهلاً"²؛ وتخليص النحو العربي من هذه التمارين غير العملية تعدّ ركيزة أساسية من ركائز نظريته الداعية إلى تخفيف النحو وتسهيله على الناس حتى يستطيعوا حفظه وحفظ اللغة الفصيحة، وهي دعوة تسهم في تسهيل الدرس النحوي الذي طالب به ابن مضاء وسخر كل مجهوداته من أجله ومن أجل تحقيقه في ميدان النحو كما هو في ميدان الفقه الإسلامي.

أمّا الأسس التي بنى عليها رأيه في رفض هذا القياس فهي³:

أولاً: بعد العلاقة بين المقيس والمقيس عليه، إنّها علاقة مختلفة أدّت إلى هذه التمارين التي لا تجدي؛ فقياس الأفعال الدالة على ثلاثة مفاعيل على ما يدلّ على مفعول به واحد قياس بعيد في التنازع والمفردات التي تبنى على غيرها -سواء أكان هذا الغير صيغة أو كلمة - أيضاً من القياس المختلق لأنّ القياس في المفردات له أبواب خاصة محدّدة فليس لأحد أن يخترع في اللغة كما يريد، حيث إنّ الألفاظ تستعمل لوجود نصّها في اللغة أو نماذجها العامة في الصياغة، أمّا ما لا معنى له على الإطلاق فلا يمكن وصفه بأنّه من اللغة، وإنّما يمكن وصفه بأنّه صناعة نحوية، بل صناعة غير مفيدة ومن حقها الرفض! ولا أدري كيف يمكن أن يقبل العرف اللغوي كلمات مثل: (مَوَيْت) بمعنى كتبت (ما)، و(زَوَيْت) إذا كتبت زايًا، و(كَوَيْت) إذا كتبت (كافًا) حسنة، أو كيف

¹-ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 99.

²- المصدر نفسه، ص 161 وما قبلها. وينظر: خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ص 319.

³- ينظر: محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء، ص 91 و 109 و 110.

يقبل أن يسمى رجلا ب(عَلَى أو لَدَى) ثم تثني وتجمع. ولذلك وصفه ابن مضاء بأنه ينبغي أن يسقط من النحو، ووصفه أخيرا بعدم الجدوى.

ثانيا: اللغة لا تؤيّد ذلك القياس، فالجمل غير العملية لم يأت لها نظير في كلام العرب الذي لا يتفق مع هذه التمارين في صحته وفي فصاحته. والمفردات غير العملية لا تفيد في معرفة اللغة الفصيحة الصحيحة بقدر ما هي مجهود دراسي عقيم لا يخدم اللغة بقدر ما يجهد الذهن ويشوّش الدّراسة، وقد حدث ذلك بسبب افتراض الصحة والخطأ في الجمل والصيغ اعتمادا على الذهن لا على العرف.

ومن هنا يتبيّن لنا أنّ لابن مضاء رأيا صريحا وواضحا في هذا الموضوع حين دعا إلى إلغاء هذه التمارين غير العملية التي أثقلت النحو بعلل وأقيسة لا طائل تحتها سوى الجهد والخلاف والتعب، وذلك من أجل تيسير النحو العربي وتسهيل الدّرس النحوي، فكما دعا ابن مضاء إلى إلغاء نظرية العامل والعلة والمعلول والأقيسة، فقد دعا أيضا إلى إلغاء هذه التمارين غير العملية التي وضعها النحاة، سواء أكان ذلك في الجمل أو المفردات، وأساس هذا الرفض أنّ العلاقة في هذا القياس علاقة مختلفة لأنّها بعيدة أو مظنونة؛ وهذا مسلك يتّفق مع المنهج اللغوي الحديث الذي يبني على أساس احترام النصوص الصحيحة.

من كلّ ما سبق تتّضح لنا الأسس التي قامت عليها ثورة ابن مضاء، وأثر هذه الثورة في تسهيل النحو العربي؛ وهي:

أوّلا: الدعوة إلى إلغاء نظرية العامل؛

ثانيا: الدعوة إلى إلغاء العلل الثواني والثالث؛

ثالثا: الدعوة إلى إلغاء القياس؛

رابعا: الدعوة إلى إلغاء التمارين غير العملية.

هذه هي أهمّ الأمور والمسائل التي تضمّنت اجتهادات ابن مضاء وآراءه في الدّرس النحوي التي جاءت في كتابه الوحيد الذي وصل إلينا (الرد على النحاة)، والتي كان قد دعا فيها إلى هدم الكثير من الأسس التي استقر عليها النحو المشرقي، وقد كان رده موجّها إلى نحوي العراق بوجه

خاص كما صرح بذلك، والى النحو المشرقي عامة؛ وذلك لأنّ النحو المشرقي هو الأساس الذي دخل الأندلس وبنى عليه نحاة هذا البلد دراساتهم النحوية؛ وهم وغيرهم من المتأخرين الذين أوصلوا النحو إلى ما وصل إليه، ففرّعوا بحوثه، وشعّبوا موضوعاته حتى أفسدوه وأخلوا به، بعد أن كان غرضهم في وضعه غير ما انتهوا إليه فيه، يقول ابن مضاء: "وإني رأيت النحويين - رحمة الله عليهم - قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن وصيانته عن التغيير فبلغوا من ذلك الغاية التي أمّوا، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا، إلّا أنّهم التزموا ما لا يلزمهم، وتجاوزوا به القدر الكافي فيما أرادوه منها، فتوعّرت مسالكها ووهنت مبانيها، وانحطت عن رتبة الإقناع حججها، على أنّها إذا أخذت المأخذ المبرراً من الفضول المجرد عن المحاكاة والتخييل كانت من أوضح العلوم برهاناً، وأرجح المعارف عند الامتحان ميزاناً، ولم تشتمل إلّا على يقين أو ما يقاربه من الظنون"¹.

وقد صرح ابن مضاء - منذ الصفحات الأولى من الكتاب - أنّ الدافع الذي دفعه إلى تأليف هذا

الكتاب هو بذل النصيحة فقال في المقدمة: "فإنّه حملني على هذا المكتوب قول الرسول ﷺ:

"الدِّينُ النَّصِيحَةُ"²؛ حيث إنّ مقصد ابن مضاء في كلّ ما ذهب إليه من إلغاء هذه الأبواب - التي ذكرناها سابقاً - إنّما هو التخفيف عن المتعلمين كي لا يتيهوا في هذه التفريعات، والتعليقات، والتقديرية، والتأويلات التي لا تجوز في كلام الناس، فكان يقصد في عمله إلى تيسير النحو بحذف ما يستغني عنه النحوي، يقول: "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنّبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه"³.

وبذلك كانت صيحة ابن مضاء المنبّه في الوقت المبكر لإعادة النظر في منهج النحو قبل أن ينفر البقية الباقية من طلاب هذا الدرس، وهو في كتابه هذا لا يدعو إلى هدم النحو ونسف الماضي، بل يطالب بتجريد النحو من الشوائب وتخليصه من صناعة النحاة، إنّّه بصراحة يريد تخليص النحو من النزعة المنطقية والفلسفية التي كان قد شدّد فيها النكير على النحاة للقول بها، فنثار على العلل النحوية (العلل الثواني والثالث)، ودعا إلى إلغاء العامل، وإبطال القياس، وترك

¹ - ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 80 و 81.

² - المصدر نفسه، ص 79 و 80. وينظر: خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ص 316.

³ - المصدر نفسه، ص 85.

المسائل النظرية، وإسقاط كلّ ما لا يفيد في النطق في أبواب كثيرة من النحوجرت إلى التأويل البعيد، وتقدير ما لا يحتاج إليه الكلام.

ومع أنّ هذه الصيحة لم يكن لها أثر على معاصريه ومن جاء بعدهم، حيث استمر الغلاة في النحو في الصناعة النحوية بعد ابن مضاء، وبقي النحاة يترسمون خطأ من سبقهم، إلا أنّ هذه الدعوة كانت في أوائل القرن العشرين حافظاً لعدد ليس بالقليل من الباحثين المبرزين في النحو الذين ساروا على الطريق ذاته، ودعوا إلى تخليص النحو مما لا يفيد، وفي ذلك بعث فكرة ابن مضاء؛ إذ وجدنا عدداً من الأساتذة والباحثين يدعون إلى تيسير النحو، ومن أشهرهم: الدكتور إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو)، والدكتور شوقي ضيف محقق كتاب (الرد على النحاة)، والدكتور مهدي المخزومي الذي رفض العلل والعمل بها، وغيرهم كثير شاركوا ابن مضاء همّ تعقيد النحو، والتخلّص من كلّ ما لا يفيد نطقاً¹.

ومن هنا يمكن القول أنّ ابن مضاء كان أمةً وحده بين النحاة، وأحد الرجال الذين كانت حياتهم ظاهرة نحوية فريدة لا تتكرر كثيراً حيث وصلت دراسة النحو فيه وفي عصره، وفيما يلي عصره إلى مستوى النضج الذي يماثل مستواه في القرن الرابع الهجري في المشرق، لم يسبقه في نهجه عن أصول النحو أحد قبله، ولم يقدره النحاة التقليديون بعده حقّ قدره، غاب عن الدرس النحوي رأيه حتى كان عصرنا الحاضر حيث ظهرت مكانته العلمية في النحو العربي، وتميّزت شخصيته النحوية ليأخذ مكانته في الدرس اللساني الحديث، ويحتلّ مرتبة النحاة المشهورين المجدّدين أين أصبحت الدراسات اللسانية الحديثة تحتفي به وبآرائه، وتجعل منه أحد المعالم الهادية في طريق التطور اللغوي والنحوي، وذلك نظراً لآرائه واجتهاداته النوعية في النحو العربي أين يكاد يكون مدرسة بعينه. فإذا كانت هذه اجتهادات ابن مضاء القرطبي النحوية النابعة من بلاد الأندلس، فما هي الاجتهادات التي أحدثها ابن مالك النحوي الجياني الأندلسي؟

1- ينظر: معاذ السرطاوي، ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية، ص 139 وما بعدها.

المبحث الثاني

ابن مالك وجهوده في الدرس النحوي

- 1- مولده ونشأته وحياته العلمية.
- 2- جهوده في الدرس النحوي:
 - 1/2- جهوده في التأليف النحوي.
 - 2/2- جهوده في وضع المتون النحوية وتصنيفه للألفية.
 - 3/2- جهوده في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف وأثر ذلك على الدرس النحوي.
- منهج ابن مالك النحوي: (انتخابه من المدارس السابقة).
- آراؤه التي انفرد بها.

المبحث الثاني: ابن مالك وجهوده في الدرس النحوي:

1- مولده ونشأته وحياته العلمية:

هو جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجبّاني، المتوفى بدمشق سنة (672هـ) إمام النحاة واللغويين في عصره، وأهم من يُحسب في الأندلسيين وإن عاش زمناً طويلاً في المشرق، وتشير أكثر الروايات إلى أنّ ابن مالك ولد في الأندلس بمدينة جيان سنة (600 هـ)؛ وكانت الأندلس آنذاك تمرُّ بفترة من أرح فترات تاريخها؛ حيث تساقطت قواعدها وحواضرها في أيدي القشتاليين. بدأ دراسته في بلده بحفظ القرآن الكريم، ودراسة القراءات، والنحو، والفقهاء على مذهب الإمام مالك، فأخذ العربية والقرآن بجيان عن ثابت بن خيار الكلاعي من أهل بلده، وقد ذكر لنا المقري في كتابه "نفح الطيب" بعض أسماء شيوخ ابن مالك الذين تلقى العلم على أيديهم قبل هجرته إلى الشام، فذكر أنّه أخذ العربية والقراءات على ثابت بن خيار، وأحمد بن نوار، وهما من شيوخ العلم وأئمة في الأندلس، حيث أخذ العربية عن غير عالم في موطنه، واستمع إلى الشلوبين، ثم هاجر في ريعان شبابه مع من هاجر إلى المشرق الإسلامي بعد سقوط المدن الأندلسية؛ يبدو أنّ رحلته كانت بين عام (625 هـ)، وعام (630 هـ)، وذلك بسبب الفتن والاضطرابات أولاً، وعلى عادة أكثر علماء الأندلس حينذاك للحج والدراسة ثانياً¹.

قدّم ابن مالك الأندلسي دمشق وهناك استكمل دراسته، واتّصل بجهازة النحو والقراءات، فسمع من مكرم بن محمد القرشي، وأبي صادق الحسن بن الصباح، وعلم الدين السخاوي شيخ الإقراء في عصره، وغيرهم؛ ثم توجه إلى حلب وكانت من حواضر العلماء، ولقي ابن الحاجب وأخذ عنه، وفيها تتلمذ لابن يعيش أحد أئمة النحو في عصره، وجالس تلميذه ابن عمرو²، وقد هيأت له ثقافته الواسعة ونبوغه في العربية والقراءات أن يتصدر حلقات العلم في حلب، وأن تُشدّ إليه الرّجال، ويلتف حوله طلاب العلم بعد أن صار إماماً في القراءات وعلمها، متبحراً في علوم

¹ ينظر في ترجمة ابن مالك: ابن الجزري، طبقات القراء، القاهرة: 1932م، مكتبة الخانجي، ج2، ص 180. وابن تغرى

بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج7، ص 243. وشوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 309.

² ينظر: الصفي، الوافي بالوفيات، تح: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، ط1. بيروت: 2000م، دار إحياء التراث العربي، ج3، ص 159. والسيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص 131. وابن القيم الجوزية، مفتاح دار السعادة، ج1، ص 136. والياضي، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، ج4، ص 173.

العربية، متمكناً من النحو والصرف لا يباريه فيهما أحد، حافظاً لأشعار العرب التي يُستشهد بها في اللغة والنحو، وكان إمام المدرسة السلطانية فيها، فأخذ يلقي بحلب دروسه في النحو ويؤلف، وهناك نظم (الكافية الشعرية)؛ ثم ارتحل إلى حماة من البلاد الشامية تسبقه شهرته، واستقر بها فترة، نشر فيها علماً وتصدّر فيها دروس العربية والقراءات، ونظم ألفيته المشهورة، وهي (خلاصة الكافية الشافية)؛ ثم غادرها إلى القاهرة، واتّصل بعلمائها وشيوخها، ثم عاد إلى دمشق، وتصدر حلقات العلم في الجامع الأموي، وعيّن إماماً في "المدرسة العادلية الكبرى" حيث المجمع العلمي العربي الآن، وولّي مشيختها، وكانت تشترط التمكن من القراءات وعلوم العربية؛ وظلّ في دمشق مشغولاً بالتدريس والتصنيف حتى تُوفّي بها. وكان أكثر ما يلقيه على تلاميذه النحو، كما كان يدرّس القراءات. وقيل: كان يخرج على باب مدرسته ويقول: هل من راغب في علم الحديث أو التفسير أو كذا أو كذا قد أخلصتها من ذمّي؟ فإذا لم يُجب قال: خرجت من آفة الكتمان. تكاثر عليه الطلبة وحاز قصب السبق، وصار يُضرب به المثل في معرفة دقائق النحو وغوامض الصرف، وغريب اللغات، وأشعار العرب؛ وألّف المصنفات المفيدة في فنون العربية، ومن ذلك كتاب (التسهيل) الذي لم يُسبق إلى مثله¹. كان أمة لا في الاطلاع على كتب النحاة وآرائهم فقط، بل أيضاً في اللغة وأشعار العرب التي يستشهد بها في النحو، وكذلك كان أمة في القراءات ورواية الحديث النبوي؛ وجعله ذلك يكثر من الاستشهاد في مصنفاته، فإن لم يكن فيه الشاهد عدل إلى الحديث، فإن لم يجد فيه ما يريده من الشواهد عدل إلى أشعار العرب. وهو يعدّ أول من استكثر من رواية الحديث في النحو. وحقا كان يستشهد به من قبله في مصنفاتهما ابن خروف والسهيلي، بل كان يستشهد به أحيانا أبو علي الفارسي وابن جني، وابن بري المصري، ولكنه هو الذي توسع في الاستشهاد به.

¹ - ينظر: القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ج2، ص 379. وعبد الرحيم الإسنوي، طبقات الشافعية، ج2، ص 250. وابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ج2، ص 181.

تلاميذه:

تبوّاً ابن مالك - كما رأينا - مكانة مرموقة في عصره، حيث انتهت إليه رئاسة النحو والإقراء، وصارت له مدرسة علمية تخرّج فيها عدد من النابغين، كانت لهم قدم راسخة في النحو واللغة، ومن أشهر تلاميذه¹:

ابنه "محمد بدر الدين" الذي خلف أباه في وظائفه، وشرح الألفية، وبدر الدين بن جماعة قاضي القضاة في مصر، وأبو الحسن اليونيني المحدث المعروف، وابن النحاس النحوي الكبير، وأبو الثناء محمود الحلبي كاتب الإنشاء في مصر ودمشق، والشيخ الإمام النووي، والعلم الفاروقي، والشمس البعلبي، والزين المزي؛ وكفاه شرفاً أنّ ممّن أخذ عنه الإمام النووي وقال: "إنّه عناه بقوله في الألفية: ورجل من الكرام عندنا"².

منزلته وأخلاقه:

كان ابن مالك رحمه الله ذا عقل راجح، حسن الأخلاق، مهذباً، وذا رزانة، وحياء، ووقار، وانتصاب للإفادة، وصبر على المطالعة الكثيرة، وكان حريصاً على العلم، حتى إنه حفظ يوم موته ثمانية شواهد³؛ وكان كثير المطالعة، سريع المراجعة، لا يكتب شيئاً من حفظه حتى يراجعه في محله، وهذه حالة المشايخ الثقات، والعلماء الأثبات، ولا يرى إلّا وهو يصلي أو يتلو أو يصنّف أو يُقرئ. كان ابن مالك إماماً في القراءات وعللها، وأما اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها والاطلاع على وحشيّتها، وأما النحو والتصريف فكان فيهما بحرّاً لا يُجارى وحرّاً لا يُبارى، وأما أشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة والنحو فكانت الأئمة الأعلام يتحيرون فيه ويتعجبون من أين يأتي بها، وأما الاطلاع على الحديث، فكان فيه غاية. وكان أكثر ما يستشهد

¹ - الصفدي، الوافي بالوفيات، ج3، ص362. والياضي، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، ج4، ص173. وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ج4، ص140.

² - ابن قاضي شهبه، طبقات النحاة واللغويين، ص133. وابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج5، ص339. وينظر: العثيمين (فضيلة الشيخ العلامة محمد بن صالح)، شرح ألفية ابن مالك، ط1. المملكة العربية السعودية - الرياض: 1434هـ، مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، مكتبة الرشد - ناشرون، مج1، ص21 من مقدّمة الشارح.

³ - المقري، نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، ج2، ص427.

بالقرآن، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث، وإن لم يكن فيه شيء عدل إلى أشعار العرب¹، فكان أوحده وقته وعصره في علم النحو واللغة مع كثرة التدوين والصلاح.

2- اجتهاد ابن مالك في الدرس النحوي:

1/2-اجتهاده في التأليف: عاش ابن مالك أكثر من سبعين عامًا، قضى أكثرها في الدراسة والتعليم والتصنيف، حيث كان غزير الإنتاج، تواتيه موهبة عظيمة ومقدرة فذة على التأليف، فكتب في النحو واللغة والعروض والقراءات والحديث، وكان نظم الشعر عليه سهلا رجؤه وطويله وبسيطه، وكان مشهورًا بنظم الضوابط التي تسهل الأمور على المتعلمين، فأخرج كثيرًا من مؤلفاته النحوية واللغوية نظمًا. ومن أشهر مؤلفاته²:

• ألفيته المشهورة أو الخلاصة³: وهي منظومة تقع في نحو ألف بيت من الرجز، أودع فيها ابن مالك خلاصة الكافية الشافية من نحو وتصريف، وقد ذكرها بعضهم بعنوان: (الألفية في تدوين المقاصد النحوية والصرفية). قام بشرحها كثير من العلماء منهم⁴: الأشموني، وابن هشام، والمرادي، وابن عقيل؛ "وقد نظمها للشرف البارزي في مدينة حماة؛ وقيل: نظمها لابنه تقي الدين الأسد"⁵.

• الكافية الشافية⁶: وهي منظومة طويلة تقع في حوالي ثلاثة آلاف بيت من بحر الرجز، تضم النحو والصرف، اقتبس تسميتها من مقدمتي شيخه ابن الحاجب في الكافية في النحو، والشافية في التصريف، واستوعب فيها معظم مسائل النحو والصرف، ونظمها في مدينة حلب، وهي الأصل

¹ - المقري، فح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، ج2، ص 223.

² - شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 309.

³ - عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، ص321. والياضي، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، ط2. بيروت: 1970م، مؤسسة الأعلمي للطبوعات، ج4، ص 173.

⁴ - ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ط3. بيروت: 1982م، دار الكتب العلمية، ج2، ص 181. وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ج4، ص 401.

⁵ - الصفدي، الوافي بالوفيات، ج1، ص 206.

⁶ - الياضي، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، ج4، ص 173. وابن كثير، البداية والنهاية، تح: أحمد أبو ملح، ط3. بيروت: 1987م، دار الكتب العلمية، ج13، ص 267.

الذي اختصر منه الألفية¹ - وقد شرحها ابنُ مالك - وطُبعت مع الشرح في جامعة أم القرى بتحقيق الدكتور عبد المنعم هريدي؛

- شرح الكافية الشافية²؛
- الموصل في نظم المفصل: "وقد حلَّ هذا المنظوم فسماه "سبك المنظوم وفك المختوم"³.
- التسهيل أو "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد"⁴: وقد قام بتحقيقه الأستاذ محمد كامل بركات وطبع في القاهرة بإشراف وزارة الثقافة، جمع فيه بإيجاز قواعد النحو مع الاستقصاء؛ بحيث أصبح يُغني عن المطوِّلات في النحو، وقد عُني النحاة بهذا الكتاب، ووضعوا له شروحاً عديدة، ومن أشهر شروحه: "التذليل والتكميل" لأبي حيان الأندلسي في عدة مجلات، وتعليق الفرائد للدماميني، والمساعد لابن عقيل؛
- وقد شرح ابن مالك كتاب (التسهيل)⁵، ولكنه لم يتمه، وصل فيه إلى باب المصادر. وقد جاءت أكثر مؤلفاته نظماً أو شرحاً مطولاً، وذلك وفقاً لمستوى التلاميذ أو القراء، ووفقاً للغاية من تلك المؤلفات التي وضعها؛
- شرح الجزولية؛
- إعراب مشكل صحيح البخاري⁶؛
- عمدة الحافظ وعدة اللافظ⁷ وشرحه، وقد قام بتحقيقه الدكتور عدنان الدوري وطبع في بغداد سنة 1977م.
- إيجاز التعريف في علم التصريف؛
- الاعتضاد في الظاء والضاد⁸؛

¹ - الصفدي، الوافي بالوفيات، ج3، ص 360.

² - المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

³ - المقري، نفح الطيب، ج2، ص 225.

⁴ - 5 و6 و7 و8 - المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

- المقدمة الأُسدية¹ صنّفها لابنه تقي الدين الأسد؛
- الفوائد في النحو؛
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: وهو تعليقات ومناقشات قيّمة لمشكلات الإعراب في صحيح الإمام البخاري؛ حققه ونشره محمد فؤاد عبد الباقي في القاهرة عام 1956م؛
- لامية الأفعال²: وهي منظومة لامية في (114) بيتاً من بحر البسيط، وقد شرحها ابن مالك، وشرحها كذلك ابنه بدر الدين وغيره؛
- الإعلام بمثلث الكلام: قصيدة عدد أبياتها خمسة عشر وثمانئة وألفاً بيت (2815) بشرح أحمد بن الأمين الشنقيطي، وذكرتها بعض المصادر³ بعنوان: (المثلث المنظوم)، وبعضها بعنوان: (المثلث في اللغة)؛
- إكمال الإعلام بتثليث الكلام: شرحٌ للمنظومة السابقة، "زاد عليه تلميذه ابن أبي الفتح عدّة ألفاظ"⁴؛
- إكمال الإعلام بمثلث الكلام⁵: أرجوزة نظمها في حلب في خمسة وخمسين وسبعمئة وألفي بيت (2755)، وأهداها إلى الملك الناصر عماد الدين؛
- ثلاثيات الأفعال⁶: يتضمّن ما جاء من الأفعال على (فَعَلَ وَأَفْعَلَ) بمعنى واحد، وهو على صلة بالكتب الثلاثة السابقة؛

¹ - المقري، نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، ج2، ص 225.

² - ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ج2، ص 180.

³ - الفيروزآبادي، البلغة، ص201. وابن قاضي شهبه، طبقات النحاة واللغويين، تح: محسن عياض، بغداد: 1974م، ص134.

⁴ - ابن قاضي شهبه، طبقات النحاة واللغويين، ص134.

⁵ - ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج5، ص 339. وابن القيم، مفتاح دار السعادة ومنتشور ولاية أهل العلم والإرادة، تح: هاني الحاج، القاهرة، المكتبة التوفيقية، ج1، ص 137.

⁶ - ذكرته معظم المصادر بعنوان (فَعَلَ وَأَفْعَلَ). ينظر: ابن القيم، مفتاح دار السعادة ومنتشور ولاية أهل العلم والإرادة، ج1، ص137. والمقري، نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، ج2، ص 424.

- تحفة المودود في المقصور والممدود¹: قصيدة همزية، عدد أبياتها واحد وستون ومئة بيت (161) من البحر الطويل. طبعت بالعنوان نفسه مع (الإعلام بمثلث الكلام)، بعناية أحمد بن الأمين الشنقيطي؛ ثم طبعت بشرح إبراهيم بن خطري الشنقيطي بعنوان: (تحفة المودود على المقصور والممدود)؛
- شرح تحفة المودود: شرحٌ للكتاب السابق²؛
- الإرشاد في الفرق بين الظاء والضاد: رسالة في ألفاظ متفقة المبنى مختلفة المعنى؛ ذكره ابن مالك في مقدمة كتاب الاعتماد؛
- الاعتماد في نظائر الظاء والضاد: طبع مرتين، الأولى: بتحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن والثانية: بتحقيق الدكتور ناصر حسين علي؛ شرح فيه الكتاب السابق ورتب ألفاظه على حروف المعجم؛
- الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد: قصيدة عدد أبياتها اثنان وستون بيتاً (62) مع شرحٍ عليها. نشرها حسين تورال وطه محسن ببغداد سنة (1972م)³؛
- قصيدة ظائية في الفرق بين الظاء والضاد، وشرحها: وهي منظومة مشابهة لرسالة الإرشاد في الفرق بين الظاء والضاد المتقدمة، وموضوعهما واحد⁴؛
- منظومة فيما ورد من الأفعال بالواو والياء: قصيدة تائية من البحر الكامل، عدد أبياتها سبعة وستون (67) بيتاً، ساقها السيوطي في المزهري؛ وقد طبعت مع عدد من المتن المتنوعة، بعنوان: (مجموعة مهمات المتن⁵)؛

¹ - الفيروزآبادي، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ص201 وابن القيم، مفتاح دار السعادة ومنشور أهل العلم والإرادة، ج1، ص 137.

² - الفيروزآبادي، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ص201 وابن القيم، مفتاح دار السعادة ومنشور أهل العلم والإرادة، ج1، ص 137.

³ - الصفي، الوافي بالوفيات، ج1، ص360. والسيوطي، المزهري في علوم اللغة العربية، ج2، ص 282.

⁴ - الدماميني، تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد، تح: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدي، ط1. 1983م، ج1، ص 30.

⁵ - السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج1، ص 131. والمزهري في علوم اللغة العربية، ج2، ص 279.

- النظم الأوجز فيما يُهَمز وما لا يُهَمز¹: وهي "قصيدة لابن مالك... شرحها شرحاً كافياً"²؛
- الوفاق في الإبدال³: كتاب مختصر في الإبدال؛
- ما اختلف إعجابه واتفق إفهامه⁴؛
- جمع اللغات المشكلة؛
- الضَّرْب في معرفة لسان العرب⁵؛
- فتاوى في العربية: جمعها بعض تلاميذه⁶؛
- الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة: جمع فيه الألفاظ المترادفة مرتبةً بحسب الموضوعات، لم يرد ذكره في مصادر ترجمة ابن مالك. وقد طبع بتحقيق: محمد حسن عواد؛
- القراءات القرآنية: فصلت كتب اللغة لأنه لخص فيها أنواع القراءات، ولم يتحدث عن وجوها اللغوية. وقد نظم فيها قصيدتين⁷.

لقد أَلَّف ابن مالك -كما بيّنا- في مختلف علوم العربية، وجاءت مؤلفاته على مستويين اثنين هما: المتون الموجزة، والشروح المطوّلة، أمّا مؤلفاته فقد بلغت ستة وأربعين كتاباً، ذكر بعضهم ثمانية وعشرين منها في منظومة شعرية⁸؛ أمّا فيما يخص النحو والصرف فقد جمع ابن مالك -في الغالب- بينهما في مؤلفاته لأنّ الفصل بين النحو والصرف ليس دقيقاً فيها، وإنّ غلب عليها النحو.

¹-ابن القيم، مفتاح دار السعادة ومنتشور أهل العلم والإرادة، ج1، ص 137. والمقري، نفع الطيب، ج2، ص 424.
²- حاجي خليفة (مصطفى بن عبد الله)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، عني بتصحيحه وتعليق حواشيه: محمد شرف الدين يالتقايا، بيروت - لبنان: 1941م، دار إحياء التراث العربي، ج2، ص 1960.
³- السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج1، ص 132.
⁴-الداميني، تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد، ج1، ص 33.
⁵- ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج5، ص 339.
⁶- ابن القيم، مفتاح دار السعادة ومنتشور أهل العلم والإرادة، ج1، ص 138.
⁷-المصدر نفسه، والصفحة نفسها. وابن الجزري، غاية النهاية، ج2، ص 180.
⁸-السيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص 131.

2/2- جهود ابن مالك في وضع المتون النحوية وتصنيفه للألفية:

وضع نحاة الأندلس المتون النحوية المتنوعة المنثورة منها والمنظوم، وقد جمعت هذه المتون قواعد النحو العربي تيسيراً على طلاب النحو وحفظ قواعده، ويعدّ ابن مالك النحوي (600 هـ) - 672 هـ) أحد أبرز أعلام هؤلاء النحاة، فقد لاقت مؤلفاته عناية خاصة منذ أيامه، فتلقاها المتعلمون والمعلمون على السواء، وذاع بعضها ذيوماً واسعاً استمر إلى هذه الأيام. وكان للنظم نصيب وافر من مؤلفاته، فبرز من منظوماته أرجوزته الكبرى التي نظم فيها قواعد النحو والصرف وسماها (الكافية الشافية) وبلغت عدّة أبياتها نحو ثلاثة آلاف، ثم اختصرها في أرجوزته الصغرى التي عرفت بـ (الخلاصة) لأنها تلخيص للكافية الشافية، واشتهرت أيضاً بـ (الألفية) لأنّ عدة أبياتها قرابة الألف. ولم تلق منظومة نحوية ما لقيته ألفية ابن مالك من حرص على حفظها ودراستها وشرحها عبر العصور، فحجبت الأنظار عن الأصل الذي لخصت منه (الكافية الشافية) وعن قصائد ابن مالك وأرجوزته الأخرى التي لخص فيها كثيراً من مسائل اللغة والنحو والقراءات، بل يمكن القول: إنّها حجبت الأنظار عن المنظومات النحوية الأخرى كألفيتي ابن معط (ت 628 هـ)، والسيوطي (ت 911 هـ) وغير ذلك؛ فالمقري مثلاً في مقارنته بين ألفية ابن معط وألفية ابن مالك يقول بأنّ ألفية هذا الأخير: "متبوعة فيها ابن معطي، ونظمه أجمع وأوعب..."¹. كما جاء في دائرة المعارف الإسلامية: "فضلوا ألفية ابن مالك وصاحبها"². فأين تكمن أهمية هذه الألفية؟ من هم أهمّ من قاموا بشرحها والتعليق عليها؟ وهل وجدت هناك منظومات شعرية نحوية قبل الألفية؟ ومتى بدأ نظم المتون النحوية في الأندلس؟ ولأي غاية وجدت؟ وما مدى مساهمتها في تيسير الدرس النحوي؟ وما هي أبرز مظاهر التسهيل والتيسير في ألفية ابن مالك؟

¹- المقري، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، ج2، ص 232.

²- دائرة المعارف الإسلامية، نقلها إلى العربية: محمد ثابت الفندي، مصر: 1934م، مج1، ع5، ص 281.

التعريف بالألفية: ألفية ابن مالك هي: منظومة علمية تعليمية شعرية من بحر "الرجز"، تقع في نحو ألف بيت، وتتناول قواعد النحو والصرف ومسائلهما من خلال النظم بقصد تقريبهما، وتذليل مباحثهما، اختصرها من منظومته "الكافية الشافية" التي تحتوي على سبعة وخمسين وسبعمائة وألفين من الأبيات، فبعد أن لاحظ الناظم نفسه أن الكافية الشافية واسعة جداً يتعذر على الدارس استيعاب مقاصدها لما تحويه من تفرعات ومذاهب وخلافات، رأى أن يصطفي منها "خلاصة" تجمع أهم المعلومات النحوية وأشهر الأحكام والمذاهب، ولذلك اختار منها ما هو مناسب لمقصده هذا، وقد أطلق على هذه المنظومة اسم (ألفية) نسبة إلى المفرد. وجمعت الألفية خلاصة النحو، وأغلب مباحث الصرف في إيجاز محكم مع الإشارة أحياناً إلى مذاهب العلماء، وبيان ما يختاره من آراء؛ وهي من أشهر مؤلفات ابن مالك حتى كادت تغطي شهرتها على سائر مؤلفاته، وقد كتب الله لها القبول والانتشار، "قابن مالك - رحمه الله - قد ترك وراءه تراثاً عظيماً في اللغة والنحو والصرف، وكان من ذلك منظومته الألفية في علم النحو والصرف. وقد أكبّ الناس عليها منذ قديم الزمان حفظاً وشرحاً ودراسة¹؛ ولهذا عنيها بالدراسة والفحص.

أهميتها: لقد زاد من أهمية الألفية في ميدان الدراسات اللغوية إحكام صيغتها وخفة لفظها، ودقة أفكارها، وسرعة جوابها، وسداد منهجها فضلاً عن إخلاص صاحبها، وذاعت شهرة الألفية في الأوساط العلمية وظهر لها شروح كثيرة وتعليقات وحواشٍ معروفة² ما بين مخطوط ومطبوع، وهي تدرس الآن في المعاهد العلمية والجامعات؛ إذ لقيت ألفية ابن مالك عناية كبيرة من العلماء، فقام بعضهم بشرحها وإعراب أبياتها، أو وضع حواشٍ وتعليقات عليها، وما انكبّ الناس عليها بين طالب للإفادة والزيادة، وبين آخر يشرح معانيها، ويوضح مبهمها، ويفسر المعنى منها إلا أكبر دليل على أهميتها وما وصلت إليه من الشهرة والصيت؛ وما هذه الحظوة التي نالتها من قبل العلماء إلا دليل على أهمية هذه المنظومة ودورها الجليل في تطوّر علم النحو وتسهيله على الطلبة. والغريب حقاً أن تشغل هذه البنية عالم النحاة، وتحجب بسلطانها الأنظار عن أمها الكبرى،

¹ - ابن مالك، الألفية، ضبطها وعلق عليها: عبد اللطيف بن محمد الخطيب، ط1. الكويت: 2006م، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، ص أ من مقدمة المحقق.

² - غريب نافع، "ألفية ابن مالك منهجها وشرحها"، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ع 57، ص 3.

فقد اكتفى الناس بالشرح الذي صنفه ابن مالك على "الكافية الشافية"، في حين توالى على الألفية عشرات من العلماء، فصنفوا في ذلك قرابة الخمسين ومائتي (250) كتاباً من الشروح، والحواشي، والتقديرات، والتهذيب والتكتيت، والإعراب والنثر، والتلخيص والترجمة، والتعقب والاستدراك. أما الشرح وحده فقد زاد عدد شراح الألفية على الأربعين، من بينهم ابن مالك نفسه، وابنه محمد بدر الدين (ت 686 هـ)، غير أنّ أشهر شروح الألفية وأكثرها ذيوغاً هي¹:

- ❖ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: للنحوي الكبير جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت 761 هـ)، وقد حقّق هذا الكتاب العالم الجليل محمد محيي الدين عبد الحميد، وصنع له شرحاً؛
- ❖ عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، في أربعة مجلدات، وقد رُزق الكتاب وشرحه القبول، يقول الشارح: "وقد سميت هذا الشرح "عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك"... وقد عنيت في هذا الشرح الذي أقدمه اليوم لقارئ العربية بشرح شواهد الكتاب... وإعرابها إعراباً واضحاً وتخريجها... ولا أقصد من ذلك كلّ... إلّا أن يطّلع أبناء العربية على علوم أوائلهم في معرض بهي ترضى عنه نفوسهم، فإذا هم يقبلون عليها وينتفعون بها²"، أي هذه المجلدات التي شرحت الكتاب، حيث أقبل عليه طلاب العلم ينهلون منه حتى يومنا هذا؛
- ❖ شرح ابن عقيل لقاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت 769 هـ)، وهو يمتاز بالسهولة وحسن العرض، وقد حقّق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد هذا الكتاب، ونشره في أربعة أجزاء مع تعليقه عليه بعنوان: (منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل)، وقد لقي هذا الشرح قبولاً واسعاً، ودرسه طلبة الأزهر في المرحلة الثانوية؛ يقول المحقق: "ولصاحب هذا الشرح من الشهرة والفن والبراعة فيه... ما دفع علماء العربية إلى قراءة كتابه والاكتفاء به عن أكثر شروح الخلاصة"³.

¹- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 20. القاهرة: 1980م، دار التراث، ج 1، ص 6 و 7 من مقدمة المحقق.

²- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، منشورات المكتبة العصرية، ج 1، ص 4 و 5 من مقدمة المحقق.

³- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل، ج 1، ص 8 من مقدمة المحقق.

❖ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، المعروف بـ(شرح الأشموني): لأبي الحسن علي نور الدين بن محمد عيسى، المعروف بالأشموني (ت 929 هـ)، وهذا الشرح يُعدّ من أكثر كتب النحو تداولاً بين طلبة العلم من وقت تصنيفه إلى الآن، لأنّه "شرح لطيف بديع على ألفية ابن مالك، مهذب المقاصد، واضح المسالك... تجد نشر التحقيق من أدراج عباراته يعبق، وبدر التحقيق من أبراج إشاراتهِ يُشرق، حلا من الإفراط المُمل، وعلا عن التفریط المخلّ، وكان بين ذلك قواماً¹؛ فهو من أغزر شروح الألفية مادّة، وأكثرها استيعاباً لمسائل النحو ومذاهب النحاة؛

❖ شرح ألفية ابن مالك لمحمد ابن مالك المشهور بابن الناظم (ت 686 هـ)؛

❖ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للحسن بن عبد الله الحراري (ت 749 هـ).

هذا عن أشهر شروح الألفية وأكثرها تداولاً بين الطلبة والمتعلمين، وقد أحصى حاجي خليفة في كتابه (كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون) ما يزيد عن أربعين (40) عالماً متخصصاً شرح الألفية، ومنهم من له شرحين أو ثلاثة شروح عليها، بالإضافة إلى ما يزيد عن أحد عشر تعليقا، ومنهم من قام بنثرها، ومنهم من قام باختصارها². كما بلغت العناية بأبيات الألفية أن قام بعض العلماء بإعرابها مثلما فعل الإمام "خالد الأزهري" (ت 905 هـ) في كتابه (تمرين الطلاب في صناعة الإعراب)، كما قام بعض العلماء بشرح شواهد شروح الألفية، مثلما فعل "أبو محمد محمود بن أحمد العيني" (ت 855 هـ) في كتابه (المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية)³.

لقد حظيت هذه الشروح وما جاء فيها من مظاهر التيسير والتسهيل باهتمام الباحثين والدارسين، فأبرزوا أهمّ المظاهر التيسيرية في شروح الألفية، والتي ضُبّطت ضمن محورين هما:

➤ أولهما: يقوم على التيسير في أساليب عرض المادة النحوية وشرحها؛

➤ والثاني: ينظر في الآراء النحوية الميسرة في هذه الشروح.

¹-الأشموني (علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن نو الدين)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى "منهج السالك إلى ألفية ابن مالك"، حققه وشرح شواهد: محمد محي الدين عبد الحميد، ط2. مصر: 1939م، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ج1، ص 4 من مقدّمة المحقق.

²- ينظر: حاجي خليفة (مصطفى بن عبد الله)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، عني بتصحيحه وتعليق حواشيه: محمد شرف الدين يالتقايا، بيروت - لبنان: 1941م، دار إحياء التراث العربي، ج1، ص 151 إلى 155.

³- المصدر نفسه، ص 154.

وقد تنوعت مظاهر التسهيل في شروح الألفية لتشمل¹:

_التيسير في أساليب العرض، والشرح والترتيب، والتنسيق والعنوانات، وطريقة الشرح والشواهد، والأمثلة وموقف الشراح من الخلاف النحوي، وأسلوب الحوار والتنبيهات، والتيسير في الآراء والترجيحات، والربط بين المسائل.

وإذا كان لهذه الألفية هذه الشهرة وهذا الصيت فمتى كان تاريخ التأليف فيها حتى تنال وتكسب في ميدان الدرس النحوي مثل هذا الاهتمام؟ ومن أول من نظم فيها؟ هل لابن مالك فضل سبق في هذا المجال أم أنّ هناك نحاة وعلماء نظموا وكتبوا في المنظومات النحوية الشعرية التعليمية ولم تكتب لهم ولمؤلفاتهم شهرة ابن مالك وألفيته؟

تاريخ التأليف في المتون النحوية الشعرية التعليمية:

تروي لنا المصادر التاريخية أنّ أول منظومة في النحو العربي كانت للخليل بن أحمد الفراهيدي، وهي من أقدم المنظومات النحوية، وقد ذكرها خلف الأحمر (ت 180 هـ)، ثم تتابعت بعد ذلك المتون المنظومة، فنظم أحمد بن منصور اليشكري (ت 370 هـ) أرجوزة في النحو عدد أبياتها: ثلاثة آلاف إلا تسعين، كما صنّف الحريري (ت 516 هـ) أرجوزته (ملحة الإعراب وسنحة الآداب) في ثلاثمائة وخمسة وسبعين بيتاً؛ أمّا في مجال غير النحو من العلوم الأخرى فقد نشأت صياغة العلوم نظماً قديماً بقصد التيسير على الدارسين للإلمام بالعلوم، وتذكّر مسائلها، ومن أشهر ما عُرف من الألفيات: (ألفية ابن سينا) (ت 370 هـ) في أصول الطب، و(ألفية ابن معط) (ت 672 هـ) في النحو، و(ألفية ابن مالك) (ت 672 هـ)، و(ألفية العراقي) (ت 806 هـ) فيعلم مصطلح الحديث، و(ألفية ابن البرماوي) (ت 831 هـ) في علم أصول الفقه، و(ألفية القباقي) (ت 850 هـ) في البلاغة، وكان للسيوطي (ت 911 هـ) ألفيتان في علمي مصطلح الحديث

¹ - عبير محمود شريف داود، دور شروح الألفية في تيسير النحو العربي، رسالة ماجستير، الأردن: 2002م، جامعة آل البيت، ص 77 و 121.

والنحو¹؛ غير أنّ ألفية ابن مالك في النحو هي أشهر الألفيات على اختلاف أنواعها وفنونها، وأصبح الذهن ينصرف إليها حين يُذكر اسم الألفية؛ وغدت من الأصول التي لا يستغني عنها الدارسون للنحو حتى وقتنا هذا، وحسبك دليلاً على هذا أنها ما تزال حيّة نابضة لم تضعفها كثرة السنين، وتغير الأحوال.

نظم الشعر النحوي التعليمي في الأندلس:

لقد وجد علماء الأندلس في نظم المتنون النحوية والشعر التعليمي أسلوباً آخر من أساليب تيسير النحو وتسهيله، حيث إنهم برعوا في هذا الأسلوب بشكل ملفت للنظر، وهذا ليس غريباً عليهم، فقد طوّروا الشعر العربي من خلال الموشحات التي تفتنوا فيها، ووضعوا لها القواعد والأحكام والشروط، ولم يكن الشعر التعليمي النحوي في الأندلس أقلّ حظاً من غيره من العلوم إن لم تفق العناية به غيره من فنون الشعر عندهم، ولقد كانت بدايته مجهولة، ولا يوجد دليل واضح وقاطع حول أول من نظمه في الأندلس²، ولكن الزبيدي يذكر لنا في طبقاته³ أنّ القلّافط محمد بن يحيى (ت 302 هـ) يعدّ من أشهر نحاة الأندلس الذين صاغوا قواعد النحو العربي شعراً، وهذه الفترة في حياة الأندلس شهدت تقدماً عظيماً في علم النحو وتفهم كل ما فيه من جزئيات وخفايا، فأصبح الأندلسيون يصوغون تلك القواعد شعراً، ومن ذلك أنّ القلّافط طرحت عليه عدّة أسئلة نحوية فاختر الإجابة عنها شعراً فقال عدة أبيات تضمنت الإجابة عن تلك الأسئلة، وهذه الأبيات تدلّ على مدى الرقي الذي وصلت إليه عقول علماء الأندلس حتى استطاعوا صوغ هذه القواعد شعراً ليسهلوا على الطلبة فهم جزئيات هذا العلم؛ وقد يدلّنا هذا أنّ لعلماء المغرب والأندلس السابق في نظم مثل هذا النوع من الشعر التعليمي، فهذا ابن معط الجزائري الأصل والمولد يضع أول

¹- لمعرفة أشهر الذين نظموا الألفيات في علوم العربية المختلفة ينظر: ابن معط، الدرّة الألفية، ص (ك) من مقدمة المحقق. وينظر: ممدوح عبد الرحمن، المنظومة النحوية - دراسة تحليلية، ص 15.

²- وائل أبو صالح، "الشعر التعليمي النحوي في الأندلس"، مجلة هدى الإسلام، القدس - فلسطين: 1986م، ع 10، ص 61.

³- الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص 278.

ألفية في النحو العربي، وهو أول من استخدم لفظ الألفية في أشعاره حين قال عن تلك الأشعار النحوية التي وضعها ووصفها بأنها ألفية¹:

نَحْوِيَّةُ أَشْعَارِهِمُ الْمَرْوِيَّةُ هَذَا تَمَامُ الدَّرَةِ الْأَلْفِيَّةِ

ومما يدلّ على أنّ هذه الألفية كانت الأولى والسابقة في هذا المجال أنّ كلّ العلماء والمؤلفين لمثل هذا النوع من المؤلفات كان الواحد منهم يدّعي بأنه أفضل ممن سبقه، وأنّ ألفيته هي أفضل بكثير من ألفيات الذين سبقوه باستثناء ابن معط الذي لم يذكر أحداً مما يدلّ على أنّه صاحب السبق في هذا المجال، أو على الأقلّ لم يكن يعلم بأنّ أحداً نظم قواعد النحو العربي على شكل شعر نحوي تعليمي، ووصل هذا النظم قرابة الألف بيت²؛ وقد نسب ابن مالك فضل السبق لابن معط في تأليف مثل هذه المنظومات الشعرية التعليمية، حيث يقول في مقدمته:

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهُ خَيْرٌ مَالِكٍ

مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى وَآلِهِ الْمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا

وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيهِ مَقَاصِدَ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّةُ

تَقَرَّبُ الْأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجِزٍ وَتَبَسُّطُ الْبَدَلِ بِوَعْدِ مُنْجِزٍ

وَتَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سَخَطٍ فَائِقَةُ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مُعْطٍ

وَهُوَ بِسَبْقِ حَائِزٌ تَفْضِيلًا مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِي الْجَمِيلَا

وَاللَّهُ يَفْضِي بِهِبَاتٍ وَافِرَةً لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الْآخِرَةِ

وعلى الرغم من أنّ لابن معطي مجال السبق في الألفيات النحوية إلا أنّ ألفيته لم تلق ذلك الاهتمام أو تلك الحظوة التي نالتها ألفية ابن مالك الجباني، فهو قد نظم ألفيته التي جاءت في

¹ - ابن معطي، الألفية، ص (ي) من مقدمة المحقق.

² - ممدوح عبد الرحمن، المنظومة النحوية - دراسة تحليلية، 2000م، دار المعرفة الجامعية، ص 15. وينظر: فادي صقر أحمد عسيدي، جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي، ص 155.

بيتين وألف (1002) بيت في كلّ مسائل النحو والصرف، ونالت من الشهرة والصيت ما لم ينله أيّ كتاب منظوم أو ألفية شعريّة.

وإذا أصبحت هذه المنظومات التعليمية تحنلّ موقعا مميّزا في مختلف العلوم وشتى الفنون في عصور الازدهار والتقدم، فما هي الأسباب التي جعلت هذا العلم ينمو ويتطوّر حتى أصبح منتشرا وبوفرة في بلاد الأندلس؟

أسباب انتشار الشعر التعليمي في الأندلس:

تعددت الأسباب التي تقف وراء ظهور هذا الفن في الأندلس والنتيجة واحدة هي: ظهور فنّ شعري ضمّ في ثناياه أبرز علوم العربية (علم النحو) بطريقة سهلة مميزة، ولعلّ من أهمّ تلك الأسباب:

1_ **الرغبة في التسهيل والتيسير:** وأحسبه السبب الرئيس في وضع المتن النحوية المنظومة، فرغبة العلماء في تسهيل النحو وتذليل مصاعبه كانت همّا حمله الأندلسيون ورأوا أنّ النظم التعليمي هو أسهل الطرائق وأقصرها لتيسير النحو وتسهيله¹ من المنثور، وذلك لاحتوائه على القافية والموسيقى، وهي غير متوافرة في النثر؛ فنظم قواعد النحو العربي شعرا يسهل حفظها وتدارك ما ضاع منها وفات، فهي تحوي الأسماء والأعلام والقواعد بطريقة مبسطة ومميزة؛ على أنّ جملة من الباحثين في العصور المتأخّرة يرون بأنّ هذه المنظومات التعليمية قد زادت النحو تعقيدا وصعوبة لما حوته شروحا من اضطراب في التعليق من جهة، وتطويل مملّ في شرحها من جهة أخرى؛ إلّا أنّ الهدف من هذا المنظوم النحوي يبقى هدفا تعليميا بالدرجة الأولى، وهو وسيلة للتعليم وطريقة له². وقد ساعد اختصار هذه المتن واقتصارها على الأسس العامة على

¹ - إمام حسن الجبوري، الدرّة الألفية لابن معط، ط1. 1990م، دار المعارف، ص (هـ) من مقدمة التحقيق. وعبد القادر رحيم الهيّتي، خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري، ص 201.

² - ينظر: ممدوح عبد الرحمن، المنظومة النحوية - دراسة تحليلية، 2000م، دار المعرفة الجامعية، ص 8.

حفظها، وتقريب الحقائق النحوية إلى ذهن المتلقي، حيث جاءت "خالية -في الغالب- من الشواهد والأمثلة الموضحة لقواعدها"¹.

2_ ضبط أصول العلم بدقة وإحكام: إنَّ الفن المنظوم شعرا يجمع المادة النحوية ويلم شعنها بعبارات موجزة جامعة دقيقة، يستطيع الإنسان الحصول عليها والاستعانة بها بأيسر الطرائق وأيسرها.

3_ تعرض الأندلس للويلات والنكبات: من المعروف أنَّ الإسلام حكم الأندلس "ثمانية قرون مجيدة عاشها العرب المسلمون في الأندلس تحت رايات التمدن وبنود التسامح، وانسحب تمدنهم إلى جيرانهم الأوروبيين"²، ولكن هذا المجد والتمدن لم يدم للمسلمين خلال القرون الثمانية، فقد سقطت بعض المدن والولايات في منتصف القرن الخامس الهجري مثل طليطلة سنة (479هـ)³، وكان ذلك السقوط يعني الدمار والخراب لكلِّ شيء عربي وإسلامي، فضاعت العلوم واندثرت المعارف، فوجد علماء الأندلس أنفسهم في مواجهة ما ضاع من الكتب ولاسيما بعد كارثة السقوط المتوالي للمدن والولايات الأندلسية، فشرع هؤلاء العلماء ينظمون قواعد النحو العربي شعرا؛ فالرغبة في تلاقي ما ضاع وجمع شتات هذه العلوم بدت واضحة وظاهرة⁴، فالمصيبة في ضياع الأندلس لم يماثلها مصيبة في تاريخ الإسلام، وكان هؤلاء يقولون: إن ضاعت الأندلس أرضا ومباني فلا يجب أن يضيع العلم والمعرفة، وأسهل الطرائق لحفظ هذا الموروث هو النظم الشعري للقواعد العلمية والنحوية بشكل خاص، وكان الحفاظ على اللغة ليس من الضياع فقط، بل من الغزو الجديد القادم إليها المتمثل في الفساد الذي أصاب الألسن، وانتشار اللحن في شتى العصور والأماكن؛ وقد علمنا أنَّ طباع أهل الحضر اللحن لاختلاطهم بالأعاجم.

¹ - عبد القادر رحيم الهيتي، خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري، ص 206.

² - مصطفى الشكعة، الأدب الأندلسي موضوعاته وفنونه، ص 505.

³ - المرجع نفسه، ص 107 وما بعدها. والمقري، نفع الطيب، ج4، ص 447 وما بعدها.

⁴ - عبد القادر رحيم الهيتي، خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري، ص 101.

4_ الحياة المترفة ورقية العقلية العلمية في الأندلس: كان العرب في الأندلس على درجة عالية من التمدن والحضارة، فهم يعيشون حياة الترف والفن فانتشرت في بلادهم الموسيقى والغناء، وكل وسائل الترفيه والتسلية¹، وكانت لهذه الوسائل دورها في جعل حياة أهل الأندلس مترفة ومتسارعة، وفي الوقت نفسه كان هناك إكبار وإجلال للعلماء، وتقدير جهودهم، وإسباغ العطايا عليهم ما دفعهم إلى التأليف والتقدم في شتى العلوم والفنون، فأصبح علماء النحو في الأندلس على علم واسع بهذا العلم وتفهم جزئياته وموضوعاته فقرروا أن يواكبوا الحياة المترفة ويعيدوا الحياة لقواعد النحو الجافة عن طريق نظمها شعرا موزونا يسهل فهمه وحفظه لما يتمتع به من ظرافة وسهولة. وإذا كانت للألفية سهولة في الفهم، ويسر في الحفظ، فما الطريقة أو المنهج الذي سلكه ابن مالك في تنظيمها حتى تكون لها مثل هذه الشهرة في تيسير الدرس النحوي؟

منهج ابن مالك في الألفية:

إنّ الألفية تقع في (1002) بيت على بحر الرجز توزعت فيها أبواب النحو والصرف بشكل شبه كامل، حيث جاءت في مقدمة تبدأ بحمد الله والصلاة على نبيه، ثم ذكر الأرجوزة التي اقتدى بها ابن مالك وهي ألفية ابن معط، وبعد هذه المقدمة بدأ ابن مالك بالحديث عن أبواب النحو وفصوله، فبدأها بالحديث عن أقسام الكلام وما يتألف منه، فقال²:

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقِمَ إِسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ كَلِمٌ

ثم ذكر المعرب والمبني من الكلام، ثم المبتدأ والخبر، ثم تتابعت أبواب النحو بعد ذلك، ثم تناول أبواب الصرف الذي أعطاه حيزاً ليس بالقليل في ألفيته؛ وأول مسائل الصرف عنده كانت تعدي الفعل ولزومه، حيث نظم فيه أحد عشر بيتاً، وأبنية المصادر سبعة عشر بيتاً... وغير ذلك من الموضوعات التي طرقها في ألفيته حتى بلغ عدد الأبيات في علم الصرف حوالي ثلاثمائة (800) بيت ختمها بفصل في الإعلال بالحذف، وفصل في الإدغام؛ والأبيات المتبقية وعددها سبعمائة

¹- مصطفى الشكعة، الأدب الأندلسي موضوعاته وفنونه، ص 86 وما بعدها.

²- ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك)، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ص 9.

وبيتا خصصها بعلم النحو¹، وفي خاتمتها يحمّد ابن مالك ربّه الذي أعانه على إتمام هذه المنظومة فيقول²:

فَأَحْمَدُ اللَّهَ مُصَلِّيًّا عَلَيَّ مُحَمَّدٍ خَيْرَ نَبِيِّ أَرْسَلَا
وَأَلِيهِ الْعُرُّ الْكِرَامِ الْبَرَّرَهُ وَصَحْبِهِ الْمُنتَخَبِينَ الْخَيْرَهُ

وقد ضمّ ابن مالك في ألفيته آراءه النحوية النهائية، وتخلّى عن آرائه السابقة، وأثبت فيها ما يرى صحته. ويذكر أنّ ابن مالك قد التزم في ألفيته المنهج الاختياري الانتقائي الذي يقوم على المزج بين مذاهب النحاة دون ميل أو انحياز، وهو منهج التزمه في مؤلفاته كلها؛ كما توسّع في الاستشهاد بالحديث النبوي، واتّخذ أساساً للتقعيد النحوي إلى جانب الاستشهاد بالقرآن الكريم بقراءاته المختلفة، وأشعار العرب ومنثورها.

كما أنّه وضع عناوين جديدة لبعض مسائل النحو، لم يستخدمها أحد قبله من النحاة، مثل باب "النائب عن الفاعل"، وكان جمهور النحاة قبله يسمونه: "المفعول الذي لم يُسمّ فاعله"، و"البدل المطلق" بدلاً من قولهم: "بدل كل من كل"، و"المعرف بأداة التعريف" بدلاً من "التعريف بأل"³؛ وكما كانت لابن مالك اجتهادات في وضع المصطلح، فقد كانت له كذلك اجتهادات في منهج التأليف وفي عرض الموضوعات وتبويبها وفي الآراء النحوية، وأهمّ ما تطرحه الألفية هو طبيعة المنهج الذي استخدمه ابن مالك المتمثل في "المنهج التعليمي" الذي يعدّ من دعائم الدرس النحوي باعتباره منهجاً ساد في تراثه النحوي؛ أمّا من جهة التبويب المنهجي لعلم النحو الذي اضطلع بهابن مالك فكان بحقّ قمة في الترتيب والدقّة حيث أصبحت طريقة ابن مالك في ترتيب أبواب النحو هي السائدة المنتشرة في الأوساط النحوية نظراً لأنّ الألفية تسير وفق منهج سديد، جاء في مقدمة التسهيل أنّ "ابن مالك قام بأكبر عملية تصفية تمت في تاريخ النحو، وخطا به الخطوة

¹-ابن مالك، ألفية ابن مالك، ذكر مثلاً باب المعرب والمبني، ص 10. وباب الابتداء، ص 15. وباب أفعال المقاربة، ص 18. وباب الفاعل، ص 22... وباب أبنية المصادر، ص 35. وباب المقصور والممدود، ص 54. وباب الإدغام، ص 68.

²-المصدر نفسه، ص 68.

³-ينظر: المصدر نفسه، باب المعرف بأداة التعريف، ص 15. وباب النائب عن الفاعل، ص 23. وباب البدل، ص 42.

الأخيرة التي استقر بعدها في صورته الثابتة حتى اليوم¹. ولسهولة هذا التناول، وقرب مأخذه، وحسن ترتيب الأبواب النحوية ارتضى هذا الترتيب كثيرون ممن جاءوا بعد ابن مالك، فقد أعاد بعض النحويين ترتيب أبواب النحو على نظام الألفية كما فعل الشيخ أحمد بن عبد الفتاح الملوي في كتابه (الأنوار البهية في ترتيب الرضي على الألفية)²، كما قام بعض المحققين في العصر الحاضر وهو الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة -رحمه الله- في تحقيقه كتاب (المقتضب) للمبرد بوضع فهرس لموضوعات الكتاب وفق ترتيب ابن مالك في الألفية تيسيراً على الباحثين.

ولئن جاءت فصول ابن مالك ذات لغة صعبة الفهم في نظمها مستغلقة معقدة، إلا أنّها حافلة بالمعاني، منسقة الأحكام، مليئة بالقواعد النحوية وأصولها، كما كانت فيها مظاهر رغبة ابن مالك واضحة وجلية من أجل التيسير والتسهيل، وظهر في الألفية الكثير من مظاهر هذا التيسير؟

مظاهر التيسير في ألفية ابن مالك:

لقد كانت ألفيته من بين أهمّ الوسائل التعليمية التي اتّبعتها العلماء من أجل تيسير تعليم النحو العربي وتسهيله، وتذليل صعوباته، لذلك كانت هذه الألفية وغيرها من الشعر التعليمي تهدف بالدرجة الأولى: "إلى التيسير على المتعلمين إلى جانب اتّجاهه التجديدي في الوسائل التعليمية"³. وقد تأثر ابن مالك وغيره من العلماء الذين نظموا مثل هذا الشعر التعليمي بآبن حزم وآبن مضاء، فهذه الألفية محاولة هادئة للاعتراض على المؤلفات النحوية الطويلة والمعقدة، التي كانت سبباً رئيساً لصعوبة علم النحو⁴، فهو قد اعترض على تلك المؤلفات وعلى أولئك العلماء الذين لم يستطيعوا أن يضيفوا شيئاً بعد سيبويه، بل داروا في فلكه ولم يخرجوا عما خطّه لهم في كتابه⁵، لذلك جاءت هذه المنظومة الألفية لتخرج النحو من هذا الجمود، وتعيد له الحياة من جديد وتسهل

¹ - ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: محمد كامل بركات، 1967م، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ص هـ من مقدمة التحقيق.

² - ألفية ابن مالك ومنهجها وشروحها، ص 5.

³ - ممدوح عبد الرحمن، المنظومة النحوية، ص 7.

⁴ - المرجع نفسه، ص 8 و 37.

⁵ - بروكلمان (كارل)، تاريخ الأدب العربي، ج 2، ص 135.

على الطلبة حفظ قواعده وأحكامه، وفهم مصطلحاته وأمثله، وقد برز التسهيل في هذه الألفية من خلال: "مسايرتها لأساليب البحث اللغوي المعاصر"¹، وأبرز مظاهر التسهيل والتخفيف في ألفية ابن مالك بالمقارنة مع مثيلتها عن ابن معطي ما يلي²:

1_ الإيجاز والابتعاد عن الحشو والشرح الزائدين: فلو أردنا إلقاء نظرة على ألفية ابن معطي فإننا نجد أنه لم يحسن الإيجاز والاختصار كما أتقنه ابن مالك، فهو حين تكلم عن تعريف الكلام وأراد أن يضع مثالا لذلك رأبته يضع مثالين، في حين أن ابن مالك أوجز بقوله: "كلامنا لفظ مفيد كاستقم"، فمثال واحد يكفي في نظر ابن مالك - ولا داعي للإكثار من الأمثلة والشروح.

2_ الاستغناء بالأمثلة عن ذكر القاعدة أو ذكر الشروط: وهذا كثير فيها، وهو من باب التعريف بالمثال، ومن ذلك قوله في باب (الابتداء)³:

وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكْرَةِ مَا لَمْ تُقَدِّمْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمْرَهُ

وَهَلْ فَتَى فَبِكُمْ فَمَا حِلٌّ لَنَا وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا

3_ بيان الحالات الأصلية والفرعية: كقوله في باب الفاعل⁴:

وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَا وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا

وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ

وقوله في باب الابتداء⁵:

وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا وَجَوَّزُوا التَّفْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَ

¹-ممدوح عبد الرحمن، المنظومة النحوية، ص 8.

²- ينظر: فادي صقر أحمد عسيبة، جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي، ص 158 و 159 و 160 (بتصرف).

³-ابن مالك، متن ألفية ابن مالك، ص 16. وينظر: عبد الله بن صالح الفوزان، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ج 1، ص

11.

⁴-المصدر نفسه، ص 23. وينظر: عبد الله بن صالح الفوزان، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ج 1، ص 10.

⁵-المصدر نفسه، ص 16. وينظر: عبد الله بن صالح الفوزان، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ج 1، ص 10.

4_ **الوزن الذي بنيت عليه الألفية:** لقد بنى ابن مالك ألفيته على بحر الرجز سواء أكان كاملاً أم مشطوراً، والمعروف أنّ بحر الرجز هو أسهل البحور الشعرية وأفضلها لنظم الشعر التعليمي، فهو أقرب البحور إلى النثر، وقد اختاره ابن مالك لتسهيل النحو وإيصال الطلاب إلى بحر الأمان، أمّا إذا انتقلنا إلى ابن معطي رأينا ألفيته تصاغ على بحرین هما: الرجز والسريع، أو ما يضاويه من السريع، والرجز المشطور والمزدوج؛ وإنّ القصيدة أو المنظومة التي تبنى على بحر واحد من بحور الشعر تكون أبياتها خفيفة على السمع، بعيدة عن الاضطراب أو الشذوذ الموسيقي، لذلك كان ابن مالك أكثر توفيقاً من ابن معطي في اختيار بحر قصيدته، وهذه سمة واضحة من سمات التسهيل في الألفية لأن الموسيقى الشعرية ضرورية لفهم النص، ومن ثمّ حفظه واسترجاعه في أيّ وقت، فكانت ألفية ابن مالك ألصق بالنفس وأسهل للحفظ، وما حفظة الكثير من الناس لهذه الألفية إلاّ شاهد على سهولة حفظها، وسرعة استرجاعها وتذكرها.

5_ **ترتيب الأبواب والفصول بشكل مرتب منظم:** امتازت الألفية بترتيب فصولها وأبوابها، وقد جعلها ابن مالك ثمانين فصلاً مسبوقاً بمقدّمة ومملوءة بخاتمة، أولها باب الكلام وما يتألف منه، وآخرها باب الإدغام؛ وهذا الترتيب يكاد يكون أفضل الترتيب لأبواب النحو العربي لأنّه جعل كلّ باب وحدة مستقلة عن غيرها، وهو بذلك أبعد القواعد النحوية عن المزج والاختلاط فيما بينها ما أدّى إلى الضبط والإتقان، وسهل الحفظ والإلمام، إذ كثرت الدراسات النحوية في الألفية التي أغنت النحو العربي؛ أمّا عناوين معطي فقد كان يجمع الأبواب المتناسبة في باب واحد، فجاءت ألفيته في واحد وثلاثين فصلاً أو عنواناً، وهذا الخلط في الفصول عنده لم يكن فيه موقفاً لأنّه يوجد الاضطراب واللبس أحياناً لدى الدارسين والعلماء.

6_ **الإشارة إلى الأصحّ أو المختار أو الأشهر أو القليل:** ونحو ذلك، كقوله في باب (المعرب والمبني)، وهو يتحدّث عن الأسماء الستة¹:

أَبُّ أَحْ حَمٌّ كَذَاكَ وَهَنْ وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ

¹ - ابن مالك، متن ألفية ابن مالك، ص 10. وينظر: عبد الله بن صالح الفوزان، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص 12.

وَفِي أَبٍ وَتَالِيِيهِ يَنْدُرُ وَقَصْرُهَا مِنْ نَفْصِهِنَّ أَشْهَرُ

7_ التيسير في شروح الألفية: حظيت الألفية بكثير من الشروح والتعليقات والتفصيلات - كما أشرنا سابقا- وكان لبعض هذه الشروح دور في تيسير النحو وتسهيله نحو شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك وغيرها.

ولكن إذا كانت الألفية بهذه المكانة فإنها لم تسلم من المآخذ والاعتراضات، شأنها في ذلك شأن كل مؤلف يتصدى جمع كثير لشرحه، وتختلف هذه المآخذ على الناظم وعلى الألفية من مؤلف لآخر؛ وقد وجدنا أبا حيان الأندلسي من بين أكثر النحاة انتقادا لألفية ابن مالك، حيث كان: "يغض من هذا الكتاب ويقول: ما فيه من الضوابط والقواعد حائد عن مهيع الصواب والسداد؛ وكثيرا ما يشير إلى ذلك في شرحه المسمى "منهج السالك":

أَلْفِيَّةُ ابْنِ مَالِكٍ مَطْمُوسَةٌ الْمَسَالِكِ

وَكَمْ بِهَا مِنْ مُشْتَعَلٍ أَوْعَعَ فِي الْمَهَالِكِ¹

كما أنه عاب على ابن مالك بعض المسائل المتعلقة بالألفية، كالغموض، والتطويل، والتعميم، والإجمال، واختياره للآراء الضعيفة، وميله للمسائل الشاذة، واستشهاده بالأحاديث النبوية التي لم تثبت أنها من لفظ الرسول ﷺ، وأمور أخرى وضّحها في شرحه على الألفية المسمى: (منهج السالك في الكلام على ألفية بن مالك) حيث يقول: "الغرض من هذا الكتاب الكلام على الألفية... في مقاصد ثلاثة. المقصد الأول: تبين مقيد أطلقه، وواضح أغلقه، ومخصص عممه، ومعيّن أبهمه، ومفصلّ أجمله، وموجز طوّله. المقصد الثاني: التنبيه على الخلاف الواقع في الأحكام ونسبته إن أمكن إلى من ذهب إليه من الأئمة الأعلام، فإنّه ينكر حكما وقع الاتفاق عليه والإجماع، ويُردفه بآخر وجد فيه الاختلاف والنزاع... وربما اختار ما ليس بالمختار ولا المشهور وترك ما عليه العمل من مذاهب الجمهور، مقتفيا في ذلك مقالة كوفي ضعيف الأقوال أو بصري لم يُنسج لشذوذه على منوال، وبانيا قواعد على نادر في المنقول شاذ في القياس خارج عن

¹-المقري، نفح الطيب، ج2، ص 231.

الأصول، وأثر لم يصح أنه من لفظ الرسول فيصح الاحتجاج به في المنقول. المقصد الثالث: حلّ ما يهجس في أنفس النشأة من مشكلاتها، وفتح ما يُلبس من مقفلاتها... وربما يضطر الناظم القافية والوزن حتى يترك السهل ويسلك الحزن، ويعبر عن المعنى القريب باللفظ البعيد، وعن الحقيقة السلسة بمجاز التعقيد... فإنه ينقل الإنسان منها حكما فاسدا يظن أنه صحيح، ومرجوحا يعتقد أنه ذو ترجيح فيبني عليه فهما على كتاب الله والسنة النبوية فيظلّ بذلك عن المحبة البيضاء والسبيل السوية¹. وما نلاحظه في هذه المقالة لأبي حيان أنه قد بالغ في انتقاد ابن مالك وألفيته حتى ليظنّ القارئ أنّ هذه الألفية كثيرة الأخطاء ولا يمكن اعتمادها كمصدر من مصادر النحو وتعليمه، فيكفّ عن مراجعتها، ويأبى مطالعتها لشدة مبالغة أبي حيان في انتقاص قيمتها، ولكنه وجد من الباحثين من ردّ على أبي حيان، وبيّن أهمية الألفية وقيمتها في تحصيل علم النحو، ونيل الدرجة الرفيعة من العلم فقال:

أَلْفِيَةُ ابْنِ مَالِكٍ مُشْرِقَةُ الْمَسَالِكِ

وَكَمْ بِهَا مِنْ مَشْغَلٍ عَلَا عَلَى الْأَرَائِكِ

وما أحسن قول ابن الوردي في هذا المعنى:

يَا عَائِبًا أَلْفِيَّةَ ابْنِ مَالِكٍ وَغَائِبًا عَنْ حِفْظِهَا وَفَهْمِهَا

أَمَا تَرَاهَا قَدْ حَوَتْ فَضَائِلًا كَثِيرَةً فَلَا تَجُزُّ فِي ظُلْمِهَا

وَأَزْجُرُ لِمَنْ جَادَلَ مَنْ يَحْفَظُهَا بِرَابِعٍ وَخَامِسٍ مِنْ إِسْمِهَا

يعني "صه"... بمعنى اسكت².

ومن هنا نستنتج أنّ هذه المآخذ لا أثر لها إذا ما قورنت بالفائدة العلمية من الألفية من جهة، وأثر المؤلف والاستفادة منه في الدراسات النحوية من جهة أخرى؛ "على أنّ بعضها يمكن الإجابة عنه بلا تكلف ولا تمحلّ، بل لو سئل ابن مالك عنها في وقته لأجاب بصحة عدد منها³". وقد تبين

¹- أبو حيان النحوي، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، تح: سيدني جلازر، ط1. الجمعية الشرقية الأمريكية- نيويورك كونكتيكي: 1947م، دار أضواء السلف، ص 1 و 2 من مقدمة أبي حيان.

²- المقري، نفح الطيب، ج2، ص 231.

³- عبد الله بن صالح الفوزان، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ط1. 1999م، دار المسلم للنشر والتوزيع، ج1، ص 16.

بهذا قيمة الألفية في تحصيل علم النحو، وأنّ ما فيها من سلبيات لا يكاد ينتبه إليه لكثرة إيجابياتها وسعة انتشارها بين طلبة علم النحو مقارنة بالكتب النحوية المؤلفة في المجال نفسه.

3/2- جهود ابن مالك في الاستشهاد بالحديث النبوي وأثر ذلك على الدرس النحوي:

المسألة الثانية التي نلاحظها في مؤلفات ابن مالك وعند نحاة الأندلس بصفة عامة - بعد الحديث عن المنظومات النحوية والشعر التعليمي والألفية وشهرتها، وأهميتها وقيمتها في تيسير الدرس النحوي- هي كثرة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف على غير عادة النحاة الأوائل الذين منعوا الاستشهاد به، وإن وجد القليل منها في مؤلفاتهم فهي على سبيل الدعم للقاعدة النحوية، وعلى اعتباره من كلام العرب؟ فلما خالف ابن مالك النحاة الأوائل وأكثر من الاستشهاد بالحديث الشريف؟ ما كانت غايته من ذلك؟ وهل في الاستشهاد به إضافة للنحو العربي، أي: صوغ قواعد جديدة منه؟ أم هو إضافة من أجل التيسير والتسهيل على طلبة العلم لفهم الدرس النحوي العربي؟

نحاة الأندلس والاستشهاد بالحديث:

كان للحديث الشريف عند الأندلسيين عامّة مكانة سامية ومنزلة عظيمة، يدلّ على ذلك رواية يحيى بن يحيى الليثي موطأ الإمام مالك، يقول المقرئ: "وروايته الموطأ مشهورة حتى إنّ أهل المشرق يسندون الموطأ من روايته كثيراً مع تعدّد رواة الموطأ"¹. وجاء في مقدّمة التسهيل: "وليت شعري من أولى من ابن مالك في عصره بتميز صحيح الحديث من زائفة، وهو الذي ذكر بين طبقات الشافعية وروى له السيوطي بعض الأحاديث بسنده، وتلمذ له الإمام البيهقي وابن جماعة وغيرهما من كبار الأئمة، وهذا كتابه: (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) خير دليل على أنّ الرجل لم يجر في غير ميدانه، ولم يتعلق بما ليس من شأنه، بل إنّ الإمام الذي يطمأن إليه فيما يأخذ، وما يدع من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم حين يرى الاستشهاد بشيء من هذه الأحاديث"². وعموما فقد كانت السمة البارزة على نحاة الأندلس هي جواز الاستشهاد بالحديث الشريف وعدّه مصدراً من مصادر العربية، والاعتماد عليه في تععيد

¹ - المقرئ، نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، ج2، ص 9.

² - ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص 46 و47 من مقدمة الكتاب.

القواعد النحوية والاحتجاج به، والاستئناس به؛ ولم يشذ عنهم إلا ابن الضائع وتلميذه أبو حيان اللذان كان لهما موقف في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف. فقد استشهد بالحديث الأعم الشنتمري في نكته على كتاب سيبويه، وفي شرح أبيات الكتاب المسمى (تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب)، وابن سيده، وابن الطراوة، وابن عطية، وابن هشام اللخمي، وأبو القاسم السهيلي، وابن خروف، وابن معطي، وأبو القاسم الصفار، والشلوبين، وابن عصفور، وابن مالك، وابن أبي الربيع، والمالقي، والشاطبي، وغيرهم؛ وقد ظهرت سمة الاستشهاد بالحديث واضحة المعالم عند كل من الإمام السهيلي، وابن خروف، وابن مالك.

ابن مالك والإكثار من شواهد الحديث النبوي الشريف:

لقد كان ابن مالك إماماً في الحديث والاستشهاد به، بالإضافة إلى إمامته في علم العربية، قال الصلاح الصفدي مبيّناً منهج ابن مالك في الاستشهاد بالحديث الشريف: "كان ابن مالك أمة في الإطلاع على الحديث، فكان أكثر ما يستشهد بالقرآن، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى أشعار العرب¹"، ومعنى ذلك: أنّ الاحتجاج بالحديث الشريف في نظر ابن مالك يلي القرآن الكريم في مرتبة الاحتجاج قبل أشعار العرب، وكان ابن مالك علم المجوزين، حيث أكثر من الاستشهاد بالحديث الشريف على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وفاق أصحاب هذا الاتجاه وبلغ الذروة في كتابه (شواهد التوضيح) وعقده للأحاديث التي يشكل إعرابها، وذكر لها وجوهاً تستبين أنّها من قبيل العربي الفصيح، كما أكثر ابن مالك من الاستدلال بالحديث في كتابه (شرح التسهيل) إكثاراً ضاق به أبو حيان شارح التسهيل غير مرة، ومن ثم قال: "وقد أكثر هذا المصنّف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأينا أحداً من المتقدّمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره، والمصنّف قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر متعقبا بزعمه على النحويين وما أمعن النظر في ذلك ولا صحب من له التمييز²؛ وليس ما زعمه أبو حيان بشيء، وهذا من تحامله على ابن مالك، فهذا الاتجاه يعدّ

¹ - ينظر: السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج1، ص 134.

² - أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج5، ص 170. وينظر: خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، العراق: 1981م، دار الرشيد للنشر، ص 139.

من حسنات ابن مالك، ويحسب له، فقد أضاف إلى الدراسات النحوية مصدراً ثراً من مصادر الاحتجاج.

ابن مالك والعملية الإحصائية في الاستشهاد بالحديث:

من السمات البارزة في مؤلفات ابن مالك الإفاضة في الاستدلال بالحديث الشريف، ففي كتاب (شرح الكافية الشافية) استشهد ببضع وسبعين حديثاً نبوياً استمدها من كتب الصحاح، وفي (شرح عمدة الحافظ) استشهد بتسعة وأربعين حديثاً نبوياً، وفي (شرح التسهيل) أفاض أيضاً ابن مالك في الاستشهاد بالحديث الشريف حيث استشهد بأثني عشر ومائتي حديث مضافاً إليها أقوال الصحابة، وهذا يعدّ من أكبر المصنفات النحوية اشتمالاً للاستشهاد بالحديث النبوي، وقد يرجع هذا لعلم ابن مالك بالحديث وطرائقه وأسانيده.

وقد ذكر ابن مالك في غير مبحث من كتابه (شواهد التوضيح) أنّ الحديث أصل يعتمد عليه، ويحتج به على صحة القول أو جوازه، وذلك نحو ذهابه إلى جواز حذف الفاء في جواب (أما) مستدلاً بأحاديث رسول الله ﷺ بعد قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ أُسَوِّدَتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ (آل عمران: الآية 106)، فقد حذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف والتقدير: فيقال لهم: أكفرتم. وأما الحديث فقوله ﷺ: "أما بعد ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله¹"، وقوله ﷺ: "أما موسى كأنّي أنظر إليه إذ انحدر في الوادي²"، وقول عائشة رضي الله عنها - "وأما الذين جمعوا بين الحجّ والعمرة طافوا طوافاً واحداً³".
ومن الشعر قول الشاعر الحارث بن خالد المخزومي:

فَأَمَّا الْقِتَالَ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ وَلَكِنْ سَيْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ

والشاهد في هذا البيت هو استدلال ابن مالك على جواز سقوط الفاء من جواب (أما) في قوله (لا قتال). يقول ابن مالك: "وقد خولفت القاعدة هذه الأحاديث، فلم بتحقيق عدم التضييق، وإن من

¹ - البخاري، صحيح البخاري، بيروت، دار الفكر، أخرجه في كتاب البيوع، ج3، ص 29.

² - المصدر نفسه، أخرجه البخاري في كتاب الحج، ج2، ص 148.

³ - المصدر نفسه، ص 168.

خصّه بالشعر، أو الضرورة المعينة من النثر مقصر في فتواه، عاجز عن نصره دعواه¹، لوروده في فصيح الكلام، وفي النثر الذي ليس فيه ضرورة. وتقرير مثل هذه القواعد كثيرة في مؤلفات ابن مالك، حيث نراه يأتي بشواهد من القرآن الكريم، ويدعمها بأحاديث نبوية شريفة، ويتم عليها من أشعار العرب ونثرهم ليقرر قاعدة أو يساند رأياً، أو ينفيه، أو يؤكد رأياً جديداً أتى به أو... أو... أو...؛ ونلاحظ أنّ من سمات منهجهفي الاستشهاد أنّه يأتي بجملة من الآيات القرآنية يتبعها بطائفة من أحاديث الرسول ﷺ، ويختتمها بأقوال العرب وأشعارهم؛ وهذا دليل على صحّة ما ذهب إليه الإمام ابن مالك لقوة الاستشهاد وكثرته، وتتوّعه من القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب منظومهم ومنثورهم.

وإذ تبين لنا -فيما سبق- اعتداد ابن مالك بالحديث النبوي الشريف، ووضعه في المرتبة الثانية في الاستشهاد بعد القرآن الكريم، فما السبب الذي جعله يكثر من الاستشهاد به؟ هل من أجل ردّ الاعتبار لأحاديث الرسول ﷺ وبناء قواعد جديدة عليها؟ أم لعلم ابن مالك بالحديث وطرائقه وأسانيده؟ أم لأسباب أخرى غير هذه وتلك؟

لعلّ في كثرة الاستشهاد بالحديث الذي بات سمة واضحة عند ابن مالك وعند نحاة الأندلس يرجع إلى الصرخة التي أطلقها ابن حزم، فقد هاجم النحاة الذين عنوا بالأعراب من الشعراء المتكلمين، ولم يعنوا بالحديث الشريف، ولم يجعلوه حجّة في استنباط القواعد؛ فالنبي ﷺ أفصح العرب لساناً، وأقواهم بياناً، وأحسنهم بلاغة. ويبدو لمن تتبع كلام ابن مالك أنّه كان يريد أن ينفي ما شاع في الأوساط النحوية من وقوع الأخطاء في لغة الحديث، وأنّه يجب أن تستنبط القاعدة من خلال الحديث؛ فهذه الفكرة لم تأت أو تخطر على بال ابن مالك عبثاً، بل حدث هذا نتيجة اطلاعهم ومعرفة بهذه الأحاديث من مصادرها، وتوضيحه لمشكلات ألفاظ روايات صحيح البخاري، حيث إنّ: "ابن مالك لما هاجر من الأندلس واستقر بدمشق طلب منه فضلاء المحدثين والحفاظ أن يوضّح ويصحّ لهم مشكلات ألفاظ روايات صحيح البخاري فأجابهم إلى

¹ - ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، ط3. بيروت: 1983م، عالم الكتب، ص 138.

ذلك، ووضّحها وصحّحها لهم في واحد وأربعين (41) مجلساً، وألف لهم (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح)، ومن هنا يتبيّن لنا علم ابن مالك بالحديث، وبما فيه من إشكالات نحوية أو صرفية¹ بسطها ابن مالك وأزال النقاب عن وجوه إشكالها في هذا الكتاب الذي "يحتوي على مائتين وسبعة وأربعين حديثاً في واحد وسبعين بحثاً²"، وهذا يعتبر من أهم الأدلة وأوضحها على علم الرجل بالحديث الشريف وخوضه في ميدانه؛ إذ يعدّ كتاب (شواهد التوضيح) محصلة مجالس مباركة، كان يُقرأ عليه فيها صحيح البخاري، وكان ابن مالك في مجلس من هذه المجالس أو في كلّ مبحث من هذه المباحث يذكر موضع الإشكال في الحديث المروى أو في مثيله، ويذكر حكم النحاة فيه، ثم يذكر الوجه الذي يراه، ويكون ذلك مشفوعاً بأدلة من القرآن الكريم وقراءاته، أو الشعر، أو كلام العرب، وقد يعتل بما هو معروف من تعليقات النحاة وأقيستهم³. فابن مالك -كما رأيناه سابقاً- لا يقف عند حدود ما ينقله من الأحاديث النبوية، بل يستعين بالشواهد المشهورة، أو بالشواهد القرآنية والشعرية لم يتنبه إليها النحاة قبله، ولم يفته أن يستعين بما نقله شيوخ اللغة قبله، فتراه يعول على روايات أبي عمرو، ويونس، والكسائي، وسيبويه، والفراء، وبهذا يضع ابن مالك الحديث الشريف موضعه اللائق به في الاستشهاد.

أمثلة من استشهاد ابن مالك بالأحاديث النبوية الشريفة:

حتى تتوضّح وتبيّن لنا أهميّة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند ابن مالك رأينا أن نعرض جملة من هذه الأحاديث النبوية الشريفة التي استشهد بها ابن مالك -على سبيل المثال لا الحصر- لبيان رأيه أو نقض حجج غيره من النحويين، أو تقوية مذهب ضعفه العلماء، أو لإثبات القاعدة من خلال هذه الأحاديث الشريفة، وهي كالآتي:

¹ خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، ص 241 (بتصرف).

² المرجع نفسه، ص 241.

³ ينظر: محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، ط1. القاهرة: 1995م، دار الفكر العربي، ص 94.

1- احتجّ بقوله ﷺ: "يتعاقبون فيكم ملائكة¹" على تأكيد أنّ لغة: "أكلوني البراغيث" لغة من لغات العرب، فهو هنا يرى أنّ "الألف" و"الواو" قد تكونان ضميرين، وقد تكونان علامتي تثنية وجمع مطلقا لعاقل وغيره. وعدّ الحديث واردا على لغة من يعتبرها حرفي تثنية وجمع، وهي لغة أكلوني البراغيث" وسماها لذلك بـ"لغة يتعاقبون فيكم". ويعتبر ابن مالك أول المحتجّين بهذا الحديث البانين عليه رأيا جديدا في "الألف" و"الواو". وقد استعمل هذا المصطلح: "لغة يتعاقبون فيكم" في مواضع كثيرة من كتبه...². وقد ذكر أبو حيان في الارتشاف بأنّ هذه اللغة ليست ضعيفة لكثرة ورودها فقال: "أصحاب هذه اللغة هم طيء يلتزمون العلامة أبداً لا يفارقونها، وذكر بعض الرواة أزد شنوءة، وأبهم سيبويه فقال: "وأعلم أنّ من العرب من يقول (ضربوني قومك وضرباني)، ويسمّيها بعضهم (لغة أكلوني البراغيث)، وابن مالك يقول: (لغة يتعاقبون فيكم ملائكة)؛ وذهب بعض النحاة إلى أنّها ضمائر واختلفوا على أنّها ليست ضعيفة³."

2- احتجّ بقوله ﷺ: "ليس من أمير أمصيام في أمسفر" على أنّ (أم) حرف تعريف قائم بنفسه في بعض لغات العرب مقابلا لـ "ال" التعريف في لغة عامة العرب، "يقول متحدثا عن تعريف الاسم": "تعريف الاسم، يعم تعريفه بالألف واللام كقولك في "رجل" "الرجل" والألف والميم كقول النبي ﷺ: "ليس من أمير أمصيام في أمسفر"⁴.

3- احتجّ بحديث النبي ﷺ: "لا حول ولا قوة إلاّ بالله كنز من كنوز الجنة" على أنّ المبتدأ يأتي جملة أو عبارة مركبة، احتجّ به هنا على أنّ "لا حول ولا قوة إلاّ بالله" كلّها مبتدأ، و"كنز من كنوز الجنة" هي الخبر⁵؛ كما استشهد في نفس هذا السياق تقريبا بقوله ﷺ: "أفضل ما قلت أنا

¹- البخاري، إرشاد الساري بشرح صحيح البخاري، ج1، ص 496. ومسلم، صحيح الإمام مسلم، تعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ج1، ص 439. وينظر: خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، ص 242.

²- خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، ص 243، 244 (بتصرف).

³- أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج1، ص 354.

⁴- ابن مالك، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تح: عدنان عبد الرحمن الدوري، بغداد: 1997م، مطبعة العاني، ص 97.

⁵- خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، ص 252.

والنبيون من قبلي: لا إله إلا الله¹ على أنّ الجملة الواقعة خبراً للمبتدأ إذا كانت هي نفس المبتدأ في المعنى لم تحتج إلى رابط، فأفضل هنا مبتدأ، و"ما" اسم موصول مبنى على السكون في محل جر بالإضافة، والجملة بعده صلة؛ وجملة لا إله إلا الله هي الخبر، واستغنت عن الرابط لأنها نفس المبتدأ في المعنى. وقد استدل بهذا الحديث كلّ من أبي علي الشلوبين² وابن مالك.

4- احتجّ بقوله ﷺ: "من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه" على وجوب تقديم الخبر على المبتدأ إن كان في المبتدأ ضمير يعود على بعض الخبر؛ قال في ذلك: "والثالث من الأسباب الموجبة لتقديم الخبر أن يعود عليه من المبتدأ ضمير نحو: "في الدار صاحبها"³، فالحديث هنا هو الشاهد الوحيد على الموضوع أيضاً مع العبارة التي مثل بها هو.

5- احتجّ بقوله ﷺ: "ما للشياطين من سلاح أبلغ في الصالحين من النساء إلا المتزوجون أولئك المطهرون المبرؤون من الخنا"- والحديث في "جامع المسانيد" لابن الجوزي- على مجيء المستثنى مبتدأ، ومن ثمّ قال: "وقد يجعل المستثنى مبتدأ مذكور خبره أو منوياً، فمن المَجْعُولُ مبتدأ مذكور الخبر قول العرب من رواية سيبويه: "لأفعلن كذا إلا حلّ ذلك أن أفعل كذا"، ومن قول رسول الله ﷺ السابق، وهذا الموضوع لم يتطرق إليه أحد من النحاة السابقين⁴، وقد وجد ابن مالك هذا الحديث مطابقاً لما تكلم عليه سيبويه، ومثل له بعبارة من عنده فأكد ابن مالك وجوده بهذا الاحتجاج.

6- احتجّ بقوله ﷺ لعائشة رضي الله عنها: "لولا قومك حديثو عهد بكفر لنقضت الكعبة فجعلت لها بابين" ويروى: "حديث عهدهم بكفر"⁵ على جواز ثبوت خبر المبتدأ بعد "لولا"؛ إذ من

¹ - الإمام مالك، موطأ مالك، تصحيح وتعليق وتخريج: محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، الحديث أخرجه الإمام مالك في كتاب القرآن 32، والحج 246. وينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص 311.

² - أبو علي الشلوبين، التوطئة، ص 204 و 205.

³ - ابن مالك، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص 173.

⁴ - المرجع نفسه، ص 379 و 380. وينظر: خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، ص 256 (بتصرف).

⁵ - البخاري، صحيح البخاري، أخرجه في كتاب الحج، باب فضل مكة وبنينها، ج3، ص 349. وللحديث رواية أخرى وهي: "لولا حدائنة ..."، "ولولا حدائنة قومك ...".

مواضع حذف الخبر وجوبا: خبر المبتدأ الواقع بعد لولا الامتناعية، نحو: لولا زيد لأكرمك، ولا يجوز أن تقول عندهم: لولا زيد قائم، لظهور الخبر، ولذا لحنوا المعرى في قوله:

يُذِيبُ الرُّعْبَ مِنْهُ كُلُّ عَضْبٍ فَلَوْلَا الغَمْدُ يُمَسِكُهُ لَسَالَا

لأنه ذكر الخبر بعد (لولا) وهو (يمسكه). وذهب الرماني وابن الشجري، وتبعهما من نحاة الأندلس الشلوبيين وابن مالك إلى أن الخبر ليس بواجب الحذف على الإطلاق، بل فيه تفضيل. فقالوا: إن كان كونا مطلقا وجب حذفه نحو: لولا زيد لأكرمك، إذ التقدير: لولا زيد موجود. وإن كان مقيدا ودلّ على حذفه دليل جاز إثباته وحذفه، كقولك لولا أنصار زيد لهلك، أي: نصره. وإن كان مقيدا ولا دليل يدل عليه وجب إثباته، واستدلوا بقوله عليه السلام السابق. قال ابن مالك: "والمراد هنا بالثبوت الكون المطلق، ولو أريد كون مقيدا لا دليل عليه لم يجر الحذف، نحو: لولا زيد سالما ما سلم، ولولا عمرو عندنا لهلك؛ ومنه قوله عليه السلام: "لولا قومك حديث عهدهم بكفر لأست البيت على قواعد إبراهيم". فلو أريد كون مقيد مدلول عليه جاز الإثبات والحذف، نحو: لولا أنصار زيد حموه لم ينج، فحموه خبر مفهوم المعنى، فيجوز إثباته وحذفه، ومن هذا القبيل قول المعرى في صفة سيف:

فَلَوْلَا الغَمْدُ يُمَسِكُهُ لَسَالَا

وهذا الذي ذهب إليه هو مذهب الرماني، والشجري، والشلوبيين، وغفل عنه أكثر الناس¹.

7- احتج بقوله عليه السلام: "من يقر ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر لهما تقدّم من ذنبه"، ويقول عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها "إنّ أبا بكر رجل أسيف متى يقر مقامك رقّ على مجيء فعل الشرط مضارعا وجوابه ماضيا؛ في حين ذهب أكثر النحويين إلى أنّ ذلك مخصوص بالضرورة²، ولكن ابن مالك خالفهم في المسألة، حيث ذهب إلى أنّ ذلك ليس بضرورة لوروده في الحديث السابق،

¹- ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج1، ص 267. وابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 65 و66.

²- ينظر: ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج4، ص 91. وابن مالك، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافت، ج1، ص 371 و372.

ومن ثم قال: "... تضمّن هذان الحديثان وقوع الشرط مضارعا، والجواب ماضيا لفظا لا معنى، والنحويون يستضعفون ذلك، ويراه بعضهم مخصوصا بالضرورة، والصحيح الحكم بجوازه مطلقا، لثبوته في كلام أفصح الفصحاء، وكثرة صدوره عن فحول الشعراء"¹، ثم أردف ذلك بذكر ثمانية شواهد شعرية تؤيد ما ذهب إليه، منها قول حاتم الطائي:

وَإِنَّكَ مَهْمَا تُعْطِ بَطْنَكَ سَوْلهُ وَفَرْجَكَ نَالَا مُنْتَهَى الدَّمِ أَجْمَعَا

فالشاهد هنا هو وقوع فعل الشرط (تعط) مضارعا، والجواب (نال) ماضيا. ثم قال: ومما يؤيد هذا الاستعمال قوله تعالى: ﴿إِنْ نَشَأْ نُزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةٌ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ (الشعراء: الآية 4) فعطف الجواب الذي هو (نزل) على (ظلت) وهو ماضي اللفظ، ولا يعطف على الشيء غالبا إلا ما يجوز أن يحل محله، وتقرير حلول ظلت محل نزل: إن نشأ ظلت أعناقهم لما نزل خاضعين²، وذكر في شرح التسهيل أنّ ذلك مذهب الفراء فقال: "وقد صرح بجواز ذلك الفراء - رحمه الله تعالى - وجعل منه قوله تعالى: رحمه الله تعالى: ﴿إِنْ نَشَأْ نُزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةٌ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ لأنّ (ظلت) بلفظ الماضي، وقد عطف على (نزل)، وحق المعطوف أن يصلح لحلوله محل المعطوف عليه"³.

والملاحظ في هذه المسألة أنّ ابن مالك قد استشهد بجانب حديث رسول الله ﷺ بحديث عائشة رضي الله عنها، حيث نجده يتّسع في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف إلى كلام الصحابة رضي الله عنهم، وقد توصل من خلال هذه الأحاديث النبوية الشريفة - في كثير منها - إلى أنّ ما حكم عليه النحاة الأوائل بأنّه ضرورة جائز مطلقا لثبوته في كلام أفصح الفصحاء (في الكتاب والسنة)، ولوروده عند فحول الشعراء مثل ما لاحظناه في هذه المسألة، وغيرها كثير.

¹ - ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 14 و 17.

² - المصدر نفسه، ص 16.

³ - ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج 4، ص 92.

8- واحتج بقوله عليه السلام لعائشة رضي الله عنها: "إياك أن تكونيها حميراً" وقوله عليه السلام لعمر عليه السلام في ابن صياد: "إن يكنه فلن تسلط عليه وإن لا يكنه فلا خير لك في قتله"¹ على أن اتّصل الضمير في باب (كان) هو الأكثر والشائع، ومن ذلك أيضاً قول بعض العرب: "عليه رجلاً ليسني"²، وكان قبله سيبويه وجمهور النحاة قد ذهبوا إلى أن المختار الفصل؛ وهذا الذي ذهب إليه ابن مالك إنّما هو مذهب الرماني وابن الطراوة كما نقله عنه أبو حيان في التذليل فقال: "وقوله -أي ابن مالك- وكهأء أعطيتكه يعني: أن الاتصال فيها أفصح من الانفصال، وهذا الاختيار اتّبع فيه الرماني وأبا الحسين ابن الطراوة"³، بمعنى أن هذا الحديث اشترك في الاستشهاد به مع عدد من نحاة الأندلس؛ حيث أشار ابن الطراوة إلى أن ذلك مسموع، ولكنه ليس في درجة الفصل فصاحة وكثرة⁴، وقال ابن مالك في شواهد التوضيح "فإن كان الفعل من باب "كان" واتصل به ضمير رفع جاز في الضمير الذي يليه الاتّصال نحو: صديقي كنته، والانفصال نحو: صديقي كنت إياه. والاتّصال عندي أجود، لأنّه الأصل، وقد أمكن لشبه "كنته" بـ "فعلته"، فمقتضى هذا الشبه أن يمتنع: كنت إياه كما يمتنع: فعلت إياه، فإذا لم يمتنع فلا أقل من أن يكون مرجوحاً، وجعله أكثر النحويين راجحاً وخالفوا القياس والسماع، أمّا مخالفة القياس فقد ذكرت، وأمّا مخالفة السماع فمن قبل أن الاتّصال ثابت في أفصح الكلام المنثور كقول النبي عليه السلام لعمر عليه السلام: "إن يكنه فلن تسلط عليه، وإن لم يكنه فلا خير لك في قتله"، وكقول بعض العرب: عليه رجلاً ليسني. وفي أفصح الكلام المنظوم⁵:

فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوها غَدَّتْهُ أُمُّهُ بِلَبَانِها

والشاهد في هذا البيت هو قوله: (يكنها أو تكنه)، حيث اتّصل الخبر وهو الضمير (ها) والهاء بفعل الكون عندما أشبه المفعول. ومنه نستنتج أن الوجهين في هذه المسألة مسموعان عند ابن

¹ البخاري، صحيح البخاري، أخرجه في كتاب الجنائز 23، باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلّى عليه؟

² ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص 154 و155.

³ أبو حيان، التذليل والتكميل في شرح التسهيل، ج1، ص 239.

⁴ عياد عيد الثبيني، ابن الطراوة النحوي، ص157.

⁵ ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 27 و28.

مالك وغيره فاشتركا في الجواز، إلا أنّ الاتصال ثابت في النظم والنثر، والانفصال لم يثبت في غير استثناء إلا في النظم، فرجّح الاتصال لكثرة ورود السماع بذلك في فصيح الكلام منثوره ونظمه كثرة تجعل المرء يميل إلى رأي الرماني، وابن الطراوة، وابن مالك باختيار الاتصال في هذه المسألة. والله أعلم.

9- احتج بقوله **صلى الله عليه وسلم**: "تصدّق رجل من دينار، من درهم، من صاع بره، من صاع تمره"¹ على جواز حذف حرف العطف والمعطوف إذا فهم المعنى، والمعنى في هذا الحديث: تصدق رجل من دينار إن كان ذا دينار، ومن درهمه إن كان ذا درهم، ومن صاع بره إن كان ذا بر، ومن صاع تمره إن كان ذا تمر، وقد اختلف النحاة في حذف الواو وحدها، فذهب ابن جني إلى منع حذف العطف مطلقا واختاره السهيلي²، وقصره المالقي على الضرورة، وذهب ابن عصفور، وابن مالك إلى جواز حذف حرف العطف دون معطوفه مطلقا، واستدلا بثبوت ذلك في السماع عن العرب شعرا ونثراً. يقول ابن مالك: "ومنه سماع أبي زيد: أكلت خبزاً لحماً تمرًا، أراد: خبزاً ولحماً وتمرًا، ومنه قول الشاعر:

كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ كَيْفَ أَمْسَيْتَ؟ مِمَّا يَغْرِسُ الْوَدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ

أراد كيف أصبحت؟ وكيف أمسيت؟ فحذف الواو³. فالشاهد هنا هو: (كيف أصبحت؟ كيف أمسيت) حيث حذف حرف العطف.

وما نلاحظه في هذه الأمثلة أنّ ابن مالك قدم شاهد الحديث على الشواهد الأخرى، وقد ذهب إلى جواز حذف حرف العطف من نحاة الأندلس كلّ من أبي القاسم بن الأبرش (ت 532 هـ)، وأبي القاسم بن مالك عبد الرحمن بن محمد الرماك (ت 541 هـ)؛ واستدل السهيلي على ذلك بقول عمر **رضي الله عنه** لحفصة رضي الله عنها: "لا يغرنك هذه التي أعجبها حسنها حب رسول الله صلى الله

¹ - مسلم، صحيح الإمام مسلم، كتاب الزكاة باب: الحث على الصدقة، ج7، ص 102. ومسند الإمام أحمد، القاهرة، مؤسسة قرطبة، ج4، ص 359.

² - السهيلي (أبو القاسم)، أمالي السهيلي، تح: محمد إبراهيم البنا، ط1. 1970م، مطبعة السعادة، ص 102. والسهيلي، نتائج الفكر، ص 263. وينظر: ابن جني، الخصائص، ج2، ص 282.

³ - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص 380.

عليه وسلم إياها¹، جاء في أمالي السهيلي: "قال: قوله: (حب رسول الله)، هو معطوف على حسنها بغير واو، وقد تعطف العرب فنقول: كل تمرا زيبيا أقطا، وجالس زيدا عمرا. وهذا الذي ذكره عن ابن الأبرش لو صح عن العرب لكان وجها حسنا ولكنه عندي غير جائز، على أنني قد رأيت الأستاذ أبا القاسم بن الرماك يذهب إلى جوازه²". والذي يبدو لي أن الراجح ما ذهب إليه ابن عصفور، ومن تبعه لورود ذلك عن العرب شعراً ونثراً.

10- استدلّ بقوله ﷺ لسعد **رضي الله عنه**: "إتّك إن تركت ولدك أغنياء خير من أن تتركهم عالة³؛" وقوله ﷺ لأبي بن كعب: "فإن جاء صاحبها، وإلا استمتع بها⁴"، وقوله ﷺ لهلال ابن أمية: "البيّنة وإلا حدّ في ظهرك⁵" على جواز حذف الفاء والمبتدأ معا من جواب الشرط؛ حيث "تضمن الحديث الأوّل حذف الفاء والمبتدأ معا من جواب الشرط، فإنّ الأصل: إن تركت ولدك أغنياء فهو خير، وتضمّن الحديث الثاني حذف جواب (إن) الأولى، وحذف شرط الثانية، وحذف الفاء من جوابها. فإنّ الأصل: فإن جاء صاحبها خذها، وإن لا يجئ فاستمتع بها. وتضمّن الحديث الثالث حذف فعل ناصب البيّنة، وحذف فعل الشرط بعد (أن لا) وحذف فاء الجواب والمبتدأ معاً، فإنّ الأصل: أحضر البيّنة، وإن لا تحضرها فجزّؤك حدّ في ظهرك⁶". وقد جعل النحويون هذا مخصوصاً بالضرورة، ولكنّه عند ابن مالك ليس مخصوصاً بالضرورة لأنّه يأتي في النثر في أحاديث رسول الله ﷺ السابقة، وقد أشار ابن مالك إلى أنّ من خصّ هذا الحذف بالشعر جاء عن التحقيق، وضيق حيث لا تضيق، بل هو في غير الشعر قليل، وهو فيه كثير.

¹- أخرجه البخاري في كتاب النكاح، باب حب الرجل بعض نسائه أفضل من بعض، ج7، ص 44.

²- السهيلي، الأمالي، ص 100 و 101. ونتائج الفكر، ص 263.

³- أخرجه البخاري في كتاب الفرائض، باب ميراث البنات، ج6، ص 85.

⁴- البخاري، صحيح البخاري، ج10، ص 45.

⁵- المصدر نفسه، ج3، ص 65.

⁶- ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 133 و 135.

وما نلاحظه من خلال عرض هذه المسألة أنّ ابن مالك هنا استدلّ بالحديث لتقوية مذهب، ضَعَفَهُ القدماء أو خَصَّوه بالضرورة. ومن هنا يأتي التيسير بعدم التعقيد الشديد الواقع علعلم العربية.

11- احتجّ بقوله ﷺ: "ثوبي حجر¹"، وقوله ﷺ: "اشتدي أزمة تنفرجي" على جواز "الاستغناء عن حرف النداء، إن لم يكن (الله) ولا مضمرًا ولا مستغاثًا به، ولا اسم إشارة، ولا اسم جنس مفردًا غير معين، فإن كان أحد هذه الخمسة لزمه (يا) نحو: يا الله، ويا إياك... ويا هذا، ويا رجلاً؟ إذا لم يتعين، فإن قصدت واحدا معينا فالأكثر ألا يحذف الحرف وقد يحذف في الكلام الفصيح كقول النبي ﷺ - مترجما عن موسى عليه السلام: (ثوبي حجر)، وكقوله ﷺ: "اشتدي أزمة تنفرجي". وفي هذين -يقول ابن مالك- غنى عن غيرهما من الشواهد نثرا ونظما². وقد بين ابن مالك أنّ البصريين يرونه شاذًا لا يقاس عليه، والكوفيون يقيسون عليه وقولهم في هذا أصح.

وما نلاحظه هنا هو أنّ ابن مالك قد استنبط القاعدة النحوية من الحديث الشريف الذي يعتدّ به كأصل ثان بعد القرآن الكريم في إثبات قواعد اللغة العربية؛ وقد اكتفى هنا بالحديثين السابقين في الاستشهاد على القاعدة ورأى فيهما غناء عن غيرهما من الشواهد.

12- احتجّ بقوله ﷺ: "عُدّبت امرأة في هرة حبستها حتى ماتت، فدخلت فيها النار"، على استعمال (في) بمعنى التعليل؛ قال ابن مالك: "تضمّن هذا الحديث استعمال (في) دالة على التعليل وهو ما خفي على أكثر النحويين، مع وروده في القرآن العزيز والحديث والشعر القديم"⁴.

فمن الوارد في القرآن العظيم قوله تعالى: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٦٨﴾﴾ (الأنفال: الآية 68)، وقوله تعالى: ﴿لَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِي

¹ - مسند الإمام أحمد، ج2، ص 315.

² - ابن مالك، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ج1، ص 295.

³ - أخرجه البخاري في كتاب الشرب، باب فضل سقي الماء، ج9، ص 42.

⁴ - ابن مالك، شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 67 و68 وشرح عمدة الحافظ، ج1، ص 397.

مَا أَفْضَلُ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٤﴾ (النور: الآية 14)، والوارد في الحديث: "عُدَّتْ امرأة في هرة"، و"يعذبان وما يعذبان في كبير"¹، ومن الوارد في الشعر القديم قول جميل بن معمر العذري:

فَلَيْتَ رَجَالًا فِيكَ قَدْ نَذَرُوا دَمِي وَهَمُّوا بِقَتْلِي يَا بُتَيْنَ لِقُونِي

الشاهد في هذا البيت قوله: (فيك)، أي: بسببك.

وبعد؛ فهذه الأمثلة التي استشهدنا بها ما هي إلا كخرز إبرة في تلك الكومة الكبيرة تبين لنا أن ابن مالك قد كان فعلاً أمةً في الاطلاع على الحديث كما ذكر السيوطي، كما تبين لنا أهم ما تميّز به منهج ابن مالك النحوي وهو اعتماده على الحديث الشريف كمصدر من مصادر الاحتجاج والاستشهاد، وأنه جسّر النحاة على الاستشهاد بأحاديث الرسول ﷺ، ليضيف إلى اللغة العربية أساليب من أرقى كلام البشر وأفصح العرب قاطبة -كلام سيدنا ونبينا محمد ﷺ- فابن مالك يُعدّ بداية ظهور مرحلة جديدة من حيث يقف هو في قمّتها؛ إذ توصل إلى جواز استعمال كثير من الأساليب، ونبه على كثير من أخطاء النحويين عن طريق اعتماد الحديث مصدراً من مصادر الدراسات النحوية.

وقد لاحظنا من خلال ما بيّناه في الأمثلة السابقة أنّ ابن مالك قد أثبت من خلال استشهاده بالحديث الشريف قواعد لم يؤسس لها السابقون ولم يجيزوها، أو أجازوها في الشعر دون النثر، أو بناء على ما ورد في إحدى لغات العرب، لأنّهم لم يستقروا الحديث، ولم يعرفوا ما ورد فيه من أساليب، ونود القول هنا أنّه رغم أسبقية السهيلي وابن خروف إلى الاستشهاد بالحديث الشريف إلّا أنّ احتجاج واستشهاد ابن مالك بالحديث كان أكثر بكثير من كلّ ما استشهد به سابقوه، يدلّ على ذلك ما تناولناه في هذه الدراسة، وعدد الأحاديث التي استشهد بها في مؤلفاته التي لم يُسبق إلّا إلى القليل منها، التي لا تعدّ شيئاً إذا ما قيست بالأحاديث التي خرّجها ابن مالك في كتابه.

¹ - صحيح البخاري، ج4، ص 55.

ولكن، إذا كان ابن مالك قد أكثر من الاستشهاد بالحديث في مؤلفاته، فما نوعية هذه الأحاديث التي استشهد بها؟ هل استشهد بالأحاديث الصحيحة؟ أم أنه اقتصر على أحاديث ذات شروط معينة؟

نوعية الأحاديث التي استشهد بها ابن مالك:

لم يقتصر ابن مالك في كتبه ومؤلفاته في الأحاديث النبوية الشريفة التي احتج بها على أحاديث معينة كالأحاديث الواردة في كتب الصحاح مثلاً، أو أنه اقتصر على أحاديث ذات شروط معينة في روايتها، أو في سندها، أو لفظها، أو في روايتها، وإنما نجد عنده الأحاديث على اختلاف رواياتها ورواتها، وإن كان في أحيان قليلة جداً يذكر مرجع الحديث فيقول: "وفي جامع الأسانيد¹"، أو "في مباني الإسلام"، أو يذكر سنده فيقول: "فقد رويت بالسند المتصل²"، وقد ورد هذا الثاني في موضع واحد من كتبه، ومعنى هذا أنه يجوز الاحتجاج بالحديث مطلقاً لا يفرق بين سند وآخر، ولا بين رواية وأخرى؛ وقد رأيت بيني القواعد الجديدة عليه ويستدرك على النحويين مواضع كثيرة من النحو والصرف، فكأنه بنى رأيه في الاحتجاج بالحديث على منع الرواية بالمعنى أو على الوثوق بجميع الروايات والرواة كما رأى الشاطبي في ردّه على ابن مالك³؛ وهو في هذا يختلف عن السهيلي الذي بين صحة الرواية أو خطأها، وإن لم يثق بصحتها فلا أقل من أن يشكك فيها أو يشير إلى أنها جاءت على هذا الوجه في هذه الرواية وتخريجها كذا والرواية الصحيحة فيها.

وإذا كان ابن مالك قد دعا من خلال منهجه إلى الاستشهاد بالحديث الشريف، فهل لقيت فكرته هذه القبول من لدن النحاة الأندلسيين ونحاة المشرق العربي؟ أم أنّ نظرتهم إلى الاستشهاد بكلام

¹ - ينظر: ابن مالك، شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 105، 112، 113، 158، 229.

² - المصدر نفسه، ص 160.

³ - البغدادي (عبد القادر)، خزانة الأدب ولب لباب العرب. تح: عبد السلام هارون، القاهرة: 1967م، ج1، ص 6. وينظر خديجة الحديثي، الاحتجاج بالحديث الشريف، ص 313.

رسول الله ﷺ قد لاقت رفضاً ومعارضة؟ وإن كان هناك من المعارضين فما حجبتهم في ذلك -مع العلم اليقين أنّ حديث رسول الله ﷺ أفصح كلام العرب قاطبة-؟

آراء النحاة في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف:

لقد استشهد نحاة الأندلس ونحاة المشرق العربي المتقدمين بالحديث الشريف في مؤلفاتهم لم يشذ منهم أحد، حيث استشهد به كل من أبي عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد الفراهيدي في كتابه العين، وسيبويه في كتابه استشهد بالحديث في سبعة مواضع، والأصمعي، وابن قتيبة، وابن فارس، والجوهري، والمبرد، وغيرهم؛ كما أنّ الفراء قد اعتمد على الحديث واحتج به في النحو واللغة¹، واحتج بالحديث ابن جني اقتداءً بشيخه أبي علي الفارسي، كما استشهد به كل من الكسائي وثلث² من نحاة الكوفة، وتوسّع الزمخشري قليلاً في الاستشهاد به في النحو واللغة³؛ واستدل ابن يعيش في شرح المفصل بسبعة عشر حديثاً، وكذلك وجد الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في كتب النحويين الأندلسيين، والمصريين، والشاميين...

ومن هنا فقد اتّضح لنا أنّ مسألة الاحتجاج بالحديث الشريف مسلّم بها لدى النحاة المتقدمين، ومن الأدلة على ذلك أنّهم لم يختلفوا في هذه المسألة كما فعلوا حين اختلف البصريون والكوفيون في القبائل التي ينبغي الأخذ بلغاتها، وكذلك قد اختلفوا في الاحتجاج ببعض القراءات ونصّوا على القراءات التي لا يؤخذ بها، في حين لم يرد أحد منهم شيئاً من الحديث النبوي كما ردوا بعض القراءات؛ وهذا دليل على استشهاد النحاة بالحديث الشريف في مختلف العصور التي عاشوا فيها، والمدارس التي انتموا إليها من بصرية، وكوفية، وبغدادية، وغيرها. ففي كتاب سيبويه نجده قد

¹ - عبد العظيم حامد هلال، النحو الكوفي كما يصوّره معاني القرآن للفراء ومجالس ثعلب، القاهرة: 1980م، ص 54 و94.

² - ينظر: أحمد مكي الأنصاري، أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، القاهرة: 1964م، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، ص 394.

³ - فاضل السامرائي، الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، بغداد: 1970م، دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع، ص8.

استشهد ببضعة أحاديث لم يشر إليها على أنها من الحديث، ولكن على أنها من كلام العرب، يقول سيبويه مثلاً: "وأما قولهم: "كلّ مولود يولد على الفطرة حتّى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرّانه"¹، جعله سيبويه كلاماً صادراً من العرب الذين يحتجّ بكلامهم لأنّه قال: "وأما قولهم"، ولم يقل: "قال رسول الله ﷺ".

ومن هنا يتبيّن لنا أنّ النحاة المتقدمين قد احتجوا بالحديث الشريف في كتبهم، وإن لم يتعرضوا للاحتجاج به منفرداً عن غيره من القرآن الكريم، وكلام العرب. ومع ذلك فإنّ استشهادهم بالحديث - إذا قيس بغيره من كلام العرب كان قليلاً- ويرجع إقلالهم في الاستشهاد به إلى أنّهم لم يكونوا يرون أنّه ضرب قائم بذاته كما هو الحال عند علماء الشريعة الذين وضعوا حديث النبي ﷺ في مرتبة بعد القرآن الكريم حين استنبطوا الأحكام، وأمّا النحاة فقد كانوا ينظرون إليه نظرة أخرى، إذ جعلوه مندرجاً في كلام العرب لأنّ الرسول ﷺ عربي، بل هو أفصح العرب قاطبة، ومن البدهة أن يستشهدوا بكلامه عليه الصلاة والسلام.

كانت هذه وقفة عند نحاة المشرق العربي المتقدمين، ونظرة في مؤلفاتهم حول قضية الاستشهاد بالحديث الشريف، وقد تبيّن لنا من خلالها ما تبيّن؛ أما عن نحاة الأندلس فقد استشهد نحاته كذلك بالحديث الشريف، فقد استدل به كلّ من ابن برى، والشريف الصقلي، والشريف الغرناطي في شرحيهما لكتاب سيبويه، واحتجّ به ابن الخباز في شرح ألفية ابن معطي²، وأكثر الاستشهاد به كلّ من السهيلي وابن خروف قبل مجيء ابن مالك؛ وقد اقتفى أثرهم في الاستشهاد به كلّ من ابن هشام، والداميني (ت 827 هـ)، وغيرهم، يدلّ على ذلك آراؤهم التي امتلأت بها الموسوعات النحوية كالمع وغيره؛ إذ "إنّ رحلة علماء الأندلس إلى بلاد المشرق: مصر والشام، -فراراً من الفتن التي عكرت صفو الحياة، وتلمساً لبيئة أكثر تشجيعاً للعلم والعلماء- قد ظهر أثرها في لغة التأليف وطريقة تناول، بما عرف عن علماء الأندلس من السهولة والعذوبة والسلاسة في لغة

¹ - الحديث في صحيح مسلم، ج6، ص 207.

² - ينظر: محمود فجال، الحديث النبوي في النحو العربي، ط2. الرياض: 1997م، مكتبة أضواء السلف، ص 105.

التأليف¹، ومنها تأثير ابن مالك في نحاة المشرق وغيرهم في قضية الاستشهاد بالحديث الشريف، ومنهم²:

❖ **الرضي الأسترابادي**: شارح الشافية والكافية لابن الحاجب (ت 688 هـ)؛ وهو من الباحثين والنحاة المتأخرين الذين تابعوا ابن مالك في الاحتجاج بالحديث والاعتماد عليه في بناء القواعد، لكنّه "زاد عليه الاستشهاد بكلام الصحابة وآل البيت رضي الله عنهم"³.

❖ **ناظر الجيش**: الذي بلغت شواهد الحديث في كتابه (تمهيد القواعد⁴) ما يزيد على ثلاثمائة حديث، تبيّن ذلك من خلال استقراء فهرس الحديث في الأجزاء الستة لكتابه، مؤيداً بذلك مذهب ابن مالك، فهو الذي يقول: "إنّ الله تعالى لم يحصر العلم في شخص، بل بثّه في الخلق أجمعين، لينال كلّ الناس نصيباً من ذلك، فالمتقدم له فضل السبق والاختراع والتدوين، كما أنّ المتقدم أدرك ما لا أدركه المتأخر، ويدلّ على ذلك قول سيد الخلق محمد صلى الله عليه وسلّم: "قربّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه"، وأمّا قول القائل: لن يأتي آخر هذه الأمة بأفضل مما جاء به أولها فصحيح، ولكن المراد بذلك الأعمال الصالحة لا المسائل العلمية، والمصنف قد أتاه الله علماً ونظراً واجتهاداً، فهو ينبه على ما لم ينبهوا عليه، كما أنّهم هم أيضاً يذكرون ما لا يذكره، ويشيرون إلى ما لا يشير إليه، ولا شك أنّ فضل ابن مالك لا ينكر⁵، والمقام لا يتسع هنا لذكر المسائل النحوية التي استشهد بها بالحديث الشريف، ولكن نظرة إلى كتاب تمهيد القواعد تبيّن لنا ذلك.

❖ **ابن هشام**: الذي أكثر من الاستشهاد بالحديث الشريف والاحتجاج به في إثبات القواعد النحوية مقتدياً بابن مالك: ففي (مغني اللبيب) استدل بما يقرب من ثلاثة وستين حديثاً، كما استشهد في كتابه (شذور الذهب) بستة عشر حديثاً.

¹ - ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، تح: عبد الحميد السيد عبد الحميد، بيروت، دار الجيل، ص 8 من مقدمة الكتاب.

² - ينظر: عبد العزيز عبد العزيز المرسي الحداد، الأصول النحوية عند المدرسة الأندلسية، ص 251 - 259 (بتصرف).

³ - البغدادي، خزنة الأدب ولب لباب العرب، ج1، ص 4.

⁴ - ينظر: علي محمد فاخر، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، أطروحة دكتوراه، القاهرة: 1985م، جامعة الأزهر، ج1، ص 351 و352.

⁵ - ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، مخطوط دار الكتب رقم 49، ج2، ورقة 71.

❖ **البدر الدماميني:** وهو من المتأخرين الذين ساروا على نهج ابن مالك في الإكثار من الاستشهاد بالحديث الشريف على إثبات القواعد النحوية، فقد استشهد في شرحه على تسهيل ابن مالك المسمى بـ(تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد) -اعتمادا على فهارس المحقق- في الجزء الأول باثنين وثلاثين حديثا، وفي الجزء الثاني بخمسة وعشرين حديثا، وفي الجزء الثالث بثمانية عشر حديثا، وفي الجزء الرابع باثنين وعشرين حديثا، منها أحاديث كانت نقلا عن ابن مالك، وأخرى أتى بها.

❖ **السيوطي:** الذي استشهد في كتابه (المطالع السعيدة في شرح الفريدة) بخمسة وأربعين حديثا، وكذلك في كتابه (همع الهوامع).

❖ **الشنواني (ت 1019 هـ):** وهو من المتأخرين كذلك الذين نهجوا منهج ابن مالك في الاستشهاد بالحديث الشريف (حاشيته على شرح الأزهرية)، حيث "بلغت الأحاديث والآثار التي وردت في الحاشية سبعة وثلاثين حديثا وأثرا¹"، منها ما استدل به على معاني لغوية، ومنها ما استدل به على قواعد نحوية.

قال ابن الطيب: "وقد استدل بالحديث في كتب النحو طوائف منهم: الصفار، والسيرافي، والشريف الغرناطي، والشريف الصقلي في شروحهم لكتاب سيبويه، وابن عصفور، وابن الحاج في شرح (المقرب)، وابن الخباز في شرح (ألفية ابن معطي) وغيرهم". وقال أيضا: "ذهب إلى الاحتجاج بالحديث والاستدلال بألفاظه وتراكيبه جمع من الأئمة، منهم: شيخا هذه الصناعة وإماماها: ابن مالك، وابن هشام، والجوهري، وصاحب البديع، والحريزي، وابن سيده، وابن فارس، وابن خروف، وابن جني، وأبو محمد عبد الله بن بري، والسهيلي، وغيرهم ممن يطول ذكره²".

اتضح لنا مما سبق أنّ قضية الاستشهاد بالحديث الشريف كانت موجودة عند قدماء النحاة من مختلف المدارس النحوية من بصريين، وكوفيين، وبغداديين، ومصريين مع قلّة الاستشهاد به، واعتباره كمدعم للقرآن الكريم أو لكلام العرب، وليس كشاهد فردي لاستخلاص القاعدة النحوية منه

¹ - السعيد سليمان مطر، حاشية الشنواني على شرح الأزهرية، أطروحة دكتوراه، كلية اللغة العربية بالزقازيق: 2004م، ص 237.

² - أبو الطيب الفاسي، تحرير الرواية في تقرير الكفاية، تح: علي حسين البواب، الرياض: 1403هـ، دار العلوم، ص 96.

مباشرة، إذ إنّ النحاة الأوائل منهم لم يكونوا ليعتبروه أصلاً قائماً بذاته لاعتبارهم أنّ النبي ﷺ واحداً من العرب الفصحاء، ومن ثمّ عدّوا حديثه من الكلام الفصيح، كما نستنتج من خلال الأمثلة التي سقناها عن النحاة الذين تابعوا ابن مالك في الاستشهاد بالحديث سواء من المشرق أو المغرب صحة ما ذهب إليه الرجل.

وإذا كانت قد ثبتت صحة ما ذهب إليه ابن مالك في كثرة النحاة الذين تابعوه في منهجية الاستشهاد بالحديث الشريف كأصل من أصول النحو العربي تستخرج منه القاعدة مثله مثل بقية الأصول السماعية، فلم نجد أبا حيان الأندلسي (ت 745 هـ) يعيب على ابن مالك استشهاده بالحديث الشريف، وينكر عليه صنيعه هذا في الاستشهاد به رغم كون كلام الرسول ﷺ من أفصح كلام العرب قاطبة بإجماع العلماء، وحديثه أصحّ سنداً مما ينقل من أشعار العرب، فهو الذي يقول عن نفسه ﷺ: "أنا أفصح العرب... بيد أنّي من قريش؟"

وقبل البدء في الإجابة عن السؤال نوّد الإشارة إلى أنّ علماء النحو المتقدمين سكتوا عن قضية الاستشهاد بالحديث، لم يتشذّب منهم أحد، ولم يصدر عن أحد منهم نص يفيد منع الاحتجاج بالحديث إلى أنّ أثرت هذه القضية في القرن السابع الهجري على يدّ ابن الضائع وتلميذه أبي حيان، فما السبب الذي دفعهما إلى ذلك - وقد وجدنا في مؤلفاتهما استشهادهما بالأحاديث النبوية الشريفة!؟

الاتّجاه الثاني: منع الاستشهاد بالحديث الشريف:

لقد كان ابن الضائع أوّل من نبه إلى قضية الاستشهاد بالحديث وآثارها في الأوساط النحوية؛ حيث قال في شرح الجمل مشيراً إلى سبب ترك الاحتجاج به: "تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة - كسيبويه وغيره - الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن، وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي ﷺ لأنّه أفصح العرب"¹؛ ويرى الدكتور محمد إبراهيم البنا أنّ حملة ابن الضائع على الاستشهاد بالحديث لم تظهر إلّا مقرونة بالانتصار لسيبويه من

¹ - البغدادي، خزنة الأدب ولب لباب الأدب، ج1، ص 10.

ابن الطراوة، وجاء نقده لابن خروف تبعا لا قصدا، كما يشير إلى أنّ حملة ابن الضائع على الاستشهاد بالحديث لإثبات قضايا النحو كانت ردّ فعل لاتّجاه واضح في الدراسات اللغوية بالأندلس يقوم على الاستشهاد بالحديث، وكان من أعلام هذا الاتجاه أبو القاسم السهيلي وابن خروف اللذان أكثرا من الاستشهاد بالحديث، ولم يكن ذلك بدعا، فقد اعتمد الأندلسيون الحديث منذ قامت لهم مدرسة نحوية¹. أما أبو حيان فقد فصل كلامه في هذا الموضوع، واشتدّ في النكير على ابن مالك الذي أكثر من الاستشهاد بالحديث، حيث قال في شرح التسهيل: "قد أكثر المصنف من الاستدلال... وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره، على أنّ الواضعين لعلم النحو المستقرّين للأحكام من لسان العرب لم يفعلوا ذلك؛ وتبعهم على ذلك المسلك المتأخرون من الفريقين، وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد، وأهل الأندلس"². وقال أيضا في تحامله على ابن مالك: "زعم ابن مالك أنّها قد يستفهم بها..."³؛ وقد أطنب أبو حيان القول في تعليل ما ذهب إليه من أنّ رواة الحديث كانوا غير عرب يجوز عليهم اللحن، وأنّ النحاة المتقدمين لم يستشهدوا بالحديث.

كانت هذه آراء ابن الضائع وتلميذه أبي حيان الرافضين الاستشهاد بالحديث الشريف؛ و"لا نعلم أحداً من علماء العربية خالف العلماء في الاحتجاج بالحديث الشريف إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان في شرح التسهيل، وأبو الحسن بن الضائع في شرح الجمل، وتابعهما على ذلك جلال الدين السيوطي - رحمة الله - فأولع بفضل كلامهما، واللهج به في كتبه"⁴. أما سبب تركهم الاستشهاد بالحديث الشريف - حسب ما ورد في آرائهم - فيعود إلى عدم وثوقهم أنّ ذلك لفظ الرسول ﷺ، إذ لو وثقوا أنّ ذلك لفظه لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد النحوية؛ وإنّما كان ذلك لأمرين:

¹ - محمد إبراهيم البناء، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، ط1. جدة: 1985م، دار البيان العربي، ص 41.

² - ينظر: البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب الأدب، ج1، ص 10.

³ - أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج1، ص 387.

⁴ - أبو الطيب الفاسي، تحرير الرواية في تقرير الكفاية، ص 96 و97.

أحدهما: أنّ الرواة جوّزوا النقل بالمعنى، فوجد قصة واحدة قد جرت في زمانه عليه السلام لم تنتقل بتلك الألفاظ جميعاً نحو ما روى من قوله عليه السلام: "زوجتكما بما معكما من القرآن" و"ملكتكما بما معك من القرآن" و"خذها بما معك¹"، وغير ذلك من الألفاظ الواردة يقينا أنه عليه السلام لم يلفظ بهذه الألفاظ جميعها.

ثانيهما: أنّ اللحن وقع كثيراً فيما روى من الحديث، لأنّ كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم، وهم لا يعلمون ذلك. أمّا تجويز الرواية بالمعنى، فقد ذهب كثير من العلماء إلى منع رواية الحديث بالمعنى، ومن أجاز الرواية بالمعنى اشترط أن يكون الراوي على علم بما يغيّر المعنى، وأن يكون محيطاً بمواقع الألفاظ. ومع قولهم بإجازة الرواية بالمعنى فقد حرصوا على اللفظ كثيراً، خصوصاً فيما يتعلق بالعبادات كالتشهد والصلاة وجوامع الكلم والأدعية، وهذا الحرص قد وقع من الصحابة والتابعين على السواء، وإذا شكّ الراوي في لفظ الحديث أثبت ما شك فيه، وذلك كما جاء في قوله عليه السلام: "سبحان الله والحمد لله تملآن - أو تملأ - ما بين السماء والأرض"، فالراوي شكّ: أقال: "تملآن أم تملأ"، فأثبت اللفظين معاً حرصاً على تأدية الحديث كما سمعه. إضافة إلى ذلك ما عرف عن علماء الحديث من التشديد الكافي فيرواية الحديث بالمعنى، والتّحري والضبط، وما عرف من منهج دقيق في النقد، والتجريح، والتمييز بين الصحيح والضعيف، والمنكر والموضوع، وما إلى ذلك، مما جعل علماء اللغة أنفسهم يشترطون في نقل اللغة ما يشترط في نقل الحديث، فحصل بذلك الظن الكافي لرجحان أن تكون الأحاديث المدوّنة في الصدر الأوّل قد رويت بلفظها ممن يحتج بكلامه في اللغة؛ في البحث اللغوي، يكفي الظن الغالب، بل في الأحكام الشرعية². يقول ناظر الجيش مدافعاً عن ابن مالك وراداً على أبي حيان "إنّ المصنف إذا استدل على مسألة بحديث لا يقتصر على ما في الحديث الشريف، بل يستدل بما في كلام العرب من نثر ونظم، ثم يردف ذلك بما في

¹ - أخرجه البخاري في صحيحه في (كتاب النكاح)، باب تزويج المعسر، ج6، ص 121. وأبو داوود، سنن أبي داوود،

تح: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الفكر، (كتاب النكاح)، باب في التزويج، ج2، ص 236.

² - ينظر: عبد الحميد الشلقاني، مصادر اللغة، ط2. ليبيا: 1982م، المنشأة العامة للنشر، ص 63 وما بعدها.

الحديث...¹. أما وقوع اللحن في بعض الأحاديث فهو شيء - وإن وقع - قليل جدا لا ينبني عليه حكم، وقد تنبّه إليه الناس وتحاموه، فالأحاديث قد خُرِجت على وجه صحيح، على أنّ وجود اللحن في بعض الأحاديث لا يقتضى ترك الاحتجاج بالحديث جملة، فقد وجد الغلط والتصحيح في كلام العرب شعرهم ونثرهم، وهو حجة من غير خلاف.

أما ما أثاره أبو حيان في هذه القضية من أنّ القدماء والمتأخرين لم يستشهدوا بالحديث في نحوهم، فهذا تعميم تنقصه الدقة، فقد ثبت - فيما سبق - أنّ القدماء قد استشهدوا بالحديث في اللغة والنحو، وإن لم يتعرضوا للاحتجاج به منفرداً عن غيره من كلام العرب، بل إنّ ابن الضائع وأبا حيان وهما على رأس من رفض الاستشهاد بالحديث، لم تخل كتبهما من الاستشهاد بالحديث، كحديث ابن الضائع عن اللام الفارقة، ورأي أبي حيان في لغة "يتعاقبون فيكم ملائكة" - التي أشرنا إليها سابقاً - على أنّها لغة لبعض العرب، كما ذهب متابعاً ابن مالك إلى أنّ الألف والواو والنون في الفعل المتقدم على مرفوعه المثنى أو المجموع حروف تدلّ على التثنية والجمع، كما تدلّ تاء التأنيث على تأنيث المرفوع، وذلك في شرحه قول ابن مالك²:

وَقَدْ يُقَالُ سَعِدًا وَسَعِدُوا وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْتَنَدًا

قال أبو حيان: "قد يتصل بالفعل علامة التثنية والجمع وإن كان الفاعل بعده ظاهراً نحو: "قاما أخواك" و"قاموا أخوتك" ثم قال: "وفي عبارته تقصير، لأنّه مثل بالمثنى والجمع المذكر السالم ونقصه أن يمثل بجمع المؤنث السالم فيقول: "وسعدن" نحو: "سعدن الهندات"، وهذه اللغة يسميها النحاة لغة: أكلوني البراغيث وهي قليلة في لسان العرب...³". وصرح في (الارتشاف) بهذا أيضاً، وبيّن أنّ ابن مالك يسميها لغة "يتعاقبون فيكم ملائكة"، وقد فطن أبو الطيب الفاسي إلى ذلك حين

¹ - ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج5، ورقة 172. وينظر حسن محمد الغرابوي: آراء ناظر الجيش النحوية والصرفية ومواقفه من نحاة الأندلس في كتابه شرح التسهيل، أطروحة دكتوراه، كلية اللغة العربية بالزقازيق: 2001م، ص 146.

² - ابن مالك، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ص 55.

³ - أبو حيان، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، ص 102.

قال: "بل رأيت الاستشهاد بالحديث في كلام أبي حيان نفسه مرات، ولا سيما في مسائل الصرف، إلا أنه لا يقر له عماد، فهو في كل حين في اجتهاد¹، فخالف بهذه الآراء التي ذهب إليها رأيه.

الاتجاه الثالث:

وقد وجد هنالك اتجاه ثالث وسط بين مذهب المجوزين ومذهب المانعين، ومن أبرز من نهج هذا النهج الإمام الشاطبي في شرحه للألفية المسمى ب(المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية)، حيث قال ما ملخصه في باب الاستثناء: لم نجد أحدا من النحويين استشهد بحديث رسول الله ﷺ، وهم يستشهدون بكلام العرب التي فيها الفحش والخنى، ويتركون الأحاديث الصحيحة، لأنها تنقل بالمعنى، وتختلف رواياتها وألفاظها، بخلاف كلام العرب وشعرهم، فإن رواته اعتنوا بألفاظها لما يبنى عليه من النحو، ولو وقفت على اجتهادهم قضيت منه العجب، وكذا القرآن ووجوه القراءات. ثم بين أن الأحاديث على قسمين: قسم يستشهد به، وقسم لا يستشهد به، مفصلاً عن اتجاهه في الاستشهاد بالحديث، ومن ثم قال: "وأما الحديث فعلى قسمين: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان، وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته ﷺ ككتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية، فهذا يصح الاستشهاد به في العربية. وابن مالك لم يفصل هذا التفصيل الضروري الذي لا بد منه، وبنى كلامه على الحديث مطلقاً، ولا أعرف له سلفاً إلا ابن خروف؛ فإنه أتى بأحاديث في بعض المسائل، حتى قال ابن الضائع: لا أعرف هل يأتي بها مستدلاً بها؟ أم هي لمجرد التمثيل²؟".

وبعد هذا العرض لمذاهب النحاة في الاستشهاد بالحديث، يتبين أن الحق مع المجوزين الاستشهاد بالحديث في النحو، وقد انتصف البدر الدماميني لابن مالك من أبي حيان، فقال في كتابه (تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد): "وقد أكثر المصنف من الاستدلال بالحديث وشنّع أبو

1- أبو الطيب الفاسي، تحرير الرواية في تقرير الكافية، ص 99.

2- عياد الثبتي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي - من باب النائب عن الفاعل إلى حرف الجر، ط1.

مكة المكرمة: 1996م، دار التراث، ج1، ص 40.

حيان عليه، وقال: إنَّ ما استند إليه من ذلك لا يتم له، لتطرق احتمال الرواية بالمعنى، فلا يوثق بأنَّ ذلك المحتج بلفظه **ﷺ** حتى تقوم به الحجة. وقد أجريت ذلك لبعض مشايخنا فصوب رأي ابن مالك فيما فعله، بناء على أنَّ اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب، وإنَّما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية، ثم إنَّ الخلاف في جواز النقل بالمعنى هو فيما لم يدوّن ولا كتب، وأمَّا ما دوّن وحصل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم... وتدوين الأحاديث والأخبار، بل وكثير من المرويات وقع في الصدر الأوّل قبل فساد اللغة العربية... فلا فرق بين الجميع في صحّة الاستدلال¹ به، أمّا في القرن الثالث فقد بدأت مرحلة المسانيد والصحاح، فكان مسند الإمام أحمد، وصحيح البخاري ومسلم، وغير ذلك، حيث صار له منهج صارم في الأخذ والتلقي. وكلّ هذا وذاك يؤيّد صحّة ما ذهب إليه المجوزون الاستشهاد بالحديث النبوي الذي يعدّ مصدراً ثرياً ونبعا فياضاً للاحتجاج به في النحو، قال ابن الطيب: "ما رأيت أحداً من الأشياخ المحقّقين، إلّا وهو يستدل بالأحاديث على القواعد النحوية، والألفاظ اللغوية، ويستنبطون من الأحاديث النبوية الأحكام النحوية والصرفية واللغوية، وغير ذلك من أنواع العلوم اللسانية، كما يستخرجون منها الأحكام الشرعية. وأخيراً: الحقّ ما قاله الإمام ابن مالك علامة جيّان، لا ما قاله أبو حيان، وكلام ابن الضائع كلام ضائع²"، كما يقول سراج الدين البلقيني (ت 850 هـ): "والذي ذهب إليه الشيخ ابن مالك من الاستشهاد حسن راجح³".

وبعد هذا العرض يتّضح لنا أنّ مدرسة الأندلس بصفة عامة كانت تعتمد الحديث، وتعدّه أحد الأصول السماعية مستندة إليه ومحتجة به على إثبات الأحكام وتقريرها، وهذا هو المنهج السديد: أن يتقدم الحديث النبوي سائر كلام العرب في باب الاحتجاج في اللغة وقواعد الإعراب، بعد أن دوّن وظهرت كتب الصحاح خاصّة، وأصبح علم الحديث علماً له أصوله وقواعده التي تعرف بها مراتبه وأسانيده من رواية ودراسة. ولا شكّ أنّ الاحتجاج بالحديث الشريف -أيضاً- يعين النحاة

¹ - البغدادي، خزّانة الأدب ولب لباب العرب، ج1، ص 7.

² - أبو الطيب الفاسي، تحرير الرواية في تقرير الكفاية، ص 101.

³ - رياض حسن الخوّم، مكاتبة بين الدماميني والبلقيني في الاستدلال بالحديث الشريف على إثبات القواعد النحوية، بيروت: 1998م، عالم الكتب، ص 29.

المعاصرين، ويتيح لهم أن ينظروا في الأصول المستنبطة، ويفتح لهم مجالاً أوسع للدراسات النحوية واللغوية الحديثة؛ وهذا ما حدث فعلاً، حيث كان لأهمية هذا الموضوع أن أصبح من اهتمامات مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورات انعقاده الأولى، الدورة الرابعة، حيث قرر الأعضاء الاستشهاد بالحديث المدون في كتب الصحاح الستة فما فوقها؛ خاصة وقد تأصل علم الحديث وصار له منهجه الصارم في الأخذ والتلقي، ومعاييره الثابتة التي تميز الخبيث من الطيب، وتكشف الدخيل من الأصل، فينبغي الاستشهاد به مستقيدين من تجربة ابن مالك في النظر إلى اللغة على ضوء نصوص ناصعة منها، أهمل الكثير منها زمنياً ليس بالقصير.

هذا، وقد قرّر مجمع اللغة العربية بالقاهرة مستنداً إلى بحث الشيخ محمد الخضر حسين جواز الاحتجاج ببعض أنواع الحديث، وكان نص قراره ما يأتي: "اختلف علماء العربية في الاحتجاج بالأحاديث النبوية لجواز روايتها بالمعنى، ولكثرة الأعاجم، وقد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها في أحوال خاصة مبيّنة فيما يأتي¹:"

أ- لا يحتجّ بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأوّل ككتب الصحاح الستة وما قبلها؛

ب- يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الأنفة الذكر على هذا الوجه:

1- الأحاديث المتواترة المشهورة؛

2- الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات؛

3- الأحاديث التي تعدّ من جوامع الكلم؛

4- كتب النبي ﷺ؛

5- الأحاديث المروية لبيان أنه ﷺ كان يخاطب كلّ قوم بلغتهم؛

6- الأحاديث التي عرف من حال روايتها أنّهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل: القاسم بن

محمد، ورجاء بن حيوة، وابن سيرين؛

¹ محمد خلف الله ومحمد شوقي أمين، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (1932 - 1962) - مجموعة القرارات العلمية، القاهرة: 1963م، ص 3 و4.

7- الأحاديث المروية من طرائق متعددة وألفاظها واحدة.

وقد أضاف الدكتور عبد الرحمن السيد إلى ما ورد في قرار المجمع نوعين من الأحاديث هما¹:

1- الأحاديث التي رواها من العرب من يوثق بفصاحتهم وإن اختلفت ألفاظها، فالثقة بهم تبيح

الأخذ عنهم سواء أكان ذلك من إنشائهم، أم كان منسوباً إلى النبي ﷺ؛

2- الأحاديث التي يطمأن فيها إلى عدالة رواتها، والتي يغلب على الظن تعدد مواطن الاستفهام

فيها، وأن اختلاف الصيغة يرجع إلى تكرار الإجابة.

كانت هذه ثمرة جهود ابن مالك وغيره من نحاة الأندلس في الدرس النحوي العربي بأن أرسى الحديث النبوي الشريف أصلاً من أصول النحو العربي مثله مثل بقية الأصول السماعية تستنبط منه القاعدة وينظر به في أحوال لغات العرب، وبذلك يفك الخناق على دائرة اللغة العربية إلى أساليب أخرى موجودة في الحديث النبوي الشريف كانت تعتبر من الضرورة أو من الشواذ.

لقد استطعنا الوصول - من خلال ما سبق - إلى جهود ابن مالك في تيسير الدرس النحوي من خلال اختزاله للنحو العربي على شكل منظومة نحوية سمي واشتهر بالألفية، كما تبين لنا جهده وجهود الكثير من نحاة الأندلس في جعل الحديث النبوي الشريف أصلاً من أصول النحو العربي، ولكن السؤال الذي بقي يتردد في أذهاننا هو: كيف استطاع ابن مالك أن يبيّن شخصيته النحوية العلمية، هل كان هذا باجتهاده الخاص؟ أم أنه أخذ من سابقه ثم طوّر أفكاره وصارت له آراؤه الخاصة به؟ بل أصبح نحاة المشرق العربي يأخذون بأفكاره وآرائه النحوية؟ بمعنى ما هو منهج ابن مالك في النحو؟ هل أخذ من نحاة المدارس السابقة أم أنه كان يبتغي ويختار وينتخب من آرائهم ما يراه ملائماً ويترك ما سواه؟

¹ - عبد الرحمن السيد، مدرسة البصرة النحوية-نشأتها وتطورها، ط1. 1968م، دار المعارف، ص 259 و 260.

منهج ابن مالك النحوي: (انتخابه من المدارس السابقة):

إنَّ الناظر في مؤلفات ابن مالك النحوية - على غرار معظم نحاة الأندلس، والذين كُنَّا قد أشرنا إليهم فيما سبق في مبحث: تأثيرهم أو أخذهم من المدارس السابقة- ليلحظ أنَّ منهجه في النحو كان الانتخاب من مذاهب المدارس السابقة عليه، والأخذ أحيانا برأي أسلافه الأندلسيين في مواقف أخرى؛ على غرار آرائه الاجتهادية التي انفرد بها؛ فمن آرائه التي اختارها من المدرسة البصرية:

- ما ذهب إليه الخليل من أنَّ (أل) حرف تعريف وهمزتها همزة قطع عوملت -غالبا- معاملة همزة الوصل لكثرة الاستعمال، وهي أحد جزأي الأداة المعرفة، فالهمزة واللام جميعا للتعريف بمنزلة (قد) في الأفعال، وكلهم يذهبون إلى أنَّ هذه اللام زيدت عليها ألف الوصل، إلا الخليل وحده، فإنه يزعم أنَّها حرف واحد بجملته بسيط، ولذلك كان يسميه (أل) ك (قد)¹، وقد ذهب ابن مالكمذهب الخليل مستدلا له بالحمل على النظير فقال: "لما كانت (من) ذات حرفين، ومدلولها العموم في نحو: ما فيها من رجل، وكان حرف التعريف نظيرها العموم سوى بينهما، فكان حرف التعريف تسوية بين النظيرين²"، فكما أنَّ (من) الداخلة على نكرة تفيد العموم، فكذلك (أل) التي للتعريف نظيرتها في العموم.

- ما ذهب إليه سيويبه من أنَّ "الفعل عسى في قولك: (عسيت أن تفعل) متضمن معنى قاربت، وبذلك يكون محل (أن تفعل) النصب على المفعولية³". وقد أشار ابن مالك إلى هذه المسألة في معرض حديثه عن قياس الشبه* في مسألة مجيء خبر (عسى) مجردا من (أن) فقال: "واستعمل الخبر بالتجريد أو الاقتران بعد (عسى) و(كاد) و(كرب) و(أوشك) فلك أن تقول: عسى زيد أن

¹- المالقي، رصف المباني في حروف المعاني، ص 158.

²- ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج1، ص 254.

³- ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص 25 وما بعدها. وينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 310.

* قياس الشبه: هو أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه، مثل أن يدل على إعراب الفعل المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه، فكان معربا كالاسم. وكمشابهة أسماء الأفعال للأفعال. وقياس الشبه معمول به عند أكثر العلماء. ينظر: محمد الخضر حسين، القياس في اللغة العربية، القاهرة: 1353هـ، المطبعة السلفية، ص 74 و75.

يفعل، وعسى زيد يفعل، وكذا الثلاثة البواقى، إلا أنّ (عسى أن يفعل) أكثر من (عسى يفعل) وكاد بالعكس¹.

- ما ذهب إليه البصريون² ومن تبعهم من المتأخرين إلى أنّ الغالب في (إن) إذا خفت يصح إهمالها، ويصح إعمالها على قلة، فمن إهمالها قوله تعالى:

﴿إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ (الطارق: الآية 4)، وتبعهم من نحاة الأندلس: ابن خروف، وابن

عصفور، وابن مالك، والمالقي، وأبو حيان، والشاطبي مستدلاً على ذلك بالقياس والسماع الوارد

عن العرب، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّا لَأَلْوَفِيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ﴾ (هود: الآية 111)

بتخفيف (إن)، وتخفيف الميم من (لما)، ونصب (كلا)، وهي قراءة نافع وابن كثير وغيرهما، وقد

منع الكوفيون³ إعمال (إن) مخففة، ولكن ما يمكن ملاحظته هنا هو أنّ السماع يعضد القياس

الوارد في ذلك عن العرب، إذ تبين من هذه الأمثلة أنّ نحاة الأندلس يستحسنون القياس إذا ورد به

السماع لأنّ ذلك مما يقويه، ويجعله متماشياً مع القواعد التي وضعها النحاة، فنجدهم يسوقون

أدلتهم مدعومة بالسماع والقياس معا في المسألة الواحدة؛ وقد أبان أبو حيان عن هذا وذهب إلى

أنّه الغالب على مذاهب سيبويه، وذلك قوله في أعقاب حديثه عن لفظ (كذا): 'فلما اطلعنا على

مذاهب الناس في هذه المسألة، واختلافهم فيها، رجعنا عند الاختلاف إلى السماع من العرب، فما

وجدناه منقولاً عنهم أخذنا به، وما لم ينقل من لسانهم أطرحناه، وذلك مذهبنا في إثبات الأحكام

النحوية، أن نرجع فيها إلى السماع، فلا تثبت شخصياً من الأحكام إلا بعد إثبات نوعه، ولا تثبت

شيئاً منه بالقياس لأنّ كل تركيب له شيء يخصه، فلو قسنا شيئاً على شيء لأوشك أن تثبت

تراكيب كثيرة، ولم تنطق العرب بشيء من أنواعها، والقياس الذي نذكره نحن في النحو إنّما هو بعد

تقرير السماع، فلا تثبت الأحكام بالقياس، إنّما تثبتها بالسماع من العرب، ويكون في الأقيسة إذ

¹ - ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تح: محمد عبد المنعم هريدي، مكة المكرمة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ج1، ص 453 و454.

² - ينظر: سيبويه، الكتاب، ج2، ص 140. والمبرد، المقتضب، ج1، ص50.

³ - ينظر: الفراء، معاني القرآن، ج3، ص 254. والروماني (أبو الحسن)، معاني الحروف. تح: عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر، ص75.

ذاك تأنيس وحكمة لذلك السماع؛ ومن تأمل كلام سيبويه وجده في أكثره سالكا هذه الطريقة التي اخترناها من إثبات الأحكام بالسماع¹؛ فيذكر أبو حيان أنّ القياس الذي يجب أن يُعمل به في إثبات الأحكام هو الذي يكون بعد تقرير السماع؛ لأنّ السماع هو الأصل وهو الحاكم على القياس. ومنه أنّ (إن) إذا خفت من الثقلة لزمها اللام ليفرق بينها وبين (إن) النافية، واختُلفت في هذه اللام: هل هي لام الابتداء، أدخلت للفرق بين (إن) النافية و(إن) المخففة من الثقلة أم هي لام أخرى؟ ومذهب سيبويه²، وأكثر نحاة بغداد أنّ هذه اللام لام الابتداء التي كانت مع المشددة لزمّت للفرق بين (إن) التي هي لتأكيد النسبة، وبين (إن) النافية، وهو اختيار ابن خروف³، وابن عصفور، وابن مالك، وأبي الحسن الأخصر.

-وقد ذهب ابن مالك مذهب سيبويه وجمهور البصريين⁴ أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأنّ الخبر مرفوع بالمبتدأ. وقد اختار هذا المذهب كذلك جماعة من نحاة الأندلس منهم: ابن خروف، والشلوبين، وابن الضائع، وابن أبي الربيع؛ وقال ابن مالك بعد أن ذهب مذهب سيبويه ونقل نصه: "هذا نصه وقوله هو الصحيح"، وإلى هذا أشار في الألفية بقوله⁵:

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْإِبْتِدَاءِ كَذَلِكَ رَفَعُ خَبْرٍ بِالْمُبْتَدَأِ

-وذهب ابن مالك مذهب البصريين⁶ إلى أنّ الأولى في العامل في باب التنازع إعمال الثاني لقربه، واحتجوا بالسماع والقياس، وتبع البصريين أيضا جمهور من نحاة الأندلس منهم: الشلوبين، وابن أبي الربيع، وكذلك ابن معطي الذي يقول في ألفيته⁷:

فَسَيَبُويهِ يُعْمَلُ الْأَخِيرَا فِي ظَاهِرٍ وَيَجْعَلُ الضَّمِيرَا

¹ - خديجة الحديثي، أبو حيان النحوي، بغداد: 1966م، منشورات مكتبة النهضة، ص 403.

² - ينظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص 383.

³ - ابن خروف، شرح الجمل، ج1، ص 464.

⁴ - ينظر: سيبويه، الكتاب، ج2، ص 127. والسيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص 331. وابن

السراج، الأصول في النحو، ج1، ص 58.

⁵ - ابن مالك، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ص 30

⁶ - سيبويه، الكتاب، ج1، ص 37. المبرد، المقتضب، ج4، ص 72. والرضي، شرح الكافية، ج1، ص 204.

⁷ - النيلي، شرح ألفية ابن معط، ج1، ص 651.

فِي أَسْبَقِ الْفَعْلَيْنِ وَهُوَ أَوْلَى وَعَكَسَ الْكُوفِيُّ هَذَا الْقَوْلَا

يَشْهَدُ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهٗ لِسَبَبِيَّهٖ وَاللُّغَاتُ الْعَالِيَةُ

وزهد الكوفيون¹ إلى إعمال الأول لتقدمه، يقول ابن مالك: "وما ذهب إليه البصريون هو الصحيح؛ لأنَّ إعمال الثاني أكثر في الكلام...²"، ثم قال: "وقد تضمَّنه القرآن المجيد في مواضع كثيرة منها قوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ (النساء: الآية 176)، وقوله تعالى: ﴿ءَاتُونِي أَوْعٍ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾ (الكهف 96)، وقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ (الروم: الآية 16)، وقوله تعالى: ﴿تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ﴾ (المنافقون: الآية 5)، وقوله تعالى: ﴿هَآؤُمْ اقْرَءُوا كِتَابِيَهٗ﴾ (الحاقة: الآية 19)، وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوْا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنَّ لَن يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا﴾ (الجن: الآية 7)، وهذا كله من إعمال الثاني... وفي الحديث: "لعن أو غضب على سبط من بني إسرائيل فمسخهم"، وهذا أفصح الكلام وقد أعمل فيه الثاني، لو أعمل الأول ل قيل: إنَّ الله لعن أو غضب عليهم سبطاً³.

وما نلاحظه في هذه المسألة -وفي معظم المسائل النحوية عند ابن مالك- حين يبدأ بالاستدلال على صحّة ما يذهب إليه يأتي أولاً بجملته من الآيات القرآنية فيستدل في الموضوع الواحد بأكثر من آية تأكيداً لما يذهب إليه، ثم يتبعه بالحديث النبوي الشريف، ثم بسلسلة من أشعار العرب وأقوالهم؛ فهو يبحث في تثبيت القواعد النحوية عن الشواهد القرآنية وهي الأصل الأول من أصول الاستشهاد عنده؛ وله في استحضار الآيات للاستدلال قوة وقدرة، فكان عدد الآيات التي استشدها بها في كتابه: (شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ) ستاً وستين وأربعمئة (466) آية، كما كان كتابه (شرح التسهيل) خير شاهد على أنه وضع القرآن الكريم في رأس المصادر التي يستدل بها؛ فالمتصفح لهذا الكتاب يجد آيات القرآن الكريم منبثة في كل صفحاته، يعتمد عليها ويستشهد بها في قواعده وأحكامه. ومن هنا فإنَّ مدرسة الأندلس -التي يعتبر فيها ابن مالك

¹ ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص 88. والسيوطي، همع الهوامع، ج3، ص 94.

² ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص 167.

³ المرجع نفسه، ج2، ص 168.

واحدا من بين أهمّ أعلامها وأشهرها - كغيرها من المدارس التي اهتمت بالقرآن وتأثرت به، فتناولت آياته باحثة ومدققة لتحريّر رأي، أو تأييد وجهة نظر، أو تقوية مذهب مستعينة بالمصدر الأوّل الذي هو القرآن الكريم.

- كما تبع ابن مالك¹ سيبويه في أنّ عامل الجر في المضاف إليه هو المضاف²، وتبعه في هذه المسألة من نحاة الأندلس قبله ابن الباذش، وابن عصفور، كما تبع ابن مالك مذهب سيبويه والمبرد والسيرافي في أنّ العامل في البديل هو العامل في المبدل منه كالنعت والتوكيد، وذلك لتعلقها به من طريق واحد³، وتبع هذا المذهب من نحاة الأندلس الأعم، وابن عصفور، وابن أبي الربيع.

- كما ذهب مذهب سيبويه وأكثر النحويين⁴ إلى أنّ الفعل المضارع المتّصل بنون النسوة مبني معها، وذهب المالقي مذهب سيبويه كذلك، حيث قال: "والصحيح مذهب سيبويه"⁵.

- وقد وافق ابن مالك ومعظم النحاة⁶ رأي سيبويه الذي يقول بقياسية (ما) التميمية؛ والذي دفعه إلى ذلك هو عدم اختصاصها، فهي تدخل على الاسم كما تدخل على الفعل؛ يقول ابن مالك... "لغة بني تميم في تركهم إعمال (ما) أقيس من لغة أهل الحجاز كذا قال سيبويه. وهو كما قال⁷"، وقال في موضع آخر: "والثاني مذهب غير أهل الحجاز، وهو إهمالها، وهو مقتضى القياس؛ لأنّها غير مختصة، فلا تستحق عملا⁸". وكذلك ذهب الأعم قبله، وابن خروف، وابن أبي الربيع، والمالقي، وغيرهم.

1- ابن مالك، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ج1، ص 480.

2- سيبويه، الكتاب، ج1، ص 177. وأبو الفتح البعلي، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، تح: ممدوح محمد خسارة، ط1. الكويت: 2002م، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ج2، ص 735.

3- ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص 67.

4- ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص 176. وابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج1، ص 205 و206.

5- المالقي، رصف المباني في حروف المعاني، ص 398 و399.

6- ينظر: ابن جني، الخصائص، ج1، ص 260.

7- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص 434 و435، وابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص 368.

8- ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص 369.

ونلاحظ من خلال هذه المسألة أنّ ابن مالك ونحاة الأندلس بصفة عامة يكثرّون من الاستناد إلى القياس في دعم آرائهم واختياراتهم، مع العلم أنّ نحاة الأندلس لم يدركوا عصور الاحتجاج ولم يسمعو اللغة من أفواه الناطقين بها، فحاولوا أن يعوّضوا ذلك بالركن الثاني من أركان أصول النحو العربي الذي هو القياس، فكانوا يتوسعون فيه، وإن كان توسّعهم ليس كتوسع الكوفيين الذين يقيسون على القليل، فالقياس عندهم لا يستعمل إلا إذا كانت هناك أدلة عديدة، وشواهد كثيرة يمكن أن تكون أساسا للقياس الذي تبنى عليه القواعد؛ فابن مالك مثلا يجعل كثرة الاستعمال عند العرب وكثرة الدوران على ألسنتهم أساسا من أسس القياس لديه. يقول عنه الشاطبي: "إنّه منقاد للسمع في قياسه ومذهبه، وهو صواب؛ لأنّ القياس آت من وراء السماع¹"، وابن مالك في هذه المسألة يقدم كثرة الاستعمال على قوّة القياس.

ومن ثمّ يمكن القول أنّ نحاة الأندلس كانوا يراعون السهولة في أقيستهم، لم يتشددوا كما تشدد البصريون، بل كانوا يحترمون المسموع ويسيرون عليه، وإن كان المقيس عليه قليلا لأنّ الرّواة لم يحيطوا بكل لغات العرب ولهجاتهم (نقص الاستقراء)، حيث إنّ الرعيل الأوّل من اللغويين لم يستنص كلّ الظواهر اللغوية لدى القبائل الست². يقول أبو عمرو بن العلاء: "ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم وشعر كثير³"، لذا أخذ نحاة الأندلس على البصريين تشدّدهم ومبالغتهم في إهدار كثير من المسموع، وكثرة التّأويل والتّعسف، ومجازة حدّ الاعتدال في ذلك، ولاسيما إذا ثبت أنّ المؤول لغة من لغات العرب، كما أخذ نحاة الأندلس على الكوفيين غلوهم في احترام المسموع.

لقد سلك الأندلسيون منهاجا وسطا بين المذهبين فكانوا يعولون على القليل من السماع إذا كان يشدّ أزره قياس قوى، ولم يكن تأويله سائغا لا تكلف فيه ولا تعسف، فيقولون بجواز القياس عليه مطلقا أو بجوازه على قلة وندرة، أمّا إذا لم يسنده قياس محكم فإنّهم لا يعولون عليه ويحكمون بشذوذه، إلا إذا ثبت أنّه لغة من اللغات فيحكمون بقياسه. قال أبو حيان: "كلّ ما كان لغة قبيلة

¹ - الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ج3، ص 548.

² - ينظر: عبد العظيم حامد هلال، خطوات البحث النحوي، ص 206.

³ - ابن جني، الخصائص، ج1، ص 386.

قيس عليه¹، ومن قبله قال ابن جني: "اللغات على اختلافها كلها حجة²؛ فكل لهجة تمثل حقلا لغويا لا يصح إهداره أو الحيف عليه، ولا شك أن أي لهجة من تلك اللهجات المعمورة قد أمدت الفصحى بروافد غنية أضافت إلى منتها إضافات في الدلالة والمستوى الصرفي والصوتي.

-ومن المسائل التي تابع فيها سيبويه وجمهور النحويين³ جواز توسيط خبر (ليس)، كقولنا: ليس منطلقا زيدا، واستشهدوا بقراءة النصب في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ﴾ (البقرة: الآية 177)، ومن نحاة الأندلس الذين تابعوهم في هذه المسألة: مكي القيسي، وابن السيد، وأبو حيان، وابن معط من المغاربة. قال ابن مالك: "توسيط الخبر كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الروم 47)، وهو جائز في جميع هذه الأفعال حتى في (ليس) و(دام) بخلاف التقديم"⁴.

كانت هذه المسائل من بين الآراء التي انتخبها ابن مالك من سيبويه وجمهور النحاة الذين تابعوه في منهجه -وما بقي منها أكثر لا يتسع المقام لذكرها كلها- وقد تبين من خلال ما سبق أن ابن مالك أكثر ما يستشهد به القرآن الكريم.

- "وكان يرى رأي يونس في أن إمّا الثانية في مثل (قام إمّا زيد وإمّا عمرو) غير عاطفة، إمّا العاطف الواو السابقة لها⁵.

- وكذلك في أن (الذي) قد تأتي حرفا مصدريا نحو قوله تعالى: ﴿وَخُضُّهُ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ (التوبة: الآية 69)، أي كخوضهم⁶.

¹- السيوطي، المزهري في علوم اللغة، ج1، ص 258.

²- ابن جني، الخصائص، ج2، ص 5.

³- ينظر: سيبويه، الكتاب، ج2، ص 37. والفراء، معاني القرآن، ج1، ص 103.

⁴- ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج1، ص 349.

⁵- ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص 62.

⁶- المصدر نفسه، ص 62 وما بعدها.

- وكان يذهب مذهب المبرد في أنه يجوز دخول لام الابتداء على معمول الخبر المقدم عليه إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً مثل: (إنَّ محمداً لبك واثق) وجوزاً معاً (إنَّ محمداً لبك لواثق) بدخول اللام على الخبر ومعموله جميعاً¹.

- وكذلك اختار رأي المبرد في أن إذا الفجائية ظرف مكان².

- وأكثر من اختيار آراء الأخفش، من ذلك³: مسألتان في باب كان وأخواتها؛ أمّا أولاهما: فدخول الواو على أخبارها إذا كانت جملة تشبيها لها بالجملة الحالية مستدلين بقول بعض الشعراء:

وَكَاثُوا أَنَاسًا يَنْفُحُونَ فَأَصْبَحُوا وَأَكْثَرَ مَا يُعْطُونَهُ النَّظْرَ الشَّرُّ

وذهب الجمهور إلى أن (أصبحوا) في البيت تامة والجملة الحالية. وأمّا المسألة الثانية: فدخول الواو على خبر ليس وكان المنفية إذا كان جملة وتالياً لإلا كقول أحد الشعراء:

لَيْسَ شَيْءٌ إِلَّا وَفِيهِ إِذَا مَا قَابَلْتَهُ عَيْنُ الْبَصِيرِ إِعْتَبَارُ

وقول آخر:

مَا كَانَ مِنْ بَشَرٍ إِلَّا وَمَيْتُهُ مَحْتُومَةٌ لَكِنَّ الْأَجَالَ تَخْتَلِفُ

وأنكر ذلك الجمهور ذاهبين إلى أن الخبر حذف ضرورة أو أن الواو زائدة.

- وكان يأخذ برأي الأخفش في أن (من) الجارة تأتي زائدة مطلقاً⁴، وخرج عليها قوله جلّ شأنه: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ (الروم: الآية 4).

- وأخذ برأيه في أن اسم عسى أخت كاد قد يأتي بصورة المنصوب المتصل مثل: عساني وعساک وعساه، وهو في محل رفع نيابة عن المرفوع الذي حل محله⁵؛

¹ - ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص 62.

² - المصدر نفسه، ص 92. وينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 311.

³ - السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج 1، ص 116. وينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 311.

⁴ - ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص 361.

⁵ - السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج 1، ص 132.

- وكذلك أخذ برأيه في أنّ الحال لا تجيء من المضاف إليه إلا إذا كان جزءاً من المضاف أو مثل جزئه على شاكلة قوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِّنْ غَلٍّ إِخْوَانًا﴾ (الحجر: الآية 47)، وقوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعَ مَلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ (النساء: الآية 125) لأنه لو استغنى عن المضاف وقيل: ونزعنا ما فيهم إخواناً واتبع إبراهيم حنيفاً لا طرد السياق والكلام¹.
 - وذهب ابن مالك مذهب الأخفش وأبي زيد وغيرهم إلى أنّ الجر بـ(لعلّ) لغة لبعض العرب وهم (بنو عقيل²)، والمشهور أنّ الحرف (لعلّ) ينصب الاسم الذي يليه، وهو من أخوات (إنّ). قال الشاعر:

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعْ الصَّوْتِ دَعْوَةَ لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

الشاهد في البيت هو (لعلّ) جاء حرف جر على لغة بني عقيل. قال ابن مالك: "وروى أبو زيد أنّ بني عقيل يجرون بـ(لعلّ) مفتوحة الآخر، ومكسورته، ومن شواهد ذلك³:

لَعَلَّ اللهُ يُمْكِنُنِي عَلَيْهَا جِهَارًا مِنْ زُهَيْرٍ أَوْ أُسَيْدٍ

والشاهد كسابقه، وقد زعم الفارسي أنّ التقدير في البيت السابق: "لعلّه لأبي المغوار قريب، أي جواب قريب، فأقام الصفة مقام الموصوف⁴". ويردّ ابن مالك على أبي علي بقوله: "ولا يخفى ما في هذا من التكلف⁵". ويقول أبو حيان: "وتأوّل بعض أصحابنا قوله: (لعلّ أبي المغوار) على أنّ في لعل ضمير الشأن، و(أبي المغوار) مجرور بلام محذوفة، أبقى علمها، وقريب صفة لجواب محذوف، والتقدير: لعله، أي: الشأن لأبي المغوار منك جواب قريب⁶؛ ولا يخفى ما في هذه التخاريج من التكلف.

¹- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص1، ج1، ص240.

²- أبو زيد، النوادر في اللغة، تح: سعيد الخوري، بيروت، دار الكتاب العربي، ص281.

³- ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج3، ص47.

⁴- أبو علي الفارسي، شرح الأبيات المشكّلة الإعراب المسمى (إيضاح الشعر)، تح: حسن هندايي، ط1. دمشق: 1987م، دار القلم، ص87.

⁵- ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج2، ص47.

⁶- ابن عصفور، شرح الجمل، ج1، ص479 و480.

وهذا يعني أنّ ابن مالك لا يأخذ بالمسائل التي فيها تكلف حتى لا يتعمّد الدرس النحوي، بل هو يميل في تخريج مثل هذه المسائل إلى ما فيه اليسر والسهولة.

-وقد اختار من آراء الأخفش كذلك مسألة حذف الموصول الاسمي كقول حسان بن ثابت:

أَمَّنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءٌ

على تقدير: ومن يمدحه، ومن ذلك جواز منع الاسم من الصرف في ضرورة الشعر¹.

-ومجيء أو العاطفة بمعنى الواو، أي: لمطلق الجمع مثل: (النفسي تقاها أو عليها فجورها) أي: وعليها، ومثل قول جرير في عبد الملك بن مروان: (جاء الخلافة أو كانت له قدرا) وقال ابن مالك: من أحسن شواهد الحديث: "اسكن حراء، فما عليك إلا نبيّ أو صديق أو شهيد"².

-وانتخب من آراء البصريين³: جواز مجيء الفعل الماضي خبرا لـ(كان) من غير اقترانه بـ(قد)، وذلك لكثرة وروده في القرآن الكريم وكلام العرب، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهِدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ﴾ (الأحزاب: الآية 15)، وقوله سبحانه: ﴿إِنْ كُنْتَ قُلْتَهُمْ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ (المائدة: الآية 116)، وقوله عز وجل: ﴿إِنْ كُنْتَ جِئْتَ بِآيَةٍ فَآتِ بِهَا﴾ (الأعراف: الآية 106)، ومنه قول الشاعر:

وَكُنَّا حَسْبِنَاهُمْ فَوَارِسِ كَهْمْسِ حَيُّوا بَعْدَ مَا مَاتُوا مِنَ الدَّهْرِ أَغْصُرَا

وتبع البصريين من نحاة الأندلس كذلك ابن عصفور، وابن أبي الربيع، وأبو حيان، وقد ذهب الكوفيون وابن درستويه إلى أنّ هذه المسألة غير جائزة، وما ورد من النثر والشعر مما ظاهره عدم الإتيان بـ(قد) فهي مقدّرة.

¹- السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص 37. وينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 312.

²- السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص 134.

³- ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج2، ص 85. وأبو حيان، البحر المحيط، تح: عرفات حسونة، 1992م، دار الفكر، ج3، ص 258.

وما نلاحظه هنا -وفي معظم المسائل التي انتخبها ابن مالك وجماعة من أقرانه الأندلسيين- أنهم يميلون إلى ترجيح المسائل التي لا تحتاج إلى تقدير وخوض في الذهنيات التي تشتت تفكير الطالب وتنفّره من الدرس النحوي -وقد يكون كلّ هذا من أثر المذهب الظاهري الذي أتى به ابن حزم والذي ينظر إلى ظاهر النصوص ويرفض التأويل- كما أنهم يرجّحون المسائل التي تعتمد أكثر على السماع -كما في هذه المسألة- التي ورد بها عدد من الآيات القرآنية، وغيره من كلام العرب شعره ونثره، والأمثلة التي اختارها من نحاة مدرسة البصرة متعددة، وهي أكثر من أن تحصر في هذا المقام الضيق.

ومما اختاره من مذاهب الكوفيين:

-ما ذهب إليه الكسائي -ومن أخذ برأيه من البصريين أمثال المازني والمبرد- منجواز تقديم التمييز على عامله المتصرف، حيث قال مستدلاً بالقياس والنقل الصحيح: "ويقولهم أقول قياساً على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف، ولصحة ورود ذلك في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح، واستشهد بعدة أبيات اخترنا منها قول الشاعر:

أَتَهَجُرُ لَيْلِي بِالْفِرَاقِ حَبِيبِهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

الشاهد في البيت هو تقديم التمييز (نفساً) على عامله (تطيب). وقد اختار هذا الرأي كذلك أبو حيان لكثرة السماع والقياس؛ ومن ثمّ قال: "مذهبنا في إثبات الأحكام النحوية أن نرجع فيها إلى السماع... والقياس الذي نذكره نحن في النحو، إنّما هو بعد تقرير السماع فلا نثبت الأحكام بالقياس، إنّما نثبتها بالسماع من العرب، ويكون في الأقيسة إذ ذاك تأنيس وحكمة لذلك السماع¹".

والملاحظ في هذه المسألة أنّ ابن مالك ومنه نحاة الأندلس يستحسنون القياس إذا ورد به السماع؛ فالسماع هو الأصل وهو الحاكم على القياس؛ وقد وجدنا أكثرهم يسوقون أدلّتهم مدعومة بالسماع والقياس معاً في المسألة الواحدة لأنّ ذلك مما يقوّيه، ويجعله متمشياً مع القواعد التي وضعها النحاة.

¹ - خديجة الحديثي، أبو حيان النحوي، ص 403.

- واستضاء برأيه في أفعال محذوف مع الفعل الأول في صورة التنازع: "كلمني وكلمت زيدا"¹.
 - ومن الآراء التي انتخبها من مذهب الفراء² ومن تابعه من الكوفيين: مسألة جواز نصب المضارع المقترن بفاء السببية في جواب الرجاء؛ حيث قال: "وألحق الفراء الرجاء بالتمني فجعل له جوابا منصوبا، ويقول أقول لثبوت ذلك سماعا، ومنه قراءة حفص عن عاصم: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابِ ﴿٣٦﴾ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى ﴿٣٧﴾﴾ (غافر: الآيتين 36 و37)³، وبهذه الآية استدلل قبله الشلوبين بحمل الرجاء على التمني، وذهب البصريون⁴ ومن تبعهم إلى منع ذلك، قال أبو حيان: "والصحيح مذهب الكوفيين لوجوده نظما ونثرا، ومنه قوله عز وجل: ﴿وَمَا يَدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكِّي ﴿٣٧﴾ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى ﴿٣٨﴾﴾ (عبس: الآية 3 و4) في قراءة عليين عاصم وهي من متواتر السبع"⁵؛ يقول ابن مالك مشيرا إلى ذلك في ألفيته⁶:

وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَاءِ نَصْبٌ كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبُ

وقال ابنه: "يجب قبوله لثبوته سماعا"⁷، ومن هنا يتضح لنا أن ابن مالك يميل في اختياراته إلى ورود السماع وثبوته في قراءات القرآن، ورأي الكوفيين هنا هو الأقرب لبعده عن التكلف وكثرة التأويل.

- واختار مذهب الفراء في كون العامل الرفع للفعل المضارع هو تجرّده من الناصب والجازم، وقد استدلّوا بأنّ المضارع يُنصب إذا دخل عليه ناصب، ويجزم إذا سبق بجازم، فإن لم يسبقه ناصب

¹ - شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 313.

² - ينظر: الفراء، معاني القرآن، ج3، ص 235.

³ - ابن مالك، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافت، ج1، ص 338. وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص 231.

⁴ - أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، تح: زهير غازي، بغداد: 1977م، وزارة الأوقاف العراقية، ج5، ص 149. وابن مالك، شرح التسهيل، ج4، ص 33.

⁵ - أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج2، ص 411.

⁶ - ابن مالك، ألفية ابن مالك، ص 158.

⁷ - ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، - تح: عبد الحميد السيد عبد الحميد، بيروت، دار الجيل، ص 269.

أو جازم كان مرفوعاً¹، وكذا اختاره كل من ابن خروف، وابن عصفور من نحاة الأندلس، في حين ذهب نحاة البصرة² ما عدا الزجاج إلى أنّ العامل الرفع للفعل المضارع هو حلوله محل الاسم. وما هو منطقي في هذه المسألة هو مذهب الفراء والكوفيين الذي اختاره ابن مالك وجماعة من نحاة الأندلس.

- وكان يذهب مذهب الفراء في أنّ (دام) أخت كان لا تتصرف³، وأنّ لو مصدرية في مثل قوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ (البقرة: الآية 96)؛ ومثل قوله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ (القلم: الآية 9).

- وانتخب ابن مالك من آراء الكوفيين⁴ - عدا الفراء - جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في قراءة عامر قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾ (الأنعام: الآية: 137)، كما اختاره ابن خروف، وابن الجزري، وابن هشام، وأبو حيان، والسيوطي... ومن ثم قال ابن مالك: "وعمدت قراءة ابن عامر: وكم لها من عاضد وناصر⁵؛ وذهب جمهور البصريين⁶ إلى المنع، وردّ ابن مالك: "على أنّها لو كانت منافية منافية له لوجب قبولها، لصحة نقلها، كما قبلت أشياء تنافي القياس بالنقل، وإن لم تساو صحتها صحة القراءة المذكورة، ولا قاربتها كقوله: (استحوذ)، وقياسه استحاذا⁷". (واستحوذ) هي من سورة المجادلة: ﴿أَسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾ (المجادلة: الآية 19). يقول أبو حيان: "وإذ كانوا قد فصلوا بين المضاف والمضاف إليه بالجملة في قول بعضهم: هو غلام - إن شاء الله - أخيك،

¹ - ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص 12. وابن مالك، شرح التسهيل، ج4، ص 6.

² - ينظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص9. والأخفش، معاني القرآن، تح: عبد الأمير الورد، ط1. بيروت: 1985م، عالم الكتب، ج1، ص 307. والمبرد، المقتضب، ج2، ص 5. وابن مالك، شرح التسهيل، ج4، ص 5.

³ - السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص 114. وينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 313.

⁴ - ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص 427.

⁵ - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص 272. وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ص 49.

⁶ - الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص 426. وأبو حيان، البحر المحيط، ج4، ص 657.

⁷ - ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج2، ص 981 و982.

فالفصل بالمفرد أسهل¹. قال أبو العلاء: "ما انتهى إليكم ممّا قالته العرب إلّا أقله، ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم وشعر كثير²؛ وكذلك ألا يكفى ورودها في قراءة من قراءات القرآن لتكون دليلا على أنّها من أفصح الكلام؟! وماذا ينتظرون لتأييدها أن يجدوا كلمة لأعرابي فيكون ذلك مسوغا لقبولها واعتبارها من أفصح الكلام؟! أليس في هذا قلب للأمر!؟"

ومن هنا نلاحظ قوّة الأدلة بالسماع والقياس، وهو ما يُظهر لنا أنّ ما ذهب إليه ابن مالك مقتديا بالكوفيين هو الصحيح، وتخطئة القراء لها أو تضعيفها أو مهاجمتها فيه جرأة لأنّ ابن عامر هو من كبار التابعين، وقراءته مروية بالتواتر عن النبي ﷺ، وقد كان الناس بدمشق وسائر بلاد الشام لا يأخذون إلّا بقراءته؛ بل يكفيه شاهداً على قبول قراءته كما قال ابن مالك: "أنّ أحد شيوخه الذين عوّل عليهم في قراءة القرآن عثمان بن عفان رضي الله عنه وتجويز ما قرأ به في قياس النحو قوي³". قوي³.

ومن خلال هذه المسألة نستنتج كذلك أنّ ابن مالك ومعظم نحاة الأندلس قد وضعوا القراءات القرآنية على رأس المصادر التي يرجعون إليها ويعتمدون عليها، لا فرق بين قراءة متواترة وغيرها، إذ القراء لا يأتون بشيء من نسج خيالهم، بل يلتزمون ما أنزل على الرسول ﷺ، وهم لا ينظرون في القراءة على الأفضى في اللغة، والأقيس في العربية، بل الأثبت في الأثر، والأصحّ في النقل، والرواية إذا ثبتت عنهم لم يردّها قياس عربية، ولا فشو لغة، لأنّ القراءة سنّة متبّعة يلزم قبولها، والمصير إليها⁴، لذا فقد اعتمد عليها نحاة الأندلس في دعم ما يقرّرون من قواعد، أو ما يرجحون من آراء، أو ما يثبتون به لغة من لغات العرب، أو تسويغ وجه من وجوه العربية، أو ردّ قاعدة نحوية، فوضعوها في مكانها اللائق بها بين الأدلة الأخرى.

¹ - أبو حيان، البحر المحيط، ج4، ص 230.

² - ابن جني، الخصائص، ج1، ص 385 وما بعدها.

³ - ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص 182.

⁴ - ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، بعناية الشيخ محمد علي الضباع، القاهرة، دار الفكر، ج1، ص 10 و11.

-كما اختار ابن مالك من آراء نحاة الكوفة إجازتهم بناء ظرف الزمان إذا أضيف إلى مضارع معرب، حيث قال: "فإن كانت الجملة اسمية أو فعلية مصدرية بمضارع معرب جاز الإعراب باتِّفاق، والبناء عند الكوفيين لصحة الدلالة على ذلك نقلاً وعقلاً؛ فمن الدلائل النقلية قراءة نافع: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ (المائدة: الآية 119) بنصب (اليوم)، والبصريون لا يجيزون بناء الظرف في حال إضافته إلى معرب¹. وقد ورد السماع هنا بالوجهين، وابن مالك يسهل في المسألة ويعترف بالرأيين لتوافر الأدلة السماعية بالقراءات القرآنية، وكما هو ملاحظ فإن ابن مالك يكثر من الاستشهاد بها لأنها تعتبر أصل الأدلة.

-وفي مسألة القراءات دائماً- انتخب ابن مالك² وكثير من نحاة الأندلس منهم: القرطبي، وابن خروف، والشلوبين، وأبو حيان رأي الكوفي في مسألة جواز العطف على الضمير المجرور المتصل من غير إعادة الجار في قراءة حمزة للآية الكريمة: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنْقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (النساء: الآية 1) بجر (الأرحام)، وهي قراءة النخعي وقتادة والأعمش، وكان قبلهم جمهور البصريين يمنعون ذلك إلا في الضرورة، وذهب بعضهم إلى ردّ هذه القراءة وتخطئتها، حتى إنّ أبا العباس المبرد قال: "لو أنّي صليت خلف إمام فقرأ بها، لقطعت صلاتي³". ولكن ابن يعيش ردّ على المبرد بقوله: "وهذا القول غير مرضٍ من أبي العباس؛ لأنّه قد رواها إمام ثقة، ولا سبيل إلى ردّ نقل الثقة، مع أنّه قد قرأتها جماعة من غير السبعة"⁴، فحمزة -رحمه الله- لم يأت بالقراءة من نسيج خياله، بل هي قراءة متواترة، وهو من القراء السبعة المشهود لهم بالصلاح والثقة؛ والشيء نفسه فعله أبو حيان الذي لم يقف عند حدّ الاستشهاد بقراءة حمزة فحسب، بل دافع عنها ضدّ كلّ من خطّأه أو لحّنه، ونعت حمزة بأنّه صالح ورع ثقة في الحديث، لم يقرأ حرفاً في كتاب الله إلاّ بأثر، وأخذ عنه خلق كثير⁵. ثم يبيّن أبو حيان أنّ العمدة في الأحكام النقل، وليس التعبد

¹- ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص 11.

²- ينظر: ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج3، ص 375.

³- ينظر: درة الغواص، ص 82.

⁴- ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص 78.

⁵- أبو حيان، البحر المحيط، ج3، ص 500.

لمذهب بصري أو كوفي، ومن ثم قال: "ولسنا متعبدین بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم من حكم ثبت بنقل الكوفيين¹؛ وقد ذكر المجوزون -بالإضافة إلى الآية السابقة- شواهد كثيرة تدلّ على جواز العطف منها: قوله تعالى: ﴿ وَكُفِّرْ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ (البقرة: الآية 172)، أي: وبالمسجد الحرام، وقوله عز وجل: ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَاشٍ وَمَنْ لَسْتُ لَهُ بِرَازِقِينَ ﴾ (الحجر: الآية 20)، أي: لمن لستم. ومن الحديث الشريف قوله ﷺ: "إنما مثلكم والنصارى كرجل استعمل عمالاً". ومن نثر العرب ما حكاه قطرب: "ما فيها غيره وفرسه" بجر (فرسه). ومن الشعر قول الشاعر:

فَأَلْيَوْمَ قَرِبتَ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا فَأَذْهَبَ فَمَا بِكَ وَالْأَيَامِ مِنْ عَجَبٍ

حيث عطف (الأيام) على الضمير المجرور في (بك) من غير إعادة الجار؛ وقول مسكين الدارمي:

تَعَلَّقَ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفِنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوْطٌ نَفَانِفِ

حيث عطف (الكعب) على الضمير المجرور في (بينها)، ولم يعد المضاف. نستنتج من كلّ هذا أنّ هذه المسألة -كما هو ملاحظ- من مسائل الخلاف الشائعة في النحو، وهي تمسّ قضية هامّة من قضايا النحو العربي، ألا وهي قضية النحاة وموقفهم من القراءات؛ وقد كانت حجّة الكوفيين ومن تابعهم من الأندلسيين وغيرهم في ذلك السماع والقياس -كما بيننا- لذا نرى أنّ الصواب فيها للكوفيين ومن تابعهم من النحاة لكثرة ورود السماع به، وكفى به دليلاً، كما أنّ الأصل عدم التّأويل. وهنا نلمس قضية أخرى من قضايا تيسير الدرس النحوي الذي سعى فيه ابن مالك وجمع من نحاة الأندلس لانتخاب الآراء النحوية البعيدة عن التّأويل الذي يسبب التعقيد، حيث نلاحظ من خلال هذه المسألة قبولهم للقراءات الواردة من القراء السبعة دون تأويل فيها، وهو ما يوسّع كذلك من استعمال أساليب لغوية عربية أخرى كانت قد ضيّق الخناق عليها.

-وكذلك انتخب من آراء الكوفيين "أنّ (مذ ومنذ) إذا وليهما اسم مرفوع مثل: (ما رأيته مذ أو منذ شهران) ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها وبقي فاعلها، والأصل: مذ كان شهران. وكان المبرد

¹- أبو حيان، البحر المحيط، ج3، ص 360 و395.

وابن السراج والفارسي يذهبون إلى أنّهما مبتدآن وما بعدهما خبر، وذهب الأخفش والزجاج والزجاجي إلى أنّهما ظرفان مخبر بهما عما بعدهما¹.

- ومن ذلك اختياره رأيهم في جواز أن يوضع المفرد والمثنى والجمع موضع الآخر مثل قول إمري القيس: (بها العينان تنهلّ) أي: تنهلان، وقولهم: (لبيك) أي: تلبية مكررة، وقولهم: (شابت مفارقه) وليس للشخص سوى مفرق واحد، ومثّل: عظيم المناكب، وخليط الحواجب والوجنات².

- ومما أخذ برأيهم فيه كذلك دخول الفاء على الخبر إذا كان أمراً مثل قوله عزّ وجلّ: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ (المائدة: الآية 38)، وأوّل ذلك جمهور³ البصريين مع حذف الخبر والتقدير مما يتلى عليكم، أي: حكم ذلك.

- واختار رأيهم في أنّ إياه في مثل: رأيتّه إياه توكيد لا بدل⁴.

- وأنّ (هبّ) من أخوات ظنّ⁵.

- وأنّ عسى فعل ناقص في مثل: "عسى محمد أن يقوم"، وجملة أن يقوم بدل اشتمال سدّ مسد الجزأين كما في قوله تعالى: ﴿أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾⁶ (العنكبوت: الآية 2).

- وانتخب من مذهب الكوفيين كذلك رأيهم في أنّ أصل الضمير المنفصل (أنا) بحروفه الثلاثة، ومن ثمّ قال: "والصحيح أنّ (أنا) بثبوت الألف وفقاً ووصلاً هو الأصل، وهي لغة بني تميم⁷"، وهو ما ذهب إليه أبو حيان كذلك، بينما ذهب البصريون إلى أنّ الألف زائدة في هذا الضمير، وهنا نلاحظ كذلك توسّع ابن مالك في الاستشهاد بلغات العرب؛ حيث نراه ونحاة الأندلس -بصفة عامة- وإن لم يتمكنوا من السماع من العرب أو مشافهتهم لعدم إدراكهم عصور التحريّ النحويّ إلّا

¹- ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص 373.

²- السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص 50. وينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 312.

³- السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص 109.

⁴- ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص 508.

⁵- السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص 149.

⁶- مغني اللبيب، ص 218. وشوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 313.

⁷- عبد الفتاح القاضي، البذور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، ط1، بيروت: 1981م، دار الكتاب العربي، ص 53.

أنهم حاولوا أن يعوّضوا ذلك باستقراءهم كلام العرب من الكتب النحوية الأولى، وكانوا يحاولون بذلك كلّهُ أن يجعلوا قواعد النحو قواعد عامة مرنة يتّسع صدرها لأكثر ما يمكن من الأساليب مع دقّة الضبط وحسن التنظيم، قاصدين بذلك إلى التيسير وتمهيد سبيل اللغة أمام الناطقين بها بالتوسّع في الأساليب.

-كما انتخب ابن مالك¹ من مذهب الكوفيين مسألة جواز مجيء (من) الجارة لابتداء الغاية في الزمان لوروده في القرآن الكريم والحديث الشريف وشعر العرب، وتبعهم من نحاة الأندلس ابن خروف، وأبو حيان، والشاطبي. قال ابن مالك: "وأما استعمال (من) في الزمان فمنعه غير صحيح، بل الصحيح جوازه لثبوت ذلك في القرآن والأحاديث الصحيحة والأشعار الفصيحة، فالذي في القرآن قوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ (التوبة: الآية 108)، وأما الأحاديث فمنها قول رسول الله ﷺ: "مثلكم ومثل اليهود والنصارى كرجل استعمل عمالا فقال: من يعمل لي إلى نصف النهار على قيراط قيراط، فعملت اليهود إلى نصف النهار على قيراط، ثم قال من يعمل لي من نصف النهار على قيراط قيراط، فعملت النصارى من نصف النهار إلى العصر على قيراط قيراط، ثم قال: ومن يعمل لي من صلاة العصر إلى مغرب الشمس على قيراط قيراطين؟ ألا فأنتم الذين تعملون من صلاة العصر إلى مغرب الشمس، ألا لكم الأجر مرتين"، فقد استعملت (من) في هذا الحديث لابتداء غاية الزمان أربع مرات. ومن الأحاديث على ذلك قول من روى حديث الاستسقاء: "فمطرنا من جمعة إلى جمعة"، وأما الأشعار فمنها قول النابغة الذبياني²:

تُخَيِّرَنَّ مِنْ أَرْزَانِ يَوْمٍ حَلِيمَةٍ
إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرْبَتْ كُلُّ التَّجَارِبِ

ثم ذكر بعد هذا البيت ستة أبيات شواهد على ذلك.

وبعد هذا العرض يتبين لنا صحة جواز مجيء (من) الجارة لابتداء الغاية في الزمان لورود السماع بذلك في القرآن الكريم والحديث الصحيح والشعر الفصيح مع كثرة الشواهد، وموافقته

¹- ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص 131.

²- المرجع نفسه، ج3، ص 131 و133.

لاستعمال العرب. وما نلاحظه هنا وتقريباً في كل استشهادات ابن مالك أنه عندما يأتي لتدعيم رأيه على إثبات قاعدة نحوية أو نفيها يأتي بكل أنواع الشواهد من عديد الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، وكلام العرب شعرهم ونثرهم، وهذا يدل على صحة ما يذهب إليه، وقوة آرائه التي تبرز بقوة استشهاداته وأدلتها الكثيرة والمتنوعة.

ونستنتج من عرض المسائل التي انتخبها ابن مالك -وكثير من نحاة الأندلس- من المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية أنه كان أكثر أخذاً من المدرسة البصرية، ومنها نجده قد انتخب أكثر الآراء من كل من سيبويه والأخفش.

واختار من مذاهب البغداديين رأيهم في مسائل كثيرة منها¹:

-انتخابه مذهب الزجاجي في أن (سوى) مثل غير في المعنى والتصرف، فتكون فاعلاً في مثل: جاءني سواك، ومفعولاً في مثل: رأيت سواك، وبدلاً أو منصوبة على الاستثناء في مثل: ما جاءني أحد سواك، وكان سيبويه والجمهور يذهبون إلى أنها ظرف مكان ملازم للنصب.

- وذهب مذهب الفارسي في أن (غير الاستثنائية) في مثل: قام القوم غير زيد منصوبة على الحالية.

- وأن (ما) تأتي زمانية كما في قوله عز وجل: ﴿فَمَا اسْتَقَمُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾ (التوبة: الآية 7)، أي: استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم.

- وأن من معاني الباء الجارة التبعية مثل قوله سبحانه: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ (الإنسان: الآية 6).

- وكان يأخذ برأي ابن جني في أنه لا سبب لبناء الاسم سوى شبهه بالحرف.

- وأن (إلا) قد تأتي زائدة، وحمل عليه قول أحد الشعراء:

أرى الدهر إلا منجُونًا بأهلهِ وما صاحب الحاجات إلا مُعذَّبًا

¹- شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 314.

- واختار رأيه في أن الجملة قد تبدل من المفرد، وخرج عليه قوله تعالى: ﴿مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَعْفَرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾ (فصلت: الآية 43) قائلاً: إن ربك وما بعدها بدل من (ما) وصلتها.

انتخابه وأخذه بآراء نحاة الأندلس:

كما أخذ ابن مالك من آراء المدارس السابقة عليه، فقد انتخب كذلك بعض الآراء من أسلافه الأندلسيين، منها على سبيل المثال لا الحصر:

- أخذه برأي ابن السيد في منع أن يكون عطف البيان تابعا لمضمر¹.

- وكذلك أخذه برأي ابن الطراوة في أن هذا العطف لا يكون بلفظ الأول، وتخريج مثل قوله عز وجل: ﴿وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَائِئَةٍ كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا﴾ (الجاثية: الآية 28) على البدلية².

- كما اختار رأي ابن الطراوة إجازته الإخبار بظرف الزمان عن الجثة إذا أفاد، ومذهب جمهور النحاة أنه لا يخبر بظرف الزمان عن ذات؛ قال ابن أبي الربيع: "وأما ظرف الزمان فيكون خبرا عن الحدث، ولا يكون خبرا عن الجثث، فنقول: القيام يوم الجمعة، ولا نقول: زيد يوم الجمعة، ولا أعلم في ذلك خلافا بين النحويين إلا ابن الطراوة فإنه ادعى أن ظرف الزمان تكون أخبارا عن الجثث إذا أفادت، وإن لم تقد لم تكن أخبارا، ولا فرق في هذا بين ظروف الزمان، وظروف المكان³؛ وقد وافق ابن مالك ابن الطراوة في رأيه هذا فقال في ألفيته⁴:

وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبْرًا عَنْ جُثَّةٍ وَإِنْ يُفَدِّ فَأَخْبِرًا

¹- ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص 636.

²- المصدر نفسه، ص 509. وينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 314.

³- ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج1، ص 122 و 123.

⁴- ابن مالك، ألفية ابن مالك، ص 32. وابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص 200.

وقد ورد السماع الفصيح بذلك نحو قولهم: الليلة الهلال، واليوم خمر وغداً أمر¹، ومن ثمَّ يتَّضح صحَّة مذهب ابن الطراوة وابن مالك في هذه المسألة بوجود السماع؛ وقبوله فيه من السهولة واليسر، حيث إنَّه أفضل بكثير من اللجوء إلى التأويل الذي يرهق ذهن الطالب ويصعب له من الدرس النحوي. وتعتبر هذه المسألة واحدة من ذلك الاجتهاد الذي أتى به نحاة الأندلس وانفردوا به، وتأثر به من أتوا بعدهم.

- ومن الآراء التي استحدثها ابن الطراوة وأخذ بها ابن مالك² ذهابه إلى أنَّ صاحب الحال يجوز أن يأتي نكرة، وكان قد وافقه في هذا الرأي أيضاً كلُّ من تلميذه السهيلي والشلوبين، واستدلوا بقوله ﷺ: "صلى رسول الله ﷺ قاعداً، وصلى خلفه رجال قياماً"³، وقول العرب فيما رواه يونس: "مررت بماء قعدة رجل"⁴.

وقد نرجح نحن ما ذهب إليه ابن مالك متابعاً ابن الطراوة لأنَّ السماع يعضد ما ذهبوا إليه، وإذا ثبت شيء بالسماع فإنَّ القياس يكون بعد ذلك أنس وحكمة لذلك السماع، لأنَّ السماع هو الأصل وهو الحاكم على القياس؛ وقد تبين لنا من خلال تحليل مسائل ابن مالك النحوية أنَّه لا يثبت شيئاً بالقياس إلا بعد ثباتها بكثرة السماع من كلام العرب أو أحاديث ﷺ أو من القرآن الكريم -كما وضَّحنا-؛ ومن تأمل منهج ابن مالك وجدته في أكثره سالكا هذه الطريقة من إثبات الأحكام بالسماع، ذلك هو منهج ابن مالك، ومنهج غالبية نحاة الأندلس.

- وانتخب من آراء الشلوبين رأيه في جواز دخول لام الأمر على الفعل المضارع المبدوء بالتاء، وقد وافقهم إلى ذلك أيضاً المالقي⁵، واستشهدوا بالقراءة القرآنية التي وردت في قوله تعالى: ﴿فَبِذَلِكَ﴾

¹- قول لامرئ القيس قاله لما بلغه مقتل أبيه وكان يشرب الخمر. ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص 320.

²- ابن مالك، ألفية ابن مالك، ص 80.

³- صحيح البخاري، ج2، ص 59. ومسند الإمام أحمد، ج2، ص 465.

⁴- عياد عيد الثبيتي، ابن الطراوة النحوي، ص 192.

⁵- ينظر: المالقي، رصف المباني، ص 302. وابن مالك، شرح التسهيل، ج4، ص 60. والشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ج2، ص 493.

فَلْيَفْرَحُوا ﴿٥٨﴾ (يونس: الآية 58)، حيث نجد هنا عدم إهمال نحاة الأندلس الاستشهاد بالقراءات الشاذة، إضافة إلى احتجاجهم بالقراءات المتواترة لدعم ما يقررون من القواعد النحوية.

- ومن أمثلة استشهادهم بالقراءات الشاذة انتخاب ابن مالك لرأي الشلوبيين¹ في مسألة جواز وجزم ورفع ونصب المضارع المقترن بالفاء أو الواو بعد الجزاء، مستشهدين بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ بُدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ خُفِّفُوا يَحْسَبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ (البقرة: الآية 284)، حيث ورد (فيغفر) بالأوجه الثلاثة: الجزم، والرفع، والنصب؛ "بالجزم لنافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وحمزة، والكسائي، وبالرفع لابن عامر وعاصم، وبالنصب لبعض القراء الزائدين على السبعة؛ فبالجزم عطا على الجواب، والرفع على الاستئناف، والنصب بأن مضمرة وجواباً.

وإذا كنا قد لاحظنا -حتى الآن- ظاهرة استشهاد نحاة الأندلس بالقراءات الشاذة، فلعل ابن مالك من أكثر نحاة الأندلس استشهاداً بالشاذ منها، وإن نظرة عجلي إلى كتابيه: (شرح التسهيل وشرح الكافية الشافية) لتكشف عن اعتماده الكبير على شواذ القراءات في معظم ما ذكره من قواعد؛ وإن هذا لا يدل على خروجه عن نظام وقواعد الاستشهاد، إذ قد ثبت عن الأوائل عند سيبويه وغيره أن القراءة سنة متبعة، يقول البغدادي: "فكلامه -عز اسمه- أفصح كلام وأبلغه، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه"² لأن القراءة الشاذة التي فقدت شرط التواتر لا تقل شأنًا عن أوثق ما نقل إلينا من ألفاظ اللغة وأساليبها، لذا اتفق جمهور العلماء على جواز تدوين القراءة الشاذة، وتعلمها وتعليمها، والاحتجاج بها في ميادين الدراسات اللغوية، حيث أطبق النحاة على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، وشأن نحاة الأندلس في ذلك شأن النحاة السابقين وأكثر، حيث اهتم نحاة الأندلس بمختلف أنواع القراءات وتوسّعوا في دراستها؛ إذ قد خلف مكي بن أبي طالب القيسي القيروان، الملقب بـحموش (ت 437 هـ) ثمانين مؤلفاً تدور كلها حول القراءات والتفسير وإعراب القرآن، وأمّا أبو عمرو الداني (ت 444 هـ) فقد أورد ابن خیر له في فهرسته أسماء خمسة عشر

¹ - ينظر: الشلوبيين، شرح المقدمة الجزولية، ج2، 466.

² - البغدادي، خزنة الأدب البغدادي، ج1، ص9.

كتاباً، منها: ثلاثة عشر كتاباً في ميدان القراءات، ومن هذه الكتب: (التيسير في مذاهب القراء السبعة)، و(المقنع في رسم المصحف)، كما ألفوا في أحكام القرآن، وفضائل القرآن، ولغات القرآن: كمشكل إعراب القرآن وغريب القرآن لمكي¹.

كما عني الأندلسيون بتفسير الكتاب العزيز، وكان حظهم من العناية به كبيراً، وقد كانت لهم جهود طيبة في مجال التفسير، منها: (المحرر الوجيز) لابن عطية، و(الجامع لأحكام القرآن) للقرطبي، و(البحر المحيط) لأبي حيان. وتعد هذه التفاسير من أمات التفاسير التي اهتمت بالنحو، والتي مارس أصحابها النحو من خلال التفسير.

وعلى هذا تكون دراسة القراءات ووجوهها المختلفة منطلقاً إلى تيسير النحو وإعادة النظر في أصوله المختلفة وقواعده على وفق ما ورد فيها من وجوه.

- وكان يرى رأي ابن عصفور في أن عيوناً في مثل قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ (القمر: الآية 12) تمييز لا حال؛ وفي أن (كأين) كما تأتي للتكثير في مثل قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيِّ قَاتَلَ مَعَهُ رِيبُونَ كَثِيرٌ﴾ (آل عمران: الآية 46) تأتي للاستفهام كما جاء في قول أبي بن كعب لعبد الله بن مسعود: "كأين تقرأ سورة الأحزاب آية؟ فقال: ثلاثاً وسبعين"².

- وانتخب من آرائه كذلك جواز عودة الضمير على ما بعده في باب البدل، ومنه أنشدوا قول الشاعر:

قَدْ أَصْبَحَتْ بِقَرْقَرِي كَوَانِسًا فَلَا تَلْمُهُ أَنْ يَنَامَ الْبَائِسًا

فالهاء في (تلمه) عائدة على (البائس) و(البائس) بدل منها، وكذلك أيضاً قول الفرزدق:

وَقَدْ مَاتَ خَيْرَاهُمْ فَلَمْ يَهْلِكَاهُمْ عَشِيَّةَ بَانَا رَهْطٍ كَعْبٍ وَحَاتِم

فالضمير في (خيراهم) عائد على (رهط) و(رهط) بدل منه³؛ وقد اختار هذا الرأي كذلك أبو حيان.

¹- ينظر: محمود مكي، علوم القرآن في الأندلس حتى نهاية القرن السادس الهجري أ.د./.. سلسلة الدراسات الإسلامية. ص 89-108

²- شوقي ضيف، المدارس، ص 315.

³- ابن عصفور، شرح الجمل، ج2، ص 99 و100. وابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص 162.

وتعتبر هذه المسألة من المسائل والأحكام النحوية التي وقف فيها نحاة الأندلس عند السماع، ومنعوا القياس عليها، حيث إنهم دعوا في كثير من الأحكام النحوية إلى الوقوف عند السماع، إما لكونه لا نظير له في الألفاظ المسموعة، أو لأنه لم يسمع ما يخالفه، أو لأنه مخالف لما عليه الجمهور لأنه قليل لا يقاس عليه.

وإذا كان ابن مالك قد انتخب آراء من سابقه الأندلسيين، فقد وجدناه كذلك يناقض آراءهم ويخالفها في مسائل أخرى، ومن بين هذه المسائل التي تعرّض لها لهم بالنقد والمعارضة:

- مخالفته لرأي ابن عصفور الذي ذهب -متابعا الفارسي- إلى عدم جواز تعدّد الحال، وكان معتمده في ذلك القياس على الظرف، حيث قال: "فكما لا يقال: جنّت يوم الخميس يوم الجمعة، لا يقال: جاء زيد ضاحكا مسرعا¹؛ وقد أول ابن مالك ما قاله ابن عصفور على خلاف ظاهره، فقال: "تنظير ابن عصفور (جاء زيد ضاحكا مسرعا) ب(قمت يوم الخميس يوم الجمعة) لا يليق بفضله، ولا يقبل من مثله لأنّ وقوع قيام واحد في يوم الخميس ويوم الجمعة محال، ووقوع مجيء واحد في حال ضحك وحال إسراع غير محال، وإنّما نظير قمت يوم الخميس يوم الجمعة (جاء زيد ضاحكا باكيا) لأنّ وقوع مجيء واحد في حال ضحك وحال بكاء محال، كما أنّ وقوع قيام واحد في يوم الخميس ويوم الجمعة محال²".

¹ - ابن عصفور، المقرب، ص 1155. وابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص 349.

² - ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص 349.

ابن مالك ينتخب ويأخذ من آراء نحاة المغرب:

بالإضافة إلى هذا وذاك، فقد وجدنا ابن مالك يأخذ كذلك من نحاة المغاربة وبساندهم في كثير من آرائهم، وبعارضهم في مسائل أخرى، فمما وافقهم إليه:

- انتخابه لرأي ابن معطي¹ الذي ذهب إلى الجواز حذف عامل الحال مستدلاً بقول العرب: "أتميميا مرةً وقيسياً أخرى)، قال ابن مالك: "ومثله في التزام حذف العامل قولهم: أتميميا مرة، وقيسياً أخرى، بتقدير: أنتحول"².

- ردّه بالإجماع على ابن معطي الذي منع توسّط خبر (ليس) و(دام) حيث قال: "وليس له في ذلك متبوع، بل هو مخالف للمقيس والمسموع، أمّا مخالفته للمقيس فبيّنة لأنّ توسيط خبر (ليس) جائز بإجماع"³ وقال ابن أبي الربيع: "وأما (ليس) فاتّفق النحويون على تقديم أخبارها على أسمائها ما لم يمنع من ذلك مانع"⁴.

وأخيراً لقد كان هذا منهج ابن مالك في الاختيار والانتخاب من المدارس السابقة عليه أو موافقته لآراء نحاة أسلافه الأندلسيين أو انتقادهم أو مخالفتهم، حيث تأثر ابن مالك الأندلسي بهذه المدارس السابقة عليه وكذا تأثر بأسلافه الأندلسيين، فتبعهم في بعض آرائهم، ولم يكن اتباع تقليد ومحاكاة، يتلقى آراءهم من غير مناقشة أو تمحيص، وإنّما كان لا يقبل رأياً إلاّ بدليله أو قضية إلاّ بشواهدها، ولا مسألة إلاّ بحججها -كما مرّ بنا- وبذلك يكون قد كوّن وأتباعه الأندلسيين شخصيةً للنحو الأندلسي استقلت عن النحو في المشرق حتى صار المشاركة يأخذون عنهم. وليس هذا فحسب، بل وجدنا عند هذا العالم الفذ كثيراً من الآراء التي اجتهد فيها وأتى بالجديد في ميدان الدرس النحوي فانفرد بذلك بكثير من الآراء النحوية! فما هي أهم آرائه واجتهاده الخاص في هذا الميدان؟

¹- ابن معطي (يحيى بن عبد المعطي)، الفصول الخمسون، تح ودراسة: محمود محمد الطناحي، 1977م، عيسى الحلبي وشركاه، ص 197، وابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص 68.

²- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج2، ص 765. وشرح التسهيل، ج2، ص 351.

³- ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص 348.

⁴- ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج2، ص 676.

آراؤه التي انفرد بها:

- كان ابن مالك يرى أنّ علامات الإعراب جزءاً من ماهية الكلمات المعربة، بينما كان يرى الجمهور أنّها زائدة عليها¹.

- كما ذهب إلى جواز تسكين حركة الإعراب وحذف الحركة الظاهرة من الأسماء والأمثال الصحيحة مطلقاً، وذلك في قوله: "وتقدير رفع الصحيح كقراءة مسلمة بن محارب: ﴿وَوُعُوْلُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾ (البقرة: الآية 228) بسكون التاء، وحكى أبو زيد الأنصاري: ﴿وَرُسُلَنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ (الزخرف 80) بسكون اللام، وحكى أبو عمر أنّ لغة بني تميم تذهب إلى تسكين المرفوع من (يعلمهم) ونحوه. وتقدير جر الحرف الصحيح كقراءة أبي عمرو: ﴿فَتَوْبُوا إِلَى بَارِيكُمْ﴾ (البقرة 54)، وقرأ حمزة: ﴿وَمَكَرَ السَّيِّ﴾ (فاطر 43)²، أمّا المبرد فقد منع هذا مطلقاً، وذهب سيبويه وجمهور النحاة إلى إجازته في الشعر ومنعه في الاختيار، قال سيبويه: "وقد يجوز أن يسكنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشعر...³"، أمّا أبو حيان فقد ذهب مذهب ابن مالك، حيث قال: "وإذا ثبت نقل أبي عمرو أنّ ذلك لغة تميم كان ذلك حجّة على المذهبين"⁴. وعلى كلّ، فإنّ تميماً لم تترك الحركة الإعرابية مطلقاً، وإنّما لجأت إلى تجويز الإسكان أحياناً للتخفيف من توالي الحركات، والأصل عندهم الإعراب في جميع الكلمات، كما هو الحال في جميع لغات العرب الأخرى⁵.

ومن خلال ما سبق يتبيّن لنا أنّه لا وجه لإنكار المبرد ذلك ولا ما عليه الجمهور لوروده في الشعر والنثر، فقد ورد في قراءات القرآن في قراءة أبي عمرو الذي لم يقرأها إلّا بأثر عن رسول الله ﷺ،

¹- شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 315.

²- ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص 57. وابن جني، المحتسب في تبيين وجوه القراءات، تح: علي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي، القاهرة: 1969م، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ج1، ص 109.

³- سيبويه، الكتاب، ج2، ص 356 وما بعدها.

⁴- أبو حيان، البحر المحيط، ج2، ص 458. والتذييل والتكميل، ج1، ص 217.

⁵- الشريف عبد الله علي الحسيني، النحو والصرف بين التميميين والحجازيين، مكة المكرمة: 1984م، المكتبة الفيصلية، ص 198.

وثبت عن الأئمة أنه لغة لبني تميم؛ جاء في الخصائص: "وقد أفاض العلماء في بيان أنّ العرب قد تعدد للإسكان تخفيفاً، وأن تسكين المرفوع في نحو: (يشعركم) لغة تميم وأسد، فلا وجه للإنكار من جهة الدراية¹". وتبين من خلال هذا اعتماد ابن مالك ونحاة الأندلس لغات العرب، ووضعها في مكانها اللائق بها كدليل مهم من أدلة السماع، ودعمها بالأدلة القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة مما يقوي آراءهم واختياراتهم؛ حيث استدل ابن مالك بالقراءات لتثبيت لغة من لغات العرب، بل دافع عنها ضدّ من حاول الطعن فيها أو ردّها، أو وصفها بالضعف لأنّ القراءة سنة متبعة.

- وكان يرى أنّ (ذان وتان والذان واللتان) مثناة حقيقة، وأنها لذلك معرفة لا مبنية، كما أنّ اللذان واللتان أخفّ من اللذين واللتيين، إذ قال بعد أن ذكر اللغات في الذي والتي: "وقد استغنوا في التثنية بقولهم: (الذان واللتان) عن (اللذين واللتيين) فاعتبروا أخفّ اللغات وإن كانت أقلّ من الذي والتي، وذلك أنّ المفرد أخفّ من المثني، وخفف جوازاً بحذف الياء، فلما قصدوا التثنية، وهي أثقل من الإفراد وأحوج إلى التخفيف التزم فيها من حذف الياء ما كان في الإفراد جائزاً²".

- وكان يرى أنّ قراءة ﴿إِنَّ هَذَا لَسَجْرَانٌ﴾ (طه: الآية 63) إنّما هي على لغة بلحارث بن كعب في إجراء المثني بالألف دائماً³، قال ابن مالك: ولغة بلحارث بن كعب إلزام المثني وما جرى مجراه الألف في كلّ حال، وبهذه اللغة قرأ نافع وابن عامر والكوفيون إلّا حفصاً قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَسَجْرَانٌ﴾، أمّا النحاة فقد تكلفوا في تخريج هذه الآية على عدة أقوال: فاختار أبو حيان مذهب ابن مالك⁴، ورفض المالقي هذه التأويلات المتكلفة وحملها على أنّها لغة حين قال: "ومن العرب من يقول: الزيدان في رفع المثني ونصبه وخفضه، واستشهد بشعر العرب وأقوالهم، ومن ثمّ

¹ - ابن جني، الخصائص، ج1، ص 73.

² - ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص 191.

³ - ينظر: فتحي الدجني، لغات العرب وأثرها في التوجيه النحوي، ط1. الكويت: 1981م، مكتبة الفلاح، ص 97.

⁴ - أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، تح: عبد المحسن الفتلي، ط2. 1988م، مؤسسة الرسالة، ص 192 و193. والبحر المحيط، ج6، ص 255.

قال: "وثبت تلك اللغة فاش¹". وقد أثنى السيوطي على موقف ابن مالك من القراءات القرآنية فقال: "كان قوم من النحاة المتقدمين يعيرون على عاصم، وحمزة، وابن عامر قراءات بعيدة في العربية، وينسبونها إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك، فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها، وثبت ذلك دليل على جوازه في العربية، وقد رد المتأخرون منهم ابن مالك على من عاب عليهم ذلك بأبلغ رد، واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية، وإن منعه الآخرون مستدلاً به²".

ومن هنا يتبين لنا أن هذه القراءة متواترة جاءت على لغة كثير من القبائل العربية، وأشهر من كان يتكلم بها بنو الحارث بن كعب، وليس اختيار الوحي هذه اللغة لإنزاله إلا من باب: أنزل القرآن على سبعة أحرف كلها شافٍ كافٍ، أي للتيسير؛ ومما جاء عليها قوله ﷺ: "إياكم وهاتان الكعبتان الموسومتان"، وقوله ﷺ: "إني وإياك وهذان وهذا في مكان واحد يوم القيامة³".

وما دامت هذه اللغة جاءت في القرآن الكريم، وفي الأحاديث النبوية الشريفة، وفي كثير من كلام العرب ولهجاتهم فلما كل هذا التكلف في تخريج الآية الكريمة؟ ولما كل هذه التعقيدات التي لا طائل لها والتي تبعد متعلم النحو عن هذه المادة وتزيدها تعقيدا وصعوبة وتشويشا على عقل الطالب؟ وكان الأولى على النحاة أن يبدؤوا السماع من الشاهد القرآني ثم يضعوا قاعدتهم، وليس العكس لأن القرآن الكريم أقوى الأدلة؛ فالنحاة الذين خطأوا القراء أو ضعفوا قراءاتهم أو ردوها كان عليهم ألا يفعلوا ذلك لأن القاعدة التي وضعها النحاة لم تراع كل الظواهر اللغوية التي اشتملت عليها القراءات؛ والقراءات نص صحيح ثابت متواتر، ومتى صحّ سند القراءات ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا لا يصح ردها.

ومما تجدر الإشارة إليه أن قراء الذكر الحكيم لم يكونوا أهل إجادة فقط، بل أجادوا اللغة والنحو، ومن أبرز علماء اللغة والنحو من القراء: أبو عمرو بن العلاء، والكسائي، وغيرهما؛

¹ - أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ج6، ص 113.

² - محمود جال، الإصباح في شرح الاقتراح، ط1. دمشق: 1989م، دار القلم، ص69.

³ - ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 97 و98.

فالمنهج السديد الذي كان يجب أن يتبعوه في استنباط الأقيسة هو أن يعيدوا النظر في الأصول التي تتعارض مع القراءات ويعدلونها في ضوء ما تضمنته القراءات من الظواهر اللغوية التي لم تصل إلى النحاة فيما انتهى إليهم من كلام العرب¹. ومن ثم نستنتج في نهاية هذه المسألة أنّ ابن مالك ساعد في تيسير الدرس النحوي بأن حذف كل هذه التأويلات ورفض هذا التكلف في التخريج، والتعسف في التأويل، وأشار إلى أنّها لغة لبعض العرب لأنّ القرآن الكريم فوق مستوى التأويلات، وأنّ فيصل الرأي فيه: صحة الاستشهاد النحوي والبلاغي بظاهره من غير نظر إلى قلة أو كثرة، وقد وافقت هذه الآية -كما رأينا- لغة كثير من القبائل العربية شعرا ونثرا.

ومن الآراء التي انفرد بها كذلك²:

- تجويزه تشبیه اسم الجمع والجمع المكسر³ مستدلا بقوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فَعْتَيْنِ﴾ (آل عمران: الآية 13)، وقوله عز وجل: ﴿يَوْمَ أَلْتَمَى الْجَمْعَانِ﴾ (الأنفال: الآية 41).

- كما جوّز حذف عائد الموصول قياسا على حذفه في الخبر، وجعل منه قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ﴾ (الشورى: الآية 23)، أي به⁴.

- وكان يذهب إلى أنّ (أم) المنقطعة تعطف المفردات مثل (بل) مستدلا بقول بعض العرب: (إنّ هُنَاكَ لِإِبِلًا أَمْشَاءً)⁵.

- وأنّ (حرى) في مثل (حرى أن يفعل) من أخوات كاد⁶.

- وأنّ (أو) العاطفة تأتي للتقسيم مثل: (الكلمة اسم أو فعل أو حرف)⁷.

- وأنّ (من) الداخلة على (عن) في قولك: (قعدت من عن يمينه) زائدة⁸.

¹ - حسن هندراوي، مناهج الصرفيين، دمشق، دار القلم، ص 112.

² - ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 315 و316.

³ - ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص 42.

⁴ - المصدر نفسه، ج1، ص 90.

⁵ - المصدر نفسه، ج2، ص 133. وابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص 46.

⁶ - ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص 128.

⁷ - ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص 68.

⁸ - المصدر نفسه، ص 160.

-وَأَنَّ الْفَاءَ تَدَخَّلَ فِي جَوَابِ لَمَّا مِثْلَ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَلَمَّا تَبَجَّهْمُ إِلَى الْإِبْرَةِ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ﴾، (لقمان: الآية 32)، وذهب الجمهور في الآية إلى أن الجواب محذوف: أي: انقسموا قسمين فمنهم مقتصد¹. وهنا نجد ابن مالك يبتعد كذلك عن التكلف في التأويل ليأخذ الكلام على ظاهره، إذ لا داعي للتأويلات في كلام الله لأنه هكذا أنزل.

-وكان يرى أن (إذ) قد تقع للاستقبال² مستدلاً بقوله جلّ شأنه: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ (الزلزلة: الآية 4).

-وَأَنَّ (إلى) قد تأتي بمعنى (في)³ مثل قوله تعالى: ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ (النساء: الآية 87. والأنعام: الآية 12).

- وَأَنَّ مِنْ مَعَانِي (عَنْ) الْإِتْعَانَةَ مِثْلَ: (رَمِيَتْ عَنِ الْقَوْسِ)⁴.

- وَأَنَّ زَيْدًا فِي قَوْلِكَ (بِحَسْبِكَ زَيْدٌ) مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ⁵.

- وَأَنَّ (عَلَى) تَأْتِي بِمَعْنَى (مَعَ) مِثْلَ قَوْلِهِ جَلَّ شَأْنُهُ: ﴿وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾ (البقرة: الآية 177)⁶.

- وَأَنَّ الْكَافَ تَأْتِي لِلتَّلْغِيلِ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ﴾ (البقرة: الآية 198)⁷.

¹- ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص 180.

²- ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص 204.

³- ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص 79.

⁴- المصدر نفسه، ص 159.

⁵- المصدر نفسه، ص 117.

⁶- ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص 68.

⁷- ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص 344.

-وَأَنَّ (ذا) زائدة في مثل: (ماذا صنعت؟)¹.

-وَأَنَّ مثل (بادئ بدء) و(أيادي سبأ) حالات مبنية².

-وكان يمنع إبدال المضمرة من الظاهر ويعرب (إياه) في مثل: (رأيت زيدا إياه) توكيدا لا بدلا³.

- وذهب إلى أَنَّ الجملة الحالية قد تخلو من الواو والضمير معا مثل: (رأيت القمح القدح بدرهمين) أي: منه⁴.

-وكان يرى أَنَّ (مثل) إذا كانت مضافة الى معرفة وحذفت جاز في المعرفة أن تكون صفة نحو: (مررت برجل زهير)، وحالا نحو: (هذا زيد زهيراً)⁵.

- وكان يذهب إلى أَنَّ لكن في مثل: (ما قام زيد ولكن عمرو) غير عاطفة، والواو عاطفة لجملة حُذِفَ بعضها على جملة صُرِّحَ بجميعها والتقدير: ولكن قام عمرو⁶.

- وكان الجمهور يرى أَنَّ رفع المضارع بعد لم الجازمة في قول بعض الشعراء:

لَوْلَا فَوَارِسٌ مِنْ نَعْمٍ وَأَسْرَتْهُمْ
يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ

ضرورة، وذهب ابن مالك إلى أَنَّهُ لغة⁷؛ حيث ذهب كذلك كثير من نحاة الأندلس إلى أَنَّ لغات العرب كلها حجة، والناطق على قياس لغة مصيب غير مخطئ. أمّا إذا ورد قياسان للغة ما فلا يرون مانعاً من تقوية إحدى اللغتين إذا كان أقوى القياسين أقبل لها. وكذلك إذا وردت لغتان في ظاهرة ما إحداهما يتماشى مع قوة القياس والأخرى أكثر استعمالاً فضلوا كثرة الاستعمال الوارد عن العرب في هذه اللغة. فإذا كان ما ثبت عن العرب وكان مخالفاً للقواعد وهو لغة لطائفة من العرب فنجدهم في الأعم الأغلب لا يميلون إلى التأويل ولا يجنحون إلى التكلف في التخريجات التي

¹- ابن هشام، مغني اللبيب، ص 334.

²- ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص 249.

³- المصدر نفسه، ج2، ص 128.

⁴- المصدر نفسه، ج1، ص 226.

⁵- ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص 97.

⁶- المصدر نفسه، ص 334. وينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص 37.

⁷- ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص 307.

أرهقت النحو العربي، وإثما مالوا إلى السهولة والتيسير والبعد عن التكلف، وعدّ ذلك لغة للعرب أو لبعض العرب؛ وكذا ما عدّه بعض النحاة لحناً لبعض الظواهر اللغوية جعله نحاة الأندلس لغة لطائفة من العرب، وهذا يتماشى مع طبيعة اللغة.

-وذكر أنّ المضارع قد يجزم بعد لعل عند سقوط فاء السببية مستندلاً بقول أحد الشعراء¹:

لَعَلَّ الْإِتْفَاتَا مِنْكَ نَحْوِي مُقَدَّرٌ يَمِلُ بِكَ مِنْ بَعْدِ الْقِسَاوَةِ لِلرُّحْمِ

- ذهب ابن مالك إلى أنّ كان وأخواتها تدلّ على الحدث والزمان معاً لأنّها أفعال، والأصل في الأفعال أن تدلّ على الحدث والزمان معاً؛ وذهب سيبويه والمبرد، وابن السراج، والفارسي، وابن جني، وابن برهان إلى أنّه لا يجوز ذلك، أي هي مجردة للدلالة على الزمان فقط؛ وتبعهم من نحاة الأندلس أبو علي الشلوبين وابن أبي الربيع. وقد ردّ ابن مالك زعمهم بهذا الدليل: (لا يعدل عن الأصل إلّا بدليل)، حيث قال: "إنّ مدعى ذلك معترف بفعلية هذه العوامل (كان وأخواتها)، والفعلية تستلزم الدلالة على الحدث والزمان معاً، إذ الدال على الحدث وحده مصدره، والدال على الزمان وحده اسم زمان، والعوامل المذكورة ليست بمصادر ولا أسماء زمان، فبطل كونها دالة على أحد المعنيين دون الآخر. كما أنّ مدعى ذلك أيضاً معترف بأنّ الأصل في كلّ فعل الدلالة على المعنيين: (الحدث والزمان)، فحكمه على العوامل المذكورة بما زعم إخراج لها عن الأصل، فلا يقبل الحدث إلّا بدليل²". واختار أبو حيان مذهب ابن مالك وانتصر له فقال: "والمشهور والمنصور أنّها تدلّ على الحدث والزمان³". وهذه مسألة من مسائل استصحاب الحال. ونلاحظ هنا أنّ رأي ابن مالك منطقي ودقيق، مما جعل من آرائه وملاحظاته أنّها مقنعة.

- كما ذهب ابن مالك إلى أنّ إعمال (إن) و(لا) عمل (ليس) قليل لا يقاس عليه، قال⁴:

فِي النَّكْرَاتِ أَعْمَلْتُ كَدَلَيْسَ (لَا) وَقَدْ تَلِي (لَا) وَ (إِنْ) ذَا الْعَمَلِ

¹- ابن هشام، مغني اللبيب، ص 167.

²- ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج1، ص 338.

³- أبو حيان، التنزيل والتكميل، ج4، ص 133.

⁴- ابن مالك، ألفية ابن مالك، ص 40. وابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص 311.

وقد ذكر الشاطبي في الشرح ما معناه أنّ ابن مالك يرى أنّ إعمال (لا) و(إن) عمل (ليس) قليل: وأنّ قلة ما جاء من السماع في إعمال (إن) لا يدلّ على ضعف القياس، قال: "وذلك لأنّ قاعدته في الأصول العربية صحيحة، وهى أنّ الشيء إذا قلّ في السماع، فلا يخلو أن يكون مقبولاً في القياس أولاً، فإن كان مقبولاً في القياس ولا معارض له استوى مع ما كثر في القياس عليه مطلقاً. كما في مسألة (شنيء)¹".

ومن هنا نستنتج في هذه المسألة أنّ ابن مالك يحترم القليل إذا أيّده القياس، ولم يعارضه معارض، ويجعله من الجائز الذي يقاس عليه إذا ورد به سماع خاصة، ولم يأت ما يخالفه، ولم يخالف القياس، فمتى كان المتكلم فصيحاً وكان ما أورده مما يقبله القياس لا ينبغي أن يحمل على الشذوذ.

-ذهب ابن مالك وابن أبي الربيع إلى إمكان دلالة المضارع على الاستقبال، وإن دخلت عليه لام الابتداء، حيث تتعيّن دلالة الفعل المضارع على الحال إذا اقترن ب(الآن) وما في معناها كالحين، والساعة، أو اقترن بنفي، أو دخل عليه (لام) الابتداء عند جمهور النحاة؛ أما ابن مالك ومعه ابن أبي الربيع فيقرران أنّ لام الابتداء توجد مع المستقبل قليلاً² مستدلين على ذلك بأقوى الأدلّة النحوية السماعية في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ (النحل: الآية 124)، ونحو قوله عزّ وجلّ: ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾ (يوسف: الآية 13)، و(ليحزن) هنا يفيد الاستقبال لإسناده إلى متوقع.

ونلاحظ هنا كثرة استشهاد ابن مالك وغيره من نحاة الأندلس بالقرآن الكريم في تثبيت لغة معيّنة، حيث احتجوا بالقراءات المتواترة والشاذة في مواطن كثيرة لدعم ما يقررون من القواعد النحوية، أو لدفع حجج الخصم، أو لتقويم رأي ما. ومن ذلك:

¹ الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ج2، ص 220.

² ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص 33. وابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص 22 و23.

- ذهب ابن مالك إلى الاحتجاج بقراءة أبي رجاء والجحدري¹ على جواز تأنيث فعل الفاعل المؤنث إذا فصل بينهما بـ(إلا) في قوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحُوا لَا يَرَىٰ إِلَّا مَسَكِنُهُمْ﴾ (الأحقاف: الآية 25).

- كما ذهب إلى إعمال (إذن) وإهمالها في قوله: "لو توسطت (إذن) بين ذي خبر وخبر، أو بين ذي جواب وجواب ألغيت، ولو قدم عليها حرف عطف جاز إلغاؤها وإعمالها؛ وإلغاؤها أجود وهي لغة القرآن التي قرأ بها السبعة في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَا يَلْبِثُونَ خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (الإسراء: الآية 76)، وفي بعض الشواذ: (لا يلبثوا) بالنصب².

ونلاحظ هنا أن ابن مالك يذكر الشاذ ولا يقيس عليه كما يصنع الكوفيون، ولا يعمد إلى تأويله كما يصنع البصريون كثيرا، مستدلا في ذلك بالسماع، فهو لا يدلي بحكم دون سماع يسنده. وكان عقله دقيقا ولم يستغله في تمثّل آراء السالفين من النحاة واستنباط الآراء الجديدة فحسب، بل استغله أيضا في تدليل مشكلات النحو وصعابه.

- وذهب إلى جواز مجيء اسم التفضيل من الخير والشر على أصله، حيث يقول: "ولما كثر استعمال صيغة التفضيل من الخير والشر اختصروهما فحذفوا الهمزة، وقالوا في المدح والذم هو خير من كذا، وشر من كذا، ورفض أخير وأشر إلا فيما ندر؛ ومن النادر قراءة أبي قلابة: ﴿سَيَعْمُونَ غَدًا مِّنَ الْكُذَّابِ الْأَشْرُ﴾ (القمر 26)³.

- وذهب في باب نيابة بعض حروف الجر عن بعض إلى أن (على) تأتي بمعنى الباء في قوله: "واستعمالها موافقة للباء كقوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ أَن لَّا أَقُولَ عَلَىٰ اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ﴾ (الأعراف 105)، أي: بألا أقول، وقرأ أبي بن كعب **عَلَىٰ**: (حقيق بألا أقول)، فكانت قراءته مفسرة لقراءة الجماعة⁴.

¹- ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص 114. وابن جني، المحتسب، ج2، ص 295.

²- ابن مالك، الكافية الشافية، ج3، ص 1536.

³- ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص 52 و53.

⁴- المرجع نفسه، ج1، ص 53.

ونلاحظ من خلال هذه الأمثلة محاولة ابن مالك في كلّ مرّة إسناد القراءة إلى أصحابها، حتى ولو اقتضى الأمر ذكر القراء السبعة، وهي حالة أكثر نحاة الأندلس، وساعدهم على ذلك داريتهم بعلم القراءات، ومعرفتهم الواسعة بكل القراءات ووجوهها؛ ومنه نستنتج موقف ابن مالك المحمود من القراءات القرآنية في دعم ما يقرّر من قواعد، بل دفاعه عن القراءات ضدّ من حاول الطعن فيها، أو رميها بالقبح أو وصفها باللحن. وإثبات القواعد النحوية من خلال هذه القراءات. ومادام قد ثبت أنّ ذلك لغة لبعض العرب ومقروء بها في الكتاب العزيز فلما ردها أو حكموا عليها بعدم الجواز؟ هذا، وقد أدى احترام ابن مالك وكثير من نحاة الأندلس للمسموع الذي توافرت فيه شروط الكثرة والتواتر، ولا يعارض بقياس -غالبا- جعل القرآن الكريم وقراءاته في المرتبة الأولى من شواهدهم؛ يقول المقرئ: "قراءة القرآن بالسبع ورواية الحديث عندهم رفيعة"¹، وقد فاقت شواهد القرآن غيرها من الشواهد في كثير من كتبهم النحوية، وكذلك -أيضا- احتجاجهم بالقراءات الشاذة لأنّ القراءة عندهم سنّة متّبعة لا تجوز مخالفتها، وعدم التفريق بين قراءة وأخرى.

-ومن بين الآراء التي دافع عنها ابن مالك وأقرّها: اهتمامه بذكر الروايات المختلفة للبيت، أو نصف البيت، ومن ذلك: ما ذكره في حديثه عن الترخيم في غير النداء، يقول: وأجاز سيبويه للمضطر أن يرخم وينوى المحذوف، فيدع الحرف الذي قبله على ما كان عليه قبل الحذف، كما قال الشاعر:

أَلَا أَضَحَّتْ حِبَالُكُمْ رِمَامًا وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسِعَةٌ أُمَامًا

هكذا رواه سيبويه. ورواه المبرد:

وَمَا عَهْدِي كَعَهْدِكَ يَا أُمَامًا

ثم قال ابن مالك: "والإنصاف يقتضى تقرير الروايتين، ولا يدفع إحداها بالأخرى"²؛ حيث إنّه ومعظم نحاة الأندلس -إن لم نقل كلّهم- قبلوا كلّ الروايات مادامت وارده عمّن يوثق به، ولا يدفعون رواية بأخرى؛ مما يدلّ على احترامهم للسمع الوارد عن العرب.

¹ - المقرئ، نفح الطيب، ج1، ص 221.

² - ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج3، ص 430.

وهنا يلّمح الدارس للنحو رواية النصّ بأوجه مختلفة، وللروايات أثر واضح في توجيه النصوص من حيث معانيها، وأوجهها النحوية، وكثير من الشواهد لا يحتجّ بها بعض العلماء كما فعل ابن الأنباري في الإنصاف في ردّه على استشهاد الكوفيين ببعض أشعارهم، زاعمين أنّ رواياتها الصحيحة لا شاهد فيها، وكثير منها روي بأوجه مختلفة كلها صحيحة ويستشهد بكلّ على لفظه. جاء في الإصباح في شرح الاقتراح: "وكثيرا ما تروى الأبيات على أوجه مختلفة، ربما يكون الشاهد في بعضها دون بعض، وقد سئلت عن ذلك قديما، فأجبت باحتمال أن يكون الشاعر أنشده مرّة هكذا ومرّة هكذا"¹ أو لأنّ العرب كان بعضهم ينشد شعره للآخر فيرويه على مقتضى لغته التي فطره الله عليها، وبسببه تكثرت الروايات في بعض الأبيات فلا يوجب ذلك قدحا فيه، ولا غضا منه"²، ولهذا نجد ابن مالك ونحاة الأندلس يستشهدون في الشعر بالبيت وبنصف البيت، وأحيانا بجزء أقلّ من نصف البيت إذا وردت به قاعدة، ولا يهتمون بتعدد الروايات إذا وردت من ثقة وصاحب فصاحة ولغة. وقد امتدح الشاطبي مذهب ابن مالك بقوله: "إنّه منقاد للسماع في قياساته ومذاهبه وهو صواب؛ لأنّ القياس آتٍ من وراء السماع". وهو حين يستشهد بأشعار العرب يأتي بالعجائب والغرائب مما يدلّ على مقدرة كاملة واطلاع شامل، وبصر دقيق. جاء في نفح الطيب: "فقد جمع باعتكافه على الاشتغال بالنحو، ومراجعة الكتب، ومطالعة الدواوين العربية وطول السن من هذا العلم غرائب، وحوث مصنفاته منها نوارد وعجائب، وإنّ منها كثيرا استخرجه من أشعار العرب، وكتب اللغة؛ إذ هي مرتبة الأكابر من النقاد، وأرباب النظر والاجتهاد"³. وقال الرافعي: "ولم يشتهر أحد في المتأخرين بالإكثار من تلك الشواهد والاتّساع في حفظها كابن مالك النحوي"⁴.

- ومن العلل التي استحدثها نحاة الأندلس وبنوا بها الأحكام النحوية إضافة إلى العلل التي نصّ عليها الجليس وشرحها السيوطي: -علة زوال الشبه: إذ علّل ابن مالك عدم إعمال اسم الفاعل المصغر عمل فعله؛ لأنّه بالتصغير زال شبه الفعل، والتصغير من خصائص الأسماء؛ ومن ثم

¹- محمود جال، الإصباح في شرح الاقتراح، ص 132 و 134.

²- البغدادي، خزانة الأدب، ج 1، ص 17.

³- المقري، نفح الطيب، ج 2، ص 429.

⁴- الرافعي، تاريخ آداب العرب، بيروت: 1974م، دار الكتاب العربي، ج 1، ص 370.

قال: "وإنما امتنع العمل بالتصغير والوصف لأتھما من خصائص الأسماء، فيزيلان شبه الفعل معنى ولفظاً"¹.

-وفي باب النواسخ عدّ ابن مالك (ونى ورام) من أخوات كان فتعملان عملها، وذلك إذا كانتا بمعنى (زال)، إما إذا كانتا بمعنى (فتر أو ذهب أو فارق) فتكونان تامّتين تكتفیان بالفاعل، يقول في باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر: "وإن أريد ب(كان) ثبت أو كفل أو غزل، وب(ونى) فتر، وب(رام) ذهب أو فارق، وب(انفك) خلص أو انفصل، وب(فتأ) سكن أو أطفأ سميت تامّة، وعملت عمل ما رادفت"².

- أجاز ابن مالك النصب ب(كي) مع الفصل بينها وبين معمولهما فقال: "من كلامهم: جنّت كي فيك أرغب، وجنّت كي إن تحسن أزورك، بنصب (أرغب) و(أزورك)"³.

- وفي حروف الجر، انفرد ابن مالك بعدم التفريق بين باء السببية وباء الاستعانة، فقال في أثناء حديثه عن معاني الباء: "ومنها الباء للإصاق، وللتعدية، وللسببية، وللتعليل، وللمصاحبة، وللظرفية، وللبدل، وللمقابلة، ولموافقة عن وعلى ومن التبعية"⁴، ومن ثمّ علق على ذلك فقال في حديثه عن الباء السببية: "والنحويون يعبرون عن هذه الباء بباء الاستعانة، وأثرت على ذلك التعبير بالسببية من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى؛ قال استعمال السببية فيها يجوز، واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز"⁵. فقد رأى عدم تسميتها بباء الاستعانة كي لا يؤدي ذلك إلى استعانة الله بشيء غيره كما في قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا﴾ (البقرة: الآية 22)، وقوله تعالى: ﴿تُرْهَبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ﴾ (الأنفال: الآية 60)، فلو سميت بباء الاستعانة لأدى إلى القول باستعانة الله بغيره وهو محال، لذلك فما سلكه ابن مالك في ذلك مسلك جيّد لائق بجلال

¹ - ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج3، ص 74.

² - ينظر: المرجع نفسه، ص52، والسيوطي، همع الهوامع، ج1، ص 356.

³ - ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص 218.

⁴ - ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص 145.

⁵ - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص163.

الله تعالى. وهذا مذهب انفرد به ابن مالك كما أشار إليه أبو حيان بقوله: "ما ذهب إليه ابن مالك من أنّ باء الاستعانة مدرجة في باء السببية قول انفرد به¹".

- كما ذهب ابن مالك إلى القول بإضافة (ذو) بمعنى صاحب إلى المضمر حيث قال: "ومن الأسماء التي تلازم الإضافة لفظاً ومعنى (ذو) بمعنى صاحب وفروعها، وهي (ذوا) في التنثية، و(نوو) في الجمع، و(أولو) و(ذوات) في الجمع، ولا يضمن إلا إلى اسم جنس ظاهر إلا ما ندر من قول الشاعر:

صَحْبَنَ الْخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ أَيَارَ ذَوِي أَرْوَمَتَهَا ذُووَهَا

والشاهد: قوله (ذووها)، حيث أضاف (ذو) إلى ضمير وهو قليل. وكذا قول الآخر أنشده الأصمعي²:

إِنَّمَا يَصْنَطَعُ الْمَعْرُوفَ فِي النَّاسِ ذُووَهُ

وهذه من الأمثلة القليلة النادرة التي استشهد بها ابن مالك، والنادر القليل عند أصحاب كتب النواذر: تعني مجموعة من الظواهر اللغوية، والتراكيب النحوية التي تمثل البيئة البدوية، ومظاهر اختلاف اللهجات في ذلك الوقت، والظواهر اللغوية منها الوارد على القياس المستعمل الفاشي، ومنها ما ليس كذلك. ويمكن القول أنّ ما وصف بقليل الاستعمال في هذا الحيّ قد يكون كثير الاستعمال في حيّ آخر، وما كان معيباً بالنطق ها هنا لا يكون كذلك هناك، وذلك من خصائص اللغة ومزايا لهجاتها في طرائق النطق وكيفية أحكامه، ولو لم يكن الأمر كذلك لما ظلت تلك الألفاظ تتردد على لسان قبائلها دائرة بين أهلها، بل لما ماتت مع الأيام.

- ذهب ابن مالك إلى إضافة الـ(ال) بمعنى (الأهل) إلى المضمر وغير العلم، وقد ذكر أبو بكر الزبيدي أنّ إضافته إلى ضمير من لحن العامة، ولكن ابن مالك ردّ عليه بقوله: "والصحيح أنّه من كلام العرب لكتّه قليل، ومنه قول الشاعر³:

¹- السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص 335. وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج2، ص 426.

²- ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص 242.

³- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج2، ص 953. وشرح التسهيل، ج3، ص 244. وأبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج2، ص 516.

أَنَا الْفَارِسُ الْحَامِي حَقِيقَةً وَالِدِي وَآلِي فَمَا تَحْمِي حَقِيقَةَ الْكَا

قال الرجل: أهل الرجل وأتباعه، وأصله أهل أبدلت الهاء همزة فصارت (أأل) وتوالت همزتان فأبدلت الثانية ألفا ولا يستعمل إلا فيما شرف غالبا، الشاهد: قوله (آلي) و(آلكا) حيث أضيفت (آل) إلى الياء وإلى الكاف، وهو قليل وإلى هذا أشار في الكافية بقوله¹:

وَالْأَلُ كَ(الْأَهْلِ) قَلِيلًا أَفْرَدًا وَلِسَوَى الْأَعْلَامِ نَزْرًا أُسْنِدًا

فابن مالك في هذه الأمثلة نراه والأندلسيون يعولون على القليل تأويلا سائغا لا تكلف فيه ولا تعسف، فيقولون بجواز القياس عليه مطلقا أو بجوازه على قلة وروده، أما إذا لم يسنده قياس محكم فإنهم لا يعولون عليه ويحكمون بشذوذه إلا إذا ثبت أنه لغة من اللغات فيحكمون بقياسه. ومن الأمثلة التي أقر ابن مالك بشذوذها نقله الإجماع على شذوذ حذف حرف الجر وبقاء عمله فقال: "ولا خلاف في شذوذ وحذف حرف الجر وبقاء عمله كقول الفرزدق:

إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرٌّ قَبِيلَةً أَشَارَتْ كَلْبِيبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ

أراد: أشارت إلى كليب، فحذف (إلى) وأبقى عملها².

لقد كانت هذه لمحة عن جهود ابن مالك في الدرس النحوي، والتي رأينا من خلالها سعيه إلى تيسير تعليم وتعلم النحو العربي سواء أكان هذا في اختصار النحو العربي على شكل منظومة نحوية، أو محاولته إلغاء كل التعقيدات والتأويلات التي تعقد هذه المادة؛ ولقد اختلف ابن مالك مع من سبقه في كثير من القواعد واتفق معهم أيضاً في كثير منها، وله في الاختلاف حجته وكذلك في الاتفاق، أي أنه كان يبتغي الصواب سواء خالف هذا أو ذاك. وتوصلنا من خلال ما عرضناه إلى أن لابن مالك منهجا خاصا في الدراسات النحوية، ألزم نفسه به ولم يحاول أن يخرج عنه في كل آرائه الاجتهادية واتجاهاته؛ فكان لمزج ابن مالك لمذاهب السابقين: من بصريين وكوفيين

¹ - ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج2، ص 954.

² - ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص 150 و151. والسيوطي، همع الهوامع، ج2، ص 383.

وبغداديين ومغاربة، واشتغاله باللغة، والقراءات، والحديث، جعله يذهب في استخراج الشواهد مذهباً يكاد ينفرد به بين كبار النحاة. ففي مجال الاستشهاد بالقرآن الكريم لاحظنا اعتزازه به، ووضعه في أعلى مراتب الاستشهاد، أمّا في مجال القراءات فقد كانت عنده -وعند غالبية نحاة الأندلس- إسناد القراءة إلى أصحابها، وهذا راجع لدرايتهم بعلم القراءات وتمكّنهم فيها، حيث كان التثبت من تلاوة نصّ القرآن الكريم أوّل ما اهتم به ابن مالك ومسلمو الأندلس، فاختاروا في البداية قراءة (نافع) قارئ أهل المدينة، ثم ذاعت بعد ذلك رواية (ورث) تلميذ (نافع)، وظلّت هذه القراءة هي السائدة في الأندلس حتى نهاية دولة الإسلام في البلاد¹، حيث وضعوا الكتاب العزيز في طليعة المصادر التي يعوّل عليها، ويتجلى ذلك في عدّة مظاهر، منها:

- الاهتمام بالقراءات وعدم إغفالها، وعرضها على ما جاء في لغة العرب لإثبات صحتها، إذ الكثير منها وارد على أنه لغة من لغات العرب؛
- لم يقف ابن مالك وجمهور الأندلسيين عند حدّ الاستشهاد بالقراءات القرآنية، بل دافعوا عنها ضدّ كلّ من حاول الطعن فيها، أو رميها بالقبح، أو وصفها باللحن، لأنّ القراءة سنّة متّبعة؛
- محاولة تخريبها على الكثير الشائع في لغة العرب ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً، ولا يلجؤون إلى القليل إلّا إذا تعذّر عليهم الوجه الغالب؛
- إثبات القاعدة النحوية من خلال القراءة القرآنية؛
- إفراد الدليل القرآني بالاستدلال، وتعدّد الآيات في الموضع الواحد، كما أنّ عدد الآيات قد فاق غيرها من الشواهد الأخرى في مؤلّفات ابن مالك -كما رأينا- وفي كثير من مؤلّفات نحاة الأندلس؛
- ممارستهم النحو من خلال النصّ القرآني، واستشهادهم بالقراءات القرآنية بأنواعها المختلفة من متواترة وآحاد وشاذّة؛
- بلغ اعتزاز ابن مالك ونحاة الأندلس بالقرآن الكريم أنّهم كانوا يرون أنّ كلامه عزّ وجلّ قد اشتمل على الاستعمالات المختلفة لأساليب العربية.

¹ - مصطفى عبد العزيز، المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ص78.

أمّا في مجال الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف؛ فإنّ ما قاله أبو حيان من عدم استشهاد أئمّة اللغة والنحو من البصريين والكوفيين أصلاً به غير صحيح؛ حيث تبين لنا أنّهم استشهدوا جميعاً بالحديث، ولكن على قلة. ويعدّ ابن مالك أوّل من أكثر الاستشهاد به في النحو العربي؛ وما تحامل أبو حيان عليه في هذه القضية إلاّ انتقاض لآراء أبي حيان الذي استشهد بالحديث في كثيرٍ من المسائل اللغوية والنحوية التي عالجها، وكان في بعضها يعتمدُ على الحديث وحده، وقد أشار إلى هذا بعض الدارسين قديماً وحديثاً. وهذه قضية تضاف إلى مميزات منهج نحاة الأندلس الذين احتجّوا بالأحاديث النبويّة الشريفة وأكثروا من الاستشهاد به في النحو العربي، بل استخرجوا منها القواعد النحوية أحياناً.

وفي مجال الاستشهاد بالشواهد الشعرية وجدنا عند ابن مالك وأقرانه الأندلسيين سعة الاطلاع على أشعار العرب ودواوينهم، وطول باع في هذا الشأن، ومؤلفاتهم النحوية خير شاهد على ذلك، حيث دعموا اختياراتهم واعتراضاتهم بكثرة الشواهد الشعرية، وربما وصل عدد الشواهد في الموضوع الواحد إلى أحد عشر شاهداً؛ كما رأينا ذلك عند ابن مالك الذي وجدناه يأتي بالعجائب والغرائب من شعر العرب وكأته عاش في زمن تدوين الشعر العربي؛ وهذا راجع إلى قوّة ذاكرته، وحفظه للدواوين الشعرية، وسرعة استرجاعه لها؛ فمن أهمّ مميزات مذهبه اللغوي، أنّه كان يحتجّ بكلام العرب شعره ونثره، ويعتدّ بكلّ ما قالوه؛ لأنّه كان يرى أنّ لغات العرب كلّها جديرة بالاعتبار، ولا يصحّ ردّ أحدهما بالأخرى. وكذا كان منهج نحاة الأندلس الاحتجاج بلغات العرب على اختلافها ووضعها في مكانها اللائق بها بين أدلّة النحو.

ومن هنا نرى اهتمام ابن مالك -نحاة الأندلس- بالسماع وتوسّعهم في الأخذ به؛ وإن كان اهتمامهم بالقياس لا يقلّ درجة عن اهتمامهم بالسماع؛ ولكن السماع عندهم حظي باهتمام أكثر. وقد وجدنا منهج ابن مالك ونحاة الأندلس في هذا يعتمد على المعايير الآتية:

- لا قياس مع عدم السماع؛
- المتبع في القياس إتباع صُلب كلام العرب؛
- الحمل على ما كثرت نظائره أولى من الحمل على ما قلّت نظائره؛

- الحمل على الكثير أولى من الحمل على القليل؛
- كثرة الاستعمال وقوة القياس؛
- تقديم كثرة الاستعمال على قوة القياس.

إضافة إلى هذا وذاك، فقد أخذ ابن مالك ونحاة الأندلس بمبدأ الإجماع في النحو، كما أخذوا بالأصلين السابقين: (السماع والقياس)، فكان الإجماع عندهم أصلاً مهماً لا تصح مخالفته، وإن خرج بعضهم عن الإجماع كابن مضاء مثلاً - كما رأينا - فهو وإن لم يعده نحاة الأندلس - كما فعل النحاة السابقون - في مرتبة القياس والسماع، إلا أنهم كانوا يأخذون به ويستأنسون به بجانب الأدلة الأخرى؛ فابن مالك ينقل الإجماع - كما رأينا - عن العلماء المتقدمين ويحترمه ويقطع به على ما يراه؛ وكذلك يقف عند الأحكام المجمع عليها لا يتجاوزها، يستوي في ذلك ما ورد عن العرب، وما اتفق عليه النحويون.

ولقد كان النظم سهلاً عليه؛ فأعانه ذلك على وضع ضوابط اللغة العربية وقواعدها في شكل منظومة نحوية سميت بـ"الألفية" سهلت على المتعلم حفظ القواعد العربية النحوية وجمع المتفرقات وترتيبها؛ فأصبحت الألفية مثلاً للمنهج التعليمي، أرسى ابن مالك دعائم الدرس النحوي فيها باعتباره منهجاً ساد في تراثه النحوي. أما من جهة التبويب المنهجي لعلم النحو الذي اضطلع به ابن مالك فكان بحق قمة في الترتيب والدقة، إذ اعتمد نحو المسائل ونحو الأبواب والأحكام والظواهر.

الفصل الثالث

أثر المدرسة الأندلسية في الخالفين وفي نحو المدرسة المغربية

- دوافع تيسير النحو لدى نحاة الأندلس.
- مظاهر تيسير النحو العربي عند نحاة الأندلس:
- 1- جهودهم وأصالتهم في التأليف.
- 2- جهودهم ونشاطهم في شرح الكتب النحوية المشرقية.
- 3- جهودهم ونشاطهم في التأليف النحوي المختصر.
- 4- تأليف المتون النحوية والشعر التعليمي وشرحه.
- 5- حذف العلل النحوية والتمارين غير العملية والعوامل والتأويلات المنطقية.
- أثر المدرسة الأندلسية في الخالفين وفي نحو المدرسة المغربية:

أولاً: أثر المدرسة الأندلسية في الخالفين:

- 1- أثرهم في غيرهم من حيث المنهج وطريقة التأليف والمعلومات الموسوعية.
- 2- نحاة وعلماء جاؤوا بعدهم ساروا على منهجهم في ترتيب الأبواب النحوية.
- 3- من المتأخرين الذين استشهدوا بالحديث الشريف متأثرين بنحاة الأندلس.
- 4- أثرهم في الخالفين من حيث رفض العلل النحوية والتمارين غير العملية.

ثانياً: أثر نحاة الأندلس في النحو المغربي:

- 1- أثر نحاة الأندلس في المغاربة.
- 2- أثر نحاة المغرب في الأندلسيين.

دوافع تيسير النحو لدى نحاة الأندلس:

بعد أن رأينا ابن مالك يساهم في تيسير النحو وتسهيله في الدرس والتدريس من خلال اختصاره لقواعد النحو العربي على شكل منظومة شعرية يسهل حفظها، ورأينا ابن مضاء القرطبي وجهوده في التيسير من خلال حذفه للعلل الثواني والثالث والغاء التمارين غير العملية وكل ما لا يفيد النحو العربي بتخليصه من الكثير من تلك التعقيدات والآراء المنطقية، تساءلنا عن الأسباب التي جعلت هؤلاء النحاة وغيرهم من نحاة الأندلس يلجؤون إلى تيسير النحو؟ وبعد التدقيق والتركيز في اجتهادات نحاة الأندلس وجدنا أن الدوافع التي جعلتهم يجتهدون فيها من أجل تيسيره هي:

1- صعوبة فهم النحو المؤلف في المشرق: الذي أثقل بالتأويلات المنطقية والجري وراء العلل الفلسفية التي ما زادت إلا تعقيدا وصعوبة، حيث وصل حاله بعد الجيل الأول من النحاة أمثال سيبويه والمبرد والكسائي وغيرهم إلى درجة غاية في التعقيد والصعوبة؛ ويمثل كتاب سيبويه خير نموذج لهذه الأحكام مع أنه "يمثل محاولة التأليف البكر في هذا العلم، وفي الوقت نفسه يمثل نضج الفكر النحوي عند العرب"¹، فقد روى المبرد عن المازني أنه قال: "قرأ عليّ رجل كتاب سيبويه في مدة طويلة فلما بلغ آخره قال لي: أمّا أنت فجزاك الله خيرا، وأمّا أنا فما فهمت منه حرفا"²؛ ولهذا انبرى كوكبة من العلماء لشرح هذا الكتاب والتعليق عليه وشرح عيوبه وغيبه ونكته، والاستدراك على ما فاته من الأبنية، كما كثرت الشروح حول الكتب المؤلفة بعد سيبويه، وكثرت شروح الشروح؛ وتفنّن العلماء والنحاة في تلك المصنفات والشروح خوفا على صناعتهم، فقالوا مهاجمين الفراء -الذي كانت له آراء في قسم من المسائل اللغوية اتّسمت بالسلامة واليسر: "إن دام هذا على هذا علم النحو الصبيان"³؛ ومن أجل كلّ هذا علت الأصوات المنادية إلى ضرورة تيسير

¹ - الأعلام الشنتمري (أو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى)، النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغيبه، تح: رشيد بلحبيب، المملكة المغربية: 1999م، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مج1، ص 43 من مقدّمة المحقق. وينظر: ناصف علي النجدي، سيبويه إمام النحاة، القاهرة: 1979م، عالم الكتب، ص 159.

² - القطني، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ج2، ص 48. وينظر: الأعلام الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه، مج1، ص 49.

³ - عبير محمود شريف داود، دور شروح الألفية في تيسير النحو العربي، رسالة ماجستير، الأردن: 2002م، جامعة آل البيت، ص 22.

النحو العربي وتسهيله عند نحاة الأندلس الذين وجدوا صعوبة في فهمه وتدريسه، ذلك أنّ هذه المؤلفات كتبت بلغة جافة يصعب فهمها أو الوقوف على مراميها بسهولة ويسر، لذلك كان لابدّ من شرح لهذه اللغة التي صيغت بها تلك المؤلفات، ولا سيما إذا علمنا أنّ أهل الأندلس في بداياتهم الأولى لأخذهم هذا العلم كان أكثرهم غير عرب لا يعلمون العربية، فهناك اليهود الذين وجدوا قبل الفتح الإسلامي، وقد رحبوا بالفاتحين ليحلّصوهم من ظلم القوطية¹، وهناك أيضا عجم الأندلس وهم السكان الأصليون الذين كانت لهم لغتهم الخاصة، وهي "اللغة التي كان يتكلّمها أهل أيبيريا قبل القرن الحادي عشر الميلادي لا يمكن معرفتها على وجه التقريب نظرا لقلّة الأصول التي يعتمد عليها، وكل ما يمكن قوله أنّها كانت تضمّ ألفاظا محكية من لغة القوط، أمّا بقيتها فكانت لهجات مختلفة من اللاتينية العامية²، وهذه اللهجة العامية سماها العرب العجمية أو عجمية أهل الأندلس. وكلّ من هذه القوميات كانت تسعى إلى نشر لغتها بين القوميات الأخرى، وإحيائها، وبعث الحياة فيها "كما فعل اليهود عندما بعثوا اللغة العبرية والأدب العبري تحت رعاية حكام المسلمين³". كما كان هناك أيضا البربر الذين كانوا يشكّلون النسبة الكبيرة من جيش طارق بن زياد فاتح الأندلس، والذين ازداد عددهم بعد الفتح إلى أضعاف كثيرة، حيث "خرقوا البحر على كلّ ما قدروا عليه من مركب فلاحقوا بطارق، وارتفع أهل الأندلس عند ذلك إلى الحصون والقلاع، وتهاربوا من السهل، ولحقوا الجبال"⁴. ولكن هذا لا يعني عدم وجود عرب في جيش طارق مع أنّهم كانوا أقلية قليلة، "فهناك العرب الفاتحون الذين جاؤوا حاملين لغتهم ذات الصبغة اليمينية⁵"، وقد استقروا في الأندلس بعد الفتح الإسلامي. كل هذا يبيّن لنا اختلاف الأجناس التي كانت تسكن الأندلس في الدولة الإسلامية وصراع اللغات فيما بينها مما دفع بالعرب إلى نشر اللغة العربية في الأندلس بشكل مبسط وسهل بعيد عن التعقيد والشوائب حتى تكون تلك اللغة محفّزة لغير هؤلاء

¹ - مطلق ألبير حبيب، الحركة اللغوية في الأندلس، ص 26.

² - حسين مؤنس، فجر الأندلس دراسة في تاريخ الأندلس من الفتح الإسلامي إلى قيام الدولة، القاهرة: 1959م، الشركة العربية للطباعة والنشر، حاشية رقم 1، ص 417.

³ - مطلق ألبير حبيب، الحركة اللغوية في الأندلس، ص 26.

⁴ - المقري، نفح الطيب، ج1، ص159. وحسين مؤنس، فجر الأندلس دراسة في تاريخ الأندلس، ص 127.

⁵ - مطلق ألبير حبيب، الحركة اللغوية في الأندلس، ص 29.

العرب من أجل تعلمها وحفظ قواعدها، وفهم الدين الإسلامي وتعلم القرآن الكريم وحفظه لكي تكون كذلك تلك اللغة ذات نحو قويّ يستطيع منافسة اللغات الأخرى، حيث وجد علماء ونحاة الأندلس أنفسهم مجبرين لا مخيّرين أمام هذه الظروف على تبسيط تلك القواعد التي أخذوها من المشرق حتى يسهل فهمها ونشرها بين طلبتهم وتتمكن الشعوب المستعربة والجماعات العربية التي ابتعدت عن قواعد هذا العلم وأحكامه من فهمه ببسر وسهولة. ومن هنا نشط علماء الأندلس في شرح المصنّفات النحوية المشرقية وتبسيطها وتوضيح غريبها وبيان مشكلها تارة أو باختصارها والتعليق عليها تارة أخرى.

2- ظهور المذهب الظاهري ودعوة ابن حزم إلى التيسير: وابن حزم كما نعلم: "لم يكن نحويًا ولم يذكر كتابًا في النحو ولا عرف بإمامة فيه"¹، وذلك لانصرافه إلى علوم الشريعة الإسلامية وإلى مذهبه الفقهي "المذهب الظاهري"؛ ومع هذا الاهتمام بعلم الشريعة نلاحظ عنده اهتمامًا بالنحو من خلال دعوته إلى التخلّص من علل النحو، وعدم التعمق فيه لأنّ التعمق -حسب رأيه- "فضول لا منفعة فيه، بل هي مشغلة عن الأوكد"²، وهذا الكلام هو أجراً الآراء التي جاء بها حين عدّ العلل النحوية فاسدة ويجب التخلص منها³، ومع رفض ابن حزم لموضوع العلل النحوية أسوة بالعلل الفقهية فهو لم يقدّم لنا تصوّرًا حول مصير النحو بعد أن تزول عنه تلك العلل التي أرقت ابن حزم وغيره. وقد ذهب ابن حزم إلى أبعد من ذلك في دعواه إلى تيسير النحو حين حدّد الكتب التي يجب على الطلبة دراستها فذكرها بأسمائها قائلاً: "إنّ أقلّ ما يُجزى منه -أي علم النحو- كتاب الواضح للزبيدي، أو ما كان نحوه كالموجز لابن السراج"⁴.

وقد لاحظنا من خلال هذه الكتب التي اختارها ابن حزم لدراستها أنّها كتب سهلة وبسيطة، بعيدة عن التعقيد والمغالاة في النحو، خالية من العلل النحوية، والأقيسة المنطقية التي طالما نادى ابن حزم بضرورة التخلص منها. وقد تأثّر به أيّما تأثّر ابن مضاء القرطبي الذي نادى إلى إلغاء

¹ - سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، الكويت: 1980م، مكتبة الفلاح، ص 103.

² - ابن حزم (أبو محمد علي)، مراتب العلوم، تح: إحسان عباس، القاهرة: 1954م، ص 64 و 65.

³ - ابن حزم (أبو محمد علي)، التقريب لحدّ المنطق والمدخل إليه، تح: إحسان عباس، بيروت: 1959م، ص 168.

⁴ - ابن حزم، مراتب العلوم، ص 64.

العلل الفاسدة للنحو، ودعا إلى إلغاء التمارين غير العملية، وكلّ ما لا يفيد دارس النحو؛ وتأثر به ابن مالك الذي رأيناه يختصر القواعد النحوية في الألفية تيسيرا على المتعلمين، ويرفض كلّ التأويلات المنطقية المتكلّفة التي تعقد النحو العربي، كما تأثر بهذا المذهب عدد من نحاة الأندلس الذين وجدناهم يجتهدون في شرح الكتب، وشرح الشروح، وإضافة الكثير من الآراء النحوية المبسطة للنحو العربي لتخليصه مما علق به من شوائب.

3- دعوة عدد من العلماء في الأندلس إلى تبسيط النحو وتيسيره على المتعلمين: وذلك بعد أن فسد النحو المشرقي بكثرة التأويلات المتكلّفة، والتعقيدات التي زادت صعوبة في تعلمه وفهم لغة القرآن والسنة النبوية، وكان من أشهر هؤلاء العلماء، العالم الفيلسوف ابن رشد؛ وإن لم نجد له رأيا في النحو فقد اتضح لنا رأيه في كتابه: (الضروري في علم النحو) الذي ألفه وجعل غرضه: "أن يذكر من علم النحو ما هو كالضروري لمن أراد أن يتكلم على عادة العرب في كلامهم ويتحرى في ذلك ما أقرب إلى الأمر الصناعي، وأسهل تعليما، وأشدّ تحصيلا للمعاني"¹، وقد أشار في هذا الكتاب إلى التداخل بين الموضوعات والمستويات في كتب النحو وهو تقصير يرجع سببه -كما يرى- إلى أنّ النحاة "لم يستعملوا في إحصاء أنواع الإعراب القسمة الصحيحة التي لا يعرض فيها تداخل"². وقد التقى ابن رشد في كتابه الداعي إلى تيسير النحو مع ابن مضاء في كتابه (الرد على النحاة)، فالكتابتان (كتاب ابن مضاء وكتاب ابن رشد) تجمع بينهما الغاية نفسها التي هي تيسير النحو العربي، ولكن تفرق بينهما الطريقة والمرجعية: فابن مضاء يتحرك في بنية النحو كما كانت منذ سيبويه مع إسقاط كلّ ما لا يفيد نطقا، الأمر الذي يربطه بظاهرة ابن حزم. أمّا ابن رشد فهو يريد بناء النحو وفق الترتيب الذي هو "مشترك لجميع الألسنة"³. ولقد كانت دعوة كلّ من ابن حزم وابن رشد منسجمة إلى حدّ بعيد مع أهواء عامّة الناس ورغباتهم فيما يخص بتيسير هذا العلم وتسهيله.

¹ - ابن رشد (محمد)، الضروري في صناعة النحو، تح: منصور علي عبد السميع، ط1. 2008، م دار الفكر العربي، ص 4.

² - المرجع نفسه، ص 4. ومحمد عابد الجابري، التجديد في النحو بين ابن مضاء وابن رشد، مجلة فكر ونقد، المغرب: 2002م، ع 49، ص 5.

³ - محمد عابد الجابري، التجديد في النحو بين ابن مضاء وابن رشد، ع 49، ص 1.

وعلى كلّ الأحوال، فقد كانت الدعوات إلى تيسير النحو العربي متواصلة منذ أن دخل هذا العلم أرض الأندلس بدخول (المختصر الصغير) كتاب الكسائي الذي ألفه للمبتدئين وصولاً إلى دعوة ابن حزم، وإلى غاية سقوط الدولة الإسلامية الأندلسية، مما جعل هذا العلم يحظى بالكثير من المؤيدين والدارسين والمؤلفين الذي اشتغلوا من أجل تيسيره وتذليل صعابه، وتيسيره للمبتدئين والمتعلمين، فجعلوه يحتل مكانة سامية بين العلوم التي ازدهرت في هذه البلاد، ونظرة إلى مظاهر تيسير هذا العلم يبرز ويبين لنا سعي هؤلاء النحاة إلى تسهيل النحو العربي من خلال شدة الاهتمام به وكثرة التآليف والشروح، إلى غير ذلك، فما هي مظاهر تيسير النحو العربي في بلاد الأندلس؟

مظاهر تيسير النحو عند نحاة الأندلس:

من أجل هذه الدوافع كلها التي رأيناها، فقد نشط عدد من العلماء ليس بالقليل في هذه البلاد واجتهدوا أيما اجتهاد من أجل تسهيل هذا العلم وتيسيره للدارسين وللمدرّسين وتخليصه من الشوائب والتأويلات الفلسفية التي علفت به، حيث اتّبع نحاة الأندلس طرائق عديدة من أجل تقديم النحو في قالب جديد مخفّف يصلح لمواكبة الحياة الأندلسية، وكان أولى تلك الطرائق وضع الخطط والمناهج الميسرة، وشرح الكتب المشرقية لإزالة الغموض والتعقيد عنها، وتصنيف الكتب العلمية المختصرة التي تسهل على الطالب والقارئ تعليمه ببسر وسهولة دون الحاجة إلى المرور بالتعقيدات والتأويلات المنطقية والفلسفية التي لا حاجة للطالب بها، وقد تجسّد اهتمامهم بتسهيل النحو وتيسيره في المظاهر الآتية:

1- جهودهم وأصالتهم في التأليف: وخير مثال نضربه كدليل على هذا كتاب الزبيدي الموسوم (طبقات النحويين واللغويين)، وهو أقدم مؤلّف فصل بين علماء المدارس النحوية، إذ يعود الفضل الكبير لهذا النحوي الأندلسي في ترتيب النحويين وتصنيفهم في طبقات على حسب مذاهبهم، إذ ذكر في طبقاته البصريين، ثم الكوفيين، ثم المصريين، ثم القرويين، وجعل النحاة من الأندلس مسك الختام. والزبيدي بعمله هذا قد فتح الطريق أمام الدارسين من بعده، ولفت أنظارهم إلى خصائص كلّ مدرسة من هذه المدارس، وما تميّزت به من آراء واتجاهات تستحق الدراسة¹؛ كما ترجع أهمية الكتاب إلى أنّه أضاف إلى الترجمة ثلاث فوائد هي: شهرة المترجم بالنحو، ومذهبه فيه، وموطنه المنسوب إليه²، إضافة إلى تأليفهم في نحو القرآن.

¹- أمين علي السيد، الاتجاهات النحوية في الأندلس، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة: 1964م، كلية دار العلوم، ص 526 و 527.

²- محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، القاهرة: 1991م، دار المنار، ص 195.

2- جهودهم ونشاطهم في شرح الكتب النحوية المشرقية: وقد رأينا في فصل دخول النحو

العربي إلى الأندلس جهودهم في شرح كتاب سيبويه، وشرح كتاب الجمل للزجاجي، والإيضاح للفارسي، وغيرها، وممن شرحوا الكتاب نذكر:

1- الأعلام الشنتمري (ت 476 هـ): الذي أخذ كتاب سيبويه عن إبراهيم بن الإفليبي وأبي بكر بن أفلاج ولقنه إلى تلاميذه: أبي الحسين بن اخضر وأبي بكر بن منذلة¹، وبعد أن حفظ الأعلام الكتاب، وخبره وتمرس عليه، رأى أن يؤلف عليه كتابين سلما لنا حتى اليوم، الكتاب الأول سماه: (النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه) والكتاب الآخر خصه بشرح شواهد الكتاب وسماه: (تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب)، وقد حاول الأعلام أن ينهج بهذين المؤلفين نحو السهولة واليسر والتخفيف بتشجيع من ولاية الأمر وحكام هذه البلاد، وقد رأينا -فيما سبق- فضلهم في تطوّر الحركة العلمية في الأندلس، يقول الأعلام في مقدّمة كتابه (تحصيل عين الذهب): "هذا كتاب أمر بتأليفه وتخليصه وتهذيبه وتخليصه المعتضد بالله المنصور بفضل الله أبو عمرو عباد بن محمد ... أمر باستخراج شواهد كتاب سيبويه ... وتخليصها منه، وجمعها في كتاب يخصّها ويفصلها عنه مع تلخيص معانيها، وتقريب مراميها، وتسهيل مطالعها ومراقبها، وجلاء ما غمض منها وخفي من وجوه الاستشهادات فيها ليقرب على الطالب تناول جملتها ويسهل عليه حصر عامتها"². ومن هنا نفهم أنّ الهدف والغاية من تأليف هذا الكتاب الذي يشرح فيه شواهد سيبويه هو تيسير النحو العربي بتسهيله لطالب العلم بعد حصر هذه الشواهد وتقريب معانيها، وتبيان مراميها ليدرسها جميعا ويسهل عليه حفظها.

2- ابن الطراوة: وقد سمي كتابه: (المقدمات على كتاب سيبويه)³.

3- ابن الباذش: الذي صنف شرحا على كتاب سيبويه.

¹ - الإشبيلي (ابن خير)، فهرسة ما رواه عن شيوخه، بيروت: 1961م، ص 471.

² - الأعلام الشنتمري، تحصيل عين الذهب، تح: زهير عبد المحسن سلطان، ط2. بيروت: 1994م، مؤسسة الرسالة، ص

57.

³ - ينظر: محمد إبراهيم البناء، أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو، ص46.

4- ابن خروف: الذي سمي كتابه: (تنقيح الأبواب في شرح غوامض الكتاب)، حققه خليفة محمد بديري.

5- أبو علي الشلوبين (ت 645 هـ): الذي صنف تعليقا على كتاب سيبويه. وقد ذكر هذا الشرح كل من القفطي إذ يقول عنه: "قيل إنّه صنّف شرحا لكتاب سيبويه¹"، وأكّد وجود هذا الشرح السيوطي إذ يقول: "صنف تعليقا على كتاب سيبويه²".

6- أبو بكر الخفاف: (ت 657 هـ) أشار لشرحه السيوطي بقوله: "صنف شرح سيبويه³".

7- الشلوبين الصغير: محمد بن علي الأنصاري (ت 660 هـ): ألّف كتابا في الأبيات التي استشهد بها سيبويه، وقال عنه السيوطي: "شرح أبيات سيبويه شرحا مفيدا"⁴.

8- ابن عصفور (ت 669 هـ): الذي ختم الكتاب على أستاذه الشلوبين ثم تصدر لتدريسه، وعلق عليه بعض التعليقات. وقد شرح الكتاب، حيث أشار إلى شرحه ابن عبد الملك فقال: "شرح كتاب سيبويه"⁵.

9- الصفار (ت 630 هـ): الذي شرح بدوره الكتاب، وقيل: إنّه من أحسن شروحه وأفضلها⁶، وفيه يرد على الشلوبين بأقبح رد، وقد ظهر هذا الكتاب بتحقيق معيض بن مساعد العوفي، نشرته دار المآثر بالمدينة المنورة، وقد ذكر هذا الشرح عدد من العلماء والنحاة نذكر منهم: الفيروزآبادي، وحاجي خليفة، وأبو حيان النحوي، والشوكاني⁷.

وقد تكون شهرة هذا الكتاب للمنهج الذي اتّبعه الصفار في شرحه، حيث اتّبع المؤلف في أسلوب عرضه للكتاب نفس الترتيب الذي أورده سيبويه في كتابه ثمّ يُتبع بعد ذلك كلّ باب بشرح

¹- القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ج2، ص 332.

²- السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج2، ص 225.

³- المصدر نفسه، ج1، ص 473.

⁴- المصدر نفسه، ص 178. وينظر: الفيروزآبادي، البلغة في أئمة اللغة، ص 242.

⁵- المراكشي، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، ج5، ص 414.

⁶- الفيروزآبادي، البلغة في أئمة اللغة، ص 188.

⁷- الشوكاني (محمد بن علي)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، ط1. القاهرة: 1348هـ، ج2، ص 289.

مفصل له ولألفاظه، وذلك حرصاً منه على إزالة الغموض الذي يكتنف نص سيبويه وعباراته حتى لا يتشتت ذهن الطالب.

حرصاً من الصفار على تسهيل فهم القاعدة النحوية للقارئ نراه لا يجد حرجاً في مخالفة بعض آراء سيبويه إن رآه يعقد المسألة، ومثال ذلك قضية التنازع في النحو التي عقدها سيبويه بالعبارات الصعبة، وكثرة التأويلات والاجتهاد فقال: "هذا الذي عمله سيبويه غير مرضي عندي"¹؛ طبعاً لأنه لا يناسب الطلبة والمتعلمين والناشئة منهم خاصة. ولم تكن معارضة الصفار لسيبويه من أجل التيسير فقط من دون دليل، بل كانت معارضته له مبنية على شواهد من السماع المنقول من كلام العرب، وذلك استناداً لقوله: "وهذه المسألة لا يجوز عندي إلا أن تسمع منهم"².

لكي يحقق شرح الصفار هدفه من تسهيل القاعدة النحوية وتيسير فهمها للقارئ فقد اعتمد المؤلف على استخدام أسلوب الحوار الذي يعدّ من أنجع الأساليب التعليمية في عصرنا الحاضر والمعتمد في طريقة التدريس بالكفاءات المنتهجة حالياً في العملية التربوية، وهي طريقة انتهجها معظم نحاة الأندلس الذين اشتغلوا في التأليف، لما لهذه الطريقة من دور في إشراك المتعلم في عملية التعليم، وتيسير الفهم والإدراك النحوي بكل سهولة، ومما يدلّ على انتهاج الصفار لأسلوب الحوار استعماله لضمائر المخاطب وكلمات الحوار في معظم نصوص كتابه³، وهي عبارات من شأنها أن تخلص القارئ من الملل الذي يشعر به عند قراءة كتاب سيبويه، وتقرب النحو العربي إلى أذهان المتعلمين والقراء بإشراكهم في الموضوع المدروس.

ومن هنا نرى أنّ الصفار قد انتهج في شرحه للكتاب طريقة سهلة حققت الغرض المرجو منه، وهو فهم مشكل كتاب سيبويه، وتبيان غوامضه، وتبسيط لغته ليسهل فهم النحو عند القراء والمتلقين. وممن شرح كتاب سيبويه من نحاة الأندلس:

10- أبو بكر بن طاهر: الذي اشتهر بتدريسه الكتاب، وله عليه حواش اعتمدها تلميذه ابن خروف في شرحه الكتاب.

¹ - عبد القادر رحيم الهيثي، خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري، ص 225.

² - المرجع نفسه، ص 225.

³ - خديجة الحديثي، كتاب سيبويه وشروحه، ص 229.

11- ابن الضائع: أشار في شرحه الذيل والتكملة لابن عبد الملك قائلاً: "له شرح جمع فيه بين شرحي السيرافي وابن خروف باختصار حسن على كتاب سيبويه"¹.

12- أبو حيان: وله ثلاثة كتب تدور حول كتاب سيبويه هي: "شرح كتاب سيبويه، والتجريد لأحكام سيبويه، والأسفار الملخص من شرح الصفار السابق"².

كلّ هذه الشروح للكتاب ما كانت إلا لتيسير درس النحو في الأندلس حتى يتمكنّ أبناؤها من فهم العربية وفهم الدين الإسلامي ببسر وسهولة، على غرار الذين قاموا بتدريس الكتاب وحفظه، ك"سعيد بن عبد الله الأزدي (ت 429 هـ) الذي يقال عنه: كان إماماً في كتاب سيبويه"³، وقد وجد من نحاة هذه المنطقة كثيراً ممن شرحوا الكتب النحوية المشرقية الأخرى -على غرار شرحهم للكتاب- كشرحهم لكتب الكسائي والزجاجي وابن فارس والمبرد...، وممن شرحوا كتاب الكسائي نذكر⁴:

1- البغل: أبو الحسن مفرج بن مالك النحوي: -وقد سبقت ترجمته في أعلام الأندلس- الذي كان له شرح على كتاب الكسائي، ذكره الزبيدي⁵ في الطبقة الرابعة من نحاة الأندلس؛

2- دريود: هو عبد الله بن المنذر بن عبد الله بن سالم الأندلسي القرطبي النحوي الملقب ب(دريود): كان معروفاً بالنحو والأدب وكان أعمى، (ت 325هـ)، شرح كتاب الكسائي؛

3- الجرفي: نحوي مشهور بالأندلس له شرح على كتاب الكسائي في النحو، جاء في (تاريخ الفكر الأندلسي): "كانت أدب كتب النحو على أيام ابن حزم - تفسير الجرفي لكتاب الكسائي"⁶.

هذا، وقد ذاع كتاب (الجمال) للزجاجي الذي حمله إلى الأندلس تلميذه أبو الحسن علي بن محمد بن إسماعيل بن بشر الأنطاكي (ت 376 هـ)، فاحتقل به الأندلسيون أيما احتفال، ودارت حوله الشروح والمطولات، حيث كان لهذا الكتاب حظوة عند الأندلسيين تداني شهرة كتاب سيبويه

¹- المراكشي، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، ج5، ص 373.

²- خديجة الحديثي، أبو حيان النحوي، ص 173.

³- محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص 35.

⁴- عبد العزيز عبد العزيز المرسي الحداد، الأصول النحوية عند المدرسة الأندلسية، ص 37.

⁵- ينظر: ابن الفرضي، تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس، ج2، ص 140.

⁶- أنخل غونثالث بالنثيا، تاريخ الفكر الأندلسي، تر: حسين مؤنس، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ص 185.

عند المشاركة، وفي هذا يقول اليافعي: "أخبرني بعض فضلاء المغاربة أنّ عندهم لكتاب الجمل مائة وعشرين شرحاً¹، كما صرّح بهذا المقري في قوله: وأمّا كتب النحو فلاهل الأندلس من الشروح على الجمل ما يطول ذكره، فمنها شرح ابن خروف، ومنها شرح الرّندي، ومنها شرح شيخنا أبي الحسن ابن عصفور الإشبيلي...²، ومن أشهر من شرح كتاب الجمل في القرن الخامس الهجري ابن السيد البطليوسي (ت 512 هـ): وله عليه شرحان، أحدهما: (إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل)، والثاني: (الحل في شرح أبيات الجمل)، إضافة إلى الكتب النحوية التي قام بتأليفها ك(المسائل المنشورة) و(المسائل والأجوبة)، وله كتاب (المثلث في اللغة) كبير، و(الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن قتيبة)، و(شرح سِفط الرّند للمعري)، و(شرح ديوان المتنبي)، وغيرها؛ حيث كان لهذا العلامة النحوي فضل كبير في تيسير النحو العربي درسا وتدريسا، ونظرة لمقدمة كتابه السابق: (الحل في شرح أبيات الجمل) كما سماه البعض³، أو (شرح أبيات الجمل) كما سماه آخرون⁴ تبيّن لنا ذلك، والتي حدّد من خلالها هدفه من تأليف الكتاب فقال: "لما فرغت من الكلام في الخلل الواقع في كتاب الجمل أردت أن أتبع ذلك الكتاب بإعراب أبياته ومعانيها وما يحضرنى من أسماء قائلها، وغرضي أن أصل بكلّ بيت منها ما يتصل به، ليكون أبين لغرض قائله ومذهبه⁵ تسهيلا على طالب العلم فهمها بيسر وسهولة، ومن مظاهر التسهيل التي اتّبعتها البطليوسي في هذا الكتاب ذكره لطرف من حياة الشاعر، ومناسبة قصيدته حتى يُخرج القارئ من جو إلى آخر، فيعود إلى النحو بعد قراءة لطف لغوية وأدبية، وربما نكتا أو نوادر تسرّه وتفرّحه، فالأسلوب الشيق الذي اتّبعه جعل القارئ لا يمل القراءة لكتابه، خاصة ونحن نعلم أنّ مادة النحو جافّة لذلك كان البطليوسي حريصا على تسهيل هذا الجفاف بهذا الأسلوب الذي اتّبعه، كما ساعد على التيسير بأن قام بتوضيح الشاهد لغويا وصرفيا، وتفسير المعاني الصعبة الواردة فيه، وأعرّب بعض ألفاظه وجمله، ليزيد الشاهد سهولة ويسرا على القارئ، حيث إنّ البطليوسي كان من النحاة

1- المقري، نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، ج7، ص 180.

2- المصدر نفسه، ج3، ص 184.

3- الإشبيلي، فهرسة ما رواه عن شيوخه، ص 345.

4- ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج2، ص 282. وابن عماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج4، ص 56.

5- ابن السيد البطليوسي، الحل في شرح أبيات الجمل، تح: مصطفى إمام، القاهرة: 1979م، ص 13 و14.

الأندلسيين الذين حاولوا الخروج بعلم النحو من صعوبته ومشكلاته، وحاول في شرحه لكتاب الجمل تحقيق هذا الهدف، فجاء كتابه ذا "منهج أوضح عنه في مقدمته والتزمه في شرحه"¹ لذلك كان هذا الكتاب تعليماً لطلاب المراحل العليا في الأندلس ممن يحاولون تنمية ثقافتهم اللغوية والنحوية؛ فهو يتناول هذه الإشارات يغني الطالب إلى الرجوع إلى عدة مؤلفات، وقد ضمّ هذا الكتاب بعض الآراء النحوية المستحدثة الصائبة، التي كانت محطّ إعجاب عدد من العلماء مثل السهيلي في (نتائج الفكر)، وابن هشام في (مغني اللبيب)، والبغدادى في خزانته².

ومن أشهر من شرح كتاب الجمل في القرن السابع الهجري: اللبلي أحمد بن يوسف بن علي بن يوسف أبو الحجاج القرشي الفهري³، حيث وضع كتاباً في شرح الجمل للزجاجي سماه: (وشي الحل في شرح أبيات الجمل)، وقد بيّن سبب وضعه لهذا الشرح بالرغم من الشروح الكثيرة المنتشرة التي وجدها على هذا الكتاب فقال موضحاً سبب تأليفه: "فتصدت لشرح ما تضمنه من الأبيات وإيضاح ما فيها من المشكلات فلم أدع بيتاً إلا صيرت شرحه جلياً، وإعرايه ظاهراً بعد أن كان خفياً، ففيه من غامض الإعراب وغرائب اللغة... والآداب ما لا يوجد منتظماً في كتاب، فكم من بيت فيه مجهول نسبته، وناقص أتممته، وإعراب غريب أوضحتها، ومعنى مستغلق فتحتها، ولفظ غريب بيّنتها، وخبر ظريف انتخبته، وإلى غير ذلك مما احتوى من إيضاح مشكل وتقيد مهمل معاً"⁴. وقد انتهج في هذا الشرح طريقة مكنته أن يساهم بإكمال باب التيسير الذي انتهجه من هو قبله من نحاة الأندلس، حيث تعرض في هذا الكتاب إلى:

- ❖ **السير على ترتيب الزجاجي:** إذ قام بشرح جميع أبيات الجمل وسار في شرحه على الترتيب نفسه الذي سار عليه الزجاجي ليبقى الاتحاد قائماً بين الأصل (الجمل)، والفصل (الشرح).
- ❖ **شرح معاني المفردات وذكر المعنى الإجمالي للبيت وذكر موطن الشاهد:** حيث كان يقدّم شرحاً لبعض الكلمات والمعاني التي يرى أنّه قد يصعب على القارئ فهمها، وبعدها يقدّم المعنى

¹ - محمود أحمد العامودي، شروح الشواهد النحوية، أطروحة دكتوراه، 1990م، جامعة عين شمس، ص 188.

² - المرجع نفسه، ص 120.

³ - الفيروزآبادي، البلغة، ص 35. والمقري، نفع الطيب، ج7، ص 214.

⁴ - البطلبوسى، الحل في شرح أبيات الجمل، ص 13 و14.

الإجمالي للبيت الشعري قبل أن يبدأ في مناقشته من الناحية النحوية، وذلك من أجل التسهيل على القاري في فهم معنى البيت الشعري.

❖ **نسبة البيت الشعري إلى الباب الذي ورد فيه في كتاب الجمل:** حتى يقلل الجهد والوقت على القارئ، فما إن يفتح الكتاب حتى يرى أنّ هذا الشاهد يدخل في باب كذا فلا يضيع وقته وهو يبحث عن بابه.

❖ **ذكر جو النص الخاص بالبيت الشعري:** وهو ما رأيناه مع ابن السيد البطليوسي الذي كان يذكر البيت وقائله وطرفاً من حياة قائله، وربما أتبعه بمناسبته، وذكر مكانة الشاعر في قومه وفي قبيلته، وهذا الأسلوب من شأنه أن قد يخرج القارئ من الملل الذي قد يصيبه نتيجة الخاصية النحوية الجافة، ويكسبها همّة ونشاطاً، وهو يقرأ الأدب والشعر والقصة إلى جانب النحو، وهو في هذا أخرج كتابه من دائرة الجمود والتقليد التي وُسمت بها الكتب النحوية القديمة.

ومن هنا يتبين لنا فضل هذا الكتاب وأهميته في مسيرة التسهيل التي خاض غمارها أشهر نحاة الأندلس، إلى غير هذا من شراح الكتب النحوية المشرقية ك"العالم اللغوي علي بن إسماعيل بن سيده (ت 458 هـ) صاحب المحكم والمحيط الأعظم والمخصص، وله شرح على إصلاح المنطق وشرح لكتاب الأخفش"¹.

أمّا في عصر المرابطين فقد ذاعت كتب أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني، وكان قد حملها إلى الأندلس أبو الحسن علي بن إبراهيم التبريزي (ت 421 هـ) فأخذ عنه محمد بن هشام المصحفي (ت 481 هـ)، وعن المصحفي أخذ أبو الحسن بن الباذش، وابن معمر فاحتقلا بها، وأقبل الناس عليها². جاء في فواتح محكم ابن سيده: "أمّا ما نثرت عليه هو كتب النحويين المتأخرين المتضمنة لتعليل اللغة فكتب أبي علي الفارسي، الحليبات، والبغداديات، والأهوازيات، والتذكرة والحجة، والإغفال، والإيضاح ... وكتب أبي الفتح عثمان بن جني: كالمعرب وشرحه لشعر المتنبي، الخصائص، وسر الصناعة، والتعاقب، والمحتسب"³.

¹ - محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص 35.

² - ينظر: محمد إبراهيم البناء، أبو الحسين ابن الطراوة وأثره في النحو، ص 16.

³ - ابن سيده، المخصص، ج 1، ص 12.

ويؤلف ابن الطراوة (الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح)، ويردّ عليه أبو الحسين بن الربيع بكتاب (الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح). ومن نحاة الأندلس الذين أكثروا من شرح الكتب النحوية المشرقية حتى قيل عنه "فكأنما هو متخصص في الشرح لا غير"¹ ابن الباذش الذي بذل همته في النحو فشرح أمّات الكتب التي صنّفها البصريون والبغداديون وغيرهم، فقد شرح كتاب سيبويه -كما رأينا-، وشرح أصول ابن السراج، ومقتضب المبرّد، وشرح الإيضاح للفارسي، وشرح الجمل للزجاجي، وشرح الكافي للنحاس.

تبيّن لنا من خلال ما سبق من شرح الكتب المشرقية أنّ هذه الشروح ما كانت إلا خطوة أولى لبداية الاهتمام بدرس وتدريس النحو بعد فهمه وهضمه جيّداً، كما بيّنت لنا هذه الشروح مدى اهتمام نحاة الأندلس بالكتب المشرقية لمحاولة فهمها ومن ثمّ المرور إلى مرحلة أخرى هي مرحلة التأليف النحوي المختصر.

3- جهودهم ونشاطهم في التأليف النحوي المختصر:

بعد أن فهم واستوعب نحاة الأندلس جميع القواعد النحوية التي وضعها المشاركة من خلال شرحهم لكتبهم حتى يسهل فهم العربية، أصبحت لديهم القدرات الذهنية والفكرية الكافية ليؤلّفوا في هذا العلم مثلما ألّف فيه سابقوهم، فساهموا واجتهدوا وأبدعوا أيّما إبداع عندما وضعوا المؤلفات المختصرة، ومن بين هؤلاء النحاة الأندلسيين الذين ألّفوا في المختصرات نجد:

- 1- **الزبيدي:** الذي ألّف كتاب (الواضح في العربية): وقد عدّ الكثير من العلماء الذين ترجموا للزبيدي كتابه هذا من الكتب النحوية الميسرة للنحو العربي، وفيه انتهج صاحبه والتزم فيه:
 - ترتيب أبواب الكتاب بشكل واضح سهل: حيث حرص الزبيدي في تبويب كتابه على ألاّ يبني شرحه لباب يحتاج في جزئياته إلى أبواب أخرى إلاّ إذا كان قد شرح الباب السابق ووضّح الجزئية المطلوبة، وذلك لتيسير الفهم للمتعلّمين والطلاب.
 - سهولة اللغة: حيث امتاز أسلوبه بعرض الظاهرة النحوية بطريقة سهلة وبسيطة كانت أشبه ما تكون إلى الكتب المدرسية اليوم: "فهو يبدأ بوصف أسلوب استعمال القاعدة ثم يورد مثالا واضحا

¹ - محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص36.

عليها وبأخذ في إعرابه إعراباً موجزاً¹، وقد أعرب الأمثلة التي يوردها حتى لا يجد القارئ عناءً في إدراك قواعد العربية، كما اتّسمت الأمثلة التي أتى بها بالسهولة، وقد انتهج هذه الطريقة السهلة البسيطة في عرضه للمسائل النحوية حتى تكون قواعد العربية سهلة التعليم، ولا سيما إذا علمنا أنّ هذا الكتاب أُعدّ خصيصاً لتعليم المبتدئين والطلاب الصغار، فالزبيدي فضّل اللغة السهلة البسيطة لكي تكون أداة سهلة له من أجل إيصال هدفه المنشود من تعليم المبتدئين، وتخليص العربية ونحوها من التعقيد.

- استخدام أسلوب الحوار: والذي يهدف صاحبه من خلاله إلى إشراك القارئ في العملية التعليمية، وهو ما يعرف اليوم بالتعلم الذاتي (autodidacte) أو التعليم دون متعلم، وذلك نحو قوله: "ألا ترى أنّ الباء تحسن في مثل هذه الأخبار؟ تقول: ما زيد بمنطلق²"، وكذلك قوله: "فإن قيل لك أين الرفع في قولك رجل فقل في اللام، فإن قيل لك أين النصب في قولك رجلاً فقل: في اللام³". فاستخدام الزبيدي لهذه الكلمات: (ألا ترى - تقول - قيل - فقل) وغيرها تشعر القارئ أنّه مشارك في الدرس وفي مناقشة القضية النحوية المطروقة، وتخرجه من دائرة التلقي والشعور بالملل، وتحبّب إليه اللغة العربية.

- الإيجاز: وقد تحقّق هذا الإيجاز بابتعاد مؤلّفه عن التفصيل وتعقّب الوجوه والإتيان بالآراء العديدة في المسألة⁴؛ ففي باب الحال الذي نجده في الكتب النحوية السابقة في عشرات الصفحات لا نجده في كتاب الزبيدي إلاّ بحثاً مختصراً يكاد يوافق ما هو موجود في الكتب المدرسية اليوم، فلا يوجد عنده تكرير الحال أو تعريفه، ولا تقدّمه ولا تأخّره، ولا جواز حذف عامله ووجوبه، أو حتى متى تحذف الحال، وما إلى ذلك من الفروع والمسائل الجزئية؛ فهو يدخل في القاعدة النحوية مباشرة دون الحاجة إلى مقدّمات أو تمهيد، ويذكر من القضايا المهمة والأساسية فقط مبتعداً بذلك

¹- نعمة رحيم العزاوي، أبو بكر الزبيدي الأندلسي وأثاره في النحو واللغة، 1975، مطبعة الآداب في النجف الأشرف، ص 163.

²- الزبيدي (أبو بكر)، الواضح في العربية، تح: عبد الكريم خليفة، الأردن، منشورات الجامعة الأردنية، ص 93.

³- المصدر نفسه، ص 37 و 38.

⁴- نعمة رحيم العزاوي، أبو بكر الزبيدي الأندلسي وأثاره في النحو واللغة، ص 157.

عن الحشو وذكر ما ليس فيه فائدة حتى لا يدخل القارئ في متاهات هو في غنى عنها، وبضيق وقته وجهده.

-**البعد عن التأويل والتقدير:** وتدلّ هذه الظاهرة على رغبة المؤلف في التيسير والتسهيل على المبتدئين من الطلبة في دراسة النحو، ومثال ذلك من الكتاب: ذهابه إلى أنّ بعض نواصب الفعل المضارع تنصب بنفسها دون الحاجة إلى تقدير أو تأويل أن المضمرة؛ والأمثلة على ذلك منتشرة ومتناثرة في كلّ صفحات الكتاب تقريبا، مما يبيّن رغبة المؤلف في تيسير النحو العربي، وحلّ كثير من عقده وتذليل بعض مصاعبه، مبتعدا بذلك عن مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين. وهذه الميزة التي اتّسم بها كتاب الزبيدي تكفي لأن تجعله من أفضل الكتب النحوية التعليمية التي جعلت هدفها هو تخليص النحو مما علق به من شوائب التعريفات والخلافات بين المدارس النحوية التي لا يكاد يخلو منها كتاب قديم، نحو ما فعله أبو البركات الأنباري في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين)، فالزبيدي في تأليفه لهذا الكتاب لم يأخذ عن أيّ نحوي أو لغوي، وكذلك لم ينقل عن كتاب سبقه، بل كان يضع فيه القواعد والأحكام دون أن يرد الرأي إلى صاحبه "وذلك لأنّ هذا الكتاب هو كتابٌ نحوٍ للجمهور، وليس نحو الجدل والخلاف"¹ مبتعدا عن الآراء الشاذة والعلل النحوية التي لا فائدة منها سوى التعقيد والصعوبة لطلبة النحو، خاصة ونحن نعلم هدف المؤلف هو هدف تعليمي يرغّب في تعلّم النحو على أصوله الأولى دون أن يتعب ذهن الطالب في التعريفات والخلافات، والجري وراء العلل.

2- **الشلوبين:** الذي ألف (التوطئة)²، وهو في أصله شرح للمقدمة الجزولية لأبي موسى الجزولي، كما عدّه البعض الآخر مختصرا لكتاب آخر للشلوبين هو: (القوانين في علم اللغة العربية)³. وقد عدّ من أشهر الكتب النحوية المختصرة، ألفه صاحبه لخدمة النحو وتسهيله على الطلاب والمريدين، لهذا "اتّسم بالإيجاز مقارنة مع بقية الشروح"⁴. وقد ذكر هذا الكتاب عدد من العلماء الذين ترجموا

¹ - نعمة رحيب العزاوي، أبو بكر الزبيدي الأندلسي وأثره في النحو واللغة، ص 162.

² - حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، بيروت: 1982م، دار الفكر، ج5، ص 786.

³ - الشلوبين، التوطئة، ص 76 من مقدمة المحقق.

⁴ - إيمان عبد الله حسانات، أبو علي الشلوبين وأثره في الدراسات النحوية، رسالة ماجستير، الأردن: 2002م، جامعة آل البيت، ص 49.

للشلوبين أو تخصصوا بالحديث عن المؤلفات النحوية التي ألّفت من أجل خدمة هذا العلم، وقد التزم فيه صاحبه وانتهج فيه:

- ترتيب أبوابه بطريقة متناسقة واضحة: ويظهر لنا ذلك من خلال بدايته بأصل الكلام وما يتألف منه، ليتبعه بالمعرب والمبني، ومن ثم أبواب النحو، وقد راعى في ترتيب موضوعات هذا الكتاب التناسق بين تلك الموضوعات حين جعل الأبواب المتصلة ببعضها تتبع بعضها، مثل باب (إنّ وأخواتها) الذي أتبعه بباب فتح همزة إنّ وكسرهما، وما إلى ذلك، كما كان يضع لكلّ باب عنوانا واضحا، وبعدها يقدّم تعريفا بسيطا لكلّ موضوع، مدعّمًا ذلك بالأمثلة التركيبية الواضحة، وهو ما يناسب الهدف الذي من أجله ألف كتابه هذا من تعليم النحو للمبتدئين بطريقة سهلة ميسرة، وهو ما صرّح به في مقدّمة كتابه قائلا: "هذه الجملة التي رسمت لنا توطئة قوانين المقدمة، وأحكام ما فيها من الأصول غير المحكمة موصولا فرع ذلك بأصله في اللفظ ميسرا ينظم ذلك كلّ كلاما واحدا للحفظ"¹، وفهم قواعد النحو دون أن يشقّ على الدارس بالإطالة، حيث جاء كتاب التوطئة دسما مع إيجازه، مشبعا لنهج الدارسين، بل مرجعا للمتخصصين².

- سهولة اللغة: لقد جاءت لغة هذا الكتاب على عكس لغة شرحه للجزولية، حيث التمس فيها استخدام الألفاظ السهلة، وتجنّب الصعبة منها مع الإيجاز، والإكثار من الأمثلة التركيبية السهلة والواضحة، فزيد وعمرو حاضران بقوة في أمثله، وأنت ترى هذا في كل باب من أبواب كتابه، مدعّمًا بشاهد من القرآن الكريم، أو الحديث الشريف الذي لم يكثر منه، أو الشعر العربي الفصيح وأقوال العرب المأثورة، وحتى يكون كتابه مختصرا محققا للفائدة التي أُعدّ من أجلها فقد كان الشلوبين يكتفي أحيانا بذكر كلمة واحدة أو كلمتين فقط من الآية موطن الشاهد، ومنه مثلا كلامه عن الباء التي تكون زائدة في الفاعل، التي استشهد فيها بالآية الكريمة "كفى بالله"³، حيث اكتفى هنا بجزء من الآية موطن الشاهد، كما ابتعد الشلوبين عن شرح الآيات القرآنية أو التعليق عليها، أو حتى ذكر آراء العلماء في الآية احترازا من أن يحشَوْ كتابه بآراء تبعده عن هدفه الأصلي الذي

¹ - الشلوبين، التوطئة، ص 11.

² - المصدر نفسه، ص 102 و 103.

³ - المصدر نفسه، ص 229 و 305 وغيرها كثير.

هو الاختصار والبعد عن التعقيد ليسهل فهمه وحفظه. وقد وجدناه في شواهد الشعرية يكتفي أحيانا بالشرط الذي يتضمن الشاهد أو بجزء من الشرط، ولا يلزم نفسه أن يسرد البيت كاملا أو حتى الشرط الواحد¹، وكأنّ هذا الكتاب أعدّ خصيصا لمرحلة من مراحل التعليم المتوسّط أو الثانوي، ممّا جعله ميسيرا على طالب العلم لفهم القواعد النحوية بكل سهولة، والدليل على ذلك فهمنا لمحتوى الكتاب دون الحاجة لشرح كلماته وتوضيحها -مع أنّ البعد الزمني يكاد يصل إلى نحو ثمانية قرون-.

- استخدام أسلوب الحوار: وذلك لإشراك المتعلم والتلميذ في العملية التعليمية أثناء قراءته لهذا الكتاب -وهو ما يطلق عليه في عصرنا الحاضر بطريقة التعليم بالكفاءات التي تشرك المتعلم في العملية التعليمية التربوية، وهي طريقة من أنجع الطرائق المعتمدة في مدارسنا اليوم- حيث يتخيّل الشلوبين في هذا الكتاب أنّ أحدا ما يسأله وهو يجيبه، ومن ذلك قوله: "ألا ترى ، تقول في قولك، وألحقتها، وفإن قلت²" وغيرها من الكلمات التي توحى للقارئ بأنّه جزء في الحوار وتلقي العلم، وليس هذا العلم مفروضا عليه. وهذه طريقة اهتدى إليها الشلوبين لشدّ انتباه طالب علم النحو بعد أن نفر من الكتب التراثية المعقّدة تسهيلا عليه لفهم قواعد العربية.

- الإيجاز: ويظهر من خلال صغر حجم الكتاب الذي جاء في مائتين وثلاثين صحيفة، ما أعطى انطبعا مفرحا للمتعلمين للإقبال عليه، مع العلم بالأبواب النحوية المختلفة التي تناولها المؤلف باختصار وسهولة، والتي كانت من الممكن أن تضمّ مجلّدات ضخمة؛ لكنّ الشلوبين اختصرها في كتاب مختصر (التوطئة)، وكدليل على ذلك الفاعل الذي جاء في ثلاثة أسطر فقط مركزا على تقديم المهم والمفيد للطالب، حيث اكتفى بشرح القاعدة مباشرة وبلغة بسيطة، غير متطرق إلى حذفه، أو تقديمه أو تأخيرها، والكثير من الأحكام التي كان يراها سببا رئيسا لإدخال النحو في فلسفة وزيادة لا حاجة له بها³ في حين نراه في شذور الذهب يقع في أربع وعشرين صحيفة، وفي شرح الجزولية نراه يأخذ عشر صفحات مفصلا فيه، شارحا لجميع الاحتمالات التي يأتي عليها، بدءا

¹- الشلوبين، التوطئة، ص 48 و134 و135 وغيرها.

²- المصدر نفسه، ص 223 و270 و282 و285 وغيرها.

³- المصدر نفسه، ص 208 و259 وغيرها.

من تعريف الفاعل ومناقشة هذا التعريف إلى مناقشة العلة في رفع الفاعل... إلى غير ذلك. ولا أظنّ مجيء هذا الإيجاز في طرق الشلوبين لموضوعاته، وابتعاده عن الحشو الزائد والكلام المسهب المطوّل إلّا لخدم هدفًا واحدًا فقط، هو التسهيل والتيسير على المتعلّم ليفهم أبواب النحو التي عقّدها وأبعدها عن هدفها التطويل والمبالغة في ذكر أحكامها وقضاياها.

- **البعد عن التأويل:** ويظهر ذلك من خلال أخذه للنصوص على ظاهرها دون سعي لأيّ تأويل فيها، وذلك نحو رفضه تأويل البصريين لنصب كلمة ﴿فَأَطَّلِعَ﴾ الواردة في الآية القرآنية: ﴿لَعَلَّيْ أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴿٣١﴾ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰ إِلَهِ مُوسَىٰ﴾ (غافر: الآية 36 و37)، وكذلك فعل مع الآية القرآنية الكريمة: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ﴾ (البقرة: الآية 284) حيث علّل قبوله نصب كلمة (يغفر) على القراءة الشاذة في شرح الجزولية الكبير¹، ولم يضع في (التوطئة) أيّ تعليل أو تأويل، بل اكتفى بذكرها شاهداً نحوياً فقط². وغيرها من الأمثلة الكثيرة الأخرى، حيث تعامل الشلوبين مع الشواهد القرآنية والشعرية بنوع من التجرد، وفي هذا يقول: "الأصل أن لا يلجا إلى التأويل بوجود وجه لا يحتمل التأويل لأنّ عدم التأويل أولى³؛ ومن ثمّ يتحقق هدفه الرامي إليه من تيسير النحو وتسهيله، وعدم تعقيده بالتأويلات المنطقية. كما ابتعد في كتابه هذا عن ذكر الخلافات النحوية، وخير مثال نضربه لصحة هذا القول تعامل الشلوبين مع أعقد باب من الأبواب النحوية الذي أوقع الخلاف بين النحاة⁴ ألا وهو باب التنازع الذي ناقشه الشلوبين في حوالي صفحة لا غير لم يذكر فيها أيّ رأي سواء أكان مؤيداً لرأيه أم مخالفاً له، ف جاء الكتاب بعيداً عن مساجلات العلماء واختلافاتهم، والتيسير في هذا الباب -طبعاً- يقتضي ذكر الرأي بعيداً عن المساجلات والخلافات.

لكي يحقق كتاب (التوطئة) هدفه من التيسير والتسهيل النحوي، فقد ابتعد الشلوبين كذلك عن ذكر الآراء الشاذة، وفيما يخصّ بالقراءات القرآنية خاصة، حيث نجده يختار القراءات المتواترة

¹- الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص 466.

²- ينظر: الشلوبين، التوطئة، ص 139.

³- الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص 487.

⁴- أبو حيان، تذكرة النحاة، ص 337. وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج1، ص 613.

الصحيحة لتكون شاهدا على آرائه النحوية، متجنبًا الاستشهاد بالقراءات الشاذة إلا يسيرا، وذلك من أجل تيسير الفهم لدى طالب علم النحو، وتسهيل الآراء والمسائل الواردة فيه. وما عنوان الكتاب (التوطئة) إلا إحياء لأي قارئ بأن هذا المؤلف جاء سهلا للذي يريد دراسة علم النحو بالتفصيل. والمعلوم أن الذي يؤلف كتابا أو يضع رسالة يصدرها بتوطئة أو مقدمة أو تمهيد يبين فيها أجزاء بحثه أو كتابه، وكذلك فعل الشلوبين؛ فعلم النحو علم عظيم لا يسعه كتاب أو مجلد، وما الموسوعات النحوية التي ألفت إلا دليل على ذلك، فهو اختار اسم (التوطئة) ليوضح للدارسين أن هذا الكتاب ما هو إلا مدخل وتوطئة لعلم النحو، وأمّا الذي يريد التخصص به ليصبح عالما ومتخصصا فعليه بعد ذلك البحث عن علم النحو في الكتب النحوية الضخمة كالكتاب والمقتضب والخصائص وغيرها.

ونختم كلامنا هنا بالقول أن هذا الكتاب كان موجّها لفئة مقصودة بعينها هي فئة الطلاب الراغبين في التعليم، واسم الكتاب خير دليل على ذلك، وبناء على هذا الكلام فإنّ الباحثة يمان عبد الله محمد حسنات من الأردن لم تعد كتاب (التوطئة) مصدرا رئيسا من مصادر دراسة أثر الشلوبين في الدراسات النحوية وآرائه النحوية واللغوية لأنّ هذا الكتاب هو مختصر، اجتهد فيه مؤلفه في الابتعاد عن ذكر الشاذ أو الخلاف أو حتى التطويل في الشرح والإسهاب، واعتمدت بالدرجة الأولى على شرحي الجزولية وعلى كتاب حواشي المفصل لأنها رأت أن (التوطئة) مختصر لهما وألّف لغاية تعليمية بحتة، إذ الهدف منه التسهيل والتخفيف. فهذا الكتاب لم يحو إلا زبدة النحو وخلاصته لذلك حذف منه غير الضروري لطلاب النحو.

3- ابن مالك: الذي ألف أشهر كتبه النحوية: (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، وقد قال عنه ابن خلدون: "إنّه من الكتب النحوية المختصرة التي استوعبت جميع ما نقل¹"، وفيه انتهج المؤلف ما يلي:

- ترتيب أبواب الكتاب بشكل واضح سهل: حيث جاءت أبوابه متدرّجة من باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق بهما، وتلاههما باب إعراب الصحيح الآخر، ثم تلاه باب إعراب المعنل الآخر، فباب إعراب المثني... الخ. وهكذا جاءت موضوعات الكتاب وفصوله بترتيب تسلسلي حتى بلغت

¹ - ابن خلدون، المقدمة، ص 1057.

أبواب الكتاب ثمانين بابا تضمنت مائتين وأحد عشر (211) فصلا على خلاف في نسخ التسهيل، منها خمسة أبواب ختم بها الكتاب للتصريف ومخارج الحروف، والإمالة، والوقف، والهجاء، وبقية الأبواب في النحو¹. وقد انتهج ابن مالك في ترتيب أبواب كتابه وفصوله "منهج دراسي تعليمي يعتمد أكثر ما يعتمد على المناسب والاستطراد وارتباط اللاحق بالسابق"². وإنه باتباعه لهذا الترتيب والتقسيم إلى أبواب وفصول يكون قد سنّ منهجية علمية تستعمل في البحوث العلمية والأكاديمية ما زالت تستعمل إلى غاية يومنا هذا، إذ يعدّ سبّاقا في انتهاجه لهذا الأسلوب، ومن اجتهاداته كذلك في هذا الكتاب ابتكاره لكثير من المسميات في أسماء أبوابه وفصوله التي لا تزال حتى اليوم على تسمية ابن مالك.

- **سهولة اللغة:** على عكس ما نجده في مقدّمة الكتاب من استخدام المؤلف للمحسنات البديعية من سجع وجناس وغير ذلك، نجد ابن مالك -دون مقدّمات أو حشو- يتناول موضوعات الكتاب مباشرة وبأسلوب علمي موجز، امتازت لغته بالسهولة والتيسير، حيث استخدم لغة قريبة حتّى من زماننا هذا؛ وهو أسلوب لم يلتزمه في نظمه الذي استخدم فيه العربية السليقية القديمة، والدليل على ذلك وجود الكثير من الشروح والتوضيحات على ألفيته مثلا. فلغة كتاب التسهيل بسيطة واضحة سهلة الفهم، لأنّ المراد منه التسهيل على المتعلمين فهم مادة النحو، لاسيما أنّ المؤلف قد اطلع على كتب النحو السابقة، كالكتاب والإيضاح والمفصل ووجد فيها عسر في العرض لمادة النحو وتقديمها، لذا وجد أنّه لا بدّ من وضع كتاب في النحو تتغير فيه النظرة إلى النحو وإمكانية تدريسه، وابن مالك كما نعلم من أشهر المدرّسين للنحو في زمانه؛ كما أنّ اسم الكتاب يوحي لكلّ قارئ بأنّ ما يحويه الكتاب سهل وميسر فهمه، قال ابن مالك: "هذا كتاب في النحو جعلته بعون الله مستوفيا لأصوله، مستوليا على أبوابه وفصوله فسميته لذلك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، فهو جدير بأن يلبى دعوته الآباء، ويتجنّب مناكبته النجباء، ويعترف العارفون برشد المغزى بتحصيله، وتأنّف قلوبهم على تقديمه وتفضيله، فليثق متأمله بلوغ أمّله، وليثق بالقبول ما يرد من قبله"³.

¹- ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص 65 من مقدمة المحقق.

²- المصدر نفسه، ص 44 من مقدمة المحقق.

³- المصدر نفسه، ص 44.

- **الاعتماد على الأمثلة التركيبية السهلة:** حيث ابتعد ابن مالك في هذا الكتاب عن ذكر الشواهد النحوية القرآنية والشعرية إلا ما ندر، وما ذكره منها كان يورده في كلمة أو كلمتين والشعر منه في شطر أو جزء من الشطر دون مناقشة أو تفصيل أو حتى توضيح له مقصراً ذلك على ثمانية شواهد شعرية فقط، أما الحديث الشريف فلم يتجاوز عددها أصابع اليد الواحدة، وذلك حتى يسهل على القارئ فهم محتوى كتابه بكل يسر، وفي مقابل كل هذا نجد ابن مالك في هذا الكتاب يستعين بذكر الأمثلة السهلة مثل زيد وعمرو وغيرها¹. وذلك من أجل التسهيل والتيسير على المتعلمين فهم قواعد النحو العربي دون مشقة، ودون الغوص في مسائل الخلاف والجدل، وذكر الآراء الشاذة.

- **الإيجاز:** ويظهر ذلك من خلال تقديم ابن مالك لمادة كتابه بصورة مباشرة، ابتعد فيها عن الإسهاب الممل والحشو الذي لا فائدة منه، مما جعله كتاباً موجزاً صغيراً في حجمه، عظيماً في فائدته وأسلوبه، إذ جاءت أبوابه في صفحات قليلة موجزة في حين أنّ مثل هذه الأبواب في كتبه الأخرى أو حتى في شرحه للتسهيل جاءت بأضعاف كثيرة عما جاءت عليه في التسهيل فإذا أخذت مثلاً باب (نعم وبئس) لوجدته يأتي في صفتين وربع تقريباً (126-128) حيث ذكر أحكام هذين الفعلين، وأوجز فيها، في حين ذكرها في شرح التسهيل في حوالي سبع عشرة صحيفة (338-354) ضمّ فيها كلّ أحكامها بطريقة موسعة مفصلة تصلح أن تكون للعلماء والباحثين، وليس للدارسين والطلاب الذين قدم لهم كتاب التسهيل موجزاً مختصراً سهلاً بعيداً عن التطويل والتفصيل.

- **الابتعاد عن مسائل الخلاف والآراء الشاذة:** وإن ذكرها لا يسهب في ذلك، ولا يناقش آراء المخالفين له أو المؤيدين أو يعلّق عليها، بل يكتفي بذكر أسمائهم فقط نحو ما ذكره في باب فعلية نعم وبئس قائلاً: "وليسا باسمين فيلينا عوامل الأسماء خلافاً للفرء"²، حيث إنّ منهجه في هذا الكتاب مبني على الاهتمام بذكر آرائه الخاصة التي اجتهد فيها، وذلك من أجل بلوغ الهدف من الكتاب الذي أعدّ للطلبة وصغار المتعلمين، وهو ما يفسّر ميل أسلوب ابن مالك في هذا الكتاب إلى السهولة والوضوح والبعد عن التعقيد والصعوبة، وكذا البعد عن الآراء الشاذة، وهذا كله من

¹ - ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص 71 و 99.

² - المصدر نفسه، ص 126.

سمة أسلوب المدرّسين الذي عمل فيه ابن مالك لمدة طويلة، ومن الأمثلة على ذلك تعليقه على حذف الألف من كلمة (الرحمن) و(الله) وغيرها من الكلمات بكثرة الاستعمال ليس إلا¹، مبتعداً بذلك عن ذكر آراء الخلاف بين النحاة، وعن ذكر الآراء الشاذة، مبيّناً رأيه في بساطة ووضوح ويسر، وما اسم التسهيل إلا أوضح دليل على اتجاه ابن مالك. وعلى كلّ حال فإنّ السمة الغالبة والمميزة لمؤلفات ابن مالك ولاسيما كتابه (التسهيل) هي السهولة والتيسير النحوي.

4- تأليف المتون النحوية والشعر التعليمي وشرحه: الذي يعتبر من أهمّ مظاهر التيسير في

النحو الأندلسي، حيث وضع نحاة الأندلس المتون النحوية المتنوعة المنتهية منها والمنظوم ، والتي جمعت قواعد النحو العربي تيسيراً على الطلاب فهم القواعد النحوية وحفظها، وقد أشرنا إلى هذا في معرض حديثنا عن جهود ابن مالك في الدرس النحوي، وما أضافه إلى النحو العربي بتأليفه للألفية المختصرة للكافية الشافية من تيسير لحفظه، وسهولة لفهمه، وتوضيح لغامضه ومعقّده. ولم يكن ابن مالك وحيد عصره وزمانه أو بلده الذي أُلّف في هذا العمل الفني العلمي، فقد وجدنا كثيراً منهم من شرح الألفية أو أُلّف على منوالها، ومنهم، كما سبق أن أشرنا، ابن مالك نفسه الذي قام بشرح الألفية وابنه الذي سار على نهجه وشرح الألفية بدوره، حيث ذاعت شهرة الألفية في الأوساط العلمية وظهر لها شروح كثيرة وتعليقات وحواشٍ معروفة² ما بين مخطوط ومطبوع سواء في بلاد الأندلس أو في بلاد المشرق العربي حيث اشتهر شرح ابن عقيل وبقي شرحه هو الأكثر تداولاً وتدرّيساً إلى غاية يومنا هذا في معظم جامعات القطر العربي، وقد زاد من أهمية الألفية في ميدان الدراسات اللغوية إحكام صيغتها وخفة لفظها، ودقّة أفكارها، وسرعة جوابها، وسداد منهجها فضلاً عن إخلاص صاحبها.

ومن المتون التي أُلّفت في هذا الميدان نجد: المقدمة الجزولية لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي البربري، وقد خصّها بعض الباحثين بأنّها تابعة للمدرسة الأندلسية ممّن عدوا الجزولي منها، وخصّها الآخرين بأنّها من إنتاج المدرسة المغربية، سواء كان الجزولي أندلسياً أو مغربياً فإنّ مقدّمته هذه تبقى عملاً تيسيرياً أُلّف من أجل تيسير قواعد النحو وتعليمه للطلاب في

¹ - ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص 336.

² - غريب نافع، ألفية ابن مالك منهجها وشروحها، مجلة الجامعة الإسلامية، ص 3.

المغرب وفي الأندلس، وفي جميع المشرق العربي، بل أفادت تسهيل تعليم النحو على كل متعلم العربية مهما كانت صفته وبلده، واشتهرت حتى أصبح يطلق عليها (قانون النحو¹). ولا يفوتنا ونحن نتكلم عن التيسير النحوي والمتون النحوية ما أنجزه من هم قبل هؤلاء جميعا وهو ابن معطي المغربي الجزائري، الذي كان صاحب إلهام لابن مالك الأندلسي بأن ألف ألفيته المشهورة في تاريخ النحو على الإطلاق في ميدان الشعر التعليمي. ولا يهمننا في هذا، انتماء ابن معطي إلى مدرسة المغرب الأدنى، أو الأوسط، أو الأقصى، أو الأندلس، لأنّ الوطن وطن واحد، والبلدان متجاورة حدثت بينهما حركة علمية، نتيجة الرحلات التي كانت بينها حتى ضاقت على بعض الباحثين تصنيف علمائها ونحاتها من حيث الانتماء إلى المذهب الأندلسي أو المذهب المغربي، أو حتى المشرقي، لأنّ الرحلات العلمية إلى بلاد المشرق أيضا كانت كثيرة لأسباب متعدّدة. أمّا المؤلف الذي اشتهر عند ابن معطي في هذا الميدان فهو:

🚩 الدرة الألفية في علم العربية المعروفة بـ(ألفية بن معطي) للعلامة زين الدين أبو زكريا يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور وهي من بحري (الرجز والسريع)، وقد أقبل عدد من العلماء على شرحها وذكر محقق شرح الألفية ثلاثة عشر شرحاً²، ومنها شرح النيلي، وشرح ابن القواس، وقد ظهرا هذان الشرحان محققين.

5- حذف العلل النحوية والتمارين غير العملية والعوامل والتأويلات المنطقية: وقد تحدّثنا

عن هذا بشكل مفصل في فصل سابق عند حديثنا عن جهود ابن مضاء النحوي، وما قدّمه من خدمة جليلة لطلاب ودارسي النحو في مجال تبسيطه وتيسيره. ونظرة إلى كتابه (الردّ على النحاة) تبين لنا ذلك.

¹ - ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج4، ص 158.

² - ينظر: ابن معطي، (يحيى بن عبد المعطي)، الفصول الخمسون، تح ودراسة: محمود محمد الطناحي، 1977م، عيسى الحلبي وشركاه، ص 50 والسيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص 34 و44.

نستنتج مما سبق، أنّ هذه التّصانيف التي ألفتها نحاة الأندلس اتّصفت ببعض المميزات التي ذكرناها ضمن هذه الجهود التي بذلها نحاة هذه المدرسة، منها:

✚ تنظيم الأبواب النحوية وترتيبها: بعد أن كانت مصادر النحو ومصنفاته تعاني من الاضطراب في مناهج أبوابها، وفي توزيع جزئيات الباب الواحد.

✚ التقنن في اختيار عناوين المؤلفات والمآثور التي ألفتها: والتي توحى بالسهولة واليسر لجلب القارئ للإقبال عليها، ولأسيما ونحن نعلم أنّ مادة النحو لها من الصعوبة والملل أثناء قراءتها والتعمّن فيها، فبعد أن كان الغموض يلفّ عناوين الكتب القديمة، فضلا عن غياب الدقّة في المصطلحات وصعوبة الاهتداء إلى مسائل النحو، وعدم التطابق بين العنوان وما تحته، اختار علماء النحو في الأندلس أسماء كتبهم وعناوينها بما يناسب محتواها العام. والحقيقة أنّ اختيار اسم الكتاب فنّ ليس من السهل إتقانه، ومن أمثله: اختيار عنوان (الواضح) للزبيدي لاحتوائه أبواب النحو بشكل واضح ومرتب، وابن عصفور الذي اختار عنوان: (الممتع في التصريف) لعلّه يقرب الصرف إلى أذهان الطلاب ويحبّبه إليهم، وابن مالك الجياني الذي اختار لكتابه المختصر اسما سهلا لقواعد النحو وفوائده مكملا لمقاصد ذلك العلم وأهدافه يحقّق الهدف المرجو دون تعقيد أو صعوبة... وغيرها.

✚ الاختصار والإيجاز غير المخل: وقد مرّ معنا من أمثلة هذا ما بيّناه من مظاهر صفة الكتب التي شرحها وألفتها نحاة الأندلس، وقد كانت قبل ذلك معظم كتب النحو تعاني من الطول المفرط الناشئ عن التكرار والاستطراد، والحشو، ومعالجة المسائل الأجنبية التي لا صلة لها بالنحو، فضلا عن الشغف بالمناقشات والجدل والإغراق في تتبع العلل، والإكثار من التقسيمات والتفرّيعات¹؛ أضف إلى ذلك التعمّق في مسائل الخلاف؛ وحسبك أن تقرأ بابا كباب المبتدأ والخبر أو باب كان وأخواتها والملحقات بها، أو غيرها من النواسخ أو غير النواسخ - في الهمع أو ابن عقيل وحاشيته - فترى العجب العجاب من أمر ذلك الخلاف، بل حسبك أن تقرأ باب الجوازم خاصة في كتاب الهمع لتفزع ممّا ترى من خلاف في كلّ مسألة². وهذا الخلاف والتفرق في كثير

¹ - مبروك عبد الوارث، في إصلاح النحو العربي، دراسة نقدية، ص 27.

² - ينظر: فادي صقر أحمد عسيمة جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي، ص 21.

من القواعد النحوية كان من أكبر العقبات في تحصيلها، والوصول فيها إلى ضوابط محدودة سليمة يسهل استخدامها والاستعانة بها في التفاهم الكلامي والكتابي على وجه محكم دقيق¹، ومن نماذج ذلك على سبيل المثال أنّ الأشموني أوصل معمول الصفة المشبهة إلى اثنتين وسبعين صورة، منها ما هو جائز، ومنها ما هو ممتنع².

✚ تخليص النحو مما أقحمه بعض العلماء عليه بما ليس منه حتى بدا هذا العلم غريبا على أصحابه الحقيقيين من عرب البوادي.

ونختم قولنا في هذا المجال -مع إبقاء المجال مفتوحا أمام الباحثين والمريدين الاجتهاد والبحث والتتقيب- بأنّ هذه المظاهر التيسيرية التي أحدثتها نحاة المدرسة الأندلسية لم تكن الأولى من نوعها ولا كان نحاة الأندلس من السباقين إليها، حيث وجدت هذه الاجتهادات التيسيرية منذ نشأة المدرسة الكوفية وتأليف الكسائي للمختصر في النحو والطريقة الاجتهادية التي اتّخذها من بعد ذلك لتأديب أولاد الخلفاء والأمراء واليسوريين من أبناء العامة، وبين أيدينا وصيته لطريقة ومنهجية التعليم التي وجّهها لعلّي بن الحسن الأحمر (ت 194 هـ) حينما أراد أن ينتدبه ليخلفه في تعليم أبناء الرشيد قائلا له: "إنّما يحتاجون كلّ يوم إلى مسألتين في النحو، وبيتين من معاني الشعر، وأحرف من اللغة"³. وهنا نلاحظ في هذا القول مراعاة الكسائي في هذه الخطّة التعليمية للتدرج في التعليم، وكذا التنوّع من نحو وشعر ولغة وغيرها حسب مستوى المتعلمين، وذلك حتى لا يمل المتعلم والقارئ. ولقد توالى الخطط التيسيرية من بعد الكسائي وغيره، وذلك واضح وظاهر من الشروح التي اهتمت بكتاب سيبويه، والكتب النحوية الأولى عند نحاة المدرسة البغدادية والمصرية والمغربية ونحاة الوطن العربي بصفة عامة؛ ولقد كان الجاحظ-على حسب علمنا- من الأوائل الذين دعوا إلى الاختصار والتيسير على الطالب بقوله: "وأما النحو فلا تشغل قلب الصبيّ منه إلاّ بقدر ما يؤدّيه إلى السلامة من فاحش اللحن، ومن مقدار جهل العوام في كتاب كتبه وشعر إن

¹- عباس حسن، صريح الرأي في النحو العربي، مجلة رسالة الإسلام الصادرة عن المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، ع 43، ص 387.

²- الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى "منهج السالك إلى ألفية ابن مالك"، ج2، ص 8.

³- السيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص 334.

أنشده، وشيء إن وصفه، وما زاد على ذلك فهو مشغلة عما هو أولى به، ومذهل عما هو أرد عليه من رواية المثل والشاهد، والخبر الصادق، والتعبير البارع، وإنما يرغب في بلوغ غاية النحو ومجاورة الاقتصاد فيه من يحتاج إلى تعرف جسيمات الأمور والاستنباط لغوامض التدبير لمصالح العباد والبلاد... ومن ليس له حظ غيره ولا معاش سواه وعويص النحو لا يجري في المعاملات، ولا يضطر إليه في شيء¹، فاستجاب كثير من العلماء وأئمة النحو لنصيحة الجاحظ فوضعت الملخصات والمختصرات للدارسين.

وممن ألف كتابا مختصرا في النحو أحمد بن يحيى ثعلب (ت 291 هـ)، وأبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان (ت 299 هـ)، وابن شقير (ت 317 هـ)؛ وألف الزجاجي (ت 337 هـ) كتاب الجمل في النحو تجنّب فيه الخلاف والأقوال الشاذّة، والتفريعات والتعديلات، والأقيسة التي لا تنفع الناشئة مع الأسلوب الواضح فنال الكتاب نجاحا كبيرا وتلقاه الدارسون بالقبول، وشرّح أكثر من مئة وعشرين شرحا؛ وألف أبو جعفر النحاس (ت 388 هـ) مختصرا في النحو أسماه (التقاحة) قدّم فيه مادة النحو للناشئة في غاية الاختصار والإيجاز، وألف أبو علي الفارسي (ت 377 هـ) صاحب الموسوعات كتابا مختصرا في النحو أسماه (الأوليات في النحو)؛ ولعلي بن عيسى الرمانى (ت 384 هـ) كتاب (الإيجاز في النحو) وهو مختصر، ولأبي الفتح عثمان ابن جني (ت 392 هـ) كتاب (اللمع في النحو) وهو مختصر في النحو، ولعبد القاهر الجرجاني (ت 491 هـ) مختصرا في النحو أسماه (الجمل) اختصره الخطيب التبريزي أبو زكريا يحيى بن علي (ت 502 هـ) في مقدمة موجزة؛ ولأبي منصور الجواليقي (ت 540 هـ) مختصرا موجزا في النحو، ولأبي محمد عبد الله بن بري (ت 582 هـ) مختصرا آخر، وألف أبو الفتح ناصر صدر الأفاضل بن أبي المكارم المطرزي (ت 610 هـ) مختصرا في النحو أسماه المصباح². كما لا تقوتنا الإشارة إلى أنّ خلف الأحمر ألف (مقدمة في النحو) قال في بدايته: "لما رأيت النحويين وأصحاب العربية قد استعملوا التطويل وأكثروا العلل، وأغفلوا ما يحتاج إليه المتبلغ في النحو من المختصر... أمعنت النظر في

¹ - شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا، القاهرة: 1986م، دار المعارف، ص 13. وينظر: حازم سليمان الحلي، تيسير النحو العربي إلى عصر ابن مضاء القرطبي، مجلة اللسان العربي، 1996م، ع 41، ص 54 وما بعدها.

² - عبد المنعم عبد السلام خليل، التجديد النحوي عند الدكتور شوقي ضيف، مجلة علوم اللغة، القاهرة: 2002م، مج 5، ع 2، دار غريب للطباعة، ص 22.

كتاب أولفه وأجمع فيه الأصول والأدوات والعوامل على أصول المبتدئين ليستغني المبتدئ عن التطويل¹... وغيرها.

وتطالعنا في كتب التراجم والفهارس عناوين كثيرة تدلّ على أنّ القدماء كانوا يدركون هذه الصعوبات التي وسمت علم النحو، لذلك استجابوا تلقائياً لدعوة التيسير على مرّ القرون -على المستويين النظري والتطبيقي- فكانوا يؤلّفون المؤلفات الضخمة للمتخصّصين، ويؤلّفون للناشئة مختصرات وشروحا تظهر من عناوين تلك المؤلفات رغبتهم في التيسير والإيضاح والتسهيل.

نخلص لنقول بأنّ هذه الاجتهادات التي قدّمها هؤلاء في مجال التيسير النحوي والتسهيل -مع تقدير لكلّ اجتهاد كبير وإجلال لجميع هؤلاء العلماء والنحاة، لولاهم لما تقدّم النحو العربي ولما وصل لهذا التسهيل والتيسير الذي هو عليه اليوم- أقول: إلّا أنّ هذه الأعمال لم تكن لتقارن بذلك الجهد الكبير والاجتهاد الحقيقي اللذين قدّمهما نحاة المدرسة الأندلسية منذ بداية تأسيسها وبداية اهتمامها بقواعد اللغة العربية؛ وقد يعود السبب في ذلك إلى أنّ نحاة القرون الأولى لم يدركوا من هذه الصعوبات إلّا قليلا، لقربهم من عصور السلامة، وقدرتهم على تحصيل الملكة، بل حتى تلك العيوب المحدودة لم تتل منهم اهتماما كافيا، فقد عالجوها فرادى من غير أن يعرض لها إمام بالتجميع والحصر ووصف العلاج... على كثرة الأئمة الباحثين وفيض الكتب والرسائل التي تتصدى للنحو وقضاياها². والحق أنّ التغيير الذي طرأ على النحو كما قدّمه سيبويه ليس تغييرا في الجوهر؛ ومن جاء بعد سيبويه من العلماء لم يقدموا للنحو التيسير والشرح والإيضاح فقط، بل وجد منهم من زاد في تعقيد النحو العربي بأنّ أشبعه من العلل الفلسفية والتأويلات المنطقية المتكفّلة؛ حيث أوغل بعض العلماء في تعقيد النحو العربي، وأمسك زمام أمر هذا العلم أناس صعب عليهم أن يضيفوا جديدا إلى قواعده الأصلية فعادوا من حيث بدأ أجدادهم لا من حيث وصلوا، كما أخذوا يبحثون في قواعد لغات يمكن أن تؤثر في قواعد اللغة، فأصبح علم النحو صعبا على الكثيرين، لذلك كان لا بد من التيسير والتقريب لأذهان المتعلمين. وقد رأينا -في هذا البحث- ما قدّمه نحاة

¹ - خلف الأحمر، مقدمة في النحو، تح: عز الدين التتوخي، دمشق: 1961م، ص 34.

² - عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، القاهرة: 1971م، دار المعارف، ص 71. وينظر: عبد الوارث مبروك، في إصلاح النحو العربي، ص 22.

الأندلس من اجتهادليس بقليل في مختلف مجال التيسير الذي أوردناه في مظاهره، سواء أكان تدريسا أم تأليفا، من حيث شرح المختصرات والمطولات، ومن حيث اجتهادهم في حذف العلل النحوية المعقدة والتمارين غير العملية، ومن حيث في المتون النحوية، منها المنظومات التعليمية التي اختزلت القواعد النحوية، تيسيرا للتلاميذ أو الطلبة، فهما واستيعابا، دون عسر.

أثر المدرسة الأندلسية في الخالفين وفي نحو المدرسة المغربية:

أولاً: أثر المدرسة الأندلسية في الخالفين:

سبق الحديث عن تأثر نحاة الأندلس بمدارس النحو السابقة: البصرية، والكوفية، والبغدادية؛ واختلاف مراتب الأخذ عنهم، وبعد أن اكتملت الصورة العامة للنحو الأندلسي وظهرت شخصيته التي رأيناها بارزة في مصنفاتهم وآرائهم الاجتهادية ومنهجهم النحوي، ذاعت سمعتهم وشهرتهم في ميدان التيسير النحوي، وامتدت أعمالهم التي اشتهروا بها في هذا المجال في كل البلاد المغربية والمشرقية، حتى صار المشاركة الذين أخذوا عنهم في بداية معرفتهم بهذا العلم ثم أصبحوا بعد ذلك يأخذون عن المغاربة، ومنهم الزمخشري الذي قرأ كتاب سيبويه على نحوي أندلسي مجاور بمكة هو عبد الله بن طلحة¹ (ت 518 هـ). وقد كانت تأثيراتهم في الخالفين من الأندلسيين والمغربيين والمشرقيين بارزة في عدة مظاهر منها: أصالتهم في التأليف، ووضع المتون النحوية المنثور منها والمنظوم تيسيراً على طلاب العلم، كما كان هذا التأثير ظاهراً كذلك في قضية استشهادهم بالحديث النبوي الشريف حيث اقتفى أثرهم في التعويل على الحديث مصدراً من مصادر الاستشهاد النحوي ابن هشام، والدماميني، وغيرهم، كما ظهرت نظريات جديدة من أهمها نظرية ابن مضاء المتمثلة في الدعوة إلى إلغاء العامل ونفورهم من التعليل بأن قاموا بإلغاء العلل الثواني والثالث، والدعوة إلى عدم خلط النحو بالمنطق، وكذا آراؤهم التي امتلأت بها الموسوعات النحوية كالمجمع وغيره. وفيما يلي بيان بشيء من التفصيل لأثر نحاة الأندلس في غيرهم من النحاة:

1- أثرهم في غيرهم من حيث المنهج وطريقة التأليف والمعلومات الموسوعية:

-يعدّ كتاب (الجنّي الداني في حروف المعاني) للمراذي، وكتاب (مغني اللبيب عن كتب الأعراب) لابن هشام من أبرز الكتب النحوية التي اتخذت من كتاب (رصف المباني في حروف المعاني) للمالقي مصدراً ومرجعاً أساسياً من حيث المعلومات النحوية التي وجدوها في هذا الكتاب فيما يخص بحروف المعاني، حيث أحصينا للمراذي في كتابه السابق ما يقارب أربعين موضعاً²

¹- السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج1، ص 46.

²-المراذي، الجنّي الداني في حروف المعاني، ص 46 و102 و120 وغيرها.

أو يفوق، أخذ منها من كتاب (رصف المباني) للمالقي، كما رأيناه يأخذ كذلك عن ابن مالك في أزيد من مائة وستين موضعاً¹، مما يدلّ على غزارة المادة العلمية التي قدّمها المالقي في كتابه، وموسوعية المعلومات التي استجدّها ابن مالك في مؤلّفاته النحوية، كما يدلّ من ناحية أخرى على الأثر الجلي الذي تركه كتاب المالقي وكتب ابن مالك في المؤلّفات والنحاة الذين جاؤوا بعدهم من مختلف المدارس النحوية.

يعدّ كتاب (خزانة الأدب)² للبغدادي، وكتاب (شرح شواهد الشافية) للرضي، وكتاب (مورد البصائر لفرائد الضرائر) لمحمد سليم بن عبد الحليم (ت 1138 هـ) من أبرز المؤلّفات التي عوّلت على كتاب (ضرائر الشعر) لابن عصفور الإشبيلي الأندلسي، فصاحب (مورد البصائر لفرائد الضرائر) لوحده فقط اقتبس منه أكثر من خمسة وعشرين موضعاً، وبيّن لنا هذا مدى أثر ابن عصفور في الخالفين من النحاة الذين جاؤوا بعده، التزموا منهجه، واقتبسوا من آرائه، وخاصة تلك الآراء التي تعنى بالضرورة الشعرية، لأنّ مؤلّف ابن عصفور (ضرائر الشعر) "من أهمّ ما ألّف في هذا الموضوع لاحتوائه على كثير من الضرورات الشعرية، واستقصاء مؤلفه لعدد كبير من المصادر في الحصول على مادة الكتاب، ولغزارة الشواهد النحوية التي تحتوي عليها، ولبنائه على خطة المحكمة في التصنيف وترتيب الموضوعات"³؛ فقد اشتمل على ضرائر الزيادة، والحذف، والبدل، وذكر المقيس وغير المقيس والضرورة الحسنة والمستقبحة. هذا، وقد عقد ابن عصفور باباً للضرائر في كتابه (شرح جمل الزجاجي) بعنوان: (ما يجوز للشاعر في الضرورة)⁴، وكذلك فعل في كتابه (المقرب). وقد وجدنا الصفار كذلك قد تحدّث عن الضرورة وأقسامها، والمقيس منها

¹ - المرادي، الجني الداني في حروف المعاني، ص 34 و 40 و 49 وغيرها.

² - ينظر: البغدادي، خزانة الأدب، ج 3، ص 338 و 371 و 380 وغيرها.

³ - ابن عصفور الإشبيلي، ضرائر الشعر، تح: السيّد إبراهيم محمد، ط 1. القاهرة: 1980م، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ص 7 من مقدمة المحقق.

⁴ - ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج 3، ص 147.

وغير المقيس، "آراء النحاة فيها، وحصر أنواع الضرائر... في الزيادة والنقص والتقديم والتأخير والبدل"¹، وذلك في شرحه لكتاب سيويه.

يعدّ كتاب (همع الهوامع) للسيوطي مصدراً رئيساً للنحو الأندلسي، حيث حوى هذا الكتاب أسماءً كثيرة لنحاة الأندلس؛ كالزبيدي، والأعلم، وابن الطراوة، والسهيلي، وخطاب الماردي، وأبي بكر بن طاهر، وابن السيد البطليوسي، وابن سيده، وابن الباذش، وابن الحاج، وابن ملكون، وابن معطي، والصفار، والجزولي، وابن خروف، وابن مالك، وابن عصفور، وابن هشام، والخضراوي، والشلوبين، وابن الضائع، وابن أبي الربيع، والمالقي، وأبي حيان، والشاطبي.

وتأتي أهمية هذا الكتاب كمصدر للنحو الأندلسي، أنّه احتفظ لنا بكثير من الآراء النحوية لنحاة الأندلس، ولاسيما أولئك الذين كانت لهم آثار مخطوطة لا يتيسر للباحثين الإطلاع عليها، أو كتب مفقودة كـ(الترشيح) لخطاب الماردي، و(الإفصاح) لابن هشام الخضراوي، وغيرها، ممّا جعله السبيل إلى التعرف على كثير من نحاة الأندلس وآرائهم؛ فلا تكاد تمر صفحة من هذا الكتاب إلاّ ويذكر فيها السيوطي نحوي أندلسي من رأي له، أو إشارة إليه، وأحياناً مع ذكر اسم مؤلفه، ومن ذلك على سبيل التمثيل لا الحصر²:

- اختلف في جواز تعدد الخبر لمبتدأ واحد على أقوال: "... والقول الثاني: المنع، واختاره ابن عصفور، وكثير من المغاربة، وعلى هذا فما ورد من ذلك جعل فيه الأوّل خبراً، والباقي صفة للخبر، ومنهم من يجعله خبر مبتدأ مقدر"³.
- وفي زمان المضارع خمسة أقوال: أحدهما: أنّه لا يكون إلاّ للحال، وعليه ابن الطراوة، قال: "لأنّ المستقبل غير محقق الوجود، فإذا قلت: زيد يقوم غداً فمعناه: ينوي أن يقوم غداً"⁴.

¹ - محمد خليفة الدنّاع، المختار من شرحي ابن خروف والصفار لكتاب سيويه، ط1. بيروت: 1996م، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ص 20.

² - ينظر: عبد العزيز عبد العزيز المرسي الحداد، الأصول النحوية عند المدرسة الأندلسية، ص 53 و57.

³ - السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص 346.

⁴ - المصدر نفسه، ج1، ص 31.

▪ حذف المفعولين اختصاراً؛ "وأما حذف أحد المفعولين اختصاراً فلا يجوز بلا خلاف، لأن أصلهما المبتدأ والخبر، وذلك غير جائز فيهما، وأما اختصاراً فيجوز بقلة عند الجمهور، ومنعه طائفة منهم ابن الحاجب، وصححه ابن عصفور، وأبو إسحاق بن ملكون كالاختصار وقياساً على باب (كان)¹".

وأحق الأخص بعلم (سمع) المعلقة بعين المخبر بعدها بفعل دال على صوت نحو: سمعت زيداً يتكلم، بخلاف المعلقة بمسموع نحو: سمعت كلاماً، وسمعت خطبة؛ وواقفه على ذلك الفارسي، وابن بابشاذ، وابن عصفور، وابن الضائع، وابن أبي الربيع، وابن مالك².

▪ إضافة (ذو) إلى الضمير: من الأسماء الملازمة للإضافة: ذو وفروعه، وتضاف إلى الاسم الظاهر، واختلف في جواز إضافتها إلى المضمرة، "والمختار جوازها أي إضافتها إلى ضمير كما يفهم من كلام أبي حيان... خلافاً للكسائي والنحاس، والزبيدي، والمتأخرين في منعهم ذلك إلا في الشعر"³.

كانت هذه بعض الآراء التي أوردها السيوطي في كتابه (الهمع) لنحاة أندلسيين وغيرها كثير لا يكاد يحصى - وهي آراء تبين مدى أثر الأندلسيين في الخالفين، وفي النحاة الذين اتبعوا نهج المدرسة الأندلسية، واقتباس النحاة المتأخرين لأرائهم النحوية واللغوية بصفة عامة. ومن الموسوعات النحوية التي ظهرت بعد المدرسة الأندلسية تمثلت آراءهم: (المساعد)، و(مغني اللبيب)، و(تعليق الفرائد) و(التصريح)، و(شرح الأشموني)⁴، وغيرها.

2_ نحاة وعلماء جاؤوا بعدهم ساروا على منهجهم في ترتيب الأبواب النحوية:

ونضرب مثالا على ذلك ألفية ابن مالك التي سار على منهجها في ترتيب الأبواب النحوية كثير من النحاة، ليس فقط في زمن قريب من سقوط بلاد الأندلس، بل حتى في زماننا هذا، حيث قديما "كان لرحلة علماء الأندلس إلى بلاد المشرق: مصر والشام، فراراً من الفتن التي عكرت صفو

¹ - السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص 488.

² - ينظر: المصدر نفسه، ص 484.

³ - المصدر نفسه، ج2، ص 424.

⁴ - ينظر: محمد الطنطوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ط2. القاهرة: 1995م، دار المعارف، ص 273 و 277.

الحياة، وتلمساً لبيئة أكثر تشجيعاً للعلم والعلماء أثر في لغة التأليف وطريقة تناول، بما عرف عن علماء الأندلس من السهولة والعدوثة والسلاسة في لغة التأليف¹. وتعدّ طريقة ابن مالك في تنظيم الأبواب النحوية وترتيبها هي السائدة والمنتشرة في الأوساط النحوية، وذلك نظراً لأنّ الألفية تسير وفق منهج سديد تسعى فيه الأحكام الإفرادية أمام الأحكام التركيبية وتتصدر الجملة الاسمية فيه الجملة الفعلية، ولسهولة هذا تناول وقرب مأخذه، وحسن ترتيب الأبواب النحوية ارتضى هذا الترتيب كثيرون ممن جاءوا بعد ابن مالك؛ فقد أعاد بعض النحويين ترتيب أبواب النحو على نظام الألفية كما فعل الشيخ أحمد ابن عبد الفتاح الملوي في كتابه (الأنوار البهية في ترتيب الرضي على الألفية)، كما قام بعض المحققين في العصر الحاضر وهو الأستاذ الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة في تحقيقه كتاب المقتضب للمبرد بوضع فهرس لموضوعات الكتاب وفق ترتيب ابن مالك في الألفية تيسيراً على الباحثين - وهذا كنا قد ذكرناه في مكانه في المبحث الخاص بجهود ابن مالك النحوية.

أمّا في زماننا المعاصر فإننا -وبحكم الممارسة والتطبيق في وحدة النحو العربي- فإنّ معظم أساتذة النحو في المراحل الجامعية -إن لم نقل كلّهم- يحذون حذو ترتيب ابن مالك في ألفيته أثناء تقديم المسائل النحوية وشرحها، حيث يقوم الأستاذ بذكر أبيات الألفية بالترتيب كما ذكرها ابن مالك في متنه، وذلك حتى يتسنى للطالب فهم هذه المادة التي رتبها ابن مالك في ألفيته ترتيباً منطقياً تسلسلياً، فإذا جئنا مثلاً إلى البيت الأول من الألفية لشرحه وهو:

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَأَسْتَقِمُ إِسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمِ

لا يمكننا أن نبلغ غايتنا من إفهام الطلبة إن قدّمنا البيت الذي يليه على هذا البيت الأول الذي هو:

وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ وَالْقَوْلُ عَمٌ وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمُّ

وذلك لأنّ معنى البيت الثاني مرتبط بالمعاني والمعلومات المقدّمة في البيت الأول، وهكذا في باقي أبيات الألفية، وتقديمها بهذه الطريقة المعاكسة لترتيب ابن مالك يشوّش عقل الطالب، ويعقّد عليه هذه المادة، فينفر منها.

¹-محمد بن مالك الأندلسي (ابن الناظم)، شرح ألفية ابن مالك، ص 8 من المقدمة.

ومن هنا فإننا نرى في الألفية تسهيل على طلبة العلم فهم هذه المادة التي جاءت بأسلوب منسق ومرتب، وقد ذكرنا مظاهر التسهيل فيها في مكانها في مبحث سابق خاص بجهود ابن مالك النحوية. وقد جاء في التسهيل أنّ "ابن مالك قام بأكبر عملية تصفية تمت في تاريخ النحو، وخطا به الخطوة الأخيرة التي استقر بعدها في صورته الثابتة حتى اليوم¹". وقد جاءت الكثير من المؤلفات النحوية الأندلسية شاملة لهذا الترتيب المنسق المرتب والذي يؤدي بدوره إلى تيسير هذه المادة للطلبة والمتعلمين، فكان النحو عندهم خالياً من التعقيد المنطقي الجاف، والفروض الفلسفية العميقة التي وجدت عند غيرهم، مما كان له أعظم الأثر في إثراء الدراسات النحوية على مدى قرون عديدة.

3_ من المتأخرين الذين استشهدوا بالحديث الشريف متأثرين بنحاة الأندلس:

لقد ذكرنا في مبحث سابق خاص بجهود ابن مالك النحوية ثلّة من النحاة المتقدمين والمتأخرين أندلسيين، ومشرقيين ومغربيين الذين استشهدوا بالحديث النبوي الشريف مقتفين أثر ابن مالك وغيره من نحاة الأندلس في ذلك كمصدر ثان من مصادر السماع بعد القرآن الكريم، وقد ذكرنا إحصائية بعدد الأحاديث التي استشهدوا بها في مؤلفاتهم النحوية واللغوية، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر: الرضي الأسترابادي، وناظر الجيش، وابن هشام الأنصاري، والدماميني، والسيوطي، والشنواني، وغيرهم كثير، وصولاً إلى العصر الحديث حيث قرّر مجمع اللغة العربية بالقاهرة الاستشهاد بها كمصدر من مصادر أصول النحو السماعية مع جملة من الشروط ذكرناها في مكانها من هذا البحث.

فناظر الجيش - كما قدّمنا - استشهد في كتابه (تمهيد القواعد) بما يزيد على ثلاثمائة حديث، وقد دافع عن ابن مالك في كثرة استشهاده بالحديث النبوي قائلاً: "... إن الله تعالى - لم يحصر العلم في شخص، بل بثّه في الخلق أجمعين، لينال كل الناس نصيباً من ذلك، فالمتقدم له فضل السبق والاختراع والتدوين، كما أنّ المتقدم أدرك ما لا أدركه المتأخر، وبدلّ على ذلك قول سيد الخلق محمد ﷺ: "قَرَّبَ حَامِلُ فِقْهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ"، ولكن المصنف أيضاً قد أتاه الله علماً

¹ - ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص (هـ) من مقدمة الكتاب.

ونظراً واجتهاداً، فهو ينبّه على ما لم ينبهوا عليه، كما أنّهم هم أيضاً يذكرون ما لا يذكره، ويشيرون إلى ما لا يشير إليه، ولا شك أنّ فضل ابن مالك لا ينكر¹.

ومن أمثلة استشهاد ناظر الجيش بالأحاديث النبوية الشريفة نذكر²:

- "أقرب ما يكون العبدُ من ربه وهو ساجد³"، قاله في موضع وجوب حذف الخبر حين قال: "الموضع الرابع: الخبر الواقع قبل حال يكون المبتدأ المخبر عنه بذلك الخبر أو معمول المبتدأ مصدراً عاملاً في مفسر صاحب الحال أو مؤولاً بذلك⁴".

- وقد يذكر أكثر من حديث للاستشهاد به على أمرٍ ما، مثال ذلك:

- قول النبي ﷺ لأبي بكر وعمر: ما أخرجكما من بيوتكما⁵، وقوله ﷺ لعلي وفاطمة رضي الله عنهما: "إذا أويتما إلى مضاجعكما فسبّحاً ثلاثاً وثلاثين الحديث⁶"، وفي حديث آخر: "فلانة وفلانة تسألانك عن اتّفاقهما على أزواجهما ألهما فيه أجر؟⁷"، وفي حديث علي وحمزة رضي الله عنهما: "فضرباه بأسياهما⁸". كانت هذه جملة من الأحاديث النبوية الشريفة التي استشهاد بها ناظر الجيش في مسألة جواز جمع المضاف إلى المثني إذا كان المضاف ممّا يتضمنه المضاف إليه، وليس جزءاً منه، قال: "وإن لم يكن المضافان جزأي المضاف إليه لم يعدل عن لفظ التثنية، نحو قبضت درهميكما لأنّ العدول في مثل هذا عن لفظ التثنية إلى لفظ الجمع يوقع في اللبس، فإن أمن اللبس جاز العدول إلى الجمع سماعاً عند غير الفراء وقياساً عنده، قال المصنف: ورأيه في هذا أصح بكونه مأمون اللبس مع كثرة وردوده في الكلام الفصيح؛ وهذا الذي أتى به ناظر الجيش وإن كان

¹ - ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ج2، ورقة (71).

² - ينظر: عبد العزيز عبد العزيز المرسي الحداد، الأصول النحوية عند المدرسة الأندلسية، ص 251 - 259.

³ - الإمام أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد، القاهرة، مؤسسة قرطبة، ج2، ص 241.

⁴ - علي محمد فاخر، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج1، ص 919.

⁵ - رواه مسلم في صحيحه، ج6، ص 117.

⁶ - المصدر نفسه، ص 84. وأحمد بن حنبل في مسنده، ج1، ص 96 و107.

⁷ - رواه مسلم في صحيحه، ج3، ص 80.

⁸ - المصدر نفسه، ج5، ص 149. ينظر: علي محمد فاخر، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج1، ص 351 و352.

فيه تابعاً لابن مالك وليس منشئاً له، إلا أنه يعدّ دليلاً صريحاً في استشهاده بأكثر من حديث في الموضوع الواحد، وأمثال ذلك كثيرة¹.

- وقد يستشهد بالحديث الواحد على اجتماع حالتين في مسألة واحدة مثال ذلك:

- قول النبي ﷺ²: "ألا أخبركم بأحبكم إليّ وأقربكم مني مجالس يوم القيامة: أحاسنكم أخلاقاً، الموطنون أكتافاً، الذين يألفون ويؤلفون"، استشهد به ناظر الجيش على أنّ أفعال التفضيل إذا قصد به معنى (من) تجوز فيه المطابقة وعدمها، فيقال على الإخلاء من معنى (من): "يوسف أحسن إخوته" أي: أحسنهم، أو الأحسن من بينهم، ويقال على إرادة معنى (من): "يوسف أحسن أبناء يعقوب"، ويمتنع على هذا القصد أن يقال: "يوسف أحسن من إخوته". وقد أفرد الحديث النبوي السابق "أحب"، و"أقرب"، وجمع "أحسن"، ومعنى "من" مراد في الثلاثة³.

كانت هذه من أمثلة ناظر الجيش على كثرة استشهاده بالحديث الشريف مقتنياً أثر ابن مالك في الاستشهاد به.

أمّا ابن هشام - كما سبق وأن تحدثنا عنه - فقد تابع كذلك ابن مالك في كثرة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، ففي "مغني اللبيب" استدل بما يقرب من ثلاثة وستين حديثاً، وربما كرّر الحديث في عدّة مواضع لتعدّد موضع الشاهد فيه؛ من ذلك: قوله ﷺ: "نحن معاشر الأنبياء لا نورث"، استدل به على أنّ الجملة المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقوية وتسديداً أو تحسیناً لا محل لها من الإعراب، ومن أنواعها جملة الاختصاص وذكر الحديث، كما استدلّ بالحديث في باب ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها⁴، حيث ذكر أنّ الأكثر في الاختصاص أن يقع بعد ضمير المتكلم، وذكر الحديث.

¹ - ينظر: جمعة إبراهيم العجمي، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، أطروحة دكتوراه، القاهرة، كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر، ج3، ص 341، 426.

² - مسند الإمام أحمد ابن حنبل، ج4، ص 193.

³ - جمعة إبراهيم العجمي، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج3، ص 670 و671.

⁴ - ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج1، ص 433 وص 67.

- واستدل بحديث النبي ﷺ: "لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لأسست البيت على قواعد إبراهيم" على وجوب ذكر الخبر بعد (لولا) لأنه كون خاص، ولا دليل عليه إذا حذف¹.

- واستدل بقوله ﷺ: "دخلت امرأة النار في هرة" على أن معنى (في) التعليل².

- واستدل بقوله ﷺ: "ليس من أمبر أمصيام في أمسفر" على إبدال لام (ال) ميماً في لغة طيء وحمير³.

- واستدل بقوله ﷺ: "لن يغلب عسر يسرين" على أن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى، وإذا أعيدت معرفة أو أعيدت المعرفة معرفة أو نكرة كان الثاني عين الأول⁴.

والأمثلة كثيرة يصعب حصرها، كما استشهد في كتابه (شذور الذهب) بستة عشر حديثاً.

أمّا **البدر الدماميني** فقد كان كذلك من المتأخرين الذين ساروا على نهج ابن مالك في الإكثار من الاستشهاد بالحديث الشريف على إثبات القواعد النحوية، حيث استشهد في شرحه على تسهيل ابن مالك المسمى بـ(تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد) - اعتماداً على فهارس المحقق - في الجزء الأول باثنين وثلاثين حديثاً، وفي الجزء الثاني بخمسة وعشرين حديثاً، وفي الجزء الثالث بثمانية عشر حديثاً، وفي الجزء الرابع باثنين وعشرين حديثاً، منها أحاديث كانت نقلاً عن ابن مالك، وأخرى أتى بها.

كما استدل **السيوطي** -أيضاً- بالحديث، فاستشهد في كتابه: (المطالع السعيدة في شرح الفريدة)

بخمسة وأربعين حديثاً⁵، وكذلك في كتابه (همع الهوامع). من ذلك: قوله ﷺ: "أمر بمعروف صدقة"، و"خمس صلوات كتبهن الله في اليوم والليلة" استدل بهذين الحديثين على جواز الابتداء بالنكرة.

¹ - ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص2، ص604.

² - المصدر نفسه، ج1، ص168.

³ - المصدر نفسه، ج1، ص48.

⁴ - المصدر نفسه، ج2، ص656.

⁵ - ينظر: السيوطي، المطالع السعيدة في شرح الفريدة، تح: نيهان ياسين حسن، بغداد: 1977م، ج2، ص379.

أما الشنواني (أبو بكر بن إسماعيل بن فخر الدين بن عثمان) (ت 1019 هـ)، فقد كان كذلك من المتأخرين الذين أكثروا الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، حيث بلغت في (حاشيته على شرح الأزهرية) سبعة وثلاثين حديثاً وأثراً، منها ما استدل به على معاني لغوية، ومنها ما استدل بها على قواعد نحوية، فمن الأول: استشهاده بقوله ﷺ: "كلّ امرئ ذي بال، أي: ذي حال وشأن يهتم به، لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم، فهو أقطع، وفي رواية: "بحمد الله¹؛ ومن الثاني: استشهاده بقوله ﷺ: "لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه"².

أما في العصر الحديث -كما سبق أن تحدثنا- قد كان لرأي ابن مالك في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف أثر في مجمع اللغة العربية بالقاهرة الذي اتخذ من هذه المسألة موضوعاً في غاية الجدّية، فخصّص به مجموعة من الدورات والجلسات العلمية، حيث قرر الأعضاء الاستشهاد بالحديث المدوّن في كتب الصحاح الست فما فوقها، بدليل أنّ علم الحديث تأصل وصار له منهجه الصارم في الأخذ والتلقي خاصّة، وكذا في معاييرها الثابتة التي تميّز الخبيث من الطيب، وتكشف الدخيل من الأصيل، فقررت الاستشهاد به والاستفادة من تجربة ابن مالك مع جملة من الشروط ذكرناها في مبحث سابق من هذا البحث.

4_ أثرهم في الخالفين من حيث رفض العلل النحوية والتمارين غير العملية:

منذ أن ظهرت نظرية ابن مضاء القرطبي في العامل النحوي وإغائه للتمارين غير العملية ورفضه للعلل النحوية التي ملأت الكتب النحوية بالتفسيرات الفلسفية المتكلفة، والتي أدّت بدورها إلى إقبال النحو العربي بالتعقيدات التي لا طائل لها ولا لطالب النحو حاجة إليها، والنحاة من مختلف المدارس النحوية في جدل حول قبول نظرية ابن مضاء هذه أو رفضها، وبالرغم مما لاقاه ابن مضاء في سبيل إرساء نظريته التي تبدو في غاية المنطق والمعقول -ومن تابعه في هذه المسألة من الأندلسيين- إلا أنّها أصبحت من أهمّ النظريات النحوية المعوّلة عليها في العصر الحاضر، وفي ميدان التدريس وتعليم الطلاب خاصّة الذين وجدوا في هذه النظرية متنفساً حين

¹- السعيد سليمان مطر، حاشية الشنواني على شرح الأزهرية، ص 237.

²- المرجع نفسه، ص 708. وصحيح البخاري، ج1، ص 102.

تخلوا عن كلّ تلك التعليقات المنطقية والفلسفية التي لا حاجة للمتعلمين والمعلمين إليها، كما وُجد في هذه النظرية تيسيرا وتسهيلا لدراسة هذه المادة ومدارستها في مختلف الأطوار التعليمية.

ومن هنا يتبين لنا الأثر الكبير والمهم الذي أحدثته هذه المدرسة في الخالفين، سواء أكان هذا الأثر الذي أحدثته في المدارس النحوية الأخرى، أم في مختلف العصور التي تلت والتي تجلّت في مؤلفات النحاة والعلماء من بعدهم، أم حتى في عصرنا الحاضر بالاستفادة من آراء واجتهادات المدرسة النحوية الأندلسية واستغلالها في ميدان التدريس والتعليم بالكفاءات، حيث أصبح التعليم في الجامعات خاصة يعتمد أيّما اعتماد على منظومة ابن مالك الشعرية (الألفية) لمساهمتها في تحفيظ القواعد النحوية وفهمها بسهولة، وكذا استغلال نظرية ابن مضاء في التعليم، بأن قمنا بحذف كلّ ما لا يفيد في تدريس القواعد النحوية وتعليمها رغبة في التسهيل والتيسير. ومن هنا يتبين لنا الأثر الملموس الذي أحدثته المدرسة الأندلسية في تطوير النحو، المتمثل في آرائهم التي ما يزال النحويون ينتفعون بها إلى غاية يومنا هذا.

وقد يلاحظ القارئ والباحث المطلّع على أثر واجتهاد نحاة المدرسة النحوية الأندلسية أنّ أثرهم في غيرهم من النحاة قديما وحديثا قد كان أكثر وأقوى من أثر غيرهم من المدارس النحوية السابقة عليهم أو اللاحقة، وإنّه ليقطع دون شك أنّ مدرسة الأندلس النحوية هي من أغنى مدارس النحو العربي في تاريخه الطويل. يقول الشيخ الطنطاوي مبيّنا تغلب النحو الأندلسي في القطرين (مصر والشام) على النحو البغدادي: "السّر في تغلب المذهب الأندلسي عند نحاة القطرين على البغدادي... تكبير المغاربة عن المشاركة في النزوح إلى القطرين، واستيطانهما ومعهم مؤلفاتهم... فإنّ علماءهما (مصر والشام) قد تتلمذوا لهم فتشبعوا بروحهم، وتغلب المذهب الأندلسي عليهم، فتغلغل في الدراسة والتصنيف والرأي أخيرا، فألفية ابن مالك الأندلسي التي كثرت الشروح عليها، وطاف المؤلفون في القطرين حولها هي التي توزّعت دراستها على مراحل التعليم باعتبار شروحها سهولة وصعوبة، واختصارا واتساعا، وكذا (الكافية الشافية) له أيضا، وقد راجت أقوال ابن مالك حتى عند المشاركة، فقد نقل الرضي عنه كثيرا في شرحه على (الكافية) لابن الحاجب¹، فنشطت الحركة النحوية في الأندلس، وظهر الاجتهاد في الفروع، والكثرة الهائلة في وفرة الاستنباط،

¹ - محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ط2. القاهرة: 1995م، دار المعارف، ص 271.

والمهارة في حسن التعليل والاحتجاج. فلا عجب بعد هذا إذا رأيناهم يدرسون النحو دراسة ناقدين محصين لا دراسة مقلدين، يتناولون مسائله بالنقد والتعليل، ودقائقه بالشرح والتحليل، مستدركين على الأوائل ما أغفلوه أو ناقدين بعض ما قرروه. وبذلك استطاع الأندلسيون أن يحدثوا في النحو أثاراً جمة من فضل تحقيق، وتمحيص، وكمال توضيح، وتبيين، واستدراك، واستنباط، واختيار وترجيح؛ كما استطاعوا أن يكونوا لهم منهجا في البحث له خصائصه ومميزاته، وكان لهم من جميع ذلك ما عرف لهم فيما بعد بالمذهب الأندلسي، لهذا كان أثرهم في الخالفين أقوى من غيرهم من المدارس النحوية السابقة.

ثانيا: أثر نحاة الأندلس في النحو المغربي:

يبرز لنا هذا المبحث كذلك أثر الأندلسيين في الخالفين، لكن هذه المرّة مع المغاربة، مع تأثيرهم فيهم كذلك؛ بحيث إننا وبعد استقصاء جهود الأندلسيين السابقة واستقرائها، رأينا أنّه من غير الإنصاف العلمي والنحوي أن نشير إلى هذه الجهود دون أن نتكلّم عن المدرسة المغربية وما لها من اجتهاد نوعي ساعد على تنمية الدرس النحوي في البلدين، حيث كانت للمدرستين الأندلسية والمغربية ميزات مشتركة في الجهود النحوية التي قدّمها نحاتها، كما كانت بين البلدين علاقة وطيدة من مختلف النواحي، فمن الناحية الجغرافية نلاحظ قرب البلدين، ومن الناحية التاريخية نلاحظ المصير المشترك الذي كان في فترات محدّدة بين البلدين، ومن الناحية السياسية وجدنا الحكام والحكم نفسهم المتّبع في فترة الدولة الموحدية والمرابطية خاصة، هذه الفترة التي كانت فيها الأندلس تحت الحكم المغربي لمدة طويلة قدّرت بحوالي ثلاثة قرون، من بداية عصر المرابطين إلى عصر بني مرّين مما أدى إلى حدوث نوع من الالتقاء الفكري الواضح في شتى فروع العلم والمعرفة كالعلوم الطبية، والرياضية، والعمرانية، واللغوية، وغيرها، واتّسع نطاق هذا التبادل بشكل خاص أيام الموحدين¹ الذي شهدت فيه أكبر موجة لرحلات الأندلسيين من طلبة وعلماء إلى غاية اقتراب سقوط غرناطة، وقد لمسنا التشجيع نفسه للعلم والعلماء من طرف الحكام والأمراء، وكذا الرحلات العلمية التي كانت بين البلدين، مع انتهاج نحاتها المنهج نفسه في التعليم والتأليف والدرس والتدريس، وقد اتّجه هؤلاء النحاة في القطرين إلى تقديم الكثير من التسهيلات والتيسيرات النحوية التي ساعدت على تعليم النحو والعربية بصفة عامة بطريقة سهلة للطلاب والمبتدئين بصفة خاصّة، مبتعدين عن التكلّف والتعقيد الذي لمسناه في الكتب والمؤلفات النحوية القديمة خاصة تلك التي ملأت صفحاتها بالعلل النحوية والعوامل والتمارين غير العملية، كلّ هذه العوامل المشتركة بين البلدين جعلت كثيرا من العلماء والباحثين يدرج المدرستين في مدرسة نحوية واحدة باعتبارهم "استحدثوا مذهباً رابعاً عرف بمذهب المغاربة أو الأندلسيين، ظهرت مبادئه من أوائل القرن الخامس

¹ - ينظر: إبراهيم حركات، "الثقافة وتبليغها بالأندلس في مرحلة النضج والإخصاب من القرن 4 إلى القرن 6 هـ"، مجلة التاريخ العربي، المغرب: 1998م، ع7، ص 91.

الهجري الذي يعدّ فجر النهضة النحوية في هذه البلاد¹، وإذا تبيّنت لنا مظاهر التشابه والالتقاء بين البلدين في مختلف هذه النواحي، فأين تكمن مظاهر التشابه النحوي بين المدرستين حتى تدمج في مدرسة واحدة، وأين يكمن هذا التأثير والتأثير بين نحاة المدرستين الأندلسية والمغربية؟

1- أثر نحاة الأندلس في المغاربة:

ويتمثل هذا الأثر في تلك الآراء التي اختارها نحاة الأندلس أو انتخبوها من المدارس الأخرى السابقة، أو حتى تلك التي انفردوا بها، والتي كانت محلّ متابعة ومساندة من طرف إخوانهم النحاة من المدرسة المغربية وافقت مذهبهم فسجّلوها في كتبهم ومؤلفاتهم، وقد يتمثل هذا التأثير في تلك الآراء التي سجّلها نحاة الأندلس وتداولوها في الدرس والتدريس فكانت محل نقد أو معارضة من قبيل النحاة المغاربة، كما تمثّل هذا التأثير في الشروح النحوية التي وضعها المغاربة على المؤلفات النحوية الأندلسية، فكان لفضل الأندلسيين الأثر الكبير في تنمية الدرس النحوي في بلاد المغرب بأن وجدت وولدت كتب ومؤلفات أخرى جديدة تشرح ما ألقوه في النحو واللغة، هذا على غرار فضل الأندلسيين في تدريس أبناء المغرب، حيث وجد من النحاة المغاربة من تلقى النحو وتعلّمه على أيدي كبار النحاة الأندلسيين، وهو ما تبيّنه هذه السطور وتشرحه:

1/1- أمثلة عن مجموعة الآراء النحوية الأندلسية التي وافقهم إليها النحاة المغاربة:

- ذهب الجزولي مذهب ابن مالك الأندلسي في إجازة العطف بـ(أم) مع اشتراط اقترانها بهمزة التسوية، وهي بذلك تأتي في الاستفهام متّصلة ومنقطعة²؛ وقد سميت متّصلة لأنّ ما قبلها وما بعدها يكون كلاما واحدا، ومن ثم لا يستغنى بواحد منهما عن الآخر؛ وتسمى أيضا المعادلة لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية كما في قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ (البقرة: 6).

- وافق الجزولي مذهب ابن مالك في إتباعه لرأي جمهور البصريين والفراء وجوب تأخير المحصور بـ(إلا) و(إنّما) فاعلا كان أو مفعولا، فإذا قصد حصر المفعول وجب تأخيره، وأما إذا

¹ محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص 220.

² الجزولي (أبو موسى)، المقدمة الجزولية في النحو، تح وشرح: شعبان عبد الوهاب محمد، مراجعة: حامد أحمد نيل وفتحي محمد أحمد جمعة، ط1. القاهرة: 1988م، أم القرى للطبع والنشر، ص 71 من باب التحقيق.

قصد حصر الفاعل فوجب تأخيره وتقديم المفعول، وذلك نحو قولنا (إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدًا عَمْرُو) و(مَا ضَرَبَ زَيْدًا إِلَّا عَمْرُو)، كما ورد هذا في التنزيل في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ (فاطر: الآية 28)؛ حيث منعوا تقديم الفاعل في هذه الحالة. وتابعهم إلى هذا الرأي الشلوبين من تلاميذ الجزولي.

- قال الجزولي كابن عصفور وابن هشام الخضراوي وسواهما بامتناع إقامة المفعول الثاني مقام المفعول الأول إن كان الفعل ينصب أكثر من مفعول به واحد، ولذلك رأى الجزولي وجوب تحول هذا الأول إلى نائب الفاعل فحسب¹ مما يجنب اللبس، وهذا مذهب سيبويه ومن تبعه. وغير هؤلاء من النحاة الأندلسيين والمغاربة ذهبوا إلى جواز إنابة غيره، والمقصود الظرف والمصدر والمجرور مع وجود المفعول مطلقا أمثال ابن مالك، والظاهر قول الكوفيين. وقد رأينا في مبحث سابق اختلاف الأندلسيين في مذاهبهم، كل يأخذ الرأي الذي يراه صوابا، واختلاف أخذهم في هذه المسألة جعل الجزولي يذهب مذهب ابن عصفور وابن هشام الخضراوي من الأندلسيين، ويعارض في الوقت نفسه مذهب ابن مالك الذي تبع في هذه المسألة رأي الكوفيين - وإن كان صوابا كما يبدو -.

- ذهب ابن آجروم (ت 723 هـ) مذهب ابن عصفور وابن مالك وكثير من النحاة المغاربة والأندلسيين إلى أن "المستثنى بغير وسوى وسواء مجرور لا غير"²، أما إذا كان الكلام تاما ومنفيا فيرجح التبعية على المتصل³، ويكون في هذه الحال رفعها على البدلية، ونصبها على الاستثناء.

وباعتبار المكودي (ت 807 هـ) من شراح ألفية ابن مالك فقد تبع مذهبه في كثير من الآراء، وخالفه في أخرى، ومن بين الآراء التي وافقه إليها:

¹ - السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص 519.

² - ابن آجروم (محمد الصنهاجي)، الأجرومية في قواعد علم العربية، تصحيح: أحمد الأمين الشنقيطي، ط1. مصر: 1324هـ، مطبعة السعادة، ص 18.

³ - أحمد بن زيني دحلان، شرح الأجرومية، تح: محمد بن جلال الدين النحوي البغدادي، أبو ظبي، مكتبة الصفاء، ص

❖ ذهابه مذهبه والمرادي¹ وغيرهما من النحاة إلى أنّ جزم الجواب في الفعل المضارع للجملة الشرطية أحسن من رفعه إذا كان الشرط ماضيا، ويجوز كذلك رفعه، وذلك كقول زهير:

وَأَنَّ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ: لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمٌ

❖ ويبدو أنّ المكودي متابع لرأي ابن مالك في ذهابه مذهب الفراء وأكثر الكوفيين إلى أنّ عامل الرفع في الفعل المضارع هو تعريفته من العوامل الناصبة والجازمة التي تدخل عليه فتغيّر من علاماته، حيث قال: "ومذهب البصريين أنّ رافعه وقوعه موقع الاسم، ومذهب الكوفيين أنّ رافعه تجرده من الناصب والجازم، وهو اختيار المصنف"².

❖ كما تابع المكودي ابن مالك في ترجيحه لرأي سيبويه ومعظم البصريين في مسألة اختيار إعمال العامل الثاني في الفعل المتنازع في مثل قولنا: (ضربت وضربني زيد، وضربني وضربتُ زيدا) لأنّه أولى لقربه من المعمول-والمسألة سبق وأن أشرنا إليها في بحث سابق- يقول المكودي في شرحه على الألفية: "اختار البصريون إعمال الثاني من المعمول، واختار الكوفيون إعمال الأول لسبقه، والصحيح مذهب البصريين لأنّ إعمال الثاني في كلام العرب أكثر من إعمال الأول"³.

❖ اتفق المكودي وابن مالك في ذهابه مذهب البصريين إلى القول: إنّ الناصب للمفعول به هو الفعل المتعدي، وذلك لقوله "الفعل المتعدي ينصب المفعول به إذا لم ينب عن الفاعل، فإذا ناب عن الفاعل كان مرفوعا كما تقدم في بابهِ وفُهم من قوله: -أي الناظم- (فانصب به) أنّ الناصب للمفعول به الفعل وهو أصح الأقوال"⁴؛ في حين ذهب نحاة المدرسة الكوفية وعلى رأسهم الفراء إلى أنّ العامل هو الفعل والفاعل معا نحو (ضرب زيد عمرا).

¹ - المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج4، ص 1279.

² - المكودي (عبد الرحمن)، شرح المكودي على ألفية ابن مالك، تح وتعليق: فاطمة راشد الراجحي، القاهرة: 2004م، الدار المصرية السعودية، ج2، ص 196 و197.

³ - المرجع نفسه، ج1، ص 350.

⁴ - المكودي (عبد الرحمن)، شرح المكودي على ألفية ابن مالك، تح وتعليق: فاطمة راشد الراجحي، القاهرة: 2004م، الدار المصرية السعودية، ج2، ص 337.

❖ ذهب المكودي مذهب ابن مالك الذي اختار مذهب الكوفيين في جواز توكيد النكرة مطلقا إذا كانت نكرة مؤقتة حيث يقول: "والجواز إذا كانت النكرة مؤقتة نحو: شهر ويوم وشبههما، وهو اختيار المصنف وظاهر النظم لاشتراطه الفائدة إلا في النكرة المؤقتة نحو: صمت شهرا كله"¹. ونلاحظ من خلال هذا القول اتفاق المكودي وابن مالك في اختياره مذهب الكوفيين مع الاستدلال بكلام العرب المسموع.

❖ كما ذهب مذهبه أيضا في اختياره مذهب الكوفيين في مسألة جواز حذف حرف النداء من اسم الجنس واسم الإشارة في قوله: "وفهم من البيت أنّ في حذف النداء مع اسم الجنس واسم الإشارة خلافا لقوله: ومن يمنعه، والمنع مذهب البصريين، والجواز مذهب الكوفيين، وهو اختيار الناظم"². ففهم من قوله: وهو اختيار الناظم، أنّه مساند له في رأيه الذي ذهب إليه في ترجيحه لمذهب الكوفيين، لأنّه لم يبد أيّ اعتراض على اختياره.

❖ وقد ذهب المكودي مذهب أبي حيان في التوكيد بأجمعين دون كل حين قال أبو حيان: "وكثر ورود أجمعين في القرآن دون (كلّ)"³، وقد وافقه المكودي إلى رأيه هذا لقوله: "جاء في القرآن التوكيد به دون (كلّ) كثيرا لقوله عزّ وجلّ: ﴿وَأَعْوَيْنَهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (الحجر: الآية 39)"⁴.

فالمكودي كما يظهر قد تابع ابن مالك في آراء كثيرة وسانده فيها على غرار إتباعه لآراء نحاة الأندلس الآخرين، وهو حين يستدل بآرائه رأيناه يعتمد أكثر من مرجع، كاختياره مثلا لمذهب ابن مالك الذي يشير إلى رأيه في المسألة الواحدة في غير (الألفية) ك(شرح الكافية الشافية) و(شرح التسهيل) وغيرها، وهو دليل على تتبّع المكودي لآراء الناظم في مصنّفاته الأخرى، وهي من سمات منهجه الذي اتبعه في شرحه ألفية ابن مالك.

¹ - المكودي، شرح المكودي على ألفية ابن مالك، ج2، ص 53.

² - ابن معطي، الدرّة الألفية (ألفية ابن معطي في النحو والصرف والخط والكتابة)، ضبط وتقديم: سليمان إبراهيم البلكي، ط1. القاهرة: 2010م، دار الفضيلة، ص 95 و96.

³ - أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج4، ص 1952.

⁴ - المكودي، شرح المكودي على ألفية ابن مالك، ج2، ص 52.

2/1- أمثلة عن مجموعة الآراء النحوية الأندلسية التي خالفهم فيها نحاة المغرب:

كما تبع النحاة المغاربة آراء نحاة الأندلس ووافقوهم إليها، فقد خالفوهم في أخرى، كالجزولي، وابن آجروم، والمكودي الذي اعترض ابن مالك في جملة من الآراء، وغيره من المغاربة الذين اعترضوه وغيره، ومنها:

- مخالفة الجزولي لرأي ابن مالك القائل ببقاء عمل (إِنَّ) وأخواتها في المبتدأ والخبر إذا دخلت عليها (ما)¹، حيث ألغى الجزولي مساندا لرأي سيبويه- عملها في هذه الحالة لقوله: "هذه الحروف إذا دخلت عليها (ما) كان الإلغاء أحسن، وقد تعمل، والعمل في إِنَّ وَأَنَّ أضعف منه في أخواتها، وموضع السماع لبيت²؛ وقد قصد بقوله هذا أن دخول (ما) على هذه الحروف يبطل عملها، وتليها الجملتان الاسمية والفعلية كما في قوله عز وجل: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ﴾ (الأعراف: الآية 33)، وقوله تعالى أيضا: قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌُ وَاحِدٌ﴾ (الكهف: الآية 110).

- معارضة الجزولي وابن معطي³ لرأي ابن مالك وجمهور الأندلسيين ونحاة المغرب ذهابهم مذهب الكوفيين في جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض - والمسألة سبق أن فصلنا فيها في ما سبق من هذا البحث - مستدلين على ذلك بشواهد من القرآن الكريم وأشعار العرب.

- مخالفة الجزولي لرأي ابن مالك في ذهابه مذهب سيبويه في مسألة أيّ النونين تكون محذوفة؟ نون الرفع أم نون الوقاية، فذهب سيبويه إلى القول إنّه عند اجتماع النونين يجب حذف نون الرفع، وإبقاء نون الوقاية، وقد حكى ذلك في باب النون الثقيلة والخفيفة، واختاره ابن مالك الذي تبع فيه أكثر النحاة المتقدمين كالأخفش، والفارسي، والسيرافي، وابن جني، وكذلك تبعهم من المتأخرين المرادي⁴، وغير هؤلاء كثير؛ أمّا الجزولي فقد صرح خلاف ذلك قائلا بأنّ النون الثانية هي

1- المرادي، الجني الداني في حروف المعاني، ص 395.

2- الجزولي، المقدمة الجزولية في النحو، ص 111 من باب التحقيق.

3- ابن معطي، الدرّة الألفية، ص 42.

4- الجزولي، المقدمة الجزولية في النحو، ص 62 من باب التحقيق. وأبو علي الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ج2، ص 642 و643.

المحذوفة وليس نون الرفع، مستدلا على ذلك بأنه إذا اجتمعت نون الوقاية التي تلحق بالفعل المضارع المرفوع بالنون يجوز الفكّ والإدغام، ومثال ذلك: (يضرّبونني ويضرّبونّي)، وعليه (أتحاجّونّي) من قرأه بالتشديد كالكسائي في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ أَتَحْجُّونِي فِي اللَّهِ ﴾ (الأنعام: الآية 80)، كما يجوز حذفها وإبقاء نون الرفع (أتحاجّني) مشيرا إلى أنّ نون الوقاية لا تلزم إلا في (ليت)، وإن حُذفت منه فذلك لضرورة الشعر كقول أحدهم:

كَمُنِيَّةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي
أَصَادِفُهُ وَأُفْقِدُ بَعْضَ مَالِي

- مخالفة الجزولي وابن أجروم لرأي ابن مالك وابن معطي اللذين تابعا البصريين في قولهم أنّ (كي) من حروف الجر تدلّ على التعليل، وأحيانا أخرى تكون حرفا مصدريا ناصبا للمضارع، حيث ذهب ابن أجروم¹ مذهب الكوفيين في منع اعتبار (كي) من حروف الخفض التي لا تكون إلا حرف نصب بالنسبة إليهم بحجة إنّها حرف مختص بالفعل المضارع، وليس بالاسم فقط، ولذلك فهي لا تأتي خافضة.

- مخالفة ابن أجروم لابن مالك الأندلسي وللمكودي المغربي تصريحهم بالجواز المطلق لتوكيد النكرة بغير لفظها محتجّين على ذلك بصحة السماع به، في حين ذهب ابن أجروم مذهب البصريين في المنع المطلق لجواز توكيد النكرة بغير لفظها، حيث أجمعوا على توكيدها بلفظها فقط، سواء أكانت النكرة مؤقتة أم كانت غير مؤقتة، أي: محدودة وغير محدودة.

- كما تابع ابن أجروم سيبويه وأتباعه في امتناع تقديم التمييز على عامله سواء أكان فعلا متصرفا أم غير متصرف قائلًا بأنّ "التمييز لا يكون إلا بعد تمام الكلام"²، واختار هذا الرأي أيضا من المغاربة الجزولي، مخالفين بذلك ابن مالك الذي اختار رأي الكسائي، والمازني، والمبرد في جواز تقديم التمييز قياسا على الفضلات المنصوبة.

¹ - ابن أجروم، الأجرومية في قواعد علم العربية، ص 20 و 21.

² - المصدر نفسه، ص 17.

- خالف المكودي ابن مالك الذي صرّح بتقديم الجار والمجرور (منه) على أفعل التفضيل إذا لم يكن اسم استفهام لأنّ الاستفهام له صدر الكلام نحو قولنا: (ممن أنت خير؟)، واستدل على حكمه بهذا البيت:

وَقَالَتْ لَنَا أَهْلًا وَسَهْلًا وَزَوَّدَتْ جَنَى النَّحْلِ بَلْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ

في حين نجد أنّ شارح ألفيته (المكودي) لم ير صوابا في قول الناظم في أنّ تأخير أفعل التفضيل قليل (منه أطيب)، وحقّته في ذلك أنّه لا دليل في هذا البيت لاحتمال أن يكون (منه) متعلّقا بزوّدت، والتقدير: (أطيب منه)، واستدلّ جمهور النحاة على تقديم (منه) بالضرورة الشعرية، وليس كما علّل ابن مالك، لأنّ التقديم عنده قليل¹.

- مخالفة المكودي لناظم الألفية إجازته بدل بعض في إبدال الفعل من الفعل كما يبذل الاسم من الاسم لقوله:

وَيُبَدِّلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ كَمَنْ يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يَعْنُ

في حين منع المكودي هذا الجواز قائلا بأنّ بدل بعض في الفعل لم يُسمع به². وما لاحظناه من منهج المكودي في شرحه ألفية ابن مالك أنّه لم يكن يوافق الرأي أو يخالفه في أخرى فقط، بل كان يرجح ويناقش، ويحتج في مواطن عديدة بأراء جمهور النحاة مستدلا بشواهد من القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب نظمونه، ومنها ما أضافه إلى آراء ابن مالك من اجتهاد حين ذكر ابن مالك ثلاثة أوجه في نصب الترخيم (المنادى المرخم) وهي: أن يكون مفعولا له، أو مصدرا في موضع الحال، أو ظرفا على حذف مضاف، فإنّ شارح ألفيته أضافوا وجهين، أولهما: الوجه الرابع الذي أجازته المرادي، وهو أن يكون مفعولا مطلقا وناصبه حذف لأنّه يلاقيه في المعنى، ولكن في هذا الوجه نظر كما ذكر المكودي لأنّ الحذف أعمّ من الترخيم ولذلك لا يلاقيه في المعنى، وأمّا الثاني: فقد أجازته هذا الأخير لقوله: إنّ كلام

¹ - المكودي، شرح المكودي على ألفية ابن مالك، ج2، ص 34. وابن القيم الجوزية (شمس الدين)، إرشاد السالك إلى حلّ ألفية ابن مالك، تح: محمد بن عوض بن محمد السهيلي، ط1. 2002م، مكتبة أضواء السلف، ص 588.

² - المكودي، شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف لابن مالك ومعه حاشية العلامة الشيخ أحمد بن عبد الفتاح الملوي الأزهري، عناية ومراجعة: أحمد عوض أبو الشباب، الدار البيضاء: 2011م، دار الرشاد الحديثية، ص 176.

الناظم يحتمل عنده وجها خامسا، وهو أن يكون مفعولا مطلقا لعامل محذوف، أي مرخّم ترخيما¹؛ فيبدو أنّ الشارح لم يؤيد المرادي في الوجه الذي أجازَه ممّا جعله -أي الشارح- يذكر وجها آخر في هذه المسألة.

هذا، وقد كان من أثر نحاة الأندلس في النحو المغربي ما وجدناه من عناية المغاربة بشرح الكتب النحوية الأندلسية، وما أضافته هذه الشروح من توسيع لمجال الدراسات النحوية في البلدين درسا وتدريسا وتأليفا!

3/1- شرح المغاربة للمؤلفات النحوية الأندلسية: من خلال ما أوردهنا هنا من تتبع المغاربة لآراء نحاة الأندلس رأينا أنّ نحاة المغرب قد شرحوا كتب نحاة الأندلس ومؤلفاتهم، ومن بينهم: المكودي الذي شرح الألفية كما سبق وأن أشرنا، وقد كان شرحه لها في كتابين هما²: الشرح الكبير الذي قيل عنه: "إنّه لم يكمله، وقيل بل أكمله، ولو بقي ما التفت الناس إلى غيره ... إلّا أوله فهو موجود في فاس"³، والشرح الصغير الذي أكمله سنة (799 هـ) وبقي متداولاً إلى غاية يومنا هذا باسم (شرح المكودي على ألفية ابن مالك)، وكذا باسم (شرح الخلاصة الألفية لعبد الرحمن المكودي) مع أنّ الاسم الأوّل أكثر شهرة واستعمالاً. ونظراً لأهمية هذا الشرح فقد انتشرت نسخة له في أغلب مكتبات العالم ومنها نسخة مخطوطة في الخزانة الحسنية، والخزانة العامة بالرباط، ونسخة مطبوعة في مدينة فاس سنة (1318 هـ). أمّا عن سبب وضع المكودي لشرحه هذا فيقول: "والباعث على ذلك أنّ بعض الطلبة والفئة المجتهدين من المعتنين بحفظها القانعين بمعرفة لفظها طلب مني أن أضع شرحاً على نحو ما ذكرته، وأبين ألفاظها ومعانيها على حسب ما وصفته، فأجبتّه إلى ما اقترح عليّ، وأسعفته بما أمّل لديّ"⁴، ومن خلال ما صرح به المكودي هنا

¹ - المكودي، شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف لابن مالك ومعه حاشية العلامة الشيخ أحمد بن عبد الفتاح الملوي الأزهرى، ص 185.

² - أحمد بن الحاج الفاسي، حاشية العلامة ابن حمدون على شرح المكودي لألفية ابن مالك المسماة (الفتح الودودي على المكودي)، 1955م، دار إحياء الكتب العربية، ج1، ص 6 و7. وعبد الله كنون، النبوغ المغربي في الأدب العربي، ط3. بيروت: 1975م، مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني، ج1، ص 220.

³ - محمد الكتاني، سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقيروا من العلماء والصلحاء بفاس، حققه ووضع فهرسه: الشريف محمد حمزة بن علي الكتاني، الرباط: 2005م، الموسوعة الكتانية لتاريخ فاس، ص 201 و202.

⁴ - أحمد بن الحاج الفاسي، الفتح الودودي على المكودي، ج1، ص 8.

عن سبب وضعه شرحا على ألفية ابن مالك نلمس ونلاحظ مدى أهمية الألفية عند طلبة النحو في تسهيل الدرس النحوي، وهذا ما يؤكد ما أشرنا إليه سابقا في ذبوعها في مختلف الأمصار العربية، ومدى قيمتها التي تظهر من كثرة انتشارها وكثرة شروحها وشرّاحها، والتعليقات عليها والحواشي... وفي هذا يقول ابن الحاج: "أجلّ ما ألف في علم النحو خلاصة ابن مالك، وأنفع شرحها الذي انتفع به الناس شرح الإمام المكودي العاطر الأنفاس¹"، وذلك نظرا لاجتهاد هذا الأخير في توضيح مقاصد الألفية، وإعراب الأبيات الواردة فيها، وميله إلى الاختصار مع بيان ما غمض فيها سعيا لتسهيل ما ورد فيها لفهمه وحفظه ودراسته. وعلى هذا فقد كان هذا الشرح من أكثر الشروح التي حظيت بها الألفية أهمية وإقبالا.

ومن بين شرّاح ألفية ابن مالك الآخرين من النحاة المغربيين:

- ❖ أحمد بن الحسن القسنطيني في مؤلف سماه: (آية السالك إلى ألفية ابن مالك)؛
- ❖ أبو جميل زيان (إبراهيم) بن فائد الزواوي صاحب الفضل الجليل في نشاط الدرس النحوي ونضجه دراسة وتعلّما، حتى إنّه عدّ أشهر من اهتمّ بالدراسات النحوية في منطقة زاووة بعد يحيى بن معطي الزواوي صاحب (الدرة الألفية في علم العربية)²؛
- ❖ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن غازي العثماني المكناسي الفاسي (ت 919 هـ) الذي كتب (حاشية لطيفة على الألفية) نبّه فيها على مواضع من كلام المرادي في (توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك)³؛
- ❖ أبو عبد الله محمد بن علي بن هاني اللخمي السبتي (ت 733 هـ)⁴ الذي وضع شرحا على (التسهيل)، وانتفع به الناس كثيرا وتنافسوا عليه؛

¹ - أحمد بن الحاج الفاسي، الفتح الودودي على المكودي، ج1، ص 8.

² - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري (16 - 20م) ط2. الجزائر: 1985م، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ج1، ص 79.

³ - أحمد بابا التنبكتي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، إشراف وتقديم: عبد الحميد عبد الله الهرامة، ط1. طرابلس: 1989م، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ص 581 و583.

⁴ - ابن عقيل (بهاء الدين)، المساعد على تسهيل الفوائد لابن مالك، تح وتعليق: محمد كامل بركات، دمشق: 1980م، دار الفكر، ج1، ص (ج) من مقدمة المحقق.

❖ أبو القاسم الشريف (ت 760 هـ) من أبناء المغرب الوسيط الذي قدّم شرحا على (التسهيل)¹؛

❖ أبو أمامة محمد بن علي بن النقاش الدكالي محمد بن علي (ت 760 أو 763 هـ)² الذي وضع شرحين على (الألفية) و(التسهيل)؛

❖ المقري التلمساني الذي وضع بدوره شرحا على (التسهيل)؛

❖ ابن مرزوق الحفيد³ الذي شرح أيضا (التسهيل) و(الألفية).

وحظيت كذلك من مؤلفات ابن مالك باهتمام علماء المغرب (لامية الأفعال) التي اقبلوا على فهمها وشرحها وتوضيح غامضها من الألفاظ والمعاني، وأذكر منهم:

• محمد بن يحيى الباهلي البجائي (ت 744 هـ)؛

• وابن العباس التلمساني (ت 871 هـ).

ولشدة تعلق المغاربة بحفظ متون النحو وبعض الشروح بما فيها ألفية ابن مالك فقد كان ابن مريم يُخبر عن محمد الحاج المناوي (ت 955 هـ) أنه كان يقول ألفية ابن مالك عندنا كخبر الجلوس، فهي عنده محفوظة معروفة يتحدثون بها في المجالس ويتنادرون. ومما تجدر الإشارة إليه هو أنّ نحاة المغرب لا يكتفون بشرح الكتب المطوّلة منها والمختصرة وتوضيحها، بل يعزّزون شروحهم بالتعقيب عليها ونقدها.

¹ - عبد الله كنون، النبوغ المغربي في الأدب العربي، ج1، ص 221.

² - ينظر: ابن عقيل، المساعد، ج1، ص (ج) من مقدمة المحقق. وحاجي خليفة، كشف الظنون، ج1، ص 153.

³ - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص 69.

4/1- نحاة مغربيين تتلمذوا للأندلسيين:

تجدد الإشارة إلى أنّ هناك كثيرا من النحاة المغاربة الذين درسوا وتعلموا على أيادي النحاة الأندلسيين، ومن بين هؤلاء نذكر على سبيل المثال لا الحصر: ابن آجروم الصنهاجي (ت 723هـ) الذي تتلمذ لأبي حيان في القاهرة وأجازه عند تواجد ابن آجروم في مصر في طريقه إلى الحج¹؛ وأبا إسحاق التلمساني (ت 690 هـ) الذي تتلمذ للشلوبين، وعبد المهيمن الحضرمي ومحمد بن سوس السلوي (ت 685 هـ)، وأبا عبد الله بن زيد الفهري الذين تتلمذوا لابن أبي الربيع، والغماري التونسي مع الرمانى التونسي اللذين تتلمذا لابن عصفور الإشبيلي، وغيرهم. ومن الأساتذة الأندلسيين الذين درّسوا وعلموا النحاة المغاربة أولئك الذين وفدوا إلى المغرب فكان لهم شأن في الدراسة والتدريس والتأليف هناك، حيث انتقلت هذه المدرسة إلى بلاد المغرب عبر العديد من أعلامها المشهورين²، ومن بين هؤلاء الذين حلّوا في البلاد المغربية وشاع ذكرهم:

➤ **الزبيدي:** الذي وفد على المغرب الأقصى فنزل سبتة التي تصدر فيها لتدريس اللغة والنحو؛

➤ **ابن الطراوة:** الذي كان من الواردين على المغرب أيضا، فجلس هو كذلك لتدريس النحو مدة طويلة فانتفع به خلق لا يحصون بمن فيهم الطلبة النبهاء؛

➤ **خلف بن يوسف بن فرتون (ت 532 هـ):** الذي قصد المغرب الأقصى فنزل في البداية بسبتة التي درّس بها مدة ثم سار إلى فاس التي سكنها وتصدى لتدريس النحو الذي تقدم فيه كثيرا؛

➤ **ابن الرماك:** الذي استقر مدة طويلة بفاس يقرئ اللغة والنحو حتى قيل إنّه "على يده أصبحت فاس تضاهي سبتة في الدراسات النحوية"³، وتعلم له عدد من الطلبة؛

¹ - ينظر: عبد الله كنون، ذكريات مشاهير رجال المغرب في العلم والأدب والسياسة، ط1. بيروت - الدار البيضاء: 2010م، دار ابن حزم ومركز التراث الثقافي المغربي، ج1، ص 21 و24.

² - ميلود التوري، الحركة اللغوية بالمغرب الأقصى - عصر المرابطين والموحدين، بحث دبلوم الدراسات العليا في اللسانيات، الرباط: 1993م، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ص 222.

³ - أحمد بلشهاب، "تطور الدراسات النحوية في المغرب حتى القرن الثامن الهجري" مقال في زهرة الآس في فضائل العباس، الرباط: 1977م، دار المناهل، ج2، ص 481.

➤ أحمد بن عبد الجليل بن عبد الله أبو العباس التُّدميريُّ (ت 555 هـ) من المريّة: عارف بعلوم العربية من أدب ولغة ونحو، استدعاه أحد الملوك إلى مراكش لتأديب ولده، ومنها انتقل إلى فاس فاستقر بها مدرّساً للنحو واللغة؛ ومن أهمّ مؤلفاته: "التوطئة في النحو، شرح الفصيح، شرح أبيات الجمل، مختصره، شرح شواهد الغريب للعزيميّ، وغير ذلك"¹، انتفع بعلمه كثيرٌ من الطلبة المغاربة الذين التقوا حوله؛

➤ الخَدْبُّ (أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر): الذي حلّ بفاس ونشط في درسها النحوي كثيرا، حيث تتلمذ له علي بن حسن الصديني الفاسي، وطائفة من الطلبة النابيين؛ إذ "درس في فاس" كتاب سيبويه، وذاع اسمه، فأقبل الناس عليه من الجهات النائية، وله طرر على الكتاب، توفي بفاس سنة 580 هـ².

➤ محمد بن عبد الله بن ميمون بن إدريس بن محمد بن عبد الله العبدري (ت 567 هـ) المُكنى أبا بكر: الذي خرج من بلده بسبب الفتنة فنزل مراكش، وقد عُدّ من الأوائل الذين ساهموا في التأسيس للمدرسة النحوية فترة الموحدية، كان متقدما في علوم العربية مما ساعده على وضع شرح كبير على (الجمل)³، وشرح آخر على أبيات (الإيضاح) للفارسي؛

➤ السهيلي: الذي نال شهرة عريضة في مراكش التي استوطنها، فبرع في طلبته جماعة من المجتهدين والنابيين⁴؛

➤ ابن مضاء: وهو -كما مرّ معنا- من النحاة الوافدين على المغرب، نزل مراكش فتولى قضاءها فترة الموحدية، كما انتصب للتدريس في فاس ومراكش وبجاية، وغيرها من المدن المغربية؛

¹ - السيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص 321.

² - محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص 230.

³ - ينظر: عبد الله بن الآبار، التكملة لكتاب الصلة، تح: عبد السلام الهراس، بيروت: 1995م، إشراف: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ج2، ص 39.

⁴ - ينظر: محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص 231.

- ابن خروف: وهو كذلك ممّن قصد المغرب من الأندلسيين بعلمه الغزير في النحو، فكان يتنقّل بين فاس ومراكش المدينتين اللتين انقطع فيهما لتدريس العربية والنحو، وظل يفيد الطلبة الذين اجتمعوا حوله للاستزادة؛
- ابن هشام الخضراوي: الذي شدّ الرحال إلى تونس الوجهة المغربية التي استهوتته، فاستقر بها مدرسا إلى أن توفي؛
- إدريس بن محمد بن موسى الأنصاري القرطبي أبو العُلا (ت 647 هـ) من نحاة الأندلس الذين استقر بهم المقام في سبتة فتصدّر بها لتدريس كتاب سيبويه للطلبة، وغيره من كتب اللغة¹؛
- ابن عصفور الاشبيلي: الذي انتقل إلى المغرب الأدنى، وحلّ ببعض مدن المغرب الأقصى للتدريس مثل: أزمو، ومراكش، ثم تونس، وبجاية التي سكنها برهة من الزمن فانتفع بعلمه كثير من الطلبة المغاربة، وقد ترك مصنّفات كثيرة، بعضها مطبوع، وبعضها الآخر مفقود، أو ما يزال مخطوطا²؛
- اللبلي: وهو من علية النحاة واللغويين الذين انتفع بهم أهل المغرب التي قصدتها، فنزل بجاية، وجلس يقرئ بها زمنا، ومنها سار إلى المشرق للحج، وبعد ذلك قفل إلى المغرب مرّة أخرى، فحل بتونس التي اتخذها وطنا له، فانصب للإقراء بها حتى أتاه اليقين؛
- مالك بن المرحل (ت 699 هـ): الذي انتقل إلى المغرب صغيرا مع أسرته، فنزل سبتة التي استوطنها، ثم تنقل إلى فاس التي ألّف بها ودرّس حتى وافته المنية هناك؛ مؤلّفاته الأدبية لا يزال أكثرها مخطوطا، وفي النحو واللغة له نظم وشرح على (الفصيح) لثعلب³، ونظم آخر حول تركيب (كان ماذا)؛
- إبراهيم بن أحمد بن عيسى، أبو إسحاق الغافقي (ت 710 هـ أو 716 هـ): إشبيلي المولد وسبتي النشأة والوفاة، غادر موطنه في سن الخامسة، فدرس النحو على مشايخ سبتة، وبعد أن

¹-ينظر: السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج1، ص 436.

²- نورة المعاشي، ابن عصفور الاشبيلي وجهوده النحوية (597 هـ - 669 هـ) بحث دبلوم الدراسات العليا المعمّقة، مراكش: 2002م، جامعة القرويين، كلية اللغة العربية، ص 29.

³- أحمد بن القاضي، جذوة الاقتباس في ذكر من حلّ من الأعلام بمدينة فاس، الرباط: 1973م، دار المنصور للطباعة والوراقة ج1، ص 327-328.

أكمل تحصيله العلمي وصار شيخ النحاة تصدّر لتدريس النحو كغيره من الأعلام، فقصدته الطلبة والتفوا حوله؛ من مؤلفاته النحوية شرح على (الجمل).

وكان لهؤلاء النحاة الذين وفدوا على المغرب للدرس والتدريس أعظم الأثر في تطوّر الدراسات النحوية التي تبلورت في المدن المغربية، وبالأخص بعد منتصف القرن السادس للهجرة حيث أقيم صرح هذه الدراسات على أسس ثابتة¹ ممّا يبيّن لنا أنّ نشاط الأندلسيين كان أكثر من غيرهم المغربيين؛ لينالوا بذلك مرتبة الصدارة والتفوّق في ميدان الدراسات النحوية وازدهارها.

هذا، ومن فضل الأندلسيين على المغاربة أنّ أكثر هؤلاء كانوا قد عرفوا النحو عن طريق إخوانهم وجيرانهم الأندلسيين، وممّا يدلّنا على هذا القول أنّ جودي بن عثمان النحوي الذي درس النحو الكوفي وجلب كتاب سيبويه إلى الأندلس -كما مرّ بنا- بلغ بعد ذلك بلاد المغرب عن طريق الرحلات العلمية التي كانت بين البلدين، ثم النحو البصري الذي عرفوه عن طريق الأفشنيق صاحب الفضل في التعريف بكتاب سيبويه ونحوه، بل إنّ كتاب (العين) للخليل الذي درسه المغاربة وأدركوه يكون للأندلسي قاسم بن ثابت، أبو محمد، العوفي، السرقسطي (ت 320 هـ) فضل في إدخاله إلى بلده مع ابنه قاسم صاحب كتاب شرح الحديث بعنوان (الدلائل)²، ومنه وصل إلى المدن المغربية فانتفع به خلق كثير منذ ذلك العصر إلى اليوم. ففي الوقت الذي قلّت فيه رحلات الأندلسيين إلى المشرق لبلوغ علمائه ولقائهم كانت لهؤلاء وجهة أخرى هي المغرب الذي قدّموا إليه لنشر علمهم، والتعريف بأرائهم النحوية ونشر مصنفاتهم، وتدريسها وشرحها للطلبة والمريدين.

¹ - خديجة ناور، تطور الدرس النحوي في العصر المرابطي إلى العصر السعدي، بحث دبلوم الدراسات العليا المعمّقة، مراكش: 2003م، جامعة القرويين، كلية اللغة العربية، ص 18.

² - ينظر: المقري، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، ج2، ص 49. وعبد الله بن الأبار، التكملة لكتاب الصلة، ج2، ص 191.

2- أثر نحاة المغرب في الأندلسيين:

لا يفوتنا ونحن نعرض هنا فضل وأثر النحو الأندلسي ونحاتهم في النحو المغربي أن نتعرض لأثر النحاة المغاربة وفضل مؤلفاتهم على تطوّر الحركة العلمية النحوية وازدهارها في بلاد الأندلس لأنّ الأثر كان متبادلاً، والآراء كانت كذلك تلتقي مع بعضها وتعارض مع بعضها الآخر، ويكمن هذا الفضل وهذا الأثر في مجموعة الآراء التي اتّبعوهم إليها أو خالفوهم فيها، وكذلك شرح الأندلسيين لمؤلفات النحو المغربي، وتلقيهم النحو على أيدي كبار النحاة المغاربة؛ والتفصيل في كلّ هذا وارد في الآتي:

1/2- أمثلة عن مجموعة الآراء النحوية المغربية التي وافقهم إليها النحاة الأندلسيين:

- من بين الذين وافقوا الجزولي في آرائه مثلاً تلميذه وشارح كتابه: الشلوبين الذي وافقه في امتناعه عن تقديم المحصور بـ(إلا) مطلقاً فاعلاً كان أو مفعولاً حملاً لـ(إلا) على (إنّما)¹.
- اقتباس ابن مالك لبعض التعريفات من (الجزولية)، وذلك نحو: تعريفه للكلام الذي قسّمه الجزولي إلى اسم وفعل وحرف، فقال: "الكلام هو اللفظ المركب بالوضع، كلّ جنس قسّم إلى أنواعه... الاسم... الفعل... الحرف"²؛ وقد رأينا ابن مالك يذكر هذا التعريف في بداية ألفيته: اسم وفعل ثم حرف الكلم.
- موافقة ابن أبي الربيع للجزولي في قوله: "وقال صاحب الكراسة: لإعادة الضمير على الشيء مزية"³، وقد كان ابن أبي الربيع يشير للجزولي -كما هو ملاحظ- باسم (صاحب الكراسة).
- موافقة كلّ من ابن عصفور وابن مالك للجزولي في رأيه القائل: "إنّ الكلام يجري على نسق منظم مضبوط، فإنّ لكلّ كلمة في السياق مرتبة معيّنة حدّدت على أساس الوظيفة اللغوية التي

¹-الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، ص 177.

²-الجزولي (أبو موسى عيسى بن عبد العزيز)، المقدمة الجزولية في النحو، تح وشرح: شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه: حامد أحمد نيل وفتحي محمد أحمد جمعة، مطبعة أم القرى، ص 3 و4.

³- ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج1، ص 185.

تؤديها فيه في ضوء العلاقات التي تربطها بما قبلها وبما بعدها. ثم إن تلك الرتبة تعدّ الوسيلة الرئيسية للفهم وإنّ السياق إذا لم يحافظ عليها اختلّ بناؤه العام، وانبهم فيه المعنى المراد¹.

- وممن وافق الجزولي إلى كثير من آرائه أبو إسحاق الغافقي أحد تلامذة ابن أبي الربيع النبهاء، والذي كان كثير الذكر للجزولي في شرحه على (الجمال)، بل إنّه كان ينقل عنه نقلا حرفيا دون أن يشير إلى صاحبها² حتى قيل إنّ هذا الشرح ما هو إلا نسخة مكررة لبعض نسخ (الجزولية).

- وممن أحدث تأثيرا في النحاة الأندلسيين من المغاربة بمؤلفاتهم النحوية: ابن معطي وتأليفه (الدرّة الألفية) أو (أرجوزة في النحو)، وهي من الشعر التعليمي الذي أبدع فيه ابن معط القائل³:

نَحْوِيَّةٌ أَشْعَارُهَا الْمَرْوِيَّةُ هَذَا تَمَامُ الدَّرَةِ الْأَلْفِيَّةِ

فله الفضل - كلّ الفضل- في ظهور ألفية ابن مالك النحوية وشهرة صاحبها، وقد رأينا ابن مالك -عند حديثنا عن جهوده النحوية- يعترف بأسبقية ابن معطي في هذا المجال، مشيرا في مقدمتها إلى تفوّق ألفيته⁴:

وَتَقْتَضِي رِضًا بغيرِ سَخَطٍ فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ ابْنِ مَعْطٍ
وَهُوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلًا مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِي الْجَمِيلَا

وصدق قول ابن مالك في هذا، فبالرغم من أسبقية ابن معط في نظم أرجوزته النحوية، والتي كان لها فضل كبير في ظهور ألفية ابن مالك، إلا أنّ منظومة هذا الأخير كانت أكثر شهرة، وذلك لانسجامها من حيث ترتيب الموضوعات التي تناولها، والمنهج الذي اتبعه ابن مالك، وقد أشار ابن معط إلى هذا بنفسه قائلا: "وفضلوا ألفية ابن مالك وصاحبها⁵؛ ولكن -من جهة أخرى- فإنّ هذا

¹- أحمد الزواوي، أبو موسى الجزولي عرض لحياته العلمية ومنهجه في البحث وتأثيره في حقل النحو ثم نقد لمنهجه، المحمدية: 1984م، مطبعة ماناستير، ص 125.

²- المرجع نفسه، ص 239.

³- ابن معطي، الدرّة الألفية (ألفية ابن معطي في النحو والصرف والخط والكتابة)، ص 73.

⁴- المكودي، شرح المكودي على ألفية ابن مالك، ج1، ص 91.

⁵- ابن معطي، الفصول الخمسون، ص 53.

لا ينبغي أبداً أن ابن مالك قد سلك منهج ابن معط في نظم كثير من أبيات ألفيته، واقتبس منه كذلك، ويتجلى أثره في ألفية ابن مالك في النماذج الآتية¹:

اللَّفْظُ إِنْ يُفَدُّ هُوَ الْكَلَامُ نَحْوَ مَعْنَى الْقَوْمِ وَهُمْ كِرَامٌ
تَأْلِيفُهُ مِنْ كَلِمٍ وَاحِدِهَا كَلِمَةٌ أَفْسَامُهَا أَحَدُهَا
وَهِيَ ثَلَاثٌ لَيْسَ فِيهَا خَلْفٌ الْإِسْمُ ثُمَّ الْفِعْلُ ثُمَّ الْحَرْفُ

ويقول ابن مالك في الباب ذاته:

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَأَسْتَقِمُ إِسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمُ
وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ وَالْقَوْلُ عَمٌّ وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمُّ

يقول ابن معط في باب التوابع:

الْقَوْلُ فِي تَوَابِعِ الْكَلِمِ الْأَوَّلِ نَعَتْ وَتَوْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلٌ

وفي مثل هذه المسألة يقول ابن مالك:

يُتَّبَعُ فِي الْإِعْرَابِ الْأَسْمَاءِ الْأَوَّلِ نَعَتْ وَتَوْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلٌ

حيث نلاحظ الشبه الكبير بين المنظومتين، والذي يبدو فيه ابن مالك كثير التقليد لابن معط في أبياته وألفاظه وصياغة أفكاره كذلك، بل إنّه كثيراً ما كان يأخذ البيت والفكرة معا دون أن يعيد صياغته كما في باب العطف، وكلّ هذا يدلّ على فضل ابن معطي على ابن مالك في الإبداع والريادة في هذا اللون الميسر المنظم من التأليف؛ ولولا اختلاف الفترة التي عاش فيها كلّ من ابن مالك وابن معطي، واختلاف بلديهما -رغم قربيهما- واعتراف ابن مالك بسبق ابن معطي، لاعتقد الكثير منّا أنّ ابن مالك سابق في نظم ألفيته على نظم ألفية ابن معطي.

¹ - ينظر: ابن معط، الدرّة الألفية. وابن مالك، ألفية ابن مالك.

- ومن النحاة الأندلسيين الذين ردّوا كذلك اسم ابن معطي في مؤلفاتهم: أبو حيان الأندلسي الذي أشار إليه في (الارتشاف) مستدلاً برأيه في باب التنازع قائلاً: "وقال أبو زكريا يحيى ابن معط: (إن أعملت الأوّل قلت: وأنبأتها إياهما منطلقين الزيد بن عمرين منطلقين ليس لك إلا ذلك، لاستغراق الضمير حالتي الاتصال والانفصال، فلم يبق للثالث إلا إعادته...)"¹.

2/2- أمثلة عن مجموعة الآراء النحوية المغربية التي خالفهم فيها نحاة الأندلس:

كما وافق النحاة الأندلسيون على الآراء النحوية التي ذهب إليها مجموعة من النحاة المغاربة، وتتبعوهم فيها، بل اقتبسوا منهم كذلك - كما رأينا عند ابن مالك وأخذه عن ابن معطي - فقد خالفوهم كذلك في مجموعة الآراء والقرارات التي ذهبوا إليها، ومن بين الآراء التي خالفوهم فيها:

- مخالفة الشلوبين لرأي أستاذه الجزولي القائل بأنّ المفعول له لا يجوز جره باللام إلا إذا كان مختصاً في مثل: (جئتك لإعظامك) وليس (جئتك لإعظام لك) فهذا غير جائز، لأنّ الشخص لا يقدّم على الفعل إلا لغرض معروف عنده، لذا ردّ عليه تلميذه الشلوبين قائلاً بأنّ الجر جائز ولا يعرف لشيخه سلفاً في ذلك²؛ كما عارضه في هذا الرأي ابن عقيل قائلاً: "وزعم الجزولي أنّه لا يجوز جرّه وهو خلاف ما صرح به النحويون"³؛ كما لم يوافق إلى هذا الرأي كذلك أبو حيان الذي ردّد اسم الجزولي عدّة مرّات في كتابه ارتشاف الضرب؛ فقال بأنّ المنهج الصحيح في هذه الحالة هو الجواز وليس المنع⁴. ومن هنا يتبيّن عدم صحة ما ذهب إليه الجزولي في جواز الجر إذا لم يكن هناك مانع يمنع ذلك.

- مخالفة الشلوبين لرأي أستاذه الجزولي الذي ذهب مذهب سيبويه والبصريين في أنّ رافع الخبر هو الابتداء قائلاً: "جعل الاسم أوّل الكلام معنى مسنداً إليه الخبر وبه يرتفع المبتدأ والخبر جميعاً

¹- أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج4، ص 2147 و 2148.

²- الجزولي، المقدمة الجزولية في النحو، باب التحقيق، ص 262.

³- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج2، ص 187.

⁴- أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج2 و ج3، ص 924 و ص 1386.

بشروط التعرية من العوامل اللفظية¹، فالمبتدأ والخبر يُرفعان بالابتداء معاً بشرط أن لا تسبقهما عوامل مثل كان وأضحى وإنّ وسواها، وقد ردّ عليه الشلوبين الذي ذهب مذهب الفراء وأكثر الكوفيين إلى أنّ المبتدأ والخبر مترافعان. وقد ذهب قوم من النحاة إلى أنّ الخبر مرفوع بالمبتدأ والابتداء معاً² لأنّ كلّ واحد منهما لا بدّ له من الآخر.

- مخالفة الشلوبين لرأي أستاذه الجزولي القائل بأنّ الإحاطة ليست تكراراً فقال معترضاً عليه: توهم الجزولي أنّ الإحاطة ليست تكراراً وهذا غير صحيح لأنّ الإحاطة تكرر أيضاً، ففي مثل: (قام القوم كلّهم) يقدر كلهم ب(كلّ القوم)، وكلّ القوم بمعنى (هم القوم) مما يدلّ على أنّ الإحاطة تدلّ على التكرار³.

- معارضة الشلوبين أستاذه الجزولي في اختيار مذهب الكوفيين القائل بأنّ (ما) المصدرية توصل بالجملة الفعلية كثيراً، كما قد توصل في غير الأكثر بالاسمية قائلاً: "فالمصدرية توصل بالجملة الفعلية في الأمر العام"⁴، فردّ عليه الشلوبين قائلاً: "وإن أراد الجزولي أنّ (ما) في الجملة أكثر ما توصل بالجملة الفعلية فهو غير صحيح، لأنّ وصلها إذا كانت بمعنى الذي بالجملتين الاسمية والفعلية مسموع في كلام العرب على السواء"⁵؛ حيث إنّ (ما) توصل بالجملتين الاسمية والفعلية من غير ترجيح.

- معارضة الشلوبين زعم أستاذه الجزولي جواز حذف خبر (لا) النافية للجنس لما يكون ظرفاً أو لا التبرئة كما يسميها متابعة لبعض النحاة، واستدلّ في ذلك بقوله: "وخبرها مرفوع ولا يلفظ بخبرها بنو تميم إلا أن يكون ظرفاً"⁶، حيث أنكر عليه تلميذه ما نسبه لبني تميم في هذه المسألة بدليل أنّه أنّه لم يعلمه عن أحد من النحاة، وقد يكون ذلك من قياسه وغير منقول، مع أنّ ما ذكره ليس موضع القياس⁷. ويبدو أنّ الشلوبين لم يكن وحده في اعتراضه على أستاذه في هذه المسألة لأنّ

¹- الجزولي، المقدمة الجزولية في النحو، باب التحقيق، ص 93-96.

²- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 44.

³- الجزولي، المقدمة الجزولية، باب التحقيق، ص 73.

⁴- المصدر نفسه، ص 54 و55.

⁵- الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ج2، باب التحقيق، ص 600.

⁶- الجزولي، المقدمة الجزولية، باب التحقيق، ص 220-221.

⁷- الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ج3، ص 1006.

ابن مالك ردّ عليه كذلك في قوله هذا مصرّحاً: "وزعم قوم منهم الزمخشري والجزولي أنّ بني تميم يحذفون خبر (لا) مطلقاً على سبيل اللزوم وليس بصحيح ما قالاه لأن حذف خبر (لا) دليل عليه يلزم منه عدم الفائدة. والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه¹؛ ومن ثمّ يبدو أنّ الجزولي لم يصب كذلك في ما قاله عن حذف خبر (لا) إذا كان ظرفاً، ولهذا أنكر عليه جمهور النحاة هذا الاستثناء، فكلّ ما أجازوه هو تنكير الخبر وتأخيره لو كان ظرفاً، وأمّا حذفه فلا ينبغي أن يحدث بلا دليل يدل عليه، وبالتالي حذف بني تميم خبر (لا) يحدث في حالة إذا ما كان جواباً استغناءً بوجوه في السؤال في مثل قولنا: (هل من رجل في الدار؟ لا رجل).

ونلاحظ من خلال ما سبق من اعتراضات الشلوبين لأستاذه الجزولي أنّ الشلوبين في أثناء شرحه للمقدمة الجزولية سجّل عليها بعض المآخذ، واستدرك عليها بعض النقائص ممّا جعله يعارضه في كثير من الآراء التي أشرنا إلى بعض منها، وقد أدى به هذا إلى الاعتذار عن أستاذه في عدّة مواطن، حيث أعاب عليها -ومن قام بشرحها من النحاة- نقص التنظيم والترتيب في عرض أبوابها، وتشبّت جزئيات الباب الواحد في أكثر من موضع². ومن ثمّ فالشلوبين لم يساند الجزولي فقط، بل اعترضه في الكثير من الآراء التي ذهب إليها -كما رأينا- مع عدم إغفاله عن المواقف التي انفرد بها مسانداً له فيها أو معارضا له في أخرى.

-أمّا عن آراء ابن معطي فقد أبدى أبو حيان الأندلسي اعتراضه على ما ذكره عن جواز التنازع في الحال قائلاً: (زعم ابن معطي)، كما اعتبر ما ذهب إليه من توسط خبر (ما دام) وهماً لم يشر إليه غيره.

¹- محمد بن مالك الأندلسي، شرح الكافية الشافية، تح ومراجعة: عبد المنعم أحمد هريري، ط1. المملكة العربية السعودية، مكة المكرمة: 1982م، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ج1، ص 537.

²- الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ج1، ص 52 و 53. والجزولي، المقدمة الجزولية، ص 67 و 68 و 70.

-كما سجّلنا بعض الآراء التي عارض فيها ابن مالك ابن معطي، ومنها: مخالفة ابن مالك له في اعتبار اسم العلم يأتي في النوع الثاني من المعارف¹، وليس الأول، في حين ذهب ابن معطي عكس ذلك، وهو أنّ العلم هو أول المعارف قائلًا²:

أَمَّا الْمَعَارِفُ فَخَمْسٌ تُذَكَّرُ أَوْلَاهَا الْأَعْلَامُ ثُمَّ الْمُضَمَّرُ
وَالْمُبْتَهَمُ الْمَخْصُوصُ وَالْمُعَرَّفُ بِاللَّامِ وَالْمُضَافُ لِاسْمٍ يَعْرِفُ

-ومن المعارضات التي سجّلناها مخالفة أبي حيان الأندلسي لعبد الدائم بن مرزوق القيرواني المغربي الذي اعتبر أنّ (سواء) تأتي مبنية على الفتح، حيث ردّ عليه أبو حيان في قوله: "وزعم عبد الدائم بن مرزوق القيرواني أنّ سواء مبنية على الفتح، فأما (سوى) من قوله: ﴿مَكَانًا سُوَى﴾ (طه: الآية 58) فُرئ بكسر السين وضمّها، وسواء من قوله عزّ وجل: ﴿فَاطَّلَعَ فَرَءَاهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ﴾ (الصافات: الآية 55) أي في وسطه، ومن قولهم درهم سواء (أي تام)³، فكما يبدو فأبو حيان معترض على رأي القيرواني بقوله (زعم) مستشهدا بذلك بآيات من الذكر الحكيم، ومن كلام العرب المسموع.

وما يمكن استنتاجه من هذه المخالفات والمعارضات لنحاة الأندلس على مجموعة الآراء النحوية المغربية، وكذا موافقتهم لهم على آراء أخرى انتخبوها من آراء المدارس السابقة ومذاهبها أو تلك التي اجتهدوا فيها وانفردوا بها ما كانت لتكون لولا اهتمام النحاة الأندلسيين بالمؤلفات النحوية المغربية ودراستهم لها، وشرحهم للبعض منها.

¹- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 569. والمكودي (عبد الرحمن)، شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف لابن مالك ومعه حاشية العلامة الشيخ أحمد بن عبد الفتاح الملوي الأزهري، ص 28.

²- ابن معطي، الدرّة الألفية، ص 35.

³- أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج3، ص 1548.

3/2- شرح الأندلسيين للمؤلفات النحوية المغربية واهتمامهم بها:

اشتهرت كثير من الكتب والمؤلفات النحوية المغربية، ليس فقط في بلادهم وبلاد الأندلس، بل في أكثر البلدان المشرقية، حيث طارت شهرتها وشهرة أصحابها في الأوساط النحوية في بلاد المشرق كما في الأندلس والمغرب، فاسم الجزولي مثلاً شاع في كثير من الكتب النحوية بشيوع (الجزولية)، هذا المؤلف الذي ظلّ: "متداولاً جنباً إلى جنب مع (الإيضاح)، و(الكتاب)، و(المفصل)، و(الجمال) وغيرها، وربما فاق بعضها من حيث الأهمية، إذ إنّ الدراسات التي وضعت عليه كثيرة، وأنّ تلك الدراسات وضعها كبار النحاة في القرن السابع؛ فابن مالك، وأبو علي الشلوبين، وابن معط، وعلم الدين، وابن الخباز، والأبّدي، وابن أم قاسم من أئمة النحاة بعد عصر أبي موسى، بل نرى أنّ المقارنة بين (القانون) وبين مؤلفات الأندلسيين ليست بمقبولة لأنّ مؤلفاً واحداً منها لم يقارب مكانته ما عدا ألفية ابن مالك¹. وما يبيّن ويوضّح لنا أهميّة هذا المؤلف عند النحاة الأندلسيين أولئك الذين اهتموا به وتأثروا به فذكروه في كتبهم، فأفادوا واستفادوا، ومن بين هؤلاء:

❖ ابن عصفور: الذي اعتمد في كتابه (المقرب)² على بعض الحدود والتعريفات التي ذكرها الجزولي في (الجزولية)، فكان كثير الاستفادة منها والتأثر بها، وإنّ المدقق في الكتابين ليدرك العلاقة بينهما.

❖ ابن مالك الأندلسي: الذي اعتمد على (الجزولية) في كثير من الآراء الخلافية التي بثّها في كلّ من (الألفية) و(التسهيل)، ولاسيما هذا الأخير الذي توجد بينه وبين (الجزولية)³ علاقة واضحة.

❖ وإذا خرجنا من بلاد الأندلس وجدنا ابن الحاجب الذي اعتمد هو الآخر على نحو الجزولي ومنهجه عند مناقشته جملة من المباحث النحوية مما يدل على الصلة التي تجمع بين كافيته

¹- أحمد الزواوي، أبو موسى الجزولي عرض لحياته العلمية ومنهجه في البحث وتأثيره في حقل النحو ثم نقد لمنهجه، ص 245.

²- المرجع نفسه، ص 238.

³- أحمد الزواوي، أبو موسى الجزولي عرض لحياته العلمية ومنهجه في البحث، ص 238.

و(الجزولية)، حيث ذكره في مواضع عدّة¹. ومن بين النحاة الأندلسيين الذي اهتموا بالجزولية وقاموا بشرحها نذكر:

❖ ابن الخباز (ت 637 هـ)، والشريشي (ت 640 هـ)، والشلوبين تلميذ الجزولي، والشلوبين الصغير (ت 660 هـ)، وابن مالك، والأبذي (ت 680 هـ)، والمالقي، والعلم اللّورقي (ت 661 هـ).

كان هذا بالنسبة لشراح الجزولية وأهميتها وشهرة صاحبها في الأندلس وخارجها، أمّا بالنسبة لابن آجروم و(الآجرومية) التي لم تشتهر شهرة الجزولية فإنّها قد حظيت هي الأخرى بعدد من الشروح والحواشي، حيث نالت إعجاب الدارسين في مختلف الأقطار، وفي بلاد السودان وشنقيط خاصّة، حيث كانت (الآجرومية) تعتمد كمصدر أساس في تعليم الناشئة، فظلت "نقطة انطلاق لتعليم النحو بالنسبة للصغار، إذ وضع لها الشناقطة نحوًا من أربعة عشر شرحًا ونظمت عدّة مرات²، وقد أشاد ابن الحاج بفائدة هذه الأخيرة قائلاً: "صار غالب الناس ما يقرأ بعد القرآن هذه المقدّمة فحصل به النفع في أقرب مدّة³". ومن هنا يتبيّن لنا أهميتها وشهرة صاحبها في بلاده وخارج قطره، حيث استفاد الكثيرون من هذا المؤلف، وأهمّ المستفيدين الطلبة الصغار والمبتدئين، مما جعل الكثير من الدارسين يولّون لهذا المؤلف النحوي من العناية بنظمها وإعرابها وشرحها، وقد كان من بين شرحها: أحمد بن أحمد السوداني قاضي تمبكتو، وأحمد بن أندغ محمد بن أحمد (ت 922 هـ) إمام النحاة في عصره، له شرح مفيد على (الآجرومية) سماه (الفتوح القيومية) تضمّن حقائق نحوية هامة فانتفع به خلق كثير. هذا و لا يخفى كذلك أنّها كانت على مدى قرون من الزمن أول مؤلّف نحوي يقدم للمبتدئين في جامع القروين والزيتونة والأزهر، على غرار المهتمين بها في بلاد المغرب والأندلس حيث قام كلّ من أبي عبد الله الأندلسي المعروف بالراعي (ت

¹ - الإستراباذي (رضي الدين)، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، دراسة وتح: يحي بشير المصري، المملكة العربية السعودية: 1997م، وزارة التعليم العالي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سلسلة نشر الرسائل العلمية 15، القسم 2، مج 1، ص 867 و 962.

² - نعمان بوقرة، "قراءات تمهيدية في تيسير تعليم النحو عند المغاربة والأندلسيين - ابن حزم وابن آجروم والمحاضر الشنقيطية أنموذجاً" أعمال ندوة تيسير النحو، الجزائر: 2001م، المجلس الأعلى للغة العربية، ص 162.

³ - عبد الحكيم بن محمد الجعدال، جلب الأذهان الفتية في تبسيط وشرح نظم نثر المقدّمة الآجرومية، ط 1، 2007، منشورات مكتبة سلمى الثقافية ومطبعة الخليج العربي، ص 7.

853 هـ)، وأبو الحسن البسطي الفلصادي (ت 891 هـ) نزيل باجة بالمغرب الأدنى بشرحها والتعليق عليها. أمّا (الدرّة الألفية) لابن معطي، فقد قام بشرحها كلّ من ابن هشام الخضراوي، وابن جابر الهواري، والشريشي من نحاة الأندلس.

وبعد، فإنّ ما يمكن استنتاجه -مما سبق- هو أنّ هذا الاهتمام بمؤلفات النحو المغربي، أو اهتمام المغاربة بشرح المؤلفات النحوية الأندلسية ليعدّ من أبرز مظاهر التداخل بين القطرين أو بين المدرستين، حيث مكّن بعضهم من الاطّلاع على مؤلفات ونحو بعضهم الآخر.

4/2- نحاة أندلسيين تتلمذوا للمغربيين:

من بين أهمّ مظاهر التداخل التي كانت بين القطرين أو بين المدرستين النحويتين الأندلسية والمغربية هو تلقي النحاة الأندلسيين النحو على أيدي نحاة مغاربة، فبعد أن رأينا سابقا النحاة المغاربة يدرسون ويتلقون النحو على كبار نحاة الأندلس، نبرز هنا دور المغاربة في تعليم النحاة الأندلسيين؛ حيث تلقى الشلوبيين النحو -كما علمنا- على يد أستاذه المغربي: أبي موسى الجزولي، كما تلقى الشواش والمالقي من نحاة المدرسة الأندلسية النحو عن الجزولي كذلك، وقد أخذ البطلبيوسي ومحمد بن الحكم السرقسطي النحو عن عبد الدايم القيرواني المغربي. ومن الأساتذة المغاربة الذين درّسوا وعلموا النحاة الأندلسيين أولئك الذين حلوا ببلاد الأندلس فكان لهم شأن في الدراسة والتدريس والتأليف هناك، وبالأخصّ منذ القرن السابع الهجري، هذا القرن الذي: "يفتح باب التأثير الواسع الذي ينطلق هذه المرة من المغرب، ليصبح لهذه المناطق معظم الدور خلال القرن الثامن في تكوين الشباب الأندلسي"¹، حيث تصدر أغلب المغاربة الوافدين على بلاد الأندلس لتدريس العربية ولاسيما بمدنها الشهيرة كقرطبة بحكم مركزها، وكذلك إشبيلية، وطليطلة وغيرها. ومن بين هؤلاء الذين نزلوا الأندلس من المغاربة وشاع ذكرهم في دراسة وتدريس النحو أو حتى التأليف فيه نذكر:

¹ - إبراهيم حركات، مدخل إلى تاريخ العلوم بالمغرب المسلم حتى القرن 15/9م، ط1. الدار البيضاء: 2000م، دار الرشد، ج1، ص 101.

- مكّي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار أبو محمد القيسي النحوي: أصله من القيروان، توجه إلى الأندلس وسكنها حتى توفي¹، وكان في تلك المدّة ينشط ويؤلف في النحو، وغيره؛
 - أبو عبد الله محمد بن عيسى السبتي² الذي قصدها في القرن الخامس الهجري بعد أن أتمّ دراسته بين أهله بمدينة سبتة، وقد حلّ بقرطبة فالتقى بكبار شيوخها كأبي مروان عبد الملك بن سراج بن عبد الله (ت 489 هـ) من النحاة الأندلسيين³ الذين شاع فضلهم ونبّه ذكرهم؛
 - الجزولي: الذي قصد بدوره الأندلس فنزل المرية مدّة، وانتصب بها وبغيرها من المدن الأندلسية لتدريس النحو والعربية، وقد قرأ عليه قوم من الطلبة في مقدمتهم الشلوبين، وأخذوا عنه (الجزولية) وبغيرها من المؤلفات؛
 - ابن المناصف إبراهيم الأزدي: الذي عني بالنحو أثناء استقراره بالأندلس مدّة زمنية مع توليه قضاء بلنسية، وقد ساهم بعلمه الوفير في ازدهار الدرس النحوي ليس في المغرب فحسب، بل في الأندلس أيضا التي أقام بها مدّة؛
 - عبد الرحمن بن القاسم بن يوسف بن محمد المغيلي يعرف بابن السراج ويكنى أبا القاسم (ت 619 هـ) فاسي الأصل، سكن سبتة مدّة زمنية طويلة قبل أن يقصد غرناطة التي استوطنها وتصدر بها لتدريس العربية والأدب⁴، فكان له من الطلبة النبهاء في النحو واللغة الكثير.
- وبيّن لنا الشكل الآتي اختلاط أخذ نحاة المدرستين عن بعضهم البعض⁵:

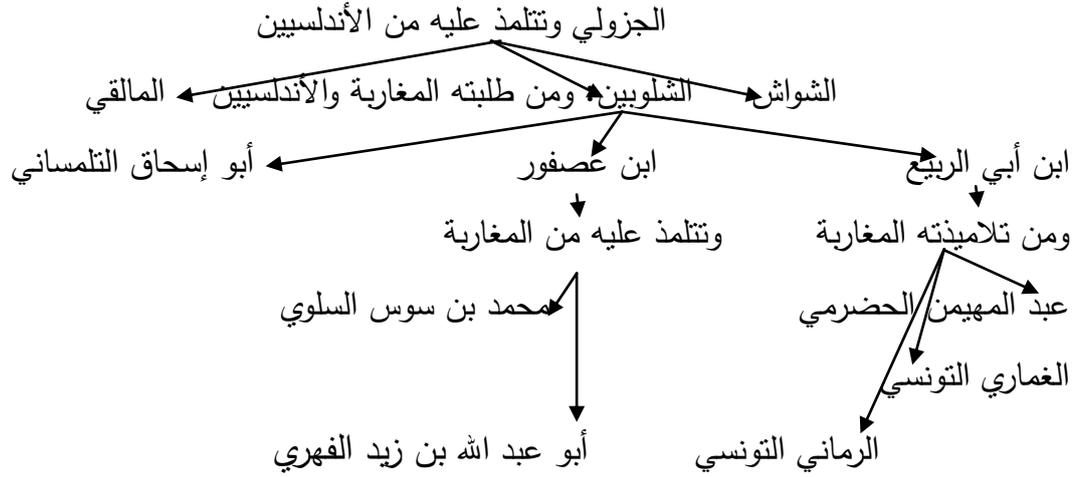
¹-السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللويين والنحاة، ج2، ص 298.

²- عياض بن موسى اليحصبي القاضي عياض، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، تح: أحمد صقر، ط2. القاهرة/ تونس، دار التراث والمكتبة العتيقة، ص 10.

³- عبد الله بن الآبار، المعجم في أصحاب القاضي أبي علي الصدفي، القاهرة: 1967م، دار الكتاب العربي، ص 287.

⁴- العباس بن إبراهيم السملالي، الإعلام بمن حل مراكش وأغامت من الأعلام، مراجعة: عبد الوهاب بن منصور، ط2. الرباط: 1998م، المطبعة الملكية، ج4، ص 54 و55.

⁵ - جميلة راجا، إسهامات علماء المغرب الوسيط في تنمية الدرس النحوي، أطروحة دكتوراه، تيزي وزو: 2015، ص234.



بالإضافة إلى علي بن حسن الصديني الذي تتلمذ للخدب الأندلسي، وابن أجروم الذي تتلمذ لأبي حيان، وعددهم كثير-ذكرنا بعضهم فيما سبق من هذا البحث- ومن ثم نستنتج أنّ دراسة النحو وتدرسه متداخلان بين المدرستين، ونظرا لهذا التداخل الكبير بينهما في المنهج وطبيعة الدراسة النحوية التي اتّسمت بالتيسير والتسهيل النحوي عن طريق وضعهم للمنظومات الشعرية والتمتون النحوية والشروح والتعليقات، والحواشي ووضع المختصرات وتوضيحها، وغيرها، وكذلك أخذ نحاة المدرستين عن نحاة المشرق وانتخاب بعض آرائهم التي رأوا فيها ما يتناسب مع منهجهم التيسيري، حيث كان العمل الأوّل الذي قام به المغاربة والأندلسيون هو تقييم عمل نحاة المشرق العربي والتضلع منه قبل التطعيم والإضافة والتجديد¹؛ أقول: نظرا لكلّ هذه الميزات المشتركة، وكذا قرب القطرين الجغرافي، والتاريخ المشترك، وطبيعة الرحلات التي كانت بين البلدين فقد اختلط على أكثر العلماء والباحثين تصنيف بعض النحاة إلى مدرسة معيّنة، فنتج عن ذلك مجموعة من النحاة الذين صنّفوا في قائمة النحاة الأندلسيين المغربيين، ومن بين هؤلاء النحاة الذين شملتهم هذه الميزة أذكر على سبيل المثال:

¹ - عبد العزيز بن عبد الله، "اللغويون أو علماء العربية في المغرب" مجلة التاريخ العربي، الدار البيضاء: 1999م، مطبعة النجاح الجديدة، ع9، ص 17.

- أبا موسى الجزولي: الذي ذكره شوقي ضيف مع الأندلسيين الذين كانوا أكثر اشتغالا بالنحو؛
- ابن الطراوة: الذي لم يتفق المؤرخون على أصله ونشأته، حيث اعتبره بعضهم أندلسيا بحكم مولده ونشأته، وبعضهم الآخر وجده مغربي الأصل لأنه من مدينة سلا¹ بالمغرب الأقصى التي غادرها أهله؛ وقد كان ذا فضل عظيم في تقدّم الدرس النحو بالقطرين على حدّ سواء؛
- ابن أبي الربيع: الذي يعدّ خير مثال على ذلك التمازج الذي حصل بين القطرين، حيث أثار انتماؤه الكثير من التساؤلات لارتباط اسمه بمدينة إشبيلية الأندلسية وسبته المغربية، ومن ثم يسمّونه (الإشبيلي السبتي) وعلى هذا فهناك من يذكره بين علماء ونحاة الأندلس، وآخرون بين علماء المغرب على أساس أنّه ساهم في النشاط اللغوي والنحوي بمدينة سبته التي كان يستقرّ بها أكثر الأندلسيين قدوما إلى المغرب، وذلك نظرا لما تتميز به هذه المدينة من استقرار ورخاء، الأمر الذي جعلها تشهد حركة لغوية ونحوية أعمق وأخصب منذ منتصف القرن السابع للهجرة بعد سقوط مدينة إشبيلية؛ كما أنّ أكثر نشاط الخدب كان في مدينة فاس بالمغرب؛
- القياس الجهني: الذي ذكره الزبيدي في الطبقات الأربع لنحاة القيروان، وهو من أبناء الأندلس الذين وفدوا على هذه المدينة فاستقروا بها واشتغلوا بالنحو واللغة، حلّ بالقيروان فعده الزبيدي من نحاة المغرب؛ وقد وجد هناك الكثير من النحاة الأندلسيين الذين عدّوا من نحاة المدرسة المغربية بعد تنقلهم إلى المغرب، ونشأتهم واستقرارهم به إلى حين وفاتهم، فهذا ابن هشام الأنصاري كان يشير إلى علماء الأندلس والمغرب باسم المغاربة دون أن يفرق بين هؤلاء وأولئك². ومن النحاة الأندلسيين المغربيين:
- إبراهيم بن أحمد بن عيسى أبو إسحاق الغافقي (ت 710 هـ أو 716 هـ): إشبيلي المولد وسبتي النشأة والوفاة، ولهذا اعتبره مترجموه من أعلام المغرب في النحو لأنه غادر موطنه في سن الخامسة.

¹ - القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ج4، ص 113 و114.

² - محمد بن تاويت، "النحو الأندلسي وابن هشام المصري"، مجلة المناهل، الرباط: 1984م، وزارة الشؤون الثقافية، ع31، ص 220 بتصرف.

وما يمكن استنتاجه من خلال هذا التمازج النحوي الذي خَلَّف لنا نحاة مخضرمين انتموا إلى مدرستين في الوقت نفسه نتيجة الرحلات العلمية والعطاء العلمي النحوي الذي سجّله في مختلف المدن الأندلسية والمغربية، هو أنّ كلّ هذا ساهم إلى حدّ كبير جدا في تكوين النحو المغربي الأندلسي الذي تميّز كثيرا عن النحو المشرقي، وعن ما عرفته المدارس النحوية السابقة، فكان لجهود الأندلسيين النحوية مشاركة واسعة في تنمية الدرس النحوي المغربي، كما كان لجهود النحاة المغاربة مشاركة لا تقل أهمية عن جهود الأندلسيين في تطوّر الحركة النحوية في بلاد الأندلس - وإن كانت جهود الأندلسيين في هذا المجال تذكر أكثر من غيرها - وقد ساعد كلّ هذا على تنمية الإنتاج الفكري، وتبادل العلم بين نحاة المدرستين.

المناظرات النحوية:

مما يشهد على تداخل جهود المدرستين النحويتين وتأثر نحاتها بعضهم بالآخر تلك المناظرات التي سجّلتها التاريخ النحوي بين أبناء القطرين المغربي والأندلسي، والتي كان لها دفع كبير وقوي في تنمية الدرس النحوي في البلدين وازدهاره، ونذكر من بين تلك المناظرات:

- مناظرة ابن هانئ اللخمي والخبب التي جرت حول بعض المسائل المتعلقة بكتاب سيبويه¹؛
- مناظرة عبد الرحيم بن عيسى ابن الملجوم مع الخبب في نحو التلث من كتاب سيبويه؛
- مناظرة الجزولي مع تلميذه الشلوبيين بمراكش: وهي من أشهر المناظرات التي تحدثت عنها كتب التراجم والنحو، والتي كانت حول تلك المباحث التي أوردها الجزولي في مقدمته؛
- مناظرة ابن أبي الربيع الإشبيلي السبتي مع ابن المرحل: وهي من أشهر المناظرات التي جمعت بين المدرستين، والتي كانت حول تركيب (كان ماذا) بسبته، حيث أنكر عليه الأوّل هذه الصياغة وقال الصواب: (ماذا كان)؛ وقد كان من نتائج هذه المناظرة التي عادت بالإنتاج الفكري وتنمية الدرس النحوي في البلدين أن أُلّف كلّ منهما في المسألة مساندا لرأيه الخاص.

¹ - أحمد بلشهاب، "تطور الدراسات النحوية في المغرب حتى القرن الثامن الهجري"، ج2، ص 475 - 476.

نستنتج أنّ هذه المناظرات التي حدثت بين نحاة المدرستين كان لها دفع كبير في تنمية الدرس النحوي وازدهاره في المغرب الكبير وفي بلاد الأندلس، وفي البلاد العربية بصفة عامة بأن استفاد كلّ مطّلع على هذه الجهود في تنمية وصيده الفكري، والاستفادة من هذه الجهود في تسهيل النحو وتبسيطه وتيسير تعليمه وتدرسه على المدى البعيد.

إلى هنا نصل -بعد كلّ هذه التوضيحات والأدلة- أنّ جهود المدرستين النحويتين الأندلسية والمغربية تلتقي في كثير من الأعمال والتوجيهات والأفكار، حيث كانت لهما أعمال مشتركة -كما رأينا في المناظرات التي حدثت بين نحاة القطرين- كما كان لكلّ نحوي من البلدين أخذ وردّ وانتخاب الآراء من بعضهم البعض، ومعارضتها في مسائل أخرى -أشرنا إليها في هذا المبحث- كما درسوا وشرحوا المؤلفات النحوية لبعضهم البعض، حيث شرح الشلوبين الأندلسي مقدمة أستاذه الجزولي المغربي، كما شرح المكودي المغربي ألفية ابن مالك الأندلسي، كما نقل نحاة المدرسة المغربية عن نحاة الأندلس، والعكس صحيح أيضا -وقد رأينا ذلك بارزا عند ابن مالك الذي نقل واستفاد من ألفية ابن معط-. ومن هنا فقد تكون هذه الجهود النحوية المشتركة أحد الأسباب أو أهمّ سبب جعل الباحثين يضطربون في تصنيف هؤلاء النحاة إلى إحدى المدرستين النحويتين الأندلسية أو المغربية، إلى جانب الرحلات العلمية التي كانت بين نحاة البلدين التي قد تكون كذلك من أحد الأسباب التي خلّطت الأمور في تصنيف هؤلاء النحاة، أولئك الذين انتقلوا في سنّ مبكرة خاصة إلى أحد القطرين أو أولئك الذين قاموا بالتدريس مدّة طويلة خارج موطنهم الأصلي، كما فعل ابن أبي الربيع مثلا الذي احتار النحاة والباحثون في تصنيفه إلى أحد المدرستين فأصبحوا يلقبونه بالإشبيلي السبتي، وبالتالي نرى أنّه قد يكون من الحق أو من الصواب أن نمنصف -بعد كلّ هذا- أولئك الباحثين والعلماء الذين ذهبوا إلى تصنيف نحاة المدرستين في مدرسة نحوية واحدة أطلقوا عليها اسم المدرسة المغربية الأندلسية أو اسم المدرسة الأندلسية المغربية لأنّ الأثر والتأثر واضح ومتجلّ في معظم المجهودات النحوية التي قدّمها هؤلاء النحاة، ليساهموا بهذا الاحتكاك في ازدهار الحركة النحوية وتطوّرها في هذين البلدين اللذين تحكّمتا خصائص جدّ مشتركة في التاريخ السياسي، والموقع الجغرافي، والحكام الذين تداولوا عليها، والمصير المشترك في منتصف فترتي حكم دولة الموحين والمرابطين خاصة؛ الفترة التي انضمت فيها الأندلس إلى المغرب، حيث اشتغل

نحاة الأندلس مع إخوانهم المغاربة بالنحو جنبا إلى جنب، وتصدّوا لتدريسه بمختلف المدن المغربية، الأمر الذي صعّب على الدارسين عامة وضع الحدود للتمييز بينهم بسبب عامل التمازج الثقافي والعلمي، والنحوي خاصة.

ولكن رغم كلّ هذا وذاك، أقول بعد التدقيق في المسائل وتمحيصها، ألم تكن المدارس الثلاث الأولى: البصرية والكوفية، والبغدادية من أصل بلد واحد هو العراق؟ وقد كان ما كان من رحلات هؤلاء النحاة إلى مختلف الأمصار في البصرة والكوفة وبغداد، حيث انتقل الكسائي للبصرة ليأخذ عن الخليل بن أحمد الفراهيدي، وبعدها عن يونس بن حبيب، كما انتقل المبرد والأخفش إلى الكوفة وبغداد، وهم كثيرون في هذا المضمار، وقد أخذ بعضهم عن البعض الآخر ووافقهم إلى آرائهم، كما عارض بعضهم البعض الآخر في الكثير من المسائل النحوية، وشرح بعضهم الآخر مؤلفات بعض كما فعل الأندلسيون والمغاربة ذلك من بعدهم، ولكن ورغم ذلك فقد استطاع العلماء والباحثون تصنيف النحاة القدامى كل إلى مدرسته رغم انتمائهم إلى بلد واحد وتاريخ مشترك، ومصير موحد، وسياسة واحدة وشعب واحد؛ ولهذا أرى أنه من الإنصاف العلمي تصنيف جهود كلّ مدرسة على حدّ -وقد أكون صائبة في قلبي هذا، كما قد أكون مخطئة عند البعض الآخر من قراء هذا البحث وعند رأي العلماء الباحثين- فالمدرسة الأندلسية لها أعلامها، ولها نشاطها، ولها ما يميّزها، والمدرسة النحوية المغربية كذلك لها أعلامها ولها نشاطها، ولها ما يميّز نحوها على الرغم من الاشتراك الكبير والكثير في الأعمال النحوية والمنهج المتبع، والطريقة التيسيرية المنتهجة عند كلّ من المدرستين النحويتين؛ أمّا ما أراه من عدم الإنصاف فهو أن تتكرّر كلّ هذه الجهود التي قدّمتها المدرسة النحوية الأندلسية أو حتى جارتها المغربية- التي أشرنا إلى الجهد القليل منها فقط، حيث يتطلّب استقراء هذه المجهودات النحوية الكثير والعديد من المجلّدات النحوية واللغوية العلمية- ويقتصر التصنيف أو الإشارة إلى عدم وجود أكثر من مدرستين نحويتين هما البصرية والكوفية عند بعض العلماء والباحثين، أو إضافة مدرسة ثالثة هي البغدادية عند بعضهم الآخر؛ ونحن نعلم علم اليقين أنّ الأصول النحوية وقواعد اللغة العربية الأساسية والجوهرية قد قدّمتها المدرسة البصرية بلا منازع، ويكفينا كتاب سيبويه لكي نعرف كلّ القواعد المتعلقة بلغة الضاد، مع العلم أنّ هذا الكتاب والكثير من المؤلفات الأولى تحتاج إلى الكثير من

الشروح والتوضيحات؛ وهو ما قدّمته المدرسة النحوية الأندلسية بدعم وإشراك المدرسة المغربية في هذا العمل الجليل مع تقديم التسهيلات والتيسيرات لتعلّم هذا النحو للناشئة خاصة- والذي وصل إلينا معقّداً من تلك اللغة القديمة التي صار كثير من ألفاظها وكلماتها غير مستعملة في زماننا، أو من تلك العلل النحوية التي أفرحت في النحو العربي من طرف أولئك النحاة الكوفيين والبغداديين الذين تأثروا بالفلسفة اليونانية أو بمنطق أرسطو. حيث إنّ جهود نحاة الأندلس وما كان للمغاربة من مساندة كانت جدّ محمودة في هذا المجال؛ مجال تيسير تعليم النحو العربي الذي رأيناه بارزاً في مختلف المظاهر والمجهودات التي قدّمها هؤلاء النحاة.

خاتمة

خاتمة: أحمد الله وأشكره على ما منّ عليّ وأنعم من التيسير في البحث في هذا الموضوع الشيق والمرهق في الوقت نفسه، فالنحو وأصوله عمل ذهني بالدرجة الأولى يضني العقل ويتعب البدن، ولكن لحب التطلّع واستكشاف ما حدث في هذه المنطقة الحضارية الإسلامية الجميلة من نشاط في مختلف العلوم اللغوية والنحوية منها بصفة خاصة فقد كان العمل والبحث في هذا الموضوع شيقاً ممّا حفّزني وشجّعني على إكماله، فأحمد الله وأشكره على أن وصل بي إلى هذه المرحلة المتقدّمة من البحث في المدرسة الأندلسية النحوية - التي أنكر وجودها جملة من الباحثين والعلماء قديماً وحديثاً - وقد حاولت إثبات عكس ما ظنّه هؤلاء من وجود هذه المدرسة بإبراز ما قدّمه علماء هذه المنطقة من البلاد الحضارية الإسلامية من أعمال واجتهادات في مجال تيسير درس النحو، سواء كان ذلك بتأليفهم في موضوع النحو العربي الذي فاق مئات الأعداد، أو جلوس هؤلاء العلماء والنحاة للدرس والتدريس، أو ما قدّموه في مجال التيسيرات النحوية بتأليفهم للفتون الشعرية والنثرية، وكذا حذفهم وإغائهم لكلّ ما لا يفيد دارس النحو العربي خاصّة، مع توسّعهم في السماع ليشمل ذلك الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف الذي أكثر ابن مالك من الاستشهاد به في بناء قواعد اللغة العربية.

وقد تطرّقت في بداية هذا البحث إلى أسباب وكيفية وفترة دخول النحو العربي إلى هذه البلاد وما صاحبها من ظروف سياسية وعلمية كانت سبباً في تشجيع هذا العلم بأن ينمو ويرتقي، ويبلغ ذروته في الازدهار، وكذا ازدهار جميع العلوم في مختلف المجالات، ومنه فقد وجدت أنّ النحو العربي في بلاد الأندلس قد مرّ بمراحل هي: مرحلة النشأة والنمو، مرحلة الاحتكاك بالمذهب الكوفي، مرحلة التأثر بالمذهب البصري، مرحلة الاحتكاك بالمذهب البغدادي وشرح الكتب المشرقية، مرحلة الاستقلال بالرأي وظهور المذهب الأندلسي؛ وتعدّ هذه المرحلة من أهمّ مراحل تطوّر النحو في الأندلس، ففيه ظهرت المدرسة النحوية الأندلسية مستقلة بآرائها الخاصة وبمنهجها النحوي، وهي مرحلة الإنتاج والتأليف في مختلف المجالات النحوية واللغوية؛ حيث ظهرت عندهم نزعة الاستقلال عن المشاركة والاعتماد على أنفسهم في حلّ مسائل هذا العلم، تليها مرحلة التفوق على المشاركة حيث تسّمّ النحو الذروة العليا من عناية علماء الأندلس واهتمامهم، فذاعت شهرتهم حتى غدا المشاركة يأخذون عنهم. وقد صاحب هذا التفوق والازدهار تنافس ملوك الطوائف فيما

بينهم على تكريم العلماء وضمهم إليهم، مما كان لعملهم هذا الدور الكبير في ازدهار الحياة العلمية في مختلف المجالات الثقافية وفي مختلف التخصصات العلمية ومنها علم النحو الذي شهد نهضة فكرية لم تبلغها الأندلس في عصورها المختلفة.

ونظرا لكثرة الأعمال والاجتهادات التي قدّمتها نحاة الأندلس في مجال التيسير النحوي فقد اقتصرنا في بحثي هذا على دراسة عَمَيَّنٍ من أبرز أعلام المدرسة الأندلسية ونحاتها، كانت لهما إسهامات جدّ معتبرة في مجال التيسير النحوي (ابن مضاء القرطبي الذي أحدث ثورة على النحو المشرقي، وابن مالك الأندلسي الجباني الذي أحدث انقلابا على الفكر النحوي المشرقي في مجال كثرة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، واختزاله للنحو في شكل منظومة نحوية يسهل حفظها لدى الطلبة والمتعلمين)، كما قد مثلنا على مظاهر التيسير النحوي ببعض المؤلفات النحوية التي كانت لأشهر النحاة الأندلسيين، ك(الواضح في العربية) للزبيدي، و(التوطئة) للشلوبين، ولو كان الوقت يتسع والبحث يسمح لوسّعت البحث ليشمل كلّ الاجتهادات التي قدّمتها هؤلاء النحاة في مجال التيسير النحوي، ونظرا لأنّ البحث في هذا الموضوع جملة وتفصيلا يحتاج إلى مؤلّفات ومجلّدات تفوق العشرات إن لم نقل المئات فقد اقتصر بحثي على ما هو وارد في متن هذا الموضوع. كما أنّني أوردت في نهاية البحث علاقة المدرسة الأندلسية بنظيرتها المغربية، هاتان المدرستان اللتان صنّفهما كثير من العلماء والباحثين في مدرسة نحوية واحدة تتمثّل في المدرسة المغربية الأندلسية أو العكس المدرسة الأندلسية المغربية، وأحيان يشار إليهما بالمدرسة المغربية أو المدرسة الأندلسية فقط؛ وقد أدركت من خلال بحثي في هذا الموضوع أنّ هذا التصنيف الذي أدرجه أولئك العلماء والباحثون لم يكن عبثا، بل كان من أجل تقارب المدرستين أولا، ومن أجل كثرة رحلة علماء ونحاة المدرستين إلى بلد بعضهم البعض، مما صعّب على كثير من نحاتهم تصنيف المدرستين، ولا تزال صعوبة تصنيفهم حاضرة إلى يومنا هذا، وأبرز مثال على ذلك ابن أبي الربيع الإشبيلي السبتي الذي احتار العلماء في تصنيفه، فصنّفه بعضهم في نحاة المدرسة الأندلسية وصنّفه بعضهم الآخر ضمن نحاة المدرسة المغربية، وغيرهم من النحاة؟ أضف إلى ذلك التاريخ والمصير المشترك خاصة في فترة الدولة الموحدية والمرابطية، حيث بدأت بعض المدن الأندلسية بالزوال والسقوط في أيدي الأجانب، ونزوح أبناء الأندلس إلى دول المغرب، تونس

والجزائر ومراكش وفاس، وأخيرا ما لمسناه من أعمال واجتهادات هؤلاء النحاة من البلدين في الاشتراك في كثير من مناهج التفكير والتأليف والتدريس وأخذ بعضهم عن البعض الآخر.

ومن بين أبرز النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث والتي تبين منهجهم ما يلي:

_ اتسم منهجهم في المرحلة الأولى بالانتخاب من المدارس السابقة، وهذا ما أشرنا إليه في المراحل الأولى التي مرّ بها النحو الأندلسي في هذه المنطقة الإسلامية الحضارية العريقة؛ مع ميلهم للمذهب البصري في أغلب الأحيان، وقد كان هذا منهجهم حتى عند المتأخرين عندهم.

- تلت مرحلة الانتخاب من المدارس السابقة عليهم، مرحلة شرح الكتب النحوية المشرقية التي أبدع فيها الأندلسيون، فأخذ شرح كتاب سيبويه وكتاب الجمل للزجاجي نصيبا وافرا من هذه الشروح، والشئ نفسه فعله النحاة الأندلسيون مع كتاب (الإيضاح) لأبي علي الفارسي؛ وقد اتّسمت شروحهم بالسهولة في أسلوبها والوضوح في لغتها والسرعة في فهمها، لاسيما إذا علمنا أنّ أكثر هذه الشروح كانت موجّهة لأبناء الأندلس المبتدئين في تعليم مبادئ العربية الأولى.

- تأليف الكتب النحوية الأندلسية جاء بعد استيفائهم فهم النحو المشرقي ووضعهم للشروح النحوية عليه حتى يفهمه المتعلم والمعلم ويستوعبوا كلّ ما جاء فيه، خاصة إذا علمنا أنّ العربية التي كتبت بها المؤلفات النحوية القديمة كالكتاب لسيبويه والجمل للزجاجي كانت لغة صعبة وغير مفهومة وأكثر ألفاظها ومفرداتها لم تعد تستعمل حتى زمن العصر الأندلسي، لهذا فقد اجتهد كثير من النحاة الأندلسيين بعد هذه المرحلة بوضع مؤلّفات نحوية حملت آراءهم التي انفردوا بها، وقد جاءت هذه المؤلفات والكتب خالية من التعقيد والفلسفة المنطقية بعيدة عن التعقيد والتكلف في التأويل، بعيدة عن مصادر الخلاف النحوي، فجاءت بلغة سهلة وأسلوب واضح سهل الفهم ويسير الإدراك.

- شرح نحاة الأندلس لمؤلّفاتهم بأنفسهم، وهي ظاهرة يكاد ينفرد بها نحو المدرسة الأندلسية، فبعد تمكّنهم من النحو وشرحهم للكتب المشرقية وتأليفهم للكتب التعليمية، ألفوا المطولات التي بيّنت تمكّنهم من هذا العلم، وهي كتب وضعت للمتخصّصين خاصة، فبعد أن تعرّف وتمكّن أبناء الأندلس من علم النحو رأى نحاة هذه البلاد أن يؤلّفوا لهم الكتب المتخصصة الطويلة والمتون الثقيلة، وقد عادوا مرّة أخرى لاختصارها تحقيقا لفائدة المتعلمين جميعا من مختلف أصناف

المتقنين والمتعلمين، ذاك ما فعله ابن مالك مثلا الذي صنّف (الكافية الشافية) وعاد لاختصارها مرّة أخرى في (الألفية) أو (الخلاصة) كما يسميها البعض الآخر.

- تأثر النحو العربي في الأندلس بالمذاهب الفقهية السائدة هناك والمذهب الظاهري خاصة، وكان أبرز النحاة المتأثرين به وأشهرهم ابن مضاء القرطبي الذي أحدث ثورة على النحو المشرقي إثر تأثره بهذا المذهب، فرفض فكرة التأويل في النص اللغوي، ومنه القرآن الكريم، كما رفض التأويل في قواعد اللغة العربية ودعا إلى النظر إلى ظاهر النصوص فقط من دون زيادة فيها.

- رفض ابن مضاء فكرة العامل والعلل النحوية، متأثراً بدعوة أستاذه ابن حزم الظاهري المذهب، ولم يكن ابن مضاء وحيد عصره، فقد ساندته إلى هذه الفكرة ثلّة من الأندلسيين كأبي حيان الأندلسي، والسهيلي، وابن خروف وغيرهم ممّن دعوا إلى ترك التعليل وما ينتج عنه من خلاف وجدل، وكانت تلك الدعوة عملية وقولية عند البعض، وقولية فقط عند البعض الآخر، كما رفض ابن مضاء القرطبي التمارين غير العملية في النحو، وحذف كلّ ما لا يفيد نطقاً؛ وقد لاقت أفكاره هذه - في بدايتها - اعتراضاً شديداً من قبل المختصين، ليثبت العصر الحديث صحّة ما ذهب إليه ابن مضاء، حيث تأثر عدد كبير من العلماء المحدثين بفكرة ابن مضاء، وحاولوا تطبيقها في المناهج التعليمية المدرسية الحديثة.

- نظم قواعد النحو العربي شعراً تعليمياً يسهل حفظه واسترجاعه عند الحاجة، وتعتبر هذه الطريقة في عرض موضوعات ومحتوى النحو من أهمّ سبل التيسير التي انتهجها نحاة الأندلس والتي أظهرت براعة فائقة في انتهاج سبيل التيسير والتسهيل، كما أظهر هذا النظم مدى القدرة العظيمة التي وصل إليها نحاة الأندلس في فهم علم النحو ودقائقه وخفاياه؛ وقد سار على نهج ابن مالك عدد من نحاة الأندلس الذين ألقوا في هذا العلم بنظم الموضوعات المختلفة والجزئيات الدقيقة، أو نظم قواعد النحو على شكل أسئلة وأجوبة كان هدفها إشراك المتعلم في العملية التعليمية حتى يحصل منهم الإدراك الحسن والفهم العميق؛ وتعتبر هذه الطريقة من أهمّ ما تعتمد عليه المناهج التربوية الحديثة في التعليم والتدريس، أي: إشراك المتعلم في العملية التعليمية والحوار حتى يحصل الفهم الجيّد لما يتلقوه من معلومات بعد أن كان المتعلم قبل هذا عبارة عن وعاء تفرغ عليه المعلومات عن طريق التلقي والحفظ فقط.

- اعتماد الحديث النبوي الشريف مصدرا من مصادر الاستشهاد النحوي، وقد كان ابن مالك أول نحاة الأندلس من حاز أفضلية السبق في كثرة الاستشهاد بالحديث الشريف؛ وإن لاقت فكرته هذه اعتراضا في عصره، فقد اقتفى أثره في التعويل على الحديث مصدرا من مصادر الاستشهاد النحوي كل من الرضي الأسترابادي، وابن هشام، والدماميني، والسيوطي والشنواني وغيرهم، ليثبت مجمع اللغة العربية في العصر الحديث في قراراته التي أصدرها في دوراته الاحتجاج بأحاديث الرسول ﷺ بالشروط التي وضعها كما أوردناها في متن هذا البحث.

- وضع القراءات القرآنية على رأس المصادر التي يرجع إليها الأندلسيون ويعتمدون عليها، في دعم ما يقررون من قواعد، أو ما يرجحون من آراء، أو ما يثبتون به لغة من لغات العرب، أو تسويغ وجه من وجوه العربية، أو ردّ قاعدة نحوية، ولا فرق عندهم بين قراءة متواترة وغيرها، إذ القراء لا يأتون بشيء من نسج خيالهم، بل يلتزمون ما أنزل على الرسول ﷺ.

- اعتماد نحاة الأندلس جميع الأصول النحوية في استشهادهم واستدلالاتهم على وضع القواعد النحوية، وقد وضعوا السماع في هذا في أعلى المراتب، ومنه جاء القرآن الكريم بقراءته في المرتبة الأولى، يليه الاستشهاد بالأحاديث النبوية الشريفة التي استقوا منها كثيرا من الأحكام والقواعد ومن ثم يأتي كلام العرب على اختلاف بين النحاة في رتبة الاستشهاد بالحديث وكلام العرب شعره ونثره؛ وهنا وجدنا نحاة الأندلس -كابن مالك مثلا- وإن لم يتمكنوا من السماع من العرب أو مشافهتهم لعدم إدراكهم عصور الاحتجاج إلا أنهم حاولوا أن يعوّضوا ذلك باستقراءهم كلام العرب من الكتب النحوية الأولى، وكانوا يحاولون بذلك كله أن يجعلوا قواعد النحو قواعد عامة مرنة يتسع صدرها لأكثر ما يمكن من الأساليب مع دقة الضبط وحسن التنظيم، قاصدين بذلك إلى تيسير وتمهيد سبيل اللغة أمام الناطقين بها بالتوسّع في الأساليب. أمّا في مجال القياس فقد كان ابن مالك مثلا وكثير من نحاة الأندلس لا يثبتون شيئا بالقياس إلا بعد ثباته بكثرة السماع من كلام العرب أو أحاديث رسول الله ﷺ أو من القرآن الكريم لأن ذلك مما يقويه، ويجعله متمشيا مع القواعد التي وضعها النحاة، كما اعتمدوا الإجماع في أصولهم مع رفضه عند بعضهم الآخر كابن

مضاء مثلا ومن سار على نهجه، واعتماد استصحاب الحال كمرتببة أخيرة من مراتب أصول النحو.

- معظم المسائل التي استدلّ بها معظم نحاة الأندلس كانت تميل إلى ترجيح المسائل التي لا تحتاج إلى تقدير وخوض في الذهنيات التي تشتت تفكير الطالب وتنفره من الدرس النحوي، وقد يكون كلّ هذا من أثر المذهب الظاهري ينظر إلى ظاهر النصوص ويرفض التأويل، مما كان له أكبر الأثر في تميّز نحو المدرسة الأندلسية عن غيرها من المدارس النحوية العربية.

- علاقة المدرسة الأندلسية بالمدرسة المغربية في كثير من الجوانب التي تلتقيان فيها، ميّزت نحوهم، وقد كانت لهذه العلاقة المشتركة بين المدرستين أن جعلهما الكثير من النحاة والباحثين مدرسة نحوية واحدة، وقد نشأت هذه العلاقة الوطيدة بين المدرستين لتقاربهما من حيث الموقع الجغرافي أولاً، وللمصير المشترك ثانياً، وللرحلات العلمية التي كانت متبادلة بين نحاة المدرستين ممّا صعب على الكثيرين من العلماء تصنيف نحاتها إلى إحدى المدرستين، فالمغربي تلقى النحو عن الأندلسي وعلم ودرّس في حواضر الأندلس، والأندلسي تنقل إلى دول المغرب كثيراً خاصة في الفترة الأخيرة من بداية زوال الكثير من الحواضر الأندلسية، وألّفوا فيها ودرّسوا، وشرح بعضهم مؤلفات بعضهم الآخر، ونظرا لهذه الظواهر المشتركة والمتشابهة فقد حمل نحوهم المميّزات والخصائص نفسها التي ميّزته عن نحو المشرق. وإن كان نحو المدرستين يصبّ في نحو بعضهم الآخر، فإنّ ما قام به نحاة الأندلس في مجال التيسير النحوي يفوق كثير ما قدّمه النحو المغربي، لكثرة المشتهرين من النحاة في الأندلس وكثرة الاجتهادات النوعية التي قدّمها هؤلاء وما أضافوه للنحو الذي غلب عليه الطابع التعليمي لكثرة ما قدّموه من التيسير والتسهيل.

وما يمكن قوله في خاتمة هذا الموضوع بعد البحث والتتقيب أنّ الأندلس - هذه البلاد الجميلة والمنطقة الحضارية الإسلامية العريقة - تحتاج إلى مزيد من البحوث والدراسات المعمّقة التي تحتوي مختلف جوانبها الحضارية، ومظاهر الحياة العلمية والثقافية التي حفلت بها على طول امتداد تاريخها الإسلامي، وربما أشدّ ما تفتقر إليه هو تلك الدراسات المتخصصة في علوم العربية والنحوية منها على وجه الخصوص، لأنّ ما قمت به هنا يعتبر مجرد قطرة من ذاك البحر العميق، خاصّة إذا علمنا أنّ أكثر هذا التراث ضائع في مدن إسبانيا و بعضه لا يزال خزين متاحف فرنسا

أو تركيا، وبعضه لا يزال مخطوطا يحتاج إلى تحقيق. كما أنّ بحثي هذا لم يكن شاملا لكلّ ما قدّمه نحاة المدرسة الأندلسية، فالوقت قصير والبحث محدود لا يستطيع أن يستوعب في صفحاته ذلك التاريخ النحوي الذي نشط فيه أولئك النحاة الذين اشتهروا في هذه البلاد وقدّموا اجتهادات نوعية في ميدان النحو وتيسير تعليم العربية للطلبة والناشئة والمهرة والمتخصّصين، وإن كانت هناك دراسات قد سبقته في ذلك لم تستطع حتى الآن حصر تلك المجهودات في هذا الميدان؟ فأرجو أن يكون بحثي كذلك حافزا لبحوث أخرى تقدّم في هذا المجال لاستكمال حصر وعرض كلّ الاجتهادات التي قدّمها نحاة المدرسة الأندلسية.

قائمة المصادر والمراجع

❖ القرآن الكريم (مصحف المدينة النبوية للنشر الحاسوبي، الإصدار الثاني)

❖ الحديث النبوي الشريف:

- أحمد بن حنبل (أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني)، مسند الإمام أحمد، (د. ط.). القاهرة: (د. ت)، مؤسسة قرطبة.
- البخاري (محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري)، صحيح البخاري، (د. ط.). بيروت: (د. ت)، دار الفكر.
- مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، الموطأ، تصحيح وتعليق وتخريج: محمد فؤاد عبد الباقي، (د. ط.). القاهرة: (د. ت)، دار إحياء الكتب العربية.
- مسلم بن الحجاج القشيري، صحيح الإمام مسلم، تعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، (د. ط.). بيروت: (د. ت)، دار إحياء التراث العربي.

❖ المصادر والمراجع العربية:

1. إبراهيم حركات، مدخل إلى تاريخ العلوم بالمغرب المسلم حتى القرن 15/9م، ط1. الدار البيضاء: 2000م، دار الرشاد.
2. ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تح ودراسة: عياد بن عيد الثبتي، ط1. بيروت- لبنان: 1986م، دار الغرب الإسلامي.
3. _____، الملخص في ضبط قوانين العربية، تح: علي بن سلطان الحكمي، ط1. 1985م.
4. ابن آجروم (محمد الصنهاجي)، الأجرومية في قواعد علم العربية، تصحيح: أحمد الأمين الشنقيطي، ط1. مصر: 1324هـ، مطبعة السعادة.
5. ابن الأنباري (أبو البركات)، أسرار العربية، تح: محمد بهجة البيطار، (د. ط.). دمشق: 1957م، مطبعة الترقى.
6. _____، الإغراب في جدل الإعراب، تح: سعيد الأفغاني، 1957م، مطبعة الجامعة السورية.
7. _____، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح ودراسة: جودة مبروك محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، ط1. القاهرة: 2001م، مكتبة الخانجي.

8. _____، لمع الأدلة، تح: سعيد الأفغاني، 1958م، مطبعة الجامعة السورية.
9. _____، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السامرائي، (د. ط). بغداد: 1959م.
10. ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، بعناية الشيخ محمد علي الضباع، (د. ط). القاهرة: (د. ت)، دار الفكر.
11. _____، طبقات القراء، (د. ط). القاهرة: 1932م، مكتبة الخانجي.
12. _____، غاية النهاية في طبقات القراء، ط3. بيروت: 1982م، دار الكتب العلمية.
13. ابن الخطيب، أعمال الأعلام في من بويع قبل الاحتلام من حكام الإسلام، تح: ليفي بروفنسال، ط2. بيروت: 1956م.
14. _____، الإحاطة في أخبار غرناطة، (د. ط). القاهرة: 1956م.
15. ابن السراج، الأصول في النحو، تح: عبد المحسن الفتلي، ط1. بيروت: 1977م، مؤسسة الرسالة.
16. ابن السيد البطليوسي، الانتصار ممن عدل عن الاستبصار، تح: حامد عبد المجيد، (د. ط). القاهرة: 1955م.
17. _____، الحل في شرح أبيات الجمل، تح: مصطفى إمام، (د. ط). القاهرة: 1979م.
18. ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تح: لجنة إحياء التراث، (د. ط). بيروت: (د. ت)، دار الآفاق الجديدة.
19. ابن الفرضي (عبد الله بن محمد)، تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس، تح: روحية عبد الرحمن السويفي، ط1. بيروت- لبنان: 1997م، دار الكتب العلمية.
20. ابن القيم الجوزية (شمس الدين)، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، تح: محمد بن عوض بن محمد السهيلي، ط1. 2002م، مكتبة أضواء السلف.
21. _____، مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية أهل العلم والإرادة، تح: هاني الحاج، (د. ط). القاهرة: (د. ت)، المكتبة التوفيقية.
22. ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة، تح: خالد عبد الكريم، ط1. الكويت: 1976م.
23. ابن بشكوال (أبو القاسم خلف بن عبد الملك)، الصلة، (د. ط). القاهرة: 1955م.

24. ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، (د. ط). 1930م، دار الكتب المصرية.
25. ابن جنى (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تح: محمد علي النجار، (د. ط). 1956م، دار الكتب المصرية.
26. _____، المحتسب في تبيين وجوه القراءات، تح: علي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي، (د. ط). القاهرة: 1969م، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
27. ابن حزم الأندلسي (أبو محمد علي)، الأحكام في أصول الأحكام، تح: أحمد محمد شاكر، ط1. القاهرة: 1347هـ.
28. _____، التقريب لحدّ المنطق والمدخل إليه، تح: إحسان عباس، (د. ط). بيروت: 1959م.
29. _____، مراتب العلوم، تح: إحسان عباس، (د. ط). القاهرة: 1954م.
30. ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، (د. ط). القاهرة: (د. ت)، مكتبة المتنبى.
31. ابن خروف، شرح جمل الزجاجي، تح: سلوى محمد عرب، ط1. مكة المكرمة: 1419هـ، جامعة أم القرى، معهد البحوث وإحياء التراث الإسلامي.
32. ابن خلدون (عبد الرحمن)، المقدمة، تح: علي عبد الواحد وافي، (د. ط). القاهرة: 1960م.
33. ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، (د. ط). بيروت: 1994م، دار صادر.
34. ابن رشد (محمد)، الضروري في صناعة النحو، تح: منصور علي عبد السميع، ط1. 2008م، دار الفكر العربي.
35. ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، تح: محمد محمود شاكر، (د. ط). (د. ت)، دار المدني.
36. ابن سيده، المخصص، تح: لجنة إحياء التراث العربي، (د. ط). بيروت: (د. ت)، دار الأفاق الجديدة.

37. ابن شاکر الکتبی، فوات الوفيات، تح: إحسان عباس، (د. ط). بیروت: (د. ت)، دار الثقافة.
38. ابن عصفور، المقرب، تح: أحمد عبد الستار الجبوري وعبد الله الجبوري، ط1. 1972م.
39. ———، الممتع، تح: فخر الدين قباوة، (د. ط). بیروت: 1979م، دار الآفاق.
40. ———، شرح جمل الزجاجي، تح: فواز الشعار، ط1. بیروت: 1998م، دار الکتب العلمية.
41. ———، ضرائر الشعر، تح: السيد إبراهيم محمد، ط1. القاهرة: 1980م، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع.
42. ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد لابن مالك، تح: محمد كامل بركات، (د. ط). مكة المكرمة: 1980م، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.
43. ———، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، (د. ط). بیروت: 1997م، المكتبة العصرية.
44. ———، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ط20. القاهرة: 1980م، دار التراث.
45. ابن قاضي شهبة، طبقات النحاة واللغويين، تح: محسن عياض، (د. ط). بغداد: 1974م.
46. ابن كثير، البداية والنهاية، تح: أحمد أبو ملحم، ط3. بیروت: 1987م، دار الکتب العلمية.
47. ابن مالك، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ط1. 1993م، منشورات مكتبة ابن تيمية.
48. ———، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: محمد كامل بركات، (د. ط). 1967م، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.
49. ———، شرح الكافية الشافية، تح: محمد عبد المنعم هريدي، (د. ط). مكة المكرمة: (د. ت)، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.
50. ———، شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، ط1. 1990م، دار هجر.
51. ———، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافت، تح: عدنان عبد الرحمن الدوري، (د. ط). بغداد: 1997م، مطبعة العاني.

52. _____، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، ط3. بيروت: 1983م، عالم الكتب.
53. ابن مضاء القرطبي، الردّ على النحاة، تح: شوقي ضيف، ط3. (د. ت). دار المعارف.
54. ابن معطي (يحيى بن عبد المعطي)، الفصول الخمسون، تح ودراسة: محمود محمد الطناحي، (د. ط). 1977م، عيسى الحلبي وشركاه.
55. _____، الدرّة الألفية (ألفية ابن معطي في النحو والصرف والخط والكتابة)، ضبط وتقديم: سليمان إبراهيم البلكي، ط1. القاهرة: 2010م، دار الفضية.
56. ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه كتاب عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت، منشورات المكتبة العصرية.
57. _____، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمد محيي الدين، (د. ط). بيروت: 1987م، المكتبة العصرية.
58. ابن يعيش، شرح المفصل، (د. ط). القاهرة: (د. ت)، مكتبة المنتبي.
59. أبو الطيب الفاسي، تحرير الرواية في تقرير الكفاية، تح: علي حسين البواب، (د. ط). الرياض: 1403هـ، دار العلوم.
60. أبو الطيب اللغوي (عبد الواحد بن علي)، مراتب النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2. القاهرة: 1974م.
61. أبو الفتح البعلي، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، تح: ممدوح محمد خسارة، ط1. الكويت: 2002م، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
62. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري (16 - 20 م)، ط2. الجزائر: 1985م، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
63. أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، تح: زهير غازي، (د. ط). بغداد: 1977م، وزارة الأوقاف العراقية.
64. أبو حيان الأندلسي (أثير الدين)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، ط1. القاهرة: 1998م، مكتبة الخانجي.

65. _____، البحر المحيط، تح: عرفات حسونة، (د. ط). القاهرة: 1992م، دار الفكر.
66. _____، التذليل والتكميل، تح: حسن هنداوي، ط1. دمشق: (د. ت).
67. _____، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، تح: عبد المحسن الفتلي، ط2. 1988م، مؤسسة الرسالة.
68. _____، تذكرة النحاة، تح: عفيف عبد الرحمن، ط1. بيروت: 1983م، مؤسسة الرسالة.
69. _____، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، تح: محمد يعقوب تركستاني، (د. ط). 1947م.
70. _____، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، تح: سيدني جلازر، ط1. الجمعية الشرقية الأمريكية - نيوهافن كونكتيكي: 1947م، دار أضواء السلف.
71. أبو حيان التوحيدي، المقابسات، شرح وتعليق: حسن السندي، ط2. القاهرة: 1992م، دار سعاد الصباح.
72. أبو داوود، سنن أبي داوود، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، (د. ط). بيروت: (د. ت)، دار الفكر.
73. أبو زيد الأنصاري، النوادر في اللغة، تح: سعيد الخوري، (د. ط). بيروت: (د. ت)، دار الكتاب العربي.
74. أبو علي الفارسي، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، تح: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، (د. ط). بغداد: 1983م، وزارة الأوقاف العراقية.
75. _____، شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى (إيضاح الشعر)، تح: حسن هنداوي، ط1. دمشق: 1987م، دار القلم.
76. أبو علي القالي، الأمالي، مراجعة: لجنة إحياء التراث العربي، (د. ط). بيروت: 1980م، دار الأفاق الجديدة.
77. أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، (د. ط). القاهرة: (د. ت)، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع.

78. أحمد الزواوي، أبو موسى الجزولي عرض لحياته العلمية ومنهجه في البحث وتأثيره في حقل النحو ثم نقد لمنهجه، (د. ط). المحمدية: 1984م، مطبعة ماناستير.
79. أحمد الزين علي العزازي، خطاب الماردي وآراؤه النحوية، ط1. 1997م.
80. أحمد أمين، ظهر الإسلام، ط6. القاهرة: 1982م، مكتبة نهضة مصر.
81. أحمد بابا التتبيكتي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، إشراف وتقديم: عبد الحميد عبد الله الهرامة، ط1. طرابلس: 1989م، منشورات كلية الدعوة الإسلامية.
82. أحمد بن الحاج الفاسي، حاشية العلامة ابن حمدون على شرح المكودي لألفية ابن مالك المسماة (الفتح الودودي على المكودي)، (د. ط). 1955م، دار إحياء الكتب العربية.
83. أحمد بن القاضي، جذوة الاقتباس في ذكر من حلّ من الأعلام بمدينة فاس، (د. ط). الرباط: 1973م، دار المنصور للطباعة والوراقة.
84. أحمد بن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، (د. ط). بيروت: 1993م، دار الجيل.
85. أحمد بن زيني دحلان، شرح الأجرومية، تح: محمد بن جلال الدين النحوي البغدادي، (د. ط). أبو ظبي: (د. ت)، مكتبة الصفاء.
86. أحمد شلبي، موسوعة التاريخ الإسلامي، ط7. 1984م، مكتبة النهضة المصرية.
87. أحمد مكي الأنصاري، أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، (د. ط). القاهرة: 1964م، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب.
88. أرسلان شكيب، خلاصة تاريخ الأندلس، (د. ط). بيروت: 1983م، منشورات دار مكتبة الحياة.
89. إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين، (د. ط). بيروت: (د. ت)، دار إحياء التراث العربي.
90. الأخفش، معاني القرآن، تح: عبد الأمير الورد، ط1. بيروت: 1985م، عالم الكتب.

91. الإستراباذي (رضي الدين)، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، دراسة وتح: يحي بشير المصري، (د. ط). المملكة العربية السعودية: 1997م، وزارة التعليم العالي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سلسلة نشر الرسائل العلمية.
92. الإشبيلي (ابن خير)، فهرسة ما رواه عن شيوخه، (د. ت)، بيروت: 1961م.
93. الأشموني (علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن نور الدين)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى "منهج السالك إلى ألفية ابن مالك"، حققه وشرح شواهد: محمد محي الدين عبد الحميد، ط2. مصر: 1939م، مطبعة مصطفى البابي الحلبي.
94. الأعلام الشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، تح: زهير عبد المحسن سلطان، ط2. بيروت: 1994م، مؤسسة الرسالة.
95. _____، تفسير كتاب سيبويه، تح: رشيد بلحبيب، (د. ط). المملكة المغربية: 1420هـ.
96. البغدادي (عبد القادر)، خزانة الأدب ولب لباب العرب. تح: عبد السلام هارون، (د. ط). القاهرة: 1967م.
97. ألبير حبيب مطلق، الحركة اللغوية في الأندلس، (د. ط). صيدا - بيروت: 1967م، المكتبة العصرية.
98. الجرجاني، التعريفات، تح: إبراهيم الأبياري، (د. ط). بيروت: (د. ت)، دار الكتاب العربي.
99. الجزولي (أبو موسى)، المقدمة الجزولية في النحو، تح وشرح: شعبان عبد الوهاب محمد، مراجعة: حامد أحمد نيل وفتحي محمد أحمد جمعة، ط1. القاهرة: 1988م، أم القرى للطبع والنشر.
100. الحميدي (محمد بن فتوح)، جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس، (د. ط). تح: محمد بن تاويت، القاهرة، 1971م، مطبعة السعادة.
101. الخشني (أبو عبد الله الحارث)، قضاة قرطبة، تح: إبراهيم الأبياري، ط1. بيروت: 1982م، دار الكتاب اللبناني.
102. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ط1، مصر: 1931م، مطبعة السعادة.

103. الخولي عبد البديع، الفكر التربوي في الأندلس، ط2. 1985م، دار الفكر العربي.
104. الدماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تح: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدي، ط1. 1983م.
105. الدينوري (أبو عبد الله الحسين)، ثمار الصناعة في علم العربية، تح: محمد خالد الفاضل، (د. ط). الرياض: 1990م، جامعة الإمام محمد بن سعود، إدارة الثقافة والنشر.
106. الذهبي (أبو عبد الله شمس الدين)، تذكرة الحفاظ، ط3. حيدر أباد: 1955م.
107. الرافعي، تاريخ آداب العرب، (د. ط). بيروت: 1974م، دار الكتاب العربي.
108. الرماني (أبو الحسن)، معاني الحروف. تح: عبد الفتاح شلبي، (د. ط). (د. ت)، دار نهضة مصر.
109. الزبيدي (أبو بكر)، الاستدراك على سيبويه، تح: أغناطيوس غويدي، (د. ط). روما: 1890م.
110. _____، الواضح في العربية، تح: عبد الكريم خليفة، الأردن، منشورات الجامعة الأردنية.
111. _____، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2. (د. ت)، دار المعارف.
112. _____، لحن العوام، تح: رمضان عبد التواب، ط1. القاهرة: 1964م.
113. الزجاجي (أبو القاسم)، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، ط4. بيروت: 1402هـ، دار النفائس.
114. الزركلي (خير الدين)، الأعلام، (د. ط). بيروت: 1989م، دار العلم للملايين.
115. السهيلي (أبو القاسم)، أمالي السهيلي، تح: محمد إبراهيم البناء، ط1. 1970م، مطبعة السعادة.
116. _____، نتائج الفكر، تح: محمد إبراهيم البناء، ط2. (د. ت)، دار الاعتصام.
117. السيرافي، أخبار النحويين البصريين، تح: محمد إبراهيم البناء، ط1. (د.ت)، دار الاعتصام.

118. السيوطي (جلال الدين)، الأشباه والنظائر، تح: غريد الشيخ، ط1. بيروت: 2001م، دار الكتب العلمية.
119. ———، المزهري في علوم اللغة العربية، تح: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، (د. ط.). القاهرة: (د. ت)، دار إحياء الكتب العربية.
120. ———، المطالع السعيدة في شرح الفريدة، تح: نبهان ياسين حسن، (د. ط.). بغداد: 1977م.
121. ———، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2. 1979م، دار الفكر.
122. ———، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين، ط1. بيروت: 1998م، دار الكتب العلمية.
123. الشريف عبد الله على الحسيني، النحو والصرف بين التميميين والحجازيين، (د. ط.). مكة المكرمة: 1984م، المكتبة الفيصلية.
124. الشلوبين (أبو علي)، التوطئة، تح ودراسة: يوسف أحمد المطوع، (د. ط.). القاهرة: 1973م، دار التراث العربي للطباعة والنشر.
125. ———، شرح المقدمة الجزولية الكبير، تح: تركي بن سهو العتيبي، ط1، الرياض: 1993م، مكتبة الرشد.
126. الشوكاني (محمد بن علي)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، ط1. القاهرة: 1348هـ.
127. الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، (د. ط.). القاهرة: 1329هـ.
128. الصفدي، الوافي بالوفيات، تح: أحمد الأرنؤوط وتركلي مصطفى، ط1. بيروت: 2000م، دار إحياء التراث العربي.
129. الضبي، بغية الملتمس في تاريخ رجال الأندلس، تح: إبراهيم الأبياري، ط1. 1989هـ، دار الكتاب المصري والكتاب اللبناني.

130. العباس بن إبراهيم السملالي، الإعلام بمن حل مراكز وأغمات من الأعلام، مراجعة: عبد الوهاب بن منصور، ط2. الرباط: 1998م، المطبعة الملكية.
131. العثيمين (فضيلة الشيخ العلامة محمد بن صالح)، شرح ألفية ابن مالك، ط1. المملكة العربية السعودية - الرياض: 1434هـ، مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، مكتبة الرشد - ناشرون.
132. الفراء، معاني القرآن، تح: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، (د. ط). 1980م، الهيئة العامة للكتاب.
133. الفيروزآبادي، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، تح: بركات يوسف هبّود، ط1. بيروت: 2001م، المكتبة العصرية.
134. الفقطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، (د. ط). 1950م، دار المعارف.
135. الكنفراوي الإستانبولي: الموفي في النحو الكوفي، تعليق: محمد بهجة البيطار، (د. ط). (د.ت)، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.
136. المالقي، رصف المباني في حروف المعاني، تح: أحمد الخراط، ط2. دمشق: 1985م، دار القلم.
137. المالكي (برهان الدين إبراهيم بن علي)، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تح: محمد الأحمد، (د. ط). القاهرة: (د. ت)، مكتبة دار التراث.
138. المبرد، المقتضب، تح: محمد عضيمة، (د. ط). 1994م، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
139. المتقي الهندي، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، (د. ط). 1313هـ، مطبعة حيدر آباد.
140. المرادي (بدر الدين)، الجني الداني في حروف المعاني، تح: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط1. بيروت: 1992م، دار الكتب العلمية.

141. _____، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تح: عبد الرحمن علي سليمان، ط1. القاهرة: 2001م، دار الفكر العربي.
142. المراكشي (ابن عبد الملك أبو عبد الله)، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، تح: إحسان عباس، (د. ط.). بيروت: 1964م، دار الثقافة.
143. المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، (د. ط.). القاهرة: 1949م.
144. المطرزي، المصباح في علم النحو، تح: عبد الحميد طلب، (د. ط.). القاهرة: (د. ت)، مكتبة الشباب.
145. المقرئ (أحمد بن المقرئ التلمساني)، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تح: إحسان عباس، ط1. الجزائر: 2008م، دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع.
146. المكودي (عبد الرحمن)، شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف لابن مالك ومعه حاشية العلامة الشيخ أحمد بن عبد الفتاح الملوي الأزهرى، عناية ومراجعة: أحمد عوض أبو الشباب، (د. ط.). الدار البيضاء: 2011م، دار الرشاد الحديثة.
147. _____، شرح المكودي على ألفية ابن مالك، تح وتعليق: فاطمة راشد الراجحي، (د. ط.). القاهرة: 2004م، الدار المصرية السعودية.
148. النيلي (تقي الدين إبراهيم)، شرح ألفية ابن معطي، تح: محسن سالم العميري، (د. ط.). مكة المكرمة: 1419هـ، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث.
149. اليافعي، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، ط2. بيروت: 1970م، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.
150. إمام حسن الجبوري، الدرة الألفية لابن معط، ط1. 1990م، دار المعارف.
151. أنخل غونثالث بالنثيا، تاريخ الفكر الأندلسي، تر: حسين مؤنس، (د. ط.). القاهرة: (د. ت)، مكتبة الثقافة الدينية.
152. إيفرينج واشنطن، سقوط غرناطة، تر: إسماعيل العربي، (د. ط.). الجزائر: 1988م، المؤسسة الوطنية للكتاب.
153. بروكلمان كارل، تاريخ الأدب العربي، ط2. 1968م، دار المعارف.

154. ———، تاريخ الشعوب الإسلامية، ط7. بيروت: 1977م، دار العلم للملايين.
155. بطرس البستاني، كتاب دائرة المعارف، (د. ط.). (د. ت)، مؤسسة مطبوعاتي إسماعيليان.
156. بكري عبد الكريم، أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء، (د. ط.). القاهرة: 1999م، دار الكتاب الحديث.
157. تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ط2. الدار البيضاء: 1974م، دار الثقافة.
158. جودت الركابي، في الأدب الأندلسي، ط4. (د. ت)، دار المعارف.
159. حاجي خليفة (مصطفى بن عبد الله)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، عني بتصحيحه وتعليق حواشيه: محمد شرف الدين يالتقايا، (د. ط.). بيروت - لبنان: 1941م، دار إحياء التراث العربي.
160. حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، ط3. القاهرة: 1991م، مكتبة النهضة.
161. حسن عون، تطوّر الدرس النحوي، (د. ط.). 1970م، معهد البحوث والدراسات العربية.
162. حسن هنداوي، مناهج الصرفيين، دمشق، دار القلم.
163. حسين مؤنس، رحلة الأندلس، ط1. 1963م، الشركة العربية للطباعة والنشر.
164. ———، فجر الأندلس دراسة في تاريخ الأندلس من الفتح الإسلامي إلى قيام الدولة، (د. ط.). القاهرة: 1959م، الشركة العربية للطباعة والنشر.
165. حمادي عبد الله، أندلسيات، (د. ط.). قسنطينة: 2004م، دار البعث.
166. خالد الأزهرى، شرح التصريح، (د. ط.). (د. ت)، مطبعة عيسى البابي الحلبي.
167. خالد عبد الرحيم عبد اللاه عبد الرحيم، الفكر النحوي عند نحاة الأندلس في القرنين السادس والسابع الهجريين، ط1. القاهرة: 2014م، مكتبة الآداب.
168. خديجة الحديثي، أبو حيان النحوي، (د. ط.). بغداد: 1966م، منشورات مكتبة النهضة.
169. ———، المدارس النحوية، ط1. الأردن: 2002م، دار الأمل.
170. ———، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، (د. ط.). العراق: 1981م، دار الرشيد للنشر.

171. خلف الأحمر، مقدمة في النحو، تح: عز الدين التتوخي، (د. ط). دمشق: 1961م.
172. خليل أحمد عمارة، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، (د. ط). الأردن: (د. ت)، جامعة اليرموك.
173. رياض حسن الخوام، مكاتبة بين الدماميني والبلقيني في الاستدلال بالحديث الشريف على إثبات القواعد النحوية، (د. ط). بيروت: 1998م، عالم الكتب.
174. سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، (د. ط). الكويت: 1980م، مكتبة الفلاح.
175. _____، نظرات في اللغة والنحو عند ابن حزم الأندلسي، ط2. بيروت: 1963م، دار الفكر.
176. سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، ط2. بيروت: 1982م، دار الكتب العلمية.
177. شوقي ضيف، المدارس النحوية، ط7. القاهرة: 1992م، دار المعارف.
178. _____، تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا، (د. ط). القاهرة: 1986م، دار المعارف.
199. عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، (د. ط). القاهرة: 1971م، دار المعارف.
180. عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، تح: عبد المجيد دياب، ط1. مكة المكرمة: 1986م، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.
181. عبد الحكيم بن محمد الجعدال، جلب الأذهان الفتيّة في تبسيط وشرح نظم نثر المقدّمة الأجرّومية، ط1، 2007م، منشورات مكتبة سلمى الثقافية ومطبعة الخليج العربي.
182. عبد الحميد الشلقاني، مصادر اللغة، ط2. ليبيا: 1982م، المنشأة العامة للنشر.
183. عبد الرحمن السيد، مدرسة البصرة النحوية - نشأتها وتطورها، ط1. 1968م، دار المعارف.
184. عبد العزيز عتيق، الأدب العربي في الأندلس، ط2. بيروت: 1976م، دار النهضة.
185. عبد العظيم حامد هلال، النحو الكوفي كما يصوّره معاني القرآن للفراء ومجالس ثعلب، (د. ط). القاهرة: 1980م.
186. _____، خطوات البحث النحوي، ط1. 1999م.

187. _____، قوانين نحوية وصرفية تفنّدها شواهد عربية، ط1. 1997م، مطبعة أرفو بكفر الشيخ.
188. عبد الفتاح القاضي، البذور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، ط1، بيروت: 1981م، دار الكتاب العربي.
189. عبد القادر رحيم الهيتي، خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري، ط2. بنغازي: 1993م، جامعة قار يونس.
190. عبد الكريم محمد الأسمر، الوسيط في تاريخ النحو العربي، ط1. الرياض: 1992م، دار الشواف.
191. عبد الله الخثران، مراحل تطور الدرس النحوي، (د. ط). 1993م، دار المعرفة الجامعية.
192. عبد الله بن الآبار، التكملة لكتاب الصلة، تح: عبد السلام الهراس، (د. ط). بيروت: 1995م، إشراف: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
193. _____، المعجم في أصحاب القاضي أبي علي الصدفى، القاهرة: 1967م، دار الكتاب العربي.
194. عبد الله بن صالح الفوزان، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ط1. 1999م، دار المسلم للنشر والتوزيع.
295. عبد الله كنون، النبوغ المغربي في الأدب العربي، ط3. بيروت: 1975م، مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني.
296. _____، ذكريات مشاهير رجال المغرب في العلم والأدب والسياسة، ط1. بيروت-الدار البيضاء: 2010م، دار ابن حزم ومركز التراث الثقافي المغربي.
297. عبده الراجحي، دروس في كتب النحو، (د. ط). بيروت: (د. ت)، دار النهضة.
298. علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي عند العرب، ط1. بيروت: 1975م، دار الثقافة.
299. عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، (د. ط). بيروت: (د. ت)، مكتبة المثني ودار إحياء التراث العربي.

200. عياد الثبيتي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي - من باب النائب عن الفاعل إلى حرف الجر، ط1. مكة المكرمة: 1996م، دار التراث.
201. عياض بن موسى اليحصبي القاضي عياض، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، تح: أحمد صقر، ط2. القاهرة/ تونس: (د.ت)، دار التراث والمكتبة العتيقة.
202. عيسى محمد، تاريخ التعليم في الأندلس، ط1. 1982م، دار الفكر العربي.
203. فاضل السامرائي، الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، (د.ط). بغداد: 1970م، دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع.
204. فتحي الدجني، لغات العرب وأثرها في التوجيه النحوي، ط1. الكويت: 1981م، مكتبة الفلاح.
205. غوستاف لوبون، حضارة العرب، تر: عادل زعيتر، (د.ط). القاهرة: 1964م.
206. لودردوروثي، إسبانيا شعبها وأرضها، تر: طارق فودة، (د.ط). القاهرة: 1965م، مكتبة النهضة المصرية.
207. ليفي بروفنسال، حضارة العرب في الأندلس، تر: ذوقان قرقوط، (د.ط). بيروت: (د.ت)، دار مكتبة الحياة.
208. محمد إبراهيم البنا، أبو الحسين ابن الطراوة وأثره في النحو، ط1. 1980م، دار الاعتصام.
209. _____، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، ط1. جدة: 1985م، دار البيان العربي.
210. محمد بن زبير علي البركي، إظهار الأسرار في النحو، تح: عبد العظيم حامد هلال، ط1. 1988م، مطبعة الأمانة.
211. محمد الخضر حسين، القياس في اللغة العربية، (د.ط). القاهرة: 1353هـ، المطبعة السلفية.
212. محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، (د.ط). القاهرة: 1991م، دار المنار.
213. محمد الكتاني، سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس، حققه ووضع فهارسه: الشريف محمد حمزة بن علي الكتاني، (د.ط). الرباط: 2005م، الموسوعة الكتانية لتاريخ فاس.

214. محمد بن عبد المنعم الحميري، الروض المعطار في خبر الأقطار، تح: إحسان عباس، ط2. بيروت: 1980م، مؤسسة ناصر للثقافة.
215. محمد بن مالك الأندلسي (ابن الناظم)، شرح ألفية ابن مالك، تح: عبد الحميد السيد عبد الحميد، (د. ط.). بيروت: (د. ت)، دار الجيل.
216. _____، شرح الكافية الشافية، تح ومراجعة: عبد المنعم أحمد هريري، ط1. المملكة العربية السعودية، مكة المكرمة: 1982م، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.
217. محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، ط1. القاهرة: 1995م، دار الفكر العربي.
218. محمد خلف الله ومحمد شوقي أمين، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (1932م-1962م)، مجموعة القرارات العلمية، (د. ط.). القاهرة: 1963م.
219. محمد خليفة الدناغ، المختار من شرحي ابن خروف والصفار لكتاب سيبويه، ط1. بيروت: 1996م، دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
220. محمد رضوان الداية، تاريخ النقد الأدبي في الأندلس، ط2. 1981م، مؤسسة الرسالة.
221. محمد عبد الله عنايد، دول الطوائف، ط2. القاهرة: 1969م، دار الكتاب العربي.
222. محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ط4. القاهرة: 1989م، عالم الكتب.
223. محمود فجال، الإصباح في شرح الاقتراح، ط1. دمشق: 1989م، دار القلم.
224. _____، الحديث النبوي في النحو العربي، ط2. الرياض: 1997م، مكتبة أضواء السلف.
225. محمود مكي، علوم القرآن في الأندلس حتى نهاية القرن السادس الهجري، (د. ط.). (د. ت)، سلسلة الدراسات الإسلامية.
226. مصطفى الشكعة، الأدب الأندلسي، ط7. 1992م، دار العلم للملايين.

227. معاذ السرطاوي، ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية، ط1. عمان: 1988م، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
228. ممدوح عبد الرحمن، المنظومة النحوية - دراسة تحليلية، (د. ط). 2000م، دار المعرفة الجامعية.
233. مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، (د. ط). 1958م، مطبعة الحلبي.
229. ناصف علي النجدي، سيبويه إمام النحاة، (د. ط). القاهرة: 1979م، عالم الكتب.
230. نعمة رحيم العزاوي، أبو بكر الزبيدي الأندلسي وأثاره في النحو واللغة، (د. ط). 1975م، مطبعة الآداب في النجف الأشرف.
231. هلال جودة ومحمد محمود صبيح، قرطبة في التاريخ الإسلامي، (د. ط). 1962م، المكتبة الثقافية.
232. ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ط1. بيروت: 1993م، دار إحياء التراث.

❖ المراجع باللغة الأجنبية:

- Henri Leonfey, Histoire d'Oran avant pendant et après la domination espagnole, Oran: 2002, édition dar el -gharbe.

❖ الأطاريح والأبحاث الجامعية:

1. أمين علي السيد، الاتجاهات النحوية في الأندلس، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة: 1964م، كلية دار العلوم.
2. إيمان عبد الله حسنات، أبو علي الشلوبين وأثره في الدراسات النحوية، رسالة ماجستير، الأردن: 2002م، جامعة آل البيت.
3. جمعة إبراهيم العجمي، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، أطروحة دكتوراه، القاهرة، كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر، ج3.

4. جميلة راجا، إسهامات علماء المغرب الوسيط في تنمية الدرس النحوي، أطروحة دكتوراه، تيزي وزو: 2015.
5. حسن محمد الغرياوي: آراء ناظر الجيش النحوية والصرفية ومواقفه من نحاة الأندلس في كتابه شرح التسهيل، أطروحة دكتوراه، كلية اللغة العربية بالزقازيق: 2001م.
6. خديجة ناور، تطور الدرس النحوي في العصر المرابطي إلى العصر السعدي، بحث دبلوم الدراسات العليا المعمقة، مراكش: 2003م، جامعة القرويين، كلية اللغة العربية.
7. عبير محمود شريف داود، دور شروح الألفية في تيسير النحو العربي، رسالة ماجستير، الأردن: 2002، جامعة آل البيت.
8. علي سلامة عبد الحليم، العلة عند الإمام الشاطبي من خلال كتابه (المقاصد الشافية لشرح الخلاصة الكافية)، أطروحة دكتوراه، القاهرة: 2001م، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر.
9. علي محمد فاخر، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، أطروحة دكتوراه، القاهرة: 1985م، جامعة الأزهر، ج1.
10. فادي صقر أحمد عسيده، جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية - نابلس فلسطين: 2006م.
11. محمود أحمد العامودي، شروح الشواهد النحوية، أطروحة دكتوراه، 1990م، جامعة عين شمس.
12. ميلود التوري، الحركة اللغوية بالمغرب الأقصى - عصر المرابطين والموحدين، بحث دبلوم الدراسات العليا في اللسانيات، الرباط: 1993م، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية.
13. نورة المعاشي، ابن عصفور الاشبيلي وجهوده النحوية (597 هـ - 669 هـ) بحث دبلوم الدراسات العليا المعمقة، مراكش: 2002م، جامعة القرويين، كلية اللغة العربية.
14. وائل أبو صالح، التربية اللغوية في الأندلس - عصر سيادة قرطبة، رسالة ماجستير، مصر: 1979م، جامعة الإسكندرية.

15. _____، تطوّر الدرس اللغوي بالأندلس في القرنين الخامس والسادس، أطروحة دكتوراه، مصر: 1981م، جامعة الإسكندرية.

❖ المجالات

1. أعمال ندوة تيسير النحو، الجزائر: 2001م، المجلس الأعلى للغة العربية.
2. حولية المجمع، مجلة مجمع اللغة العربية، مكتب النشر بالمجمع، طرابلس: 2010م، ع 8.
3. زهرة الآس في فضائل العباس، الرباط: 1977م، دار المناهل، ج 2.
4. مجلة التاريخ العربي، المغرب: 1998م، ع 7 / 1999م، ع 9.
5. مجلة التراث العربي - مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب - دمشق: 2005م، ع 97.
6. مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ع 57.
7. مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط: 1996م، ع 41.
8. مجلة المناهل، الرباط: 1984م، وزارة الشؤون الثقافية، ع 31.
9. مجلة جامعة بيت لحم، 1987م، مج 6.
10. مجلة رسالة الإسلام الصادرة عن المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، ع 43.
11. مجلة علوم اللغة، القاهرة: 2002م، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مج 5، ع 2.
12. مجلة فكر ونقد، المغرب: 2002م، ع 49.
13. مجلة كلية الآداب، ديسمبر: 1976م، جامعة فؤاد الأول، مج 2، ع 8.
14. مجلة كلية اللغة العربية بالزقازيق، ع 14.
15. مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، 1996م، ع 15.
16. مجلة هدى الإسلام، القدس - فلسطين: 1986م، ع 10.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع

إهداء

شكر وعرقان

مقدمة ص 1- 7

مدخل

نشأة النحو العربي وتطوره، وأشهر المدارس النحوية التي نشطت في الدرس النحوي

المدرسة البصرية	ص 11
المدرسة الكوفية	ص 15
المدرسة البغدادية	ص 19
المدرسة المصرية	ص 21
المدرسة الشامية	ص 23
المدرسة المغربية	ص 24
المدرسة الأندلسية	ص 26

الفصل الأول

دخول النحو إلى الأندلس وأشهر النحاة الأندلسيين

أصل كلمة الأندلس وموقعها الجغرافي	ص 33
الفتح الإسلامي لبلاد الأندلس	ص 34
الحالة السياسية والعلمية في الأندلس	ص 36
دخول النحو إلى الأندلس	ص 43
أسباب نشأة النحو العربي ودخوله الأندلس	ص 56
عوامل تطوّر النحو العربي في بلاد الأندلس:	ص 56
1 - تشجيع الحكام والملوك للعلم والعلماء	ص 56
2- الرحلات العلمية	ص 60

- 3- المناظرات النحوية ص 62
 أشهر نحاة الأندلس ص 65
 تأثر نحاة الأندلس بالمدارس النحوية السابقة ص 72

الفصل الثاني

ابن مضاء وابن مالك وجهودهما في الدرس النحوي

- المبحث الأول: ابن مضاء القرطبي وجهوده في الدرس النحوي.....ص 89 - 150
- 1-مولده ونشأته وحياته العلمية ص 89
 2-جهوده في الدرس النحوي ص 90
 1/2- جهوده في التأليف النحوي ص 90
 2/2- آراءه الاجتهادية في الدرس النحوي العربي ص 91
 أ- اجتهاداته وآراءه في نظرية العامل ص 91
 اتجاهات النحاة في العامل وآراءهم فيه، وموقفهم منه ص 96
 المذهب الظاهري وصلته بآراء ابن مضاء النحوية ص 121
 ب- اجتهادات ابن مضاء وآراءه في العلل النحوية ص 123
 ت- اجتهاداته وآراءه في القياس ص 140
 ث- اجتهادات ابن مضاء وآراءه في التمارين غير العملية ص 146
 ثانيا: ابن مالك وجهوده في الدرس النحوي.....ص 152 - 244
- 1-مولده ونشأته وحياته العلمية ص 152
 2- جهوده في الدرس النحوي ص 155
 1/2-اجتهاداته في التأليف ص 155
 2/2- جهود ابن مالك في وضع المتون النحوية وتصنيفه للألفية ص 160
 نظم الشعر النحوي التعليمي في الأندلس ص 165
 أسباب انتشار الشعر التعليمي في الأندلس ص 167
 منهج ابن مالك في الألفية ص 169

مظاهر التيسير في ألفية ابن مالك	ص 171
3/2- جهود ابن مالك في الاستشهاد بالحديث وأثر ذلك على الدرس النحوي	ص 176
ابن مالك والإكثار من شواهد الحديث النبوي الشريف	ص 177
أمثلة من استشهاد ابن مالك بالأحاديث النبوية الشريفة	ص 180
آراء النحاة في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف	ص 191
منهج ابن مالك النحوي: (انتخابه من المدارس السابقة)	ص 203
آراؤه التي انفرد بها	ص 228

الفصل الثالث

أثر المدرسة الأندلسية في الخالفين وفي نحو المدرسة المغربية

دوافع تيسير النحو لدى نحاة الأندلس	ص 246
مظاهر تيسير النحو العربي عند نحاة الأندلس	ص 251
1- جهودهم وأصالتهم في التأليف	ص 251
2- جهودهم ونشاطهم في شرح الكتب النحوية المشرقية	ص 252
3- جهودهم ونشاطهم في التأليف النحوي المختصر	ص 259
4- تأليف المتون النحوية والشعر التعليمي وشرحه	ص 268
5- حذف العلل النحوية والتمارين غير العملية والعوامل والتأويلات المنطقية	ص 269
أثر المدرسة الأندلسية في الخالفين وفي نحو المدرسة المغربية	ص 275
أولاً: أثر المدرسة الأندلسية في الخالفين	ص 275
1- أثرهم في غيرهم من حيث المنهج وطريقة التأليف والمعلومات الموسوعية	ص 275
2- نحاة وعلماء جاؤوا بعدهم ساروا على منهجهم في ترتيب الأبواب النحوية	ص 278
3- من المتأخرين الذين استشهدوا بالحديث الشريف متأثرين بنحاة الأندلس	ص 280
4- أثرهم في الخالفين من حيث رفض العلل النحوية والتمارين غير العملية	ص 284
ثانياً: أثر نحاة الأندلس في النحو المغربي	ص 287
1- أثر نحاة الأندلس في المغاربة	ص 288

302 ص	2- أثر نحاة المغرب في الأندلسيين
320 ص	الخاتمة
328 ص	قائمة المصادر والمراجع
349 ص	فهرس المحتويات

المخلص: كان الفتح الإسلامي لبلاد الأندلس دافعا قويا لنشأة العلوم اللغوية عامة وعلم النحو على وجه الخصوص لحاجة الفاتحين التّواصل مع غيرهم من سكان الأندلس الأصليين، وحاجة هؤلاء فهم تعاليم الدّين الإسلامي، وقد ترك لنا نحاة الأندلس تراثاً ضخماً أودعوه دقائق فكرهم، وعميق نظرهم، ظلّ لفترة غير يسيرة حبيس المتاحف الإسبانية والأوروبية والمخطوطات غير المحقّقة؛ وما هذا البحث إلاّ محاولة لاستكشاف تلك الجهود التي قدّموها في مجال الدّرس النّحوي، وتيسير تعليمه للطلبة والمتعلمين.

ونظرا لكثرة الأعمال والاجتهادات التي قدّمها نحاة الأندلس في مجال التيسير النحوي فقد اقتصرنا في هذا البحث على دراسة علمين من أبرز علماء المدرسة الأندلسية ونحاتهم، كانت لهما إسهامات جدّ معتبرة في مجال التيسير النحوي خلد التاريخ النّحوي آراءهما التي تعدّ في العصر الحاضر من ركائز المنظومة التّربويّة التي تعتمد التيسير التّعليمي، وهو ما وجدناه عند ابن مضاء القرطبي الذي أحدث ثورة على النحو المشرقي، برفضه لنظرية العامل والدّعوة إلى إلغاء العلل الثّواني والثّالث وكلّ ما لا يفيد في تعليم النّحو العربي؛ وابن مالك الأندلسي الذي اختزل النحو العربي في شكل المنظومة التّعليميّة حتى يسهل حفظها، إضافة إلى اعتداده بالحديث النّبويّ الشريف كأصل من أصول النّحو العربي تبنى عليه القاعدة.

AL-ANDALUS GRAMMARIANS AND THEIR EFFORTS IN THE GRAMMAR LESSON

Abstract: The Islamic conquest of Andalusia was a strong impetus for the development of linguistic sciences in general and grammar in particular due to the need for conquerors to communicate with other indigenous Andalusians, and the need for them to understand the learning of the Islamic religion. Al-Andalus Grammarians left us a huge heritage deposited by the minutes of their innermost thought, which has been remained for a long time locked up in Spanish and European museums and unchecked manuscripts. This research is an attempt to explore those efforts they have made in the field of grammatical lesson and to facilitate its learning for both students and learners.

Due to the large number of works and interpretations presented by Al-Andalus Grammarians in the field of grammar facilitation, this research was limited to the study of two of the most prominent scholars and grammarians of the Andalusian School. They had a very important contributions in the field of facilitating grammar which immortalized the history of grammar, and which we found in Ibn Maḍā El -Qurtubi, who revolutionized the oriental grammar, by his rejection of the Factor theory and calling also for the rejection of the grammar issues (mainly Al-Thawani and Al-Thawalith) and all that is not useful in the teaching of Arabic grammar; and Ibn Malik Al-Andalusi, who reduced Arabic grammar in the form of the educational system so as to facilitate it and learn it, in addition to his belief in the Prophet's Hadith as a foundation of Fundamentals of Arabic Grammar in which the rule is based on.